محاضرات فى
الموارد والتطور الإقتصادي

دكتور
أحمد أحمد السيد
أستاذ الإقتصاد
وعميد المعهد العالي للعلوم التجارية والإدارية
بالعريش

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية رقم (٣٢)

إهداء إلى .....

رسـول البشـرية ، ومعلـم الإنسـانية .. سـيدنا محمد ﷺ ..

وزوجتي .. الإخلاص والوفاء ..

وأولادي .. عمرو ومحمد .. سند الحياة ..

وحفيدي .. عبد الرحمن .. الحياة بأسرها..

محتويات الكتاب

تقديم

تعتبر دراسة الموارد الاقتصادية من الأهمية بمعان ، لأنها أحد الفروع الرئيسية للعلم الاقتصاد التطبيقى ، كما أنها حجر الأساس فى الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية . لأم محدودية الموارد الاقتصادية ، هى أحد المحاور الأساسية للمشكلة الاقتصادية خاصة فى ظل تعدد وتعقد حاجات الإنسان ومحاولة إشباع تلك الحاجات إلى جانب ظهور التكتلات الاقتصادية فى العالم ، وظاهرة العولمة ، وإدارة العالم المتقدم للعالم أجمع بآليات ثلاث هى : البنك الدولى ، زصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية وذلك بهدف زيادة مساحة تملك الموارد الاقتصادية للكرة الأرضية حيث أصبح العالم المتقدم (٢٠% من سكان العالم) يملك أكثر من ٨٠% من الموارد الاقتصادية العالمية وباقى سكان العالم (٨٠ %) يمتلك أقل من الخمس (٢٠%) .

وبناء على ما تقدم من توضيح مبسط ولأهمية دراسة الموارد الاقتصادية لاطلاب الكليات والمعاهد العليا بهدف التعرف على الموارد الاقتصادية وكيفية استغلالها الاستغلال الأفضل مع المحافظة عليها للأجيال القادمة أى الاستنهاض نحو التنمية المتواصلة إلى جانب إعطاء الأولوية نحو حصر الموارد واستغلال الطاقات المعطلة وتعبئة الجهود نحو إنتاج أفضل كما تتضح دراسة تطور الفكر الاقتصادى من خلال ثلاث محاور رئيسية بخلال استعرض لحقائق علمية على مدى التاريخ الاقتصادى ففى المحور الأول تتبين الأهمية لكون الفكر الاقتصادى يعطينا فائدة علمية تتلخص فى أن فهم النظرية العلمية السابقة يساهم بصفة مؤكدة فى استيعاب النظريات الحالية بشكل أكبر وأوقع . أما المحور الثانى : تفتح الأذهان وإمكان استلهام أفكار علمية جديدة . بينما المحور الثالث : التعرف على أهم المناهج والأدوات العلمية التى التجأ إليها علماء الاقتصاد فى بحث وتحليل مشاكل معينة فى ظروف معينة يمكن أن تنمى القدرة على البحث والتحليل والدراسة .

وحتى يمكن محاولة تغطية جزء متواضع من أهمية دراسة كل من الموارد الاقتصادية وتطور الفكر الاقتصادى ، فإن الكتاب ينقسم إلى جزئين :

الجزء الأول : الموارد الاقتصادية ويتضمن سبعة فصول هى : أهمية الموارد الاقتصادية (مفهومها - أقسامها - منافعها - مناهج البحث) ، الزراعة وأنماطها ، صناعة التعدين ومصادر الطاقة ؛ الموارد البشرية ، توصيف الموارد المائية فى مصر ، توصيف الموارد الاقتصادية الزراعية فى شبه جزيرة سيناء .

أما الجزء الثانى من الكتاب ، فإنه ينطوى على عشرة فصول ، يمكن استعرضها كالتالى : عصر الإغريق ، الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى ، الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى ، قادة الفكر الاقتصادى الإسلامى فى العصور الوسطى ، الفكر الإسلامى فى نهاية العصور الوسطى ، عصر الرأسمالية التجارية ، الفيزيوقراط " الطبيعيون " ، المدرسة الكلاسيكية ، المدرسة الكلاسيكية ، المدرسة النيوكلاسيكية .

والله عز وجل أسأل : أن يكون هذا الكتاب مرجعاً مفيداً لكل من يلجأ إليه . معتذراً عن أى خطأ أو إغفال - فرأيى على صواب ويحتمل الخطأ ورأى الآخرين على خطأ ويحتمل الصواب . مردداً الحكمة التى تقول : " كلما ازددت علماً ، ازددت علماً بجهلى " ومؤمناً بالآية الكريمة التى تقول :

﴿ وفوق كل ذى علم عليم ﴾

صدق الله العظيم

أحمد أحمد السيد

الجزء الأول
الموارد الاقتصادية

الجزء الأول : الموارد الاقتصادية ويتضمن سبعة فصول هى : أهمية الموارد الاقتصادية (مفهومهـا - أقسـامها - مـنافعها - مناهج البحث) ، الزراعة وأنماطها ، صناعة التعديـن ومصـادر الطاقـة ، المـوارد البشرية ، توصيف الموارد المائية فى مصر ، توصيف الموارد الاقتصادية الزراعية فى شبه جزيرة سيناء .

والله عـز وجـل أسأل : أن يكون هذا الكتاب مرجعاً مفيداً لكل من يلجأ إليه . معـتذراً عن أى خطأ أو إغفال - فرأيى على صواب ويحتمل الخطأ ورأى الآخرين على خطـأ ويحـتمل الصواب . مردداً الحكمة التى تقول : " كلما ازددت علماً ، ازددت علماً بجهلى .

الفصل الأول

أهمية الموارد الإقتصادية

أصبحت معظم دول العالم فى الوقت الحاضر تجد صعوبات بصدد توفير ما تحتاج إليه من سلع بل أن بعضها أصبح يعانى من تعذر تدبير العديد من السلع يرجع ذلك إلى تـزايد وتعدد الحاجات وإلى التقدم والتطور الذى شهده العالم منذ الثورة الصناعية كما يـرجع إلـى نفـاذ ونضوب بعض مصادر الإنتاج . وقد يكون من المفيد أن نعرض فى مسـتهل هذا المؤلف لعوامل الرئيسية التى دعت الدول قاطبة – نامية كانت أم متقدمة – إلى توجيه عناية فائقة إلى دراسة الموارد الإقتصادية ومصادر الإنتاج .

أولاً : تعددت وتعقدت مطالب الإنسان :

فبعد أن كان الإنسان يعتمد على ما ينتجه أو على ما يحصل عليه مقابل فائضه أصـبح يعـتمد على كثرة من السلع تنتج فى أجزاء مختلفة ومناطق متباعدة ؛ فحاجات الإنسان فى الجمهورية العربية مثلا تشبع إما عن طريق الإنتاج المحلى أو الاستيراد من الخـارج . فتنـتج مصـر آلاف السـلع كما تستورد من العالم الخارجى آلاف السلع . فتستورد مصر القمح من الاتحاد السوفيتي ومن فرنسا وأسبانيا ، وهو معبأ فى أكياس زرعت مادتها الأولية فى الباكستان ومن الجائز أنها حولت إلى أكياس فى الهند ، وكذلك نجـد بيـن واردتهـا البن المستورد من البرازيل وكينيا واليمن ، والصلب والحديد من الدول الصناعية الغربية أو من دول الكتلة الشرقية . وتشبع حاجات الفرد فى لبنان فى معظمها عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى . فيستورد لبنان آلاف السلع الأساسية ونصف الأساسية والكمالية من العالم الخارجى . وبالرغم من هذا فإن لبنان يحقق مزيداً مـن الإنـتاج من المصادر المحلية سواء من المنتجات الزراعية أو الصناعية ، أى أن الإنسـان رغما عن التقدم الكبير فى الإنتاج – أصبح يعتمد اعتماداً كبيرا على المصادر الخارجـية ، وينطـبق هذا على كل دول العالم بما فيها أكبر دولتين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[1] .

ثانياً : *الثورة الصناعية* :

لم تعد طرق الإنتاج بسيطة ويسيرة كما كانت ، بل بقدوم الثورة الصناعية وما صـاحبها مـن اتباع مبادئ التخصص وتقسيم العمل الوظيفي والفنى اتسعت الصناعات وسـادها مبدأ التكامل الرأسي والتكامل الأفقي . على أثر ذلك قامت الشركات والهيئات

---

١ – تعتـبر هاتـان الدولـتان أولـى دول العالم من ناحية إمكانيتهما لإشباع حاجات السكان ومع ذلك تستوردان العديد من السلع.فتستورد الولايات المتحدة:السكروالشاىوالبن والكاكاووالحديدوالبترول والنحاس من عدد كبير من الدول الأخرى كما يستورد الإتحاد السوفيتى العديد من السلع .

بالبحث والاستقصاء عن مصادر جديدة للموارد تتلاءم وحجم الإنتاج الجديد . وفي سبيل ذلـك تنافست الشركات للحصول على امتياز الاستغلال ، كما أقامت فيما بينها اتحادات ممـثلة فـي كـارتل Cartel أو ترسـت Trust أو شـركات قابضة Holding Companies كـل ذلـك بقصـد العمل على سد حاجات الأسواق المتزايدة بأقل نفقة ممكنة وعلى أن تحقق أقصي ربح ممكن . وبمرور الوقت أصبح المنتج الصغير في عدد كبـير مـن الصـناعات ـ وعلـي الأخص الصناعات الجديدة ـ لا يقوي علي مجاراة المنتجيـن الآخرين ومنافسته طم في الأسعار وشروط البيع ، بل تركز الإنتاج في الدول الصناعية في قلة من الشركات الاحتكارية الكبيرة .

ثالثاً : زيادة السكان :

بينما تسجل إحصاءات السكان فى العالم زيادة كبيرة تبلغ فى المتوسط ١,٥ % سـنوياً أو اكثر لا تزيد الموارد بنفس المعدل ، يتطلب هذا الوضع ضرورة التوسع فى الإستفادة من الموارد الحالية او البحث عن مصادر جديدة للموارد .

ويؤكـد الماضـي القريـب هذه الحقيقة إذ ذكر العالم الإقتصادي (مالتس) فى رسـائله المشهورة ان الزيادة فى السكان تكون اقرب إلى متوالية هندسية بينما الزيادة فى الموارد الغذائية تكون أقرب إلى متوالية حسابية . ورغماً من الانتقادات التى وجهت إلى هذه النظرية فإنها نبهت العقول ووجهت الوعى الاجتماعى إلى ضرورة العمل على زيادة مصادر الثروة وإلا فإن مستويات الدخول ستتعرض إلى انخفاض كبير .

ويوجـد فـي الوقـت الحاضر العديد من الدول ـ وعلى الأخص من بين الدول المـتخلفة إقتصادياً ـ التي تعاني من مشكلة عدم كفاية الموارد سواء المنتجة محلياً أو التي في مقدورها الحصول عليها من الخارج لسد حاجات السكان .

يتطلب مثل هذا الوضع ضرورة سعي هذه الدول للتوسع في الإنتاج بل وضرورة مساعدة الدول الأخرى ـ وعلى الأخص الدول الأكثر تقدماً ـ ومساهمتها لتحقيق زيادة في الإنتاج .

رابعاً : *دروس الحربين العالميتين الأولى والثانية* :

مـن العسـير علـى الـدول أن تحصل على حاجاتها من السلع المختلفة أثناء الحـروب وذلـك لأن سبل المواصلات إما أن تكون متوقفة أو على الأقل مهددة ، لذلك عانـت الدول صعوبات عديدة إبان الحربين الأخيرتين في سبيل الحصول على حاجاتها بمـا فـيها حاجاتهـا إلـى بعض السلع الضرورية . وتحاول الدول في فترات الحروب الاعـتماد فـي إشـباع حاجاتها إما على مواردها الداخلية أو على موارد يمكن تأمينها بصـفة مؤكـدة بغـض النظر عن الناحية الإقتصادية أي دون أن يكون لتكاليف الإنتاج الـوزن الأكـبر . فكأن الحروب تتطلب دراسة مستفيضة للموارد المختلفة حتى تتمكن

الدول من إنتاج معظم السلع الضرورية فنلاحظ مثلاً أن انجلترا وهى التى كانت تستورد معظــم ما تحتاج إليه من المواد الغذائية من العالم الخارجي حيث كانت معدلات التبادل الدولــية radeT Terms تقضــي بذلك على حد ما سنرى مستقبلاً ، اقتضتها ظروف الحــرب إلــى التوســع فــي الإنتاج الزراعي فاستغلت أراضي لم تكن تستغل من قبل واســتبدلت الزراعة الواسعة بكثيفة في بعض المناطق وقامت بحماية إنتاجها كما قدمت الإعانات إلى المنتجين في بعض الحالات .

لقد تعرض العالم في النصف الأول من القرن الحالي لحربين عالميتين تخللتهما حــروب باردة مازلنا نعاني منها . وها هو العالم يعاني حالياً من حرب الشرق الأوسط وما ترتب علية إغلاق قناة السويس من زيادة في نفقات النقل فزيادة في أثمان السلع . وعلــى ذلــك فأن الحروب تدعو إلى التعبئة العامة وهذا يقتضي حصراً ومعرفة كاملة بالموارد المختلفة .

خامساً : انتشار صناعة البدائل :

رأينا حالا أن حاجات الإنسان قد تعددت وزادت مما أدي إلى التوسع في استغلال المــوارد الطبيعــية ، وطالمــا أن المخزون في الطبيعة من بعضها محدود ــ أي كون عرضها في المستقبل غير مرن ــ فأن العلماء والباحثين تمكنوا من إقامة عدة صناعات تنتج سلعاً بديلة ــ أي سلعاً تحقق نفس المنفعة ــ لبعض السلع المتعذر الحصول عليها . ولقــد بــدأت هذه الصناعات في فترات الحروب عندما انقطع الوارد منها ثم انتشرت بعد ذلك في دول عديدة أهمها ألمانيا التي كانت تسعى إلي تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي ثم أمريكا ودول أوروبا الأخرى . وتتطلب صناعة الإبدال البحث وراء الموارد الطبيعية التــي تســتخدم فــي الصناعة ، أحسن الأمثلة لذلك هي صناعة المطاط في ألمانيا في الحرب العالمية الأولى والثانية ، وفي الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية نتيجة لانقطاع أو قلة الوارد من المطاط الطبيعي [1] .

كذلــك كان العالم يعتمد إعتماداً كبيراً على ما تنتجه (شيل) من الأسمدة ونظراً لأهمية تلك المادة في الزراعة فإن العلماء الألمان اكتشفوا الأسمدة الكيميائية الصناعية

١- توسعت الولايات المتحدة توسعاً كبيراً في إنتاج المطاط الصناعي في الحرب العالمية الأخيرة حتى أن إنــتاجها الســنوي منه بلغ قرب نهايتها ٩٤ ألف طن وهو رقم يقارب إنتاجها قبل الحرب ، ثم توســعت بعــد ذلــك توســعاً مذهلاً وبلغ إنتاجها من المطاط الصناعي ١٨٣٠الف طن متري عام ١٩٦٥ . راجع :

Micbael Z. Cutajar and Alison Frank The Less-developed Countries in The Edltors of Look, oil for Victory, p.194. World Trade (1967) F.P. 57.

وتوسعوا في إنتاجها ثم انتقل إنتاجها إلى معظم دول العالم . كذلك فإن الألياف الصناعية أصبحت تحتل مركزاً مرموقاً وأصبحت تنافس القطن والحرير والصوف .

سادساً : المحافظة على الموارد :

كانت المبادئ الإقتصادية السائدة في القرن الماضي لا تميل إلى تدخل الدولة في الشئون الإقتصادية إلا فيما يتعلق بالأمور الضرورية . فآراء آدم سميث وآراء مدرسة الفيزوقراط أو الطبيعيين القائمة تؤكد وتصمم على حرية العمل وحرية التجارة . وكانت هذه المدارس توضح أن الفرد أقدر على القيام بالشئون الإقتصادية من الدول ، وأن تدخل الدولة كثيراً ما يؤدي إلى ارتباكات وإلى ارتفاع في نفقات الإنتاج وإلى تأخر في طرق الإنتاج . إلا أن هذه المبادئ والآراء ابتداء من العقد الأخير من القرن الماضي بدأت تتعدل وظهرت فئة من الإقتصاديين على رأسها (مارشال) و (بيجو) تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد لحماية مصالح الطبقات الفقيرة ولتطبيق مبادئ إقتصاديات الرفاهية ثم تعدلت هذه الآراء مرة أخرى على أيدي المدارس الاشتراكية . ويختلف التدخل من دولة إلى أخرى تبعاً لأنظمتها السياسية والإجتماعية . فقد يكون عن طريق الأشراف العام أو عن طريق الاشتراك في المشروعات الحيوية والتي لها أهمية أو عن طريق قيام الدولة بكل الأعمال الإقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة .

وتدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع يتطلب حصراً كاملاً للموارد الإقتصادية – طبيعية –وبشرية – وذلك لأن إمكانيات الدولة – المالية والفنية – وفيرة ، ولأن الدولة ترعى مصالح الأجيال القادمة ، وتطبق سياسات ترمي إلى المحافظة على الموارد الطبيعة خشية ان تستأثر الطبقات الحالية بالموارد الغنية والرخيصة . لذلك نجد الدول الاشتراكية أو الرأسمالية التي تؤمن بسياسة التوجيه الإقتصادي Economic Planning أو حتى سياسة البرامج الإقتصادية Economic Programming تخصص مبالغ طائلة لحصر مواردها ومعرفة إمكانياتها المختلفة ، والتي على ضوئها تقرر سياسة الإنتاج .

أما الدول الرأسمالية التي تؤمن بالحرية الإقتصادية وتعارض سياسة التوجية الإقتصادي كما في الولايات المتحدة الأمريكية . فإن المنافسة الحرة أخذت تزول تدريجياً إلى الإنتاج الكبير واتخذت المشروعات المختلفة اشكالاً احتكارية (الكارتل – الترست مثلاً)

مما اقتضى من الحكومات ضرورة دراسة الموارد لأنها أصبحت مركزة في أيد قليلة مما يؤدي إلى إحتمال رفع أثمان السلع أو تحديد إنتاجها حتى يحقق المحتكر أكبر ربح ممكن .

وعلى سبيل المثال ، نذكر أن إنتاج معظم زيت البترول أو الخيوط الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية تحتكره قلة من الشركات كثيراً ما تعقد فيما بينها اتفاقات

بقصد تغيير الإنتاج أو تقرير الأثمان أو توزيع الأسواق . لذلك رأت الحكومة الأمريكية ضرورة الإشراف عليها عن طريق تأليف لجان برلمانية تدرس الإمكانات وطرق الإنتاج وطرق التسعير ، وتعمل على توفير السلع بأقل الأثمان لأطول فترة ممكنة .

فكأن دراسة الموارد والأقاليم الجغرافية على درجة بالغة من الأهمية في كل من الدول الاشتراكية والرأسمالية .

سابعاً : انقسام دول العالم إلى كتل وأحلاف وأسواق مشتركة :

أدى اخـتلاف المذاهب السياسية والإقتصادية و الإجتماعية في الدول المختلفة إلـى انقسام العالم إلى كتل وأحلاف تسعى كل منها إلى تحقيق اكتفاء داخلي وإلى عدم الاعـتماد علـى الدول الأخرى والخارجة عن الكتلة أو الحلف حتى لا تتعرض لمشاكل وصعوبات عندما تتأزم الأمور ،وتتوقف سبل التجارة والتبادل . كذلك أقامت مجموعات متعددة من الدول أسواق مشتركة تهدف إلى تحقيق التعاون الإقتصادي فيما بينها .
ولتحقـيق هـذه السياسـة تعمـل دول الكتلة الواحدة أو السوق المشتركة على معرفة إمكانياتها المختلفة وعلى إنتاج بعض السلع التي ما كانت تنتجها لو أن ظروف المنافسة الحرة قائمة والعالم كله كتلة واحدة .

فـدول الكتلة الشرقية - روسيا وحلفائها - تعمل على سد حاجاتها داخلياً وهذا اقتضى التوسع في البحث عن مصادر إنتاج جديدة .

كذلك فدول حلف الأطلسي Atlantic Pact تعمل على زيادة التبادل فيما بينها وتحرم تصدير العديد من السلع الهامة والإستراتيجية إلى دول التكملة الشرقية

وإذا اتخـاذ الاتحـاد الإقتصـادى بيـن الـدول العربية شكلا جديدا فأن حصرا للإمكانـيات المخـتلفة لدول المجموعة يصبح ضروريا ٠ ويترتب على قيام هذا الاتحاد التوسـع فـى أنـتاج بعـض السلع كان لايمكن ان يتحقق فى الحالة عدم قيام الاتحاد الإقتصادى .

ثامنا : المشاريع العامة التى تقام للإصلاح الإقتصادي والاجتماعي :

تـتعرض معظم النظم الإقتصادية لتقلبات زمنية تختلف حدتها وآثارها من وقت إلـى آخـر ومن دولة إلى أخرى سواء فى الفترة القصيرة أو الطويلة وتسوء الأحوال عامـة فـى فـترات الكساد مما يدعو السلطات إلى التدخل بغية الإصلاح وتهيئة البيئة الإقتصـادية للتحسـن والانـتعاش ، وهذا يتطلب دراسة الموارد الطبيعية والامكانيات المخـتلفة . ولعـل من أحسن الأمثلة ما قام به (فرانكلين روزفلت) رئيس جمهورية الولايات المتحدة - من سنة ١٩٣٢ حتى وفاته فى سنة ١٩٤٤ - أبان الكساد الأعظم ١٩٢٩ - ١٩٣٣ مـن تهذيب مجرى نهر التنسى Tennesse Vally والإستفادة من المـوارد الإقتصادية التى كانت إما عديمة الغلة أو تسبب الكثير من الأضرار . فاستغلت

أراضـــى جديـــدة فـــى الـــزراعة والرعى واستخدمت القوى المائية فى توليد الكهرباء للاســـتهلاك المحلى والصناعى وأقيمت صناعات جديدة ومناطق سياحية ، وعموماً فإن الاصلاح أدى إلى توظيف عدد كبير من الأفراد وإلى زيادة واضحة فى الدخل والإنفاق .

كذلـــك مـــا قام به هتلر من مشروعات فى ألمانيا أبان فترة الكساد الأعظم من إنشاء شبكة ممتازة من طرق ومواصلات ضرورية لأى توسع فى استغلال الموارد ومن إقامة صناعات جديدة وصناعات حربية ، فأدى ذلك إلى زيادة الدخول فزيادة الإنفاق .

كذلـــك فـــإن الاتحاد السوفيتى فى مشروعات السنوات الخمس المختلفة استغل ثرواته الكامنة وضاعف من إنتاج العديد من السلع وحول المناطق الصحراوية والجبلية إلـــى مراكز للإنتاج الزراعى والصناعى . كذلك فإن الإصلاح الإقتصادى والاجتماعى فى مصـــر دعـــى إلى الإقدام على إقامة مشروع السد العالى الذى سيترتب عليه توسع فى استغلال الموارد الإقتصادية .

ماهية الوارد الإقتصادية :

تنقســـم المعـــرفة Knowledge عامـــة إلـــى فرعيـــن رئيسيين هما العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية . فالعلوم الإجتماعية Social Science هى تلك المتصلة بالإنســـان فى علاقاته الإجتماعية مثل الإقتصاد والاجتماع والقانون ... إلخ . أما العلوم الطبيعـــية Physical Science فتشمل العلوم التى لها علاقة بالظواهر الطبيعية مثل الفلـــك والكيمـــياء ... إلخ . فالمجموعة الأولى تدرس علاقة أحد طرفيها الإنسان مما يســـبب إســـتمرار تطورها وتغيرها أما الثانية فتدرس ظاهرة طبيعية تنتهى بقاعدة أو القانون علمى .

وكـــان علم الجغرافيا فى الماضى من العلوم الطبيعية وكانت مهمتة تكاد تقتصر علـــى تعرف امكانيات المكان وخصائصه وعموماً ما كان نطاق بحثه ينحصر فى دراسة البيئة الطبيعية [1].

وكانـــت الجغرافـــيا الإقتصـــادية تدرس امكانيات المكان وخصائصه من الناحية الإقتصـــادية كأنها فرع من العلوم الطبيعية وعلى ذلك عرفها البعض الآخر بأنها دراسة لإنـــتاج المـــوارد المخـــتلفة من الأقاليم المختلفة وعرفها كلاريتس جونز بأنها دراسة العلاقـــات بيـــن البيـــئة الطبيعية وخصائصها الإقتصادية وبين الأعمال المنتجة وتوزيع الإنتاج [2] .

ويمكن القول إجمالاً أن الجغرافيا الإقتصادية أو الموارد الإقتصادية تستمد جزءاً مـــن معلوماتها وموضوعاتها من علم الإقتصاد والعلوم المتصلة به مثل النقل والتجارة الخارجـــية والتسويق - أى من العلوم الإجتماعية - وجزءاً من علم الجغرافيا الطبيعية والعلوم المتصلة به مثل الجيولوجيا والنبات والحيوان أى من العلوم الطبيعية . ومهمة

1- Clarence Jones, Economic Ceography.p.6

2- White & Renner, Humman Geography p.223 .

طالب الجغرافيا الإقتصادية أن يجمع المعلومات المختلفة والصحيحة من المصدرين السابقين ويحللها فى الأمور الآتية :

أولاً : لوصف وشرح إقليم معين من ناحية توفر الموارد المختلفة ومدى استفادة الإنسان بها - وينقسم العالم إلى أقاليم طبيعية عديدة كالإقليم الإستوائى والإقليم المدارى وإقليم البحر الأبيض وغيرها . وكذلك يمكن تقسيم العالم إلى أقاليم إقتصادية كإقليم زراعة القطن والقمح والذرة بأمريكا الشمالية وأقاليم الصناعة بإنجلترا . ويعرف هذا الفرع من الدراسة باسم الجغرافيا الإقتصادية الإقليمية .

ثانياً : لوصف وشرح إنتاج وتطور وتجارة سلعة معينة كالأرز أو القمح أو الصلب أو الحديد . فندرس ظروف الإنتاج والعوامل التى تؤثر عليه وتبادل السلع ومنافسة المنتجات الأجنبية ومستقبل الإنتاج أو التبادل ويعرف هذا الفرع باسم دراسة الموارد الإقتصادية .

وسيجد القارئ أن هذا الكتاب هو أصلاً لطلبة الإقتصاد والتجارة سيولى الجانب الإقتصادى والتجارى الأهمية القصوى تاركاً دراسة الأقاليم الطبيعية لكتب الجغرافيا الإقليمية .

أى أن الدراسة ستتركز فى إنتاج وتوزيع وتداول الموارد الإقتصادية والبشرية فى الماضى والحاضر مع دراسة التطور واحتمالات التغير فى المستقبل وكذلك دراسة القوانين الإقتصادية والعلمية المختلفة التى تؤثر على الإنتاج والتوزيع . والتعريف الحديث والشامل لعلم الموارد الإقتصادية والذى يتفق مع نهج الدراسة فى هذا المؤلف هو أن علم الموارد الإقتصادية يبحث ويدرس العلاقة بين الإنسان من ناحية ، وبيئته الطبيعية والإجتماعية من الناحية الأخرى زوايا نشاطه المنصرف إلى إنتاج الموارد والخدمات المختلفة حتى يؤدى إلى تحقيق أو زيادة المنفعة .

ولذلك فالنقاط الرئيسية التى يناقشها علم الموارد الإقتصادية هى :

١- أين توجد الموارد ؟ وبأى الكميات ؟ وما هو أجلها ؟

٢- كيف يمكن استغلالها ؟ هل طريقة الاستغلال سهلة وممكنة ولا تحتاج إلى معرفة خاصة ؟ وهل رؤوس الأموال وفيرة ؟ ..

٢- لماذا توجد وتستغل ؟

والإجابة على هذه الأسئلة تتطلب الاستعانة بالعلوم الأخرى . فمثلاً إذا كنا بصدد دراسة مادة زيت البترول فنجد أن عمليات إكتشافه من اختصاص علم الجيولوجيا أو ysicsGeoph ومراحل استخراجه عملية هندسية من اختصاص علم هندسة البترول وعملية تنقيته وتكريرة ونقله عملية صناعية وأخيراً عمليات التسويق والتوزيع عمليات إقتصادية ، فأين دور علم الموارد الإقتصادية ؟

(أ) مهمة الموارد الإقتصادية هى دراسة مشاكل الموقع ، فهل الموقع مناسب للإنتاج ؟ وأين ستكون مواطن الاستهلاك ؟ هل تقوم عمليات التكرير بالقرب من منابع البترول أم بالقرب من مناطق الاستهلاك ؟

(ب) دراسة وسائل المواصلات واختيار أصلحها . فهل تسمح الطبيعة بتشييد خطـوط وأنابيب النقل أم يستحسن النقل بواسطة ناقلات البترول وما هو أصلح الطرق مـن الناحـية الإقتصادية ؟ ويستحسن فى بعض الحالات إختيار خط قد يكون أطول من أقصـر طـريق وذلك لكى يمر بأكبر عدد ممكن من مراكز التوزيع وبذلك تصل السلعة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين بأقل تكلفة ممكنة .

(ج) مـا أثـر عوامل البيئة المختلفة على الإنتاج ؟ فلقد يؤدى ارتفاع درجات الحـرارة إلـى تغير فى ساعات العمل أو إلى تعميم نوع خاص من المساكن حتى تبلغ الإنتاجـية أقصـاها . وكذلـك يجب أن تؤخذ عوامل البيئة الثقافية فى الحسبان ، فقد تعارض بعض البيئات فى استعمال الآلات فى بعض العمليات الإنتاجية .

(د) دراسـة مقارنـة لتكالـيف الإنـتاج فى المناطق المختلفة ، فمثلاً ما هى الأسـباب الـتى تدعو إلى التوسع فى إنتاج زيت البترول من الشرق الأوسط ؟ وما هى أسباب رخص إنتاجية هناك ؟

(و) دراسـة السلع المنافسة ومناطق إنتاجها – ففى حالة زيت البترول توجد عـدة سـلع منافسـة منها الفحم والغاز الصناعى والقوى المائية والكهربائية والطاقة الشمسية والغاز الطبيعى فيجب على الباحث في علم الموارد الإقتصادية أن يقوم بدراسة مقارنـة لهـذه السـلع مـن ناحية كفايتها ومنفعتها ونفقة الحصول عليها في الاقاليم المختلفة وفي أوقات معينة .

الموارد الإقتصادية في تطور مستمر :

رأينا أن الموارد الإقتصادية في مفهومها الحديث أصبحت من العلوم الإجتماعية بمعنى أنها تدرس علاقة أحد طرفيها الإنسان . وطالما أن الإنسان في تطور مستمر من نواحـي تفكـيره وحاجـياته فإن علم الموارد يجب أن يكون كذلك في تطور مستمر . ولتوضـيح هـذه الخاصـية دعنا نعقد مقارنة بين علاقة الإنسان ببيئته – على فترات متـباعدة – فلقـد كانت علاقة الإنسان ببيئته في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن السـابع عشـر تخـتلف كثيراً عنها في القرن العشرين ، فبينما كان هم المهاجرين في الفـترة الأولى تدبير المأوى وتأمين المأكل والحصول الملبس نجدهم الأن ينتجون الافاً مـن السلع الجديدة ويتغلبون بعلومهم وفنونهم على كثير من العوائق الطبيعية كالمناخ والسطح والموقع وغيرها .

وكانـت الـيابان منذ حوالي مائة عام بدائية يقطنها حوالي ثلاثين مليون نسمة يعملـون بالـزراعة والصيد والصناعة اليدوية ولا يوجد بينها وبين الدول الاخرى أية مـبادلات ، أمـا الأن فإن عدد السكان يبلغ التسعين مليوناً ، ولقد تطور الإنتاج تطوراً كبـيراً فتقدمـت الزراعة وعلى الأخص أشجار التوت والشاي ، وقامت الصناعة على

أســـاس القـــوى المولدة من مساقط المياه ومن الفحم وعلى أساس وفرة الأيدي العاملة الرخيصـــة ، واصـــبحت الـــيابان من كبرات الدول في ميدان التبادل الدولي وأصبحت تســـتورد المواد الخام من الدول الأجنبية فتصنعها داخلياً وتقوم بتصديرها كل هذا أدى إلي بلوغ اليابان القمة بين دول الشرق الأقصى حتى انهزامها في الحرب الأخيرة[1]. ثم عادت اليابان وطورت من صناعاتها واكتسبت أسواقا في كل دول العالم بفضل سياستها التجارية والصناعية المرنة .

والعلاقـــة بيـــن الإنســـان وبيئـــته تخـــتلف من مكان إلى أخر ، فهي قوية في المجتمعات البدائية ، ولتوضيح ذلك نلاحظ أن الإسكيمو- الذي يقطن المناطق الشمالية في القارة الأمريكية وفي جزيرة جرين لاند – يعتمد إعتماداً كلياً على الطبيعة في غذائه وملبســـة ومســـكنة . وكذلـــك الحال في قبائل البوشمن Busman التي تقطن أواسط أفريقيا .

وتقـــل هـــذه العلاقـــة كلما تقدم الإنسان نتيجة لاكتشافه – في حالات عديدة – وسائل تحد من سيطرة الطبيعة ، فمثلاً تمكن الإنسان من بناء الخزانات التي تقية شرور الفيضانات وأخطارها وفي نفس الوقت تمكن من الإستفادة من المياه سواء في الري أو فـــي تولـــيد القوى ، وكذلك تمكن من إنشاء طرق المواصلات التي تصل بعض أجزاء الأقالـــيم ببعضـــها ، وكذلـــك تمكن من إستنباط بعض البذور التي تقاوم ظروف البيئة القاسية أو تصلح في المناطق الباردة ذات فصول الإنبات القصيرة .

علم الإقتصاد والموارد الإقتصادية :

رأينا أن كلاً من الإقتصاد والموارد الإقتصادية من العلوم الإجتماعية .
كذلـــك رأيـــنا أن المـــوارد الإقتصادية تستمد جزءاً من معلوماتها من الإقتصاد فما هي العلاقة والرابطة بين العلمين ؟

يـــدرس علم الإقتصاد الجهد المحدود الذي يبذله الإنسان حتى يتمكن من إشباع حاجاتـــه المـــتعددة ، أي أنه يدرس حاجيات الإنسان المتعددة وطرق إشباعها بأقل جهد ونفقة ممكنة – فالحاجات هي المحرك الخفي والجهد الذي يبذله الإنسان – وهو محدود – هو الوسيلة أو الواسطة وإشباع الحاجات هو الغاية .

أمـــا المـــوارد فتبحث في علاقة الإنسان ببيئته من ناحية نشاطه المنصرف إلى إنـــتاج السلع والخدمات . فكأن هناك علاقة حيوية بين العلمين ، حيث أن علم الموارد الإقتصـــادية غايـــته إنتاج السلع وعلم الإقتصاد غايته توزيع واستهلاك السلع . وإنتاج

1- Clarence Jones,op.cit pp.5-7. .

السـلع يتوقف على طرق توزيعها ومعدل استهلاكها كذلك فالتوزيع والاستهلاك يتوقفان على الكميات المنتجة والتطور في الإنتاج .

ويمكن تلخيص تلك العلاقة في النقاط الثلاثة الآتية:

(أ) يـدرس علـم الإقتصـاد عوامل الإنتاج المختلفة بما فيها الأرض بمعناها الواسع (الطبـيعة Nature) كما جاءت في تعاليم فلاسفة الإقتصاد الأولين . وفي نفس الوقت نجد أن دراسة البيئة الطبيعية هي من أهم فصول الموارد الإقتصادية .

فكـأن العلمين يشتركان في دراسة هذا العامل الهام . فالإقتصاد يدرس قوانين الإنتاج المختلفة والموارد الإقتصادية تدرس إنتاجية الأقاليم المختلفة وتطور الإنتاج فيها مما يعني أن العلمين يكملان بعضهما الآخر .

(ب) يتوقف النشاط الإقتصادي ، إلى حد كبير ، على عوامل البيئة الطبيعية ، فدرجات الحـرارة والرطوبة وكميات الثلوج والأمطار وطرق سقوطها ... إلخ . كلها تؤثر على نوع النشاط الإقتصادي وعلى درجة كفاية عوامل الإنتاج ، بل وكثيراً ما تؤثر على درجة النمو الفكري وملكة الإختراع والتجديد .

(جـ) يمـد علم الموارد الإقتصادية علم الإقتصاد بالمعلومات بإنتاج السلع المختلفة وبإمكانـيات الأقالـيم المخـتلفة من نواحي الإنتاج المتباينة كالاحتياطات المؤكدة والمحتملة مما يساعد الدولة على رسم سياستها الإنتاجية والإقتصادية الملائمة .

الفصل الثاني
الموارد الإقتصادية
مفهومها - اقسامها - منافعها - مناهج البحث

تعريف الموارد :

ذكـر الأسـتاذ ايريك زيمرمان أن مجال البحث في الموارد ينحصر في دراسة الأمور الآتية : [1]

(أ) دراسة المواد والقوى الموجودة في الطبيعة .
(ب) دراسة الإنسان والحيوان .
(جـ) دراسة الحضـارات البشرية التي أثرت وتؤثر على النواحي الإنتاجية سواء أكانت إجتماعية ، سياسية ، إقتصادية أو علمية .
(د) دراسة العلاقة بين الطبيعة والإنسان والحضارات .

أي أن خلاصة هذا العلم هي دراسة وتنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة من نواحي إنتاج السلع والخدمات بأقل النفقات وفي ظل ظروف معينة . وهذا يتفق والتعريف الذي سبق واتخذناه لعلم الموارد الإقتصادية .

تقسيمات الموارد :

يجد الباحث في مجال دراسة الموارد تقسيمات متعددة وتصنيفات متباينة تخدم أغراضا مختلفة سنتعرض لبعض منها في الصفحات التالية :

أولاً : من حيث أماكن الوجود :

تختلف الموارد من حيث وفرتها وندرتها من مكان إلى آخر ويمكن تقسيمها من هذه الناحية إلى [1]

(أ) موارد موجودة في كل مكان Ubiquities .

توجـد بعـض الموارد بوفرة في أي مكان ، ولا يجد الإنسان أية صعوبة بصدد الحصـول علـيها ولذلك فهو عادة لا يدفع أي مقابل في سبيل الحصول عليها ، فمادة الأوكسجين في الهواء توجد في كل مكان ، وبالمثل فالمياه المطلوبة للنباتات متوفرة في الأقاليم الاستوائية ، والرمال توجد بوفرة في الصحاري .

1- Erick w . Zimmerman, World Resources & Industries pp 1-14

(ب) موارد موجودة في أماكن عديدة Commonalties .

وتوجد بعض الموارد بوفرة في معظم أقاليم العالم إلا أن قيمتها تختلف من إقليم إلى آخر تبعاً لمدى وفرتها أو ندرتها وبذلك يتحدد ثمنها طبقاً لقوانين العرض والطلب . فتحوي معظم أقاليم العالم أرض صالحة للزراعة إلا أنها تختلف من ناحيتي درجة جودتها ووفرتها . وتتحدد قيمة وحدة الأرض - شأنها شأن أي سلعة أخرى - نتيجة لقوانين العرض والطلب ، فندرة الأرض أدت إلى ارتفاع أثمانها في الصين وجمهورية مصر العربية وغيرها من الدول المزدحمة بالسكان ووفرتها في كندا واستراليا أدت إلى انخفاض أثمانها .

(جـ) موارد موجودة في أماكن قليلة Rarities .

توجد بعض الموارد وعلى الأخص الكثير من المعادن في قلة من المناطق لأن التكوينات التي تحويها لا توجد إلا في قلة من الأقاليم . فنجد أن إنتاج معدن القصدير في العالم ينحصر في أقاليم قليلة، فكانت أهم دول إنتاجه في العالم عام ١٩٦٥ هي ماليزيا ، إذ أنتجت ٤٢% من جملة إنتاج ثم بوليفيا (١٧%)، تايلند (١٣%) ،إندونيسيا (١٠%) أما باقي دول العالم فلم تنتج إلا (١٨%) [1]

(د) موارد موجودة أو مركزة في مكان واحد Uniquite :

توجد قلة من المعادن يتركز إنتاجها في مكان واحد أو أن معظم الإنتاج العالمي مصدره إقليم معين . فمعظم المنتج العالمي من معدن النيكل كان مصدره في عام ١٩٣٧ منطقة (سدبري Sudberry) بولاية أو نتاريو بكندا ، كذلك نجد أن مادة con mercial crycolise التي تستخدم في استخلاص مادة الألومنيوم لا توجد إلا في الساحل الغربي لجزيرة جرين لاند بالقرب من مدينة ivigtat .

ثانيا : من حيث العمر :

تتصف بعض الموارد الطبيعية بصفة الاستمرار في الإنتاج ، وعلى العكس من ذلك فإن الرصيد الموجود في الطبيعة من بعضها ينتهي بعد أجل معين لذلك أصبح من الضروري على الحكومات والسلطات العامة أن تعمل على تنظيم طرق استغلالها واستخدام وسائل مختلفة للمحافظة عليها conservation of natural resources والإشراف على توزيعها وذلك للاستفادة منها أطول مدة ممكنة والحفاظ على حقوق الأجيال القادة .

1- Michel Zammit Culayer And Alison Frank,The Less Developed Conntries in World Trad p 42.

ولقد تبين للهيئات العالمية خطر حرمان العالم من بعض الموارد الأساسية في المستقبل فعقدت الأمم المتحدة مؤتمرات لدراسة وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية كان أولها في عام ١٩٤٩ ونشرت مناقشاته في سبعة مجلدات رسمت فيها السياسة التي يجب على الدول المختلفة إتباعها بصدد استغلالها لمواردها الطبيعية وأتباع طرق الحفاظ عليها [١] وأعقب ذلك إقامة مؤتمرات ولجان مختلفة لتحقيق نفس الغرض ويمكن أن تقسم الموارد من حيث مدي بقائها أو فنائها إلي :

(أ) موارد متجددة Self . Renewable Resources

تتجدد بعض الموارد الطبيعية بصفة مستمرة طالما يكتفي الإنسان بالزيادة الطبيعية منها وطالما أنه لا يعترض سبيل القوى التي تساعد على عملية النمو . فإذا أولى الإنسان الأشجار في الغابات بالرعاية والعناية ولم يقطع إلا تلك التي في سن القطع ووضع نظاماً لإحلال شجيرات جديدة محل المقطوعة واتبع الطرق الفنية لحمايتها من الحرائق ولمقاومة الحشرات والأمراض التي تنتهكها[٢] فإن إنتاجية الغابة تظل قائمة لفترة طويلة .

كذلك إذا أولى الإنسان التربة بالرعاية الكافية واتبع الطرق العلمية لمقاومة عوامل التعرية واتبع الدورات الزراعية الملائمة واستخدام المخصبات المناسبة لغرض الاحتفاظ بخصوبتها فإن غلة الوحدة لن تقل بل ستزيد طالما أن الرعاية والعناية مستمرة .

وبالمثل في حالة الثروة الحيوانية ، فإذا وضعت السلطات أنظمة تكفل صيد أحجام خاصة وأعمار معينة من الأنواع المختلفة ومنع الصيد في أوقات التناسل فإن الزيادة الطبيعية ستكون كفيلة بتجديد العرض .

(ب) موارد فانية Exhaustible Resources

رأينا أن المخزون في الطبيعة من بعض المواد كاف لفترات طويلة إذا ما أحسن استغلاله وعلى العكس من ذلك فإن الكميات الموجودة من البعض الآخر من المواد لا تكفي إلا لفترة محدودة حتى إذا استغلت بعناية وحرص .

فمثلاً يؤكد الجيولوجيون أن الكميات الموجودة في باطن الأرض من مادة زيت البترول لا تكفي العالم على أساس معدلات الاستهلاك الحالية إلا لفترة قصيرة . فيؤكدون أن احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية المؤكدة من هذه المادة يكفيها لفترة

١- السبع أجزاء موزعة على : ١- مقدمة . ٢- الثروة المعدنية . ٣- الوقود والقوى . ٤- الموارد المائية . ٥- الغابات . ٦- التربة . ٧- الحيوان .

2- Proceelings of the united nations scieatific Conference on the Consevaaion and Utniation of Resoureces Ibid, Forest Resources, PP. 34. 74.

تــتراوح بين ١٢- ٢٠ عاماً طبقاً لمعدلات الاستهلاك الحالية ، وحتى في إقليم الخليج العربــي ، أغنى بقاع العالم في هذه المادة ، فإن عمرها المقدر يتراوح بين ٥٠-١٠٠ عاماً طبقاً لمعدلات الإنتاج في دولة المختلفة .

ولا يمكــن الجزم بالصحة المطلقة لهذه التقديرات حيث كثيراً ما تكتشف منابع بترولــية جديدة أو تستخدم وسائل جديدة في عمليات الإنتاج تؤدي إلى زيادة كبيرة في مــنفعة المنــتجات ويمكــن إلى حد ما علاج مشكلة فناء بعض المواد عن طريق إعادة استعمالها . فالحديد والصلب الخردة يصهران ويستعملان من جديد في صناعة منتجات الصلب والحديد ، وتوجد فى العالم تجارة منظمة فى مادة الصلب الحديد الخردة وتعتمد بعــض الدول كلية عليها في صناعة حديدها وصلبها وتعتبر اليابان الدولة الرئيسية في شــراء هــذه المــادة كما أن صناعة الحديد في مصر كانت تعتمد على الحديد والصلب الخردة وذلك حتى أقامت أخيراً صناعة تعتمد على الحديد الخام .

ثالثاً : من حيث مظهرها :

تنقســم المــوارد مــن ناحية كونها ملموسة ويمكن تميزها بالعين أو إنها غير ملموسة أي كونها صفة معينة تميز الأقاليم أو الدولة من غيرها كما يتضح مما يلي :

(أ) موارد ملموسة :

قامــت دراســة المــوارد فــي الماضــي علــى عــاتق الجغرافيين الطبيعيين والجيولوجييــن وبذلك لم تعتبر موارد الا الأشياء الملموسة كالحديد والبترول والنحاس والتربة والغابات والحيوانات .

(ب) موارد غير ملموسة :

نتــيجة لتطور الإنتاج وتقدمه فلم يعد مفهوم الإنتاج هو خلق السلعة بل اصبح خلــق المنفعة او زيادتها . وعلى ذلك اضحى هناك عدة عوامل هامة لتحقيق الإنتاج . فهــناك علاقــة إيجابــية بين إنتاجية العامل وحالته الصحية والمعنوية وهذا أدى إلى ضــرورة اهــتمام الشــركات والهيئات الإنتاجية بصحة عمالها واستدعى بطبيعة الحال ضرورة تزويد بيئة العمل في المصنع بكافة أساليب الراحة من إضاءة وتهوية وتدفئة ، كذلــك فان لسياسة الحكومات من حماية جمركية إلى تسعير إلى تدخل في أسعار الفائدة وغيرها اكبر الأثر على الإنتاج . فقد يكون من الضروري وضع تعريفة جمركية لحماية الصــناعات الناشــئة أو اتباع سياسة تخفيض أسعار القطن لتوفير رؤوس الأموال في الصناعة . فكأن صحة العمال وسياسة الحكومات ولو إنها ليست أشياء وموارد ملموسة إلا إنها تؤثر تأثيراً واضحاً على الإنتاج والاستهلاك .

رابعاً: من حيث اصلها :

كذلك تختلف الموارد من حيث اصلها وطبيعتها ويمكن التمييز بين قسمين رئيسين :

(أ) موارد طبيعية :

وهي التي توجد في الطبيعة سواء أكانت موارد ملموسة أم غير ملموسة . فالثروات المعدنية والغابات وموقع الإقليم أو صفاته الطبيعية والمكتسبة تعتبر موارد طبيعية ، ومن الأمثلة الواضحة لأهمية الموقع مدينة شيكاغو على بحيرة ميتشجين لقربها من أقاليم الحديد الخام شمالاً (المسابي) والفحم جنوباً (الابلاش) فلقد أدى هذا الموقع الفريد إلى إمكان حصولها على المواد الخام اللازمة لصناعة الحديد والصلب بأنسب الأسعار وعلى ذلك أصبحت من أهم مدن العالم في الصناعات الثقيلة . كذلك تختلف أهمية الكويت حالياً عنها قبل اكتشاف آبار زيت البترول الغنية . فقبل الحرب العالمية الأخيرة كانت الكويت صحراء جرداء ليس لها أهمية تذكر في الميدان الإقتصادى والسياسي الدولي ، أما الآن وبعد اكتشاف حوالي ١٥% من احتياطي البترول العالمي فيها فإن لها أهمية استراتيجية وإقتصادية عظمى .

(ب) موارد بشرية :

الإنسان هو المحرك الرئيسي لعمليات الإنتاج ولولاه لما تحققت المنافع أو زادت . فالإنسان هو وسيلة الإنتاج وفي نفس الوقت أداة الاستهلاك . لذلك يجب التوسع في دراسة الموارد البشرية ، ويتعين على كل دولة أن تدرس النواحي المتصلة بتنمية الثروة البشرية فعليها أن تقوم بدراسة توزيع السكان بين المجموعات العمرية ، وتوزيع السكان على المناطق المختلفة وعلى الأعمال المتباينة واتجاهات السكان والإحصاءات الحيوية وغيرها من تلك الأمور .

ولقد ذكر الأستاذ جورج ردنر أن الموارد البشرية فى معظم دول العالم حتى المتقدمة مازالت تعانى من الأمور التالية (١) :

الدخول المنخفضة – البطالة – الأمراض – الحوادث – وفيات الأطفال – وفيت الأمهات – قلة العناية الصحية – التشرد والإجرام – الأمراض المعدية – قيام النساء والأطفال بعض الأعمال – سكنى الأحياء الفقيرة – الجهل نتيجة لعدم التعليم وقلة المران – مشاكل الأقليات .

ولخص طرق العلاج الرئيسية فى ضرورة الاهتمام بالتعليم وإتباع مبادئ التوجيه التوظيفى والتدريب المهنى والتوسع فى إقامة مشروعات الرفاهية والمشروعات الإصلاحية الكبرى .

كذلك اهتم كثير من العلماء بدراسة تفكير الإنسان وتطوره وأنشئوا معايير لقياس معدلات الذكاء Intelligence tests [1] . وعن طريقها يمكن تقسيم السكان إلى مجموعات متشابهة ، ويصبح فى مقدور الدولة ، على أساسها ، التحكم فى المجموعات المختلفة فتعمل على تقليل إنجاب المجموعات الرديئة .
وجملة القول إن السكان تعتبر بمثابة أهم الموارد وأثمنها سواء من الناحية الإجتماعية أو من الناحية الإقتصادية لذلك يتعين على الدولة أن تعمل بكافة إمكانياتها على المحافظة عليها وتنميتها .

الإنسان يخلق منافع الموارد :

عرف الأستاذ زمرمان Zimmermaun الموارد بأنها الوظيفة أو العملية التى يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية معينة أو لإشباع حاجة [2].

هذه الوظيفة أو العملية فى تغير مستمر طالما أن مطالب الإنسان المتزايدة فى تغير مستمر . فمثلا كانت منافع واستعمالات مادة المطاط محدودة حتى اكتشف تشالز جوديير فى عام ١٨٣٩ عملية لتحسين قوته وقلابته ومرونته ، نتيجة لذلك ازدادت منفعة المطاط وأصبحت عملية الكبرته Vulcanization ، وهى العملية التى بواسطتها يعامل المطاط الخام لتحسين قوته وصلابته ومرونته ، نتيجة لذلك زادت منفعة المطاط وأصبح يستعمل فى إشباع حاجات عديدة نتيجة لصفاته الجديدة وهذا استدعى التوسع فى إنتاجه من منطقة حوض نهر الأمزون بالبرازيل (الإقليم الرئيسى لإنتاجه حينذاك) والتوسع فى إنتاج المطاط واستدعى توفر الأمور والنواحى التالية :

أ) ضرورة وجود عدد كبير من الأيدى العاملة للعمل فى الغابات وفى جمع المادة السائلة Latex وإعدادها ثم نقلها إلى مناطق بعيدة .
ب) ضرورة توفير رؤوس الأموال المطلوبة لإعداد المزارع وبناء المصانع أو الضروب العديدة الأخرى المتعلقة بالإنتاج .
ج) ضرورة توفر المعرفة والتكنولوجيا والتى بدونها لا يمكن تحقيق عملية الإنتاج .
د) ضرورة اتباع سياسات تجارية ملائمة . فإذا ما سادت مبادئ الحرية قامت الأقاليم المختلفة بالتخصص فى إنتاج ما يلائمها وعلى العكس إذا سادت مبادئ الحماية فإن الإنتاج تحكمه مبادئ أخرى .

كل هذه الأمور والنواحى لم تكن متوفرة بالدرجة المطلوبة فى حوض نهر الأمزون نظرا لموقعه الجغرافى غير الملائم ولظروف البيئة غير المناسبة هذا

1-George T. Redner, Conservation of National Resources, P.
2-ErickZimmermaun, op. cit.

بالإضـــافة إلى عدم وجود سياسة إقتصادية تهدف إلى التوسع فى إنتاج تلك المادة وتصديرها إلى الدول الأجنبية .

ولقـــد دعت أهمية المطاط والتوسع الكبير فى الطلب عليه إلى اتباع دول أخرى لسياســـات تنظيم إنتاجه وإلى تهيئة البيئة الطبيعية والإقتصادية لإنتاجه فى أقاليم على أســـس علمـــية . فكان وجود المادة دعى إلى اكتشاف صفاتها الجديدة ، وهذا أدى إلى إقامـــة مؤسســـات تجاريـــة وصناعية لتحقيق المنافع المختلفة وعن طريق رأسمالها وعمالها وبتعضيد السياسات التجارية الملائمة تمكنت من تحويل المادة اللزجة Latex الموجودة فى أشجار الغابات النائية عن مواطن السكان ومناطق العمران إلى مادة أولية ذات أهمية كبيرة للصناعة وفى تحديد التقدم الصناعى والاجتماعى .

المفـــروض أصلا أن يقوم الإنسان باستغلال مصادر الثروة طالما أن هناك طلباً حقيقياً على منتجاتها وطالما أن المنتج (فى المدة الطويلة) يحقق ربحاً .

فكأن الإنتاج يتحقق لمقابلة طلب فعال وحقيقى وعلى شرط أن يحصل المنتج فى الفترة الطويلة على أرباح مناسبة ، فإذا لم يحقق المنتج ربحاً فى الفترة الطويلة أصبح الحافـــز على الإنتاج معدوماً . ولذلك فهو يتحول إلى ضرب من ضروب الإنتاج الأخرى والتى يحقق فيها ربحاً .

نتيجة لتوفير هذين العاملين أو أحدهما ، وهما وجود طلب فعال وحصول المنتج علـــى ربح ، فإن الإنسان كثيرا ما يضطر إلى إهمال استغلال بعض الثروة لأنها لم تعد مناسبة من الناحية الإقتصادية .

الإنسان يوقف ويهمل استغلال الموارد :

ويهمل الإنسان الإنتاج أو يتوقف عنه فى الحالات الآتية :

أ) اكتشـــاف سلع جديدة تؤدى نفس المنفعة التى كانت تؤديها سلع أخرى ولكن بتكلفة أقـــل ، يترتب على الاكتشاف الجديد نقص أو إنعدام منفعة مصادر إنتاج السلعة القديمة لأنهـــا لـــم تعـــد صـــالحة للاستخدام . ولعل من أحسن الأمثلة لتوضيح هذا ما اكتشفه الكيميائى الألمانى (ككيول) من مواد كيميائية نتيجة لعملية تقطير الفحم Coal- tar Industry . فلقـــد أدت هذه العملية إلى اكتشاف مواد جديدة لم تكن معرفة مما أدى إلـــى قلـــة مـــنفعة عدد كبير من المنتجات الزراعية التى كانت تستخدم كمواد أولية فى صناعة هذه الكيميائيات نتج عن ذلك نقص فى إنتاج هذه المواد نتيجة هذه المواد نتيجة لقلة منافعها واستبدالها بمواد وسلع أخرى .

كذلـــك كـــان العـــالم إلى عهد قريب يعتمد اعتماداً كلياً على دولة (شيلى) فى الحصـــول علـــى حاجتـــه مـــن الأسمدة (نترات شيلى) . ولكن نتيجة لانتشار صناعة الأســـمدة الآزوتـــية الـــتى بدأت فى ألمانيا ثم انتقلت إلى معظم دول العالم ، فإن أهمية

نـــترات تشيلى أصبحت محدودة وهذا أدى إلى نقص واضح فى إنتاجها وتصديرها مما كان له أكبر الأثر على الإقتصاد الشيلى (1) .
ب) فى ظل النظم الإقتصادية المعاصرة حيث يسود الإنتاج الكبير يتعين على الصناعة أن تـبلغ حجمهـا الأمثل حتى تحقق أقصى درجات الكفاية الإنتاجية ولا يتحقق ذلك - أى الإنــتاج الكبـير - إلا إذا ضمنت الصناعة مصادر غنية بالمادة أو المواد الأولية التى تناسـب حجم المشروع الجديد أما المصادر المحدودة والتى توجد فى أماكن متباعدة فى ظــل الإقتصاديات المعاصرة والتى كانت تمد الصناعة الصغيرة بحاجاتها منها ، فإنها لم تعد مناسبة أو مجزية ولذلك يجب البحث عن مصادر تلائم الإنتاج الكبير .

وتوضــح دراســة صناعة الصلب والحديد فى العالم هذه الحقيقة . فتتميز هذه الصناعة فى معظم دول العالم بكبر حجمها (وهذا الحجم على كبره يختلف من إقليم إلى آخــر) . لذلك أصبحت مصادر الحديد أو الفحم (سواء الحجرى أو الخشى) التى كانت تســتعمل فى الأزمنة السابقة لمد المصانع الصغيرة بحاجتها منه غير مناسبة إقتصاديا فى نظر المنتجين الجدد وأصبح من المتعين على الدولة أن تبحث عن مصادر غنية إذا أرادت لهذه الصناعة الاستمرار والنجاح .

وينطـبق هــذا تمامـــا على تطور نمو إنتاج الحديد والصلب بالولايات المتحدة الأمريكية . فلقد أدى اكتشاف الحديد من تلال المسابى فى شمال إقليم البحيرات العظمى بأمــريكا الشمالية إلى قيام صناعة الصلب والحديد حول إقليم البحيرات فى (بتسبرج - جارى - وشيكاغو - وأنديانا هاربر ..) كما أدى هذا الاكتشاف إلى إهمال وهجرة عدد كبير من مناجم الحديد الصغيرة التى كانت تمد الصناعة فيما قبل بحاجتها من الحديد .

كذلــك فدراســة تطــورات إنتاج المطاط الطبيعى فى العالم يوضح هذه الحقيقة فالتوسع الكبير فى إنتاج إطارات السيارات وعدد كبير من السلع التى يدخل فيها المطاط أدى إلـــى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للمطاط تضمن للصناعات الكبيرة الاستقرار والنمو . وذلك لأن مطاط البرازيل فى الجهات الاستوائية بمنطقة الأمزون ، لا يمكن بأى حــال أن يكفـــى لمقابلة مطالب العالم المتزايدة كما أن أثمانه كانت مرتفعة . لذلك بدأت إنجلــترا (وكانــت أكــبر دولة مستهلكة لهذه المادة) فى إدخال زراعة أشجار المطاط بطريقة الزراعة العلمية الواسعة فى جنوب شرق آسيا (أو فى شبه جزيرة الملايو وبعد ذلــك انتقلــت إلـــى عــدة جهات هى شرقى سيلان ، مناطق المضايق ، أندونيسيا) . وأصــبحت إنتاجــية الأشجار أكثر مما كانت عليه فى البرازيل كما قلت تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة ، كل هذا دعى إلى إهمال زراعة وجمع المطاط من غابات البرازيل أصبح

1- نتيجة لمنافسة الأسمدة الصناعية لأسمدة شيلى فقدت مزيه احتكارها لهذه السعة ومن ناحية أخرى فإن الحكومة فقدت اعتمادها على ضريبة الصادر على النترات كأهم بند من بنود إيرادتها .
R.H. whitbeck, Econome Ceography of So I th America, pp. 176-183.

مــن صـــالح البرازيل إقتصاديا أن تستورد المطاط من الخارج . ويمر العالم فى الوقت الحـــالى بمـــرحلة جديـــدة فـــى إنـــتاج هـــذه السلعة نتيجة لاكتشاف المطاط الصناعى Syathetic Rabber والتوســـع فـــى إنـــتاجه . فكانت ألمانيا هى الدولة الأولى فى اكتشـــافه فتوســـعت فى صناعته فى الحرب العالمية الأولى لحرمانها من الحصول على المطـــاط الطبـــيعى لأن الحلفـــاء كانوا يسيطرون على مصادر إنتاجه ، ثم تقدمت هذه الصـــناعة تقدما كبيرا فى معظم دول العالم وأصبحت أهمية المطاط الصناعى لا تقل عن المطاط الطبيعى ، وهذا بدوره أدى إلى تطبيق سياسات تقييد زراعة أشجار المطاط وإلى خروج بعض المنتجين الحديين من السوق .

ج) إهمال الإنسان وأنانيته :

يـــؤدى إهمـــال الإنســـان للموارد الطبيعية إلى توقف الإنتاج وارتفاع النفقة . فالمزارع يحاول أن يحصل على أكبر غلة ممكنة من التربة دون مراعاة لقواعد وأصول المحافظة عليها ، وعدم إتباع المزارع لدورة زراعية مناسبة وزراعته شجيرات قطنية مـــثلا بينما الأصلح زراعة بعض أنواع الحشائش التى تحمى التربة من عوامل التعرية الفـــتاكة يؤدى إلى ضعف قدرتها الإنتاجية . وتكاد توجد هذه المشكلة فى جميع ضروب الإنتاج الأخرى كما يتضح من الأمثلة التالية :

١- حالـــة الغابات : يؤدى ارتفاع أسعار الأخشاب إلى توسع المنتجين فى الإنتاج ممـــا يســـتدعى قطـــع أشجار كانت فى طريقها إلى النمو ، بينما كان الأصلح الانتظار حتى تبلغ الأشجار أقصى مراحل النضج . ولا شك أن التوسع فى قطع الأشـــجار قـــبل نضوجها تماما يؤدى إلى حرمان الأجيال القادمة من الأخشاب الرخيصة .
٢- حالة المصايد : نجد أن بعض أنواع الأسماك أصبحت ى طريقها إلى الإنقراض ، وذلـــك لأن المســـتغلين توســـعوا فى إنتاج بعضها للحصول على أرباح أكبر فـــأهملوا قواعـــد المحافظـــة عليها وحقوق الأجيال القادمة . لذلك يتعين على الدولة أن تشرف على الإنتاج وعلى تنفيذ برامج المحافظة عليها .
٣- حالة الصناعة : يعانى عدد كبير من الصناعات فى دول عديدة من ندرة المواد الأولية اللازمة لها مع أن تلك المواد كانت توجد لديها بوفرة .

فالولايـــات المتحدة الأمريكية كانت إلى وقت قريب غنية فى كل من الحديد الخام الـــلازم لصناعة الصلب والحديد ولب الخشب لصناعة الورق ومنتجاته إلا أنها نتيجة للتوســـع فـــى الإنتاج ولعدم إتباعها سياسة سليمة للمحافظة على مواردها الطبيعية ، أصـــبحت تستورد هذه المواد من دول أجنبية وتضطر إلى استثمار رؤوس أموال طائلة فى الخارج لتنمية وإنتاج تلك الموارد .

د) الحروب وأثرها فى تدمير الموارد :

تؤدى الحروب إلى تدمير المصانع والمناجم وضروب الإنتاج المختلفة أو تؤدى إلـــى توقفهـــا عن الإنتاج . فالحرب العالمية الأخيرة أدت إلى تدمير وتعطيل الإنتاج فى

عـدد كبـير مـن دول أوربا وغيرها ولم تتمكن الدول من العودة إلى معدلات إنتاجها السـابقة للحرب إلا بعد القيام بمجهودات كبيرة وإنفاق أموال طائلة . وكذلك فإن كوريا التى كان لديها فائضاً من الأرز قبل الحرب الكورية عانت وقاست من عدم كفاية إنتاجها المحلى منه نتيجة لأن مساحات واسعة من الأرض تحولت إلى ساحات قتال .

وفـى حالـة قيام حروب دولية فإن حقول بترول الشرق الأوسط الغنية ستكون عرضـه للدمـار والتخريب ، فلا تستفيد منها الدول المنتجة أو الدول المستهلكة له فى الوقت الحالى .

مناهج البحث فى الموارد الإقتصادية :

تهـدف الدراسـات الجغرافية – وكما رأينا – إلى تكوين الصورة العامة لأقاليم سـطح الأرض باعتبارها موطناً للنوع البشرى وهى تنتهج – من أجل الوصول إلى هذا الهـدف منهجاً خاصاً بها . ذلك هو منهج التوزيع والتعليل والربط . فالبحث الجغرافى يبدأ بتوزيع ظاهرة معينة طبيعية أو بشرية أولاً . وتحليل [illegible] هذا التوزيع ثانياً . ثم الـربط [illegible] النواحى المختلفة لكى يتمكن من تحديد أنماط إقليمية مختلفة بالتالى . ثالثا ومن أجل ذلك كله يشترط فى الجغرافى أن يكون ذا نظرة علمية فاحصة لها القدرة على التحليل والاستنتاج . وهذه النظرة لا تتكون إلا بالدراسة المضنية والتتبع الشاق لنتائج كافـة فروع العلوم التطبيقية والبشرية واستيعابها وهضمها أولا وبالقدرة على استخدام الخـرائط استخداماً هادفاً وإنشاءها ثانيا . وإذا كان ما تقدم يمثل المنهج الجغرافى العام فـإن لفـروع هذا العلم مناهج أخرى خاصة بكل منها لكنها عموماً لا تخرج عن سقف المنهج العام للجغرافية الأم .

وفيما يلى تحديد لمناهج البحث فى الموارد الإقتصادية :

ولمـا كانت الموارد الإقتصادية تهتم بدراسة استغلال الإنسان للموارد الطبيعية بيئاتها المختلفة فإن بلوغ هذا الهدف يمكن أن يكون بإحدى الوسائل أو المناهج الثلاثة التالية (١):

١) المنهج الإقليمى — The Regional Approach

٢) المنهج الموضوعى — The Topical Approach

٣) المنهج الأصولى — The Principle Approach

٢- يفضـل بعـض الأسـاتذة المختصين أن نقسم مناهج البحث فى الجغرافية الإقتصادية إلى المنهج الإقليمى .

المنهج الإقليمى — The Regional Approach

المنهج المحصولى — The Comiclity Approach

المنهج الحرفى — The Ocupatiomal Approach

انظر د. خطاب العانى الجغرافية الإقتصادية ط ١ / ١٩٦٣ ص ص ١٣-١٦ .

١- المنهج الإقليمى :

يتخذ هذا المنهج من الإقليم وحدة للبحث والدراسة . والإقليم - كما سبق تحديده - مساحة من الأرض ذات شخصية جغرافية متميزة طبيعية أو بشرية . وعلى هذا الأساس فإن الجغرافى الإقتصادى يعمد إلى تقسيم العالم إلى أقاليم إقتصادية مختلفة . كأن يقسم العالم إلى قارات أو أقاليم أصغر ضمن القارة الواحدة أو إلى أقاليم متباينة ضمن الدولة ذاتها . وقد يعمد إلى تحديد تلك الأقاليم بحدود طبيعية كخط كنتور ما (خط الارتفاع) أو بخط حرارة متساو أو بخط مطر متساو أو بنوعية تربة ما أو حدود بشرية : أثنوغرافية أو حضارية أو أنه يجد نفسه ملزماً بالاعتماد على الحدود السياسية ، عندئذ يعمد إلى دراسة الأقاليم من خلال حدودها الطبيعية . إذ فى ذلك ما يسهل مهمتهم على الوجه الأمثل . إلا أنهم قد يضطرون إلى السعى وراء دراسة الأقاليم بحدودها السياسية (المتغايرة) وذلك يوفر لهم مادتهم الأولى فى البحث المتمثلة فى البيانات والأرقام الإحصائية المختلفة .

ومهما يكن فإن الجغرافى الإقتصادى الذى يتخذ من الإقليم وحدة للدراسة فإنه يهدف فى ذلك إعطاء صورة كاملة لإقتصاديات ، تلك الصورة التى تخدم وبجدية كل تخطيط إقتصادى ناجح على مستوى الدولة الواحدة أو التكتلات الإقتصادية المتناحرة فى عالمنا اليوم .

فالدراسة الإقليمية فى الجغرافية الإقتصادية تعنى حصر كافة الموارد الإقتصادية فى رقعة ما . فما أحوجنا لمثل هذا المنهج لمعرفة البناء الإقتصادى للعالم أجمع وعلى هذا الأساس فإن اتخاذ مثل هذا المنهج فى الدراسة الجغرافية يمثل اتجاها سليماً للغاية ، وهذا ما يجمع عليه كافة الجغرافيين إلا أن تطبيقه فى الدراسات المقدمة لغير طلبة الجغرافية قد لا يكون من السهل تنفيذ على الوجه الصحيح . لقلة درايتهم بجغرافية العالم وعلى مستوى أقاليمها. وبما يمكنهم من تفهم إقتصاديات أقاليم هذا الكون ، ومما يضطرنا بالتالى إلى الاعتماد على منهج غيره .

٢- المنهج الموضوعى :

يهدف هذا المنهج فى الموارد الإقتصادية إلى دراسة محصول أو غلة نشاط إقتصادى معين ، أى أنه يمكن تمييز اتجاهين واضحين فيه أولهما :

المنهج الموضوعى السلعى (المحصولى) وثانيهما : المنهج الموضوعى الحرفى . فبموجب الاتجاه الأول ، فإن المنهج الموضوعى السلعى يهتم بدراسة غلة معينة إذ تستهل الدراسة بالتعريف العام والبعد التاريخى لها أولاً . وبتحديد إمكانيات وجودها ثانياً ، وبتوزيعها وتفسير أسباب تباين هذا التوزيع ثالثاً ، وبطرق وكيفية إنتاجها

واستغلالها واستهلاكها رابعاً . وكأن هذا المنهج يجيب صراحة عن التساؤلات الأربع التى رسمها (Show) [1] وهى :

١) أين يمكن أن يوجد محصول أو نشاط ما ؟
٢) أين يوجد فعلا ؟
٣) لماذا يوجد حيث يوجد ؟
٤) كيف ينتج ويستغل ؟

فعند دراسة البترول مثلا – على ضوء هذا المنهج – فإننا نعمد إلى التعريف بأصل البترول ونشأته أولاً . وتحديد الإمكانيات الجيولوجية والعوامل الأيكولوجية الأخرى المحددة للنشاط البترولى فى منطقة ما ثانياً . وبالتوزيع الجغرافى للأحواض والحقول والآبار البترولية المنتجة مع العناية بتعليل أسباب هذا التوزيع ثم المحاولة لإيجاد أنماط إقليمية مختلفة لهذا التوزيع ، ثالثاً . أما الخطوة الرابعة تتلخص فى تحديد الأهمية المطلقة والنسبية للبترول فى إقتصاديات المنطقة إقليمياً وعالمياً فى الدخل القومى ، الميزان التجارى ، ميزان المدفوعات ، التجارة الخارجية ، التنمية الإقتصادية ، ثم تتبع آثاره المجتمعية المختلفة التى انعكست على خريطة المنطقة سكانياً واجتماعياً وحضرياً ، إلى غير لك مما يمكن تسميته جغرافياً بظل البترول أو ما وراءه . هذا المنهج قد يكون ملائماً للدراسة فى هذا المجال ، لا لسهولة اتباعه بل لكونه يؤدى ثماره طيبة لغير الجغرافيين ممن يعنون بدراسة الموارد الإقتصادية أيضاً .

أما المنهج الموضوعى الحرفى ، فمفاده أن الجغرافى الإقتصادى قد يتخذ من النشاط الحرفى أساساً للدراسة . فهو يدرس الموارد الإقتصادية تبعاً للحرف السائدة . فقد يبدأ بأبسط الحرف وأقدمها وهى حرفة الجمع والالتقاط ثم حرفه الصيد ثم الرعى والزراعة والتعدين والصناعة فالتجارة والنقل والمواصلات . ودراسة تلك الحرف تتم أما على مستوى العالم أو على مستوى الأقاليم المختلفة . والحقيقة أن الحرف الإقتصادية المختلفة التى يزاولها الإنسان ما هى إلا انعكاس حقيقى لظروف بيئته الجغرافية فى كثير من الأحيان وهذه الحقيقة هى التى دعت الكثيرين إلى الإهتمام بهذا المنهج طالما أنه يهدف إلى تحديد العلاقات المكانية المتبادلة بين الإنسان وبيئته التى يعيش فيها .

٣- المنهج الأصولى :

يرمى هذا المنهج إلى تحديد الأصول والقواعد التى تحدد أنماط النشاطات الإقتصادية المختلفة بالنسبة للموارد الإقتصادية كافة . ولعل الحدود الطبيعية للإمكانية الزراعية يمكن أن تكون على رأس قائمة تلك الأصول . وعليه فإن الجغرافى الإقتصادى تبعا لهذا المنهج يبدأ برسم الحدود القطبية الزراعية وهى الحرارة والرطوبة

2- Show E.B. world Econmic geog raphy. N.Y. 1955.

والتربة والتضاريس أى أنه يحدد ضوابط الإنتاج الزراعى التى يمكن للإنسان ممارسة النشاط الزراعى داخل إطارها أى ضمن حدود هذا المربع . وذلك يعنى أن أى ممارسة النشاط للعمليات الزراعية خارج نطاق الحدود الأربعة هذه تعتبر مجازفة إقتصادية أكيدة . واستناداً إلى ما تقدم قد يكون بالإمكان تقسيم العالم إلى أقاليم متباينة طبقا للإمكانيات الزراعية المتاحة وبالفعل فإن بعض الجغرافيين استطاع أن يقسم العالم إلى أقاليم :

منها أقاليم الوفرة (إقليم الرخاء) ، وإقليم الجوع (الحرمان) وإقليم العجز (إقليم المصاعب) وإقليم العمل والنشاط وإقليم التنقل والارتحال [1] بيد أن القدرات البشرية وتطورها يمكن أن تكون المسئولة عن المساحات المستغلة فعلا . فهى إذن خاضعة لأصول وقواعد مقننة تم تمليها عليها متطلبات التقدم التكنولوجى والتطور الحضارى وغيرهما .

ولا تقف أبعاد هذا المنهج عند دراسة النشاط الزراعى فحسب بل تتعداه إلى بقية النشاطات الأخرى كالتعدين والصناعة والنقل وغيرهما . فالتعدين – تبعاً للدراسة الأصولية – يخضع لمجموعة من القواعد والأصول منها طبيعة المعدن ونسبة المعدن فى خاماته وأعماق وجود تكويناته الجيولوجية والموقع الجغرافى للخامات ومقومات الموضع Site- Facilities المختلفة للثروة المنجمية وقيمة المعدن والطلب عليه . إلى غير ذلك مما يرسم بشكل أو بآخر إطار العملية التعدينية .

وبالتالى يشير على المعدن بإتباع طريقة الحفر المفتوحة أو طريقة الآبار والأنفاق فى التعدين أى أنها تحدد ظروف الاستغلال الأمثل فى هذا النشاط . ومهما يكن من أمر فإن إتباع هذا المنهج منفرداً قد لا يكون اتجاهاً جغرافياً سليماً . ذلك أن الجغرافية تهدف إلى تكوين صورة كاملة للأقاليم المختلفة حتى يتسنى تحديد إمكانيات الاستغلال الأنسب بالتالى . وأية دراسة تخضع إلى مثل هذا المنهج قد تفقد الموضوع أو الصورة ملامحها ومن ثم تفقدها منظرها العام الذى تهدف إلى تحديده الدراسات الجغرافية إلا أن إتباع هذا المنهج قد يكون ضرورياً وملازماً لكل الدراسات فى الجغرافية الإقتصادية لاسيما فى خطواتها الأولى . أو بعبارة أخرى أن المنهج الأصولى قد يكون نافعاً فى تحديد إمكانيات الإنتاج أو إمكانيات قيام أى نشاط معين فى إقليم ما . طالما أن هناك جملة من الأصول والقواعد الضابطة له فى أقاليم هذا الكوكب .

والخلاصة فإن دارسى الموارد الإقتصادية قد يستعينون بأكثر من منهج مما تقدم ، فقد يجمعون بين المنهجين الإقليمى والمحصولى وهكذا بما يمكنهم من تحقيق الهدف الأسمى وهو دراسة النشاط الإنسانى الإقتصادى الرامى إلى استغلال الموارد فى ظل الظروف البيئية الطبيعية .

١- د. محمد متولى : الموارد الإقتصادية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٨-٩ .

الفصل الثالث

الزراعة وأنماطها الإقتصادية

تعريف الزراعة :

كلمـة " زراعـة " مشتقة من كلمتين (Ager) أى الحقل أو التربة وكلمة (Culture) أى العنـاية أو الـرعاية . وعلى ذلك يمكن القول بأن الزراعة هى العناية بالأرض . هذا هو المفهوم الضيق أما الزراعة فى الوقت الحالى وبمفهومها الواسع فقد أصـبحت غير قاصرة على هذه العملية بل تعدتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتجدد نشاط المزارع ، فأصبح يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلى بأعمال أخرى أهمها :

أ) رعايـة الحيوان وتربيته ، وهى من أهم فورع الزراعة ، وتزدهر حيث تتوفر الأراضى الرخيصة .
ب) العـناية بالأشجار ، وهى من الزراعات المتخصصة وتتطلب خبرة فنية ورأس مال وتعود على القائمين بها بعائد مرتفع .
ج) العناية بالغابات وهى عملية هامة فى العديد من المجتمعات .
د) أعمال أخرى مثل تربية الأسماك وجمع الفراء وصيد الحيوان .

ولقـد ذكـر الأستاذ زمرمان (Zimmermann) أن الزراعة تشمل الأعمال المـتجه التى يقوم بها المزارعون (أى الذين يعيشون على الأرض) للنهوض بعملية الإنـتاج ولتحسـين عملـيات نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان [1] .

ويمكن أن نستخلص من هذا التعريف ما يأتى :

١- أن المزارع يعيش على الأرض وذلك بعكس الحال فى مهنة الرعى حيث ينتقل البدوى وحيواناته من مكان إلى آخر وراء العشب والماء .
٢- أن المـزارع يـتعاون مع الطبيعة ويستغل الظروف الطبيعية المناسبة لزيادة إنتاجه الرأسى والأفقى أو أحدهما .
٣- لا يستطيع المزارع التحكم فى عوامل البيئة الزراعية كما أن درجة التنبؤ بهذه العوامل -إن وجدت - ليست على جانب كبير من الدقة .

وتتأثر درجة تحكم الإنسان تبعاً للعوامل الآتية :

أ) المناخ : فكل نبات لا ينمو إلا فى ظروف مناخية معينة . لذلك فكل إقليم مـناخى يتصف بملائمته إلا أن درجات الحرارة أو كميات الأمطار كثيراً

١- كتابة الذى سبق الإشارة إليه . ص١٤٨ .

مــا تتغــير وتتقلب عن معدلاتها مما يؤدى إلى موت بعض النباتات أو تأجــيل نموهــا ، وعلى ذلك فدرجة سيطرة الإنسان على عوامل المناخ تعتبر محدودة وإن تمكن فى بعض الحالات من الاستعاضة عن الأمطار بإقامة مشاريع الرى أو إقامة حوائل من الغابات تعمل على تلطيف الجو وتحول دون تعرض النباتات للعواصف والرياح .

ب) التربة : هناك أنواع عديدة من التربات تختلف فيما بينها من نواح عدة ممــا يؤدى إلى صلاحية كل نوع فى إنتاج غلة أو مجموعة معينة من الغــلات . ويســتطيع الإنسان إلى حد ما الإفادة منها بدرجة أعلى من طــريق استخدام المخصبات وإدخال نظام الدورات الزراعية إلا إنه يتعذر عليه أن يقوم ببنائها .

ج) النــبات والحــيوان : ويلاحظ أن مدى تحكم الإنسان فى الإنتاج النباتى والحــيوانى أكــبر منه فى الحالتين السابقتين وذلك عن طريق استنباط بــذور أو سلالات أكثر إنتاجاً . فمثلاً استطاعت كل من الولايات المتحدة الأمريكــية والاتحــاد السوفيتى استنباط بذور وسلالات من القمح تقاوم الأمراض والبرودة وتحتاج إلى فصل إنبات قصير نسبياً .

أنواع الزراعة :

تخــتلف الــزراعة مــن دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة لاختلاف وتباين السياسات الزراعية .

أولاً : من ناحية المساحة :

تخــتلف طرق الزراعة من منطقة إلى أخرى تبعاً لمدى وفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة إلى الأيدى العاملة ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين :

أ) الزراعة الكثيفة Intensive Agriculture :

فــى الــدول الزراعية المزدحمة بالسكان وحيث تقل الأراضى الصالحة للزراعة يجب على الدولة أن تعمل على زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مــدار العــام ومضاعفة المجهود فى استغلالها حتى تأتى بأكبر محصول وحتى تستطيع تزويد السكان بمعظم حاجياتهم من المواد الغذائية وذلك لأن الأرض هى بمثابة العنصر النادر . ويتصف هذا اللون من الزراعة بالخصائص الثلاث الآتية :

أولاً : عــدم اســتعمال الآلات : يتعيــن على الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة عدم التوســع فى استخدام الآلات لأنها تحل محل الأيدى العاملة الوفيرة والرخيصة . فوفرة الأيــدى العاملــة الرخيصــة وارتفاع نفقة رأس المال نظراً لندرته فى الدول الزراعية المزدحمة بالسكان كما فى الصين والهند وجمهورية مصر العربية ، تقضى بعدم التوسع فــى اســتعمال الآلات . أمــا الدول الصناعية المزدحمة بالسكان والتى تعانى من ندرة الأرض كما فى إنجلترا أو بلجيكا فإنها كثيراً ما تتبع الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر

محصول ممكن حيث تعتبر الأرض كذلك عنصراً نادراً . إلا أن هذه الدول تختلف عن سابقتها فى أن مستويات الأجور فيها مرتفعة ورؤوس الأموال توجد فيها بوفرة لذلك نجدها تستعمل الآلات فى بعض الأعمال على الأخص كلما كان فى الإمكان إحلالها مكان العمال [1] .

ثانياً : تتميز هذه المناطق بأن إنتاجية الوحدة الزراعية فيها مرتفعة إذا ما قورنت بالإنتاجية فى المناطق التى تزاول الزراعة الواسعة ، فمثلا تبلغ إنتاجية الفدان فى مصر من القطن ٥٢١ رطلاً بينما هى ٢٧٤ فى الولايات المتحدة وأقل من ذلك فى البرازيل . ويرجع ذلك إلى أن وحدة الأرض تلقى عناية ورعاية بتحقيق إنتاج كبير فى جمهورية مصر العربية عنها فى الدول الأخرى .

ثالثا : إنتاجية الفرد منخفضة نظراً لكثرة الأفراد الذين يعملون على وحدة الأرض ونظرا لأعدم استعانتهم بالآلات التى تزيد من المساحة التى يستطيعون زراعتها . وفى حالات عدة نجد أن عدد العمال الزراعيين فى الدول الزراعية المزدحمة بالسكان يفوق العدد المطلوب مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للعامل مما يعنى قيام بطالة مستترة .

ب) الزراعة الواسعة : Extensive Farming

ويوجد هذا اللون من الزراعة فى الدول التى تتوفر فيها الخصائص الآتية :

١- وفرة الأراضى الرخيصة الصالحة للزراعة .
٢- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات .
٣- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين واستعدادهم لاستخدامها فى الزراعة .
٤- سهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك وانخفاض فئات أجور النقل .

وتتوفر هذه العوامل فى أماكن قليلة من العالم من أهمها أقاليم السهول الوسطى بالولايات المتحدة الأمريكية والبرارى بكندا وسهول البامباس بالأرجنتين أى المناطق الحديثة نسبياً .

فى تلك المناطق نجد أن معدلات إنتاج وحدة الأرض - وهى عنصر الإنتاج المتوفر - منخفضة ، وأن معدلات إنتاج عنصر العمل - وهو العنصر النادر - مرتفعة .

ثانياً : من حيث الاستقرار :

الزراعة الثابتة والزراعة المتنقلة :

الأصل أن تستمر رقعة الأرض فى الإنتاج الزراعى طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية من دورة زراعية ملائمة ومخصبات بالقدر

١- لا يمكن التوسع فى استخدام الآلات الصناعية لأن الزراعة الكثيفة كثيراً ما تتعارض مع التوسع فى استخدام الآلات .

المطلوب وهكذا . ويتصف هذا اللون من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية يقيم عليها مسكنه ويأوى عليها حيواناته .

أمـــا إذا تبين للزارع أن إنتاجية أرضه فى تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة من أنواع رديئة فلابد من انتقاله إلى رقعة جديدة من الأرض يبدأ علـــيها من جديد ، حينذاك ، يعرف هذا اللون بالزراعة المتنقلة وينتشر هذا النوع من الـــزراعة فـــى بعض الجزر الاستوائية فى جنوب شرق آسيا كما فى جزر سومطرا أو بورنيو وكذلك فى أواسط أفريقيا وبعض مناطق أمريكا الوسطى .

ثالثاً : *من حيث السياسات الزراعية* :

تختلف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية :

أ) زراعة الاكتفاء الذاتى :

كانـــت زراعة الاكتفاء الذاتى – أى قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنـــتجات الزراعـــية محلـــياً – منتشرة فى كل دول العالم فى الأزمنة الماضية ونظراً لصـــعوبة اتصال الأقاليم ببعضها ببعض وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من خـــارج حدودهـــا . وتنتشر هذه الزراعة فى الوقت الحالى فى المناطق المنعزلة طبيعياً كالمـــناطق الجبلـــية وبعض الدول شديدة التخلف إقتصادياً – بعض دول أفريقيا وآسيا وأمـــريكا اللاتينية – أو تلك التى كانت تؤمن بسياسة العزلة الإقتصادية كما هو الوضع فـــى دول الكـــتلة الشـــرقية . ولقد انبعثت هذه السياسات من جديد بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك لأن العالم كان يتوقع حرباً أخرى فى أى لحظة ، فسارع العديد من الدول إلى التوسع فى إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية حتى لا تصبح تحت رحمة الدول الأخرى .

كذلـــك أدى انخفـــاض أسعار المنتجات الزراعية أثناء الكساد العالمى إلى توسع الدول فى الإنتاج الزراعى وإلى اتباعها سياسات تجارية تشجع الإنتاج المحلى وتحد من الاســـتيراد . فيجـــب علـــى الدولة التى تسعى إلى تدعيم إقتصادها أن تشجع المنتجات القومية حتى وإن كانت أقل جودة أو أكثر ثمناً من المنتجات الأجنبية . ونجد الآن عدداً كبـــيراً مـــن الدول يشجع الصناعات والمنتجات القومية بوسائل مختلفة منها الضرائب الجمركية بأنواعها المختلفة ومنح المنتجين إعانات وتقييد وحظر استيراد سلع معينة . فتهدف سياسة جمهورية مصر العربية المتعلقة بإنتاج وتسويق سلعة السكر إلى تحقيق اكـــتفاء ذاتـــى فـــيها . لذلك نجدها ترفع من الرسوم الجمركية المفروضة على السكر الأجنبى كما أنها تحدد سعراً محلياً مجزياً للإنتاج المحلى مما أدى إلى زيادة ملحوظة فى الإنتاج المحلى وإلى نقص كبير فى واردات السكر .

كذلك عملت حكومة ألمانيا فى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأخيرتين على تشجيع الإنتاج الزراعى المحلى بقصد تحقيق اكتفاء ذاتى فيها وتصدير الفائض بوسائل مختلفة ، منها منح الإعانات وعقد اتفاقات التجارة والدفع مع الدول الأخرى وإتباع سياسات نقدية ومصرفية خاصة .

ب) زراعة التخصص :

وهى أن يقوم المنتج أو الإقليم بالتخصص فى إنتاج سلعة أو عدد قليل من السلع ، وتعتبر هذه السلع بمثابة المحصول النقدى . (إيراد المنتج أو الإقليم من بيع المحصول يستعمل فى شراء لوازم المنتج أو حاجيات الأقاليم الأخرى) . فأى انخفاض ملموس فى أثمانها يؤدى إلى انخفاض فى الدخول وإلى نقص حصيلة الصادرات ولذلك تعمل الدولة على المحافظة على أثمانها بوسائل مختلفة سنتعرض لها فيما بعد .
ولقد ساعد على انتشار زراعة التخصص توفر عاملين رئيسيين هما :

١- تقدم وسائل المواصلات فى العالم وسهولة النقل ورخصه بين الدول المختلفة مما أدى إلى زيادة معدل التبادل الدولى وإلى التوسع فى الإستفادة من التجارة الدولية .
٢- قيام دول صناعية وانتشار الصناعة فى عدة دول بصورة واضحة بحث يتعذر عليها توفير نسبة كبيرة من حاجياتها من المنتجات الزراعية سواء أكانت مواد غذائية أو مواد أولية زراعية ، لذلك تلجأ تلك الدول إلى العالم الخارجى للحصول على ما تحتاج إليه منها .

ولما كان من مصلحة العالم أجمع أن يتخصص كل إقليم فى إنتاج السلع التى له فى إنتاجها مزايا مطلقة أو مزايا نسبية حيث تصبح تكاليف الإنتاج منخفضة ، لذلك انتشرت سياسة التخصص فى معظم دول العالم فى القرنين الماضى والحالى ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى . فمصر كانت ومازالت تنتج أجود أنواع القطن . وتخصصت الأرجنتين ، نظراً لظروفها الطبيعية الممتازة ، فى زراعة القمح والذرة وأصبحت تمد العالم بكميات كبيرة من القمح واللحوم (من الأربح للدول المنتجة للذرة أن لا تصدره فى صورة حبوب بل فى صورة لحوم)[1] ، وتخصصت البرتغال فى إنتاج الفلين ، وإنجلترا فى إنتاج المنسوجات القطنية والصوفية والآلات والفحم .. الخ .

ويشترط لنجاح سياسة التخصص توفر عاملين رئيسيين :

أولاً : حرية التجارة : يشترط لنمو وانتشار زراعة التخصص أن تسود مبادئ الحرية التجارية ، أى عدم قيام الدول بالتدخل فى نواحى الإنتاج والتبادل . أما قيام الحروب أو اتباع السياسات التجارية المقيدة لحرية التبادل (الضرائب الجمركية – الكتل التجارية –

١- لفهم هذا الوضع راجع الفصل الخاص بالحبوب من هذا الكتاب .

الأخذ بنظام الحصص - أو التمييز فى معاملة الدول - شرط الدولة الأولى بالرعاية ..) فإنهـا لا تشجع على قيام التخصص لأن الدول المتخصصة فى إنتاج سلعة معينة ستجد صعوبة كبيرة فى تسويق منتجاتها .

ثانياً : توفر وانتظام وسائل النقل : يجب أن تكون سبل المواصلات ميسرة ، وأن تكون فـئات نقلها رخيصة وإلا فإن عدم انتظام وسائل النقل أو ارتفاع فئات أجورها سيؤدى إلى إنتاج بعض السلع فى مناطق كانت تعتبر حديثة فى الإنتاج .

ويمكن إجمالى مزايا التخصص فيما يأتى :

١- يكتسـب المـزارع خبرة كبيرة نتيجة لإنتاج نفس السلعة على مدار السنين ، كذلـك فهو أكفأ فى إنتاجها من غيره . وتوجد عدة دول اكتسبت شهرة عالمية نتيجة لتخصصها فى إنتاج بعض السلع كما فى حالة القطن المصرى أو الحرير اليابانى أو الطباق من ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة .
٢- يـؤدى التخصص إلى الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وأهمها انخفاض نفقة إنتاج السلعة ونفقة تسويقها . ففى ظل الإنتاج الكبير يتمتع المشروع بوفورات الإنتاج الداخلية والخارجية وتبلغ نفقات الإنتاج إلى حدها الأدنى .
٣- يقوم التخصص فى حالات عديدة نتيجة لتمتع الإقليم بمزايا طبيعية معينة . فكل غلـة لهـا مطالب خاصة لا تتحقق فى كل الأقاليم بل قد لا تتوفر إلا فى إقليم معين - كما فى حالة سلعة الجوت - ولذلك يكون من الأفضل للعالم عامة أن يتخصص كل إقليم فى المنتجات التى له فى إنتاجها مزايا خاصة (طبقاً لنظرية المزايا المطلقة والنسبية) .

إلـى جانـب هذه المزايا توجد عدة عيوب ومخاطر يتعرض لها المنتج فى ظل نظام التخصص نجمل أهمها فيما يلى :

١- يـتعرض المنـتج فى بعض الأعوام نتيجة لوفرة المحصول لخطر أكبر مما لو كان يعتمد على أكثر من محصول واحد .

فزيادة العرض نتيجة لوفرة المحصول تؤدى إلى انخفاض الأثمان وربما تدهورهـا وإلى نقص حصيلة الصادرات ونقص دخول المنتجين وما ينجم عن ذلك من آثار إقتصادية [١] .

١- تخـتلف المشـاكل والصـعوبات الـتى يتعرض إليها المنتج فيما إذا كان الطلب على السلعة قليل المـرونة أو كبـيرها - فـإذا كانـت السلعة من السلع الضرورية فإن المنتج سيجد صعوبة فى التخلص منها . أما إذا كانت درجة المرونة عالية فإن انخفاض الثمن كفيل بزيادة الطلب عليها .

٢- يــؤدى احــتكار دولة - أو قلة من الدول - لإنتاج سلعة معينة إلى تشجيع الدول الأخــرى على محاولة إنتاج هذه السلعة أو سلع أخرى تحقق بعض أو كل منفعتها (لسلع البديلة) حتى وإن كانت تكلفة إنتاجها أكبر .

فاحــتكار إنــتاج المطــاط الطبــيعى فى قلة من دول العالم تحت سيطرة دولة مســتعمرة أدى إلــى ظهــور وانتشار صناعة المطاط الصناعى فى مجموعة من الدول الأخــرى ، كذلك نجم عن ارتفاع أسعار القطن والحرير وانتشار زراعة القطن فى عدد كبير من دول العالم إلى تقدم وازدهار صناعة الحرير الصناعى .

٣- كثــيرا مــا يــتأثر الإقليم المتخصص فى إنتاج سلعة معينة بظهور منافسين جدد . فالترســع فى زراعة القمح فى كندا أثر تأثيراً كبيراً على منتجى القمح الآخرين بل إن بعــض المنتجين الحدين Marginal Producer أى الذين ينتجون فى ظل أســوأ الظروف - أقلعوا عن زراعة القمح لأن الأسعار فى السوق أصبحت لا تبرر قيامهم بالإنتاج .

٤- يقــل الطلــب على السلع والخدمات عامة نتيجة لانخفاض القوى الشرائية كما هو الوضــع فــى فــترات الكساد . حينئذ تقل الدخول وتنتشر البطالة . فى هذه الحالة يــتعرض المنتج المتخصص لخسارة قد تكون كبيرة بل وكثيرا ما يعجز عن تصريف سلعة ويواجه بمشاكل إقتصادية على جانب كبير من الخطورة .

فيترتــب على عدم ملاءمة الظروف الطبيعية فى كثير من الأحيان تعرض منتجى المحصــول الواحــد إلى خسائر جسيمة ، فى حين تكون درجة المخاطرة أقل كثيراً فى حالــة المحاصيل المتعددة ، فنقص محصول الجوت فى الباكستان عام ١٩٥٤- نتيجة للخســائر التى سببتها الفيضانات - عما كان عليه فى السنوات السابقة بحوالى نصف ملــيون طن كان له أكبر الأثر ليس فقط على طبقة المزارعين والصناع بل على الحالة الإقتصــادية للدولة . ونقص محصول القطن فى الجمهورية العربية المتحدة فى موسم ١٩٦١ - ١٩٦٢ بمعدل يقرب من الثلث بسبب الآفات الزراعية كان له أكبر الأثر على دخول المزارعين وعلى حصيلة البلاد من النقد الأجنبى .

ج) الزراعة المتنوعة :

ينــتج المــزارع فــى ظل الزراعة المتنوعة بعض ما يحتاج إليه وكذلك بعض الغــلات الأخرى ، فهو إذن لا يعتمد كلية على محصول رئيسى واحد ، ومفهوم ذلك أن أهمــية المحصــول النقدى أقل منها فى حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها فى حالة زراعة الاكتفاء وزراعة التخصص .

حقــيقة أن الزراعة المتخصصة كثيراً ما تدر أرباحاً طائلة نتيجة لارتفاع أسعار المحاصــيل كمــا فــى حالة ارتفاع أسعار القطن وما جنته مصر أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فى القرن الماضى أو نتيجة لقيام الحرب الكورية ، أو ارتفاع أسعار البن فى

البرازيل بعد الحرب العالمية الثانية . إلا أن هذه الأرباح تعتبر عادة وقتية ولا تتسم بطابع الاستقرار والاستمرار ، لذلك فمن الصعب أن تعتمد هذه الدول على أرباحها من تلك المحاصيل فى تمويل برامج التنمية الإقتصادية فى المدة الطويلة . أما الزراعة المتنوعة فتتميز بأن الدخول المستمدة منها لا تعتريها مثل هذه التقلبات . هذه المزية - من الناحية الإقتصادية فى المدة الطويلة - تعوض الأرباح الطائلة التى قد تحققها بعض السلع فى فترات معينة .

ويمكن إجمال أهم مزايا التنويع فى الإنتاج وزراعة الاكتفاء الذاتى فيما يلى :

١- الاحتفاظ بخصوبة الأرض عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية بعكس الوضع فى حالة التخصص فإن زراعة نفس المحصول على نفس التربة لمدة دورات زراعية متتالية يؤثر على درجة خصوبة التربة ، ويؤدى إلى عدم قدرة الدولة على منافسة المنتجين الآخرين لها .

٢- يمكن زراعة أكثر من محصول واحد فى السنة الزراعية لأن المزارع غير مقيد بزراعة محصول قد يحتاج لفترة طويلة (فتحتاج زراعة القطن لوقت طويل وتحتاج زراعة القصب لوقت أطول يبلغ فى بعض الجهات ١٢ شهراً) . أما فى زراعة التخصص فإنه يصعب فى حالات كثيرة زراعة محصول آخر ، وذلك لأن الفترة غير كافية أو مناسبة لزراعة المحاصيل المناسبة .

٣- يمكن الإفادة من العمال والآلات والحيوانات طوال العام . ذلك لأن زراعة غلات متنوعة تحتاج إلى نفس أدوات الإنتاج فى فترات مختلفة . ولا شك أن هذا يؤدى إلى زيادة كفايتها ونقص تكلفة الإنتاج ، وهذا على عكس الوضع فى الزراعة المتخصصة حيث يزداد الطلب على عوامل الإنتاج دفعة واحدة وفى أوقات محددة مما يؤدى إلى ارتفاع أثمانها أو إلى إجهادها ، أما فى الفترات الباقية فإنها تبقى عاطلة غير مستغلة .

٤- يحتجز المزارع جزءاً كبيراً مما يحتاج إليه من سلع وغلات ضامناً بذلك تصريف قدر من إنتاجه . ولا شك أن هذا كثيراً ما يجنبه بعض التقلبات فى أسعار منتجاته .

٥- يقل احتمال موت أو هلاك بعض المحاصيل (طبقاً لنظرية الاحتمالات) فى ظل الزراعة المتنوعة عنه فى ظل زراعة التخصص . فإذا فرض وكانت الظروف الطبيعية غير ملائمة فإن بعض الغلات تتأثر إلا أن المحاصيل الأخرى قد لا تتأثر بنفس تلك العوامل التى أدت إلى نقص الإنتاج لذلك فتوزيع الإنتاج يعنى حماية المزارع من بعض المخاطر الطبيعية .

٦- يصبح دخل المزارع فى ظل الزراعة المتنوعة موزعاً على مدار السنة بدلا من أن يتحقق مرة واحدة . ومزايا ذلك الإقتصادية والإجتماعية متعددة منها عدم التهور فى الإنفاق وعدم الالتجاء إلى المرابين والاقتراض بفوائد باهظة والإقلال من البيع بأسعار منخفضة .

٧- يتألف دخل المزارع فى ظل الزراعة المتنوعة ، من حصيلة بيع منتجاته وثماره المختلفة ، فإذا فرض وانخفضت أثمان أحد أو بعض المنتجات فليس من الضرورى أن تنخفض أثمان بقية المنتجات ، فانخفاض أسعار القمح نتيجة لكبر المحصول لا يؤدى إلى انخفاض أسعار القطن أو السكر.

أنماط الإنتاج الزراعى :

قبل دراسة أنماط الإنتاج الزراعى نود أن نوضح - بشكل موجز - النظم الزراعية السائدة فى العالم :

أولاً : فى الدول الاشتراكية :

تسود ملكية الدولة للأرض فى الدول الاشتراكية ويناط حق التصرف فى الأرض بيد الدولة ويمكن أن نلاحظ نوعين من المزارع :

١- مزارع جماعية .

٢- مزارع الدولة .

فالمزارع الجماعية تعنى ربط القطع وتجميعها التى كانت أصلا بيد القطاع الخاص وعادة ما تبلغ المزرعة الجماعية نحو ١٠٠٠ فدان فى المتوسط وينظم سير العمل وتقنياته داخل المزرعة وبظل إدارة المزرعة الجماعية تأخذ الحكومة جزءاً من الإنتاج كبدل إيجار الأرض والآلات والضرائب وتقسم الباقى بين المزارعين .

أما مزارع الدولة فهى أكبر مساحة . إذ تبلغ نحو خمسة أمثال المزارع الجماعية (للمزرعة الواحدة) . ويعتبر المزارعون فيها عمالاً زراعيين لقاء أجر محدد عينى أو نقدى أو كلاهما . وتمارس عادة فى أراضى الدولة (الأراضى الأميرية) .

ثانياً : فى الدولة السائرة نحو الاشتراكية :

عادة ما يسودها نظام آخر يعرف بالمزارع التعاونية وهى خطوة أولى نحو المزارع الجماعية . فمزارع الدولة وهذا هو السائد الآن فى القطر العراقى بالإضافة إلى الملكيات الخاصة . والمزارع الحكومية . وفيما يلى تعريف موجز بكل منها .

الجمعيات الفلاحية التعاونية :

يختلف مفهوم الجمعيات الفلاحية التعاونية وأهدافها من قطر إلى آخر وحتى فى القطر الواحد بين مرحلة وأخرى تبعاً للنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فى القطر . فالمفهوم التقليدى لمثل هذه الجمعيات على أنها مؤسسة شعبية ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم من أجل تحقيق أهداف متجانسة يعملون من أجل تحقيقها ، وتقوم على أساس الملكية الفردية للأرض والإدارة المشتركة ، وهى على أشكال مختلفة وحسب أهدافها ، فمنها الجمعيات الفلاحية التعاونية الاستهلاكية والتسويقية والإنتاجية .

أما فى الوقت الحاضر فإن مفهوم الجمعيات التعاونية الفلاحية وأهدافها تختلف اختلافاً جوهرياً عن النظرة السابقة لها ، ففى القطر العراقى فإن تلك الجمعيات تعتبر مؤسسات إقتصادية زراعية تضم تحت لوائها جميع الفلاحين فى منطقة عملها ممن آلت إليهم الحيازات من قبل الإصلاح الزراعى أو المتعاقدين معها ، وكذلك بالنسبة لأصحاب الملكيات الخاصة ضمن الحد الأدنى الموزع فى المنطقة . فإذا هى مؤسسات إجبارية بحكم القانون ومتعددة الأغراض فى مجال الإنتاج الزراعى والاستهلاكى وتوفير الخدمات التى تتطلبها طبيعة الإنتاج الزراعى فى مجال التسويق والتوريد وتوفير الأسمدة والبذور والسلف بالإضافة إلى أهدافها الإجتماعية والسياسية .

الجمعيات الفلاحية التعاونية المشتركة :

هى مؤسسة إقتصادية زراعية واجتماعية ثقافية ظهرت فى الريف العراقى بعد قيام ثورة السابع عشر من تموز / ١٩٦٨ وهى متعدد الأغراض تتجسد فيها كافة النشاطات الفلاحية النقابية منها والتعاونية المتعلقة بالإنتاج الزراعى والاستهلاكى والخدمات والفعاليات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى يتطلبها منتسبيها ومناطق عملها .

وتضم عدة تعاونيات محلية على مستوى الناحية والقضاء فالمحافظة من أجل إكمال البنيان التعاونى فى القطر . ولها هيئة عامة تمثل السلطة العليا فى الجمعية وتتألف من ممثلى التعاونيات المحلية على أساس ممثل واحد لكل خمس وعشرين عضواً ، أما هيأتها الإدارية فتتألف من سبعة أعضاء وعضوين احتياط تنتخبهم الهيئة العامة للمشتركة من بين أعضائها وبالاقتراع العلنى وتشترك التعاونيات المحلية بنسبة ٢٥% من رأسمالها فى المشتركة .

المزارع الجماعية :

هى مؤسسة إقتصادية زراعية واجتماعية تقوم على أساس الملكية الجماعية للأرض ووسائل الإنتاج . ويتم التوزيع فى ظلها على أساس كمية ونوعية العمل ، وأن الهدف الرئيسى لهذه المزارع هى تعميق التحولات الاشتراكية فى الريف والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وكذلك إدخال الميكنة الزراعية ومبتكرات العلم الحديث والدورات الزراعية والأسمدة على اختلاف أنواعها ، وتضم هذه المزارع تحت لوائها جميع الفلاحين الذين وزعت عليهم الأراضى بمقتضى المادتين الثامنة عشر والتاسعة عشر من قانون الإصلاح الزراعى ١١٧ لسنة ١٩٧٠ والفلاحين المستأجرين أرضاً من الإصلاح الزراعى وكذلك الفلاحين الذين يعملون فى الزراعة ولا يملكون أرضاً وكذلك الحال بالنسبة إلى العمال الزراعيين والفنيين الذين يرغبون بالمشاركة فى إقتصاد المزرعة وتهدف هذه المؤسسات إلى جانب أهدافها الإقتصادية تحسين أحوال أعضائها الثقافية والصحية والإجتماعية .

مزارع الدولة الحكومية :

هـــي مؤسســـات إنتاجية زراعية تقيمها الدولة على أرض تابعة لها أى الملكية الإجتماعـــية للأرض وبقية وسائل الإنتاج هادفة من ذلك تحقيق غرض أو مجموعة من أغـــراض معيـــنة - إقتصـــادية ، اجتماعـــية ، سياسية - وهى تشبه إلى حد كبير أى مؤسســـة إنتاجية أخرى من حيث تنظيمها وإدارتها - حيث يتولى إدارة المزرعة مدير يـــتم تعيينـــه مـــن قبل الدولة كما يتولى شئونها العلمية الإنتاج أية مختصين زراعيين ومشـــرفين ونظـــار تعاونيين وأطباء بيطريين إلى جانب العمال الزراعيين ، وتتخصص هذه المزارع بإنتاج أكثر من محصول زراعى .

ولقـــد بوشر بإنشاء المزارع الحكومية فى القطر منذ خمسينات هذا القرن حيث كانـــت بمســـاحات محـــددة تســـتغل كمحطـــات لغرض التجارب الزراعية وإنتاج بعض المحاصيل والبذور وشتلات الفاكهة وكمراكز للإيضاحات الحقلية . إلا أن هدف المزارع الحكومـــية قـــد توســـع بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث أخذ الاتجاه إلى إنتاج زراعى بـــنطاق واســـع وتوفـــير محاصـــيل زراعية مختلفة . وقد تم تأسيس مديرية المزارع الحكومية العامة فى عام ١٩٥٩ لتتولى إدارة شئون تلك المزارع ، وتم إنشاء عدد من المزارع الحكومية تستغل من قبل الدول مباشرة وأهمها : مزرعة القطن فى الصويرة ، ومـــزرعة الرز فى الشطرة ومزرعة النباتات الطية فى أبى غريب ، وقد تعثرت مسيرة هذه المزارع لأسباب عديدة منها :

١- ضعف أجهزتها الفنية والإدارية .
٢- افتقارها لشبكة الرى والبزل وملوحة أراضيها حيث أن نجاح المزارع الحكومية يـــتوقف علـــى استصـــلاح أراضيها وتنظيم مشاريع ريها وبزلها وتسويتها ثم استغلالها من قبل أجهزة فنية علمية وذات خبرة فى هذا المجال ،فعليه وبالنظر مالأهمـــية هـــذه المؤسســـات الإنتاجية فى تطوير الإنتاج الزراعى - الحيوانى والنباتى - فى ريف القطر وتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية فقد جاء التأكيد من قبل حكومة الثورة على ضرورة تطوير تلك المزارع أفقياً وعمودياً وبشكل علمـــى ودقيق مع الأخذ بنظر الاعتبار أهميتها ومستلزمات نجاحها من أجل أن تكون تلك المزارع النموذج الرائد فى ريف القطر فى المستقبل .

فعلـــيه فقد تم تأسس الشركة لعامة للإنتاج الزراعى والتئ باشرت أعمالها بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥ وأخذت على عاتقها إدارة قسم من المزارع الحكومية التالية (الصويرة ، الحويجـــة ، أبى غريب ، اللطيفية) وقد بلغت المساحة الإجمالية لهذه المزارع بحدود (٣٠٨٨٢٢) دونماً .

أهداف المزارع الحكومية :

أن المهـــام والتبعيات التى تضطلع بها المزارع الحكومية ودورها الفعال فى دفع التنمـــية الإقتصـــادية فـــى القطر والذى حمل الحكومة الوطنية على رعايتها وإسنادها

ودعمهـا بمختلف الوسائل المادية والمعنوية وتهيئة الإمكانيات التى تقودها إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية فى ريف القطر .

١- فالأهداف الإقتصادية لهذه المزارع تتحدد :

أ) إنـتاج البذور المحسنة للمحاصيل الزراعية من أجل تعميم زراعتها فى القطر وتوزيعها على المزارعين بالأسعار المناسبة .

ب) زراعة المحاصيل التى تدخل كمواد أولية والتى تتطلبها الصناعات الوطنية .

ج) تعتـبر المركز الرئيسيى لتطبيق أسلوب الزراعة الحديثة واستخدام الميكنة فى الزراعى .

د) تعتبر مركزاً مهماً لتدريب الفنيين بمختلف درجاتهم وتوزيعهم على أنحاء القطر .

هـ) توفـير فرص العمل لعدد كبير من العمال الزراعيين وتعمل على تثقيف أهل المنطقة وتخليصهم من العادات والتقاليد البالية والتى كانت تقف حجر عثرة فى تطوير عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والاستقلال الوطنى .

٢- أمـا على الصعيد السياسى فإن هذا النموذج يعتبر مركزاً هاماً فى تطوير الإقتصاد الوطنى وترصين التحولات الاشتراكية فى القطر .

٣-أمـا مـن الناحـية الثقافية فإن هذه المزارع سوف تكون نماذج رائدة تمثل مركزاً وإشـعاعياً تنتقل عن طريقها أساليب الزراعة الحديثة ، وبذلك تؤدى غرضاً تعليمياً وإرشادياً .

٤- كمـا وأنهـا تعلب دوراً بارزاً من الناحية الإجتماعية حيث تسهم على رفع مستوى الفلاحيـن والعمـال الزراعيين من الناحية المادية والثقافية والصحيحة وبذلك تعمل على تقليص الفوارق بين الريف والمدينة .

ثالثا: فى الدول الرأسمالية :

تسود الملكية الخاصة للأرض الزراعية وتتميز عادة بأحجام متوسطة وصغيرة وعادة ما يسود نظام المشاركة بين المالك والفلاح لقاء تقديم الأول الأرض ومستلزمات الإنتاج فى حين يتكفل الثانى بحرث الأرض وزراعتها وبنسب خاصة يتفق عليها . غير أن شـيوع المـزارع التعاونية أنقذ الملاك الصغير إلى حد كبير ذلك بأن أتيحت الفرصة بظل هذا النظام أن تتجمع عدة ملكيات خاصة تتوفر لها كافة مستلزمات الإنتاج وتتمتع بقـوة تساومية أفضل وتتخلص من الوسطاء والمرابين وهذه خطوة فى اعتقادنا مثلى لبلوغ المزارع الجماعية .

هـذا ويسـود دول أفريقيا المدارية وفى المناطق البدائية فى جنوب شرق آسيا نظـام خاص تسود فيه ملكية القبيلة للأرض فهى المتحكم بكافة عمليات الإنتاج . وهى عـادة مـا تخضـع للعـادات والتقاليد والأديان السائدة فى القبيلة . غير أن التطورات الحضـارية : الفكـرية والإقتصـادية والسياسية والتقنية كفيلة بأن تغير هذه الصورة لاحقا .

أنماط الإنتاج الزراعي :

أن الـتطورات التقنـية السـريعة والـنمو السكانى المتزايد وارتفاع المستوى المعيشـى كلها عوامل دفعت بالإنسان إلى محاولة إيجاد أنماط إنتاجية متطورة بالنسبة لحرفـته الأولـى(الزراعة) ، وعليه يمكن أن نميز عدة أنماط رئيسية لعملية الإنتاج الزراعى وهى :

١- الزراعة الواسعة .
٢- الزراعة الكثيفة .
٣- الزراعة الكثيفة البسيطة .
٤- الزراعة الكثيفة المعقدة .
٥- الزراعة المنتظمة أو المزارع العلمية .

إن هذه الأنماط تمثل لنا محصلة التفاعل بين الإنسان والمساحات الزراعية المتاحة أولا ودرجـة تطوره العلمى والتقنى ثانياً وطبيعة مسرح إنتاجه ثالثاً . وهذا يقودنا إلى القول بوجود أنواع أخرى من الإنتاج الزراعى منها :

١- زراعة الاكتفاء الذاتى .
٢- زراعة التخصص .

وهـذان النوعان يعكسان هدف أو سياسة المنتج . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك نوعين آخرين للإنتاج الزراعى يمثلان درجة الاستقرار وهما :

١- الزراعة المهاجرة .
٢- الزراعة المستقرة .

وفيما يلى تعريف موجز بهذه الأنماط جميعاً .

أ- الـزراعة الواسـعة : تتسـم الزراعة الواسعة باستخدام واسع للمكائن والآلات ولعلهـا فـى ذلك تغطى النقص الموجود فى الأيدى البشرية العاملة المتاحة أو بالتأكـيد علـى الأراضـى الرخيصة السعر الواسعة المساحة ثانياً وارتفاع حجم الرسـاميل المسـتثمرة ثالثا وأن التجارة هى الهدف الأسمى للمنتجين هنا رابعاً ويمارس هذا النمط حالياً فى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا بدرجة خاصة وتعتبر محاصيل الحقل القمح والشعير وأحياناً الذرة من المحاصيل التقليدية لهذا النمط الإنتاجى .

ب- الــزراعة الكثــيفة : ينتشر هذا النمط من الإنتاج الزراعى فى الدول المزدحمة السكان ولذلك كانت الملكيات الصغيرة والحيازات المتفتتة هى الطابع السائد هناك بالإضافة إلى التأكيد على الأيدى العاملة بشكل يعوض تماماً عن استخدام المكائن والآلات ذلك إن استخدامها يتطلب رساميل كبيرة يعجز عن تقديمها المنتجون فى ظــل هذا النوع من الإنتاج الزراعى ولعل زيادة الإنتاجية للوحدة الواحدة فى ظل هذا النمط الزراعى بالمقارنة مع الزراعة الواسعة هو الميزة الأخرى له ويطبق هذا النوع لدرجة أساسية فى الدلتا المصرية

ج- الــزراعة الكثــيفة البســيطة : يشارك هذا النمط سابقه فى تأكيده عن العمل البشرى بالنسبة لوحدة من الأرض وبساطة طرق الإنتاج ووسائله حيث يقتصر علـــى اســـتخدام المكائـــن الزراعية فى نطاق ضيق إلا إنه يتميز ببلوغ درجة عالــية من التخصص يدل على ذلك نوع معين من المحاصيل وأحيانا ينحصر النشاط الزراعى بإنتاج محصول واحد ويشابه هذا الإنتاج الزراعة الواسعة فى أن الهــدف الأســمى للمنــتج هو الإنتاج لطرحه فى الأسواق العالمية وتتميز مــناطق الــزراعة ببساطة السكن ونظامه كما أنها منافس جيد لاحتلال أفضل الأراضى تربة وموقعا جغرافيا بحكم طبيعة منتجاتها ويعتبر التبغ والفواكه من الأمثلة الحية فى هذا المجال .

د- الزراعة الكثيفة المعقدة : إن هذا النمط من الإنتاج الزراعى يهدف إلى تنويع الإنــتاج وليس التخصص وبذلك يختلف عن سابقه بالإضافة إلى تعقد وظسائل الإنــتاج وإن تنوع إمكانيات المزرعة وإتباع نظام الدورة الزراعية والمحافظة علـــى الــتربة والحاجــة إلى العمال والعناية بالضمان الإقتصادى كلها عوامل مســئولة عــن شــيوع هذا النمط ويعتبر إنتاج اللحوم ومنتجاته فى إقليم نيو انجلندا بشمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية خير الأمثلة على ذلك .

هـ- المزارع المنتظمة : شاع إتباع هذا النمط من الإنتاج الزراعى فى العروض المداريـــة حيث المناخ المدارى وشبه المدارى وكان المستعمرون هم أول من أدخــل هــذا النمط من الإنتاج لتوفير إحتياجات دولهم منها كالبن - الكاكاو - الشــاى - وجوز الهند - المطاط - قصب السكر يتسم هذا النمط من الإنتاج بتأكــيده علـــى أعــداد كبــيرة مـــن العمال غير الماهرين لمجابهة لحتياجات المحاصــيل الشجرية المختلفة كعرق التربة والتقليم وجنى المحاصيل والخ ... كمـــا يؤكد على استخدام كبير لرأس المال يتمثل بكافة وسائل التقنية الحديثة ومعداتهـــا بالإضـــافة إلـــى أن معظم هذه المحاصيل الشجرية يتأخر مردودها المـــالى لعدة سنوات مما يستلزم بالضرورة توفر رأس مال كبير للإنتاج قد لا يتوفر للمنتج المحلى كما أن توفر وسائل الاتصال المكيفة أحيانا أمر ضرورى طالما أن معظم الإنتاج يستهلك فى أسواق بعيدة عن مسرح الإنتاج الذى ارتبط

بمواقعه فى العروض المدارية حيث أشارت الطبيعة عليه بذلك غير إن المنتج فـى ظل هذا النوع من الإنتاج يعانى من مشكلات طبيعية متعددة كفقر التربة (تـرب اللاترايـت المرشـحة) وقلـة الأيدى العاملة كما ونوعا وصعوبة المواصلات كل ذلك نتيجة الموقع الجغرافى بمعناه الواسع .

و- زراعـة الاكـتفاء الذاتى : يمكن إرجاع هذا النوع من الإنتاج الزراعى بشكله العلمـى الواضـح إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى . ذلك إن هذه الحرب قد أكدت للعالم أجمع ضرورة إنتاج المواد الغذائية كل فى إطاره المكانى وطبقا لما تسمح به الظروف الطبيعية السائدة وعليه فإن الاكتفاء الذاتى يعرف بأنه ذلك النشـاط الذى تكون الرغبة السائدة فيه لجماعة من المنتجين هو الإنتاج لسد الحاجة المحلية .

فالسياسـة الإنتاجـية ترسـم لتغطية حاجة السوق المحلية على أن هذا لا يمنع المنـتج مـن التصدير إن كان فائضا عن احتياجاته وترتيبا على ذلك فإن هذا النظام لا يرتـبط وجـوده بين القبائل المنعزلة فى البيئات القاسية المختلفة بل بالعكس يمكن أن نتلمسه بوضوح فى بعض أقطار العالم كالدول الاشتراكية .

ز- زراعة التخصص : إن التخصص الإنتاجى أمر مرغوب فيه وذلك لأنه يحقق وفـورات إقتصادية داخلية وخارجية للمنتج منها تمتعه بمزايا الإنتاج الواسع ممـا يهـبط معـه بتكاليف الإنتاج إلى الحد الأصغر . كما أنه يكسب ممارسة وخـبرة جـيدة وكفاءة إنتاجية عالية كما إنه يتلاءم مع ما تسمح به الظروف الطبيعية للأقاليم المختلفة طالما إن لكل نوع من المحاصيل الزراعية متطلباته الطبيعـية الخاصـة . ومـع ذلك فإن لهذا النمط من الإنتاج مظاهره السلبية المختلفة كظهور الاحتكارات المختلفة وما قد ينجم عنها من تحكم فى الأسعار بالإضـافة إلـى أن التقلبات الجوية والآفات الزراعية يمكن أن تلحق الضرر البلـيغ بالإقتصـاد القومـى لدول هذا النمط من الإنتاج هنا يمكن أن يتعرض لمشـكلات التسويق وتصريف المنتوج فى ظروف الأزمات والتوترات العالمية المختلفة .

كلمـة أخيرة : فإن تقدم طرق المواصلات ورغبة الحكومات فى إنتاج غلات نقدية معيـنة وازدياد المنتجات الزراعية وتزايد السكان فى العالم كلها عوامل شجعت ظهور هذا النمط من الإنتاج الزراعى .

ح- الـزراعة المهاجـرة : يرتبط هذا النوع من الإنتاج الزراعى بتربة اللاترايت القلـيلة الخصـوبة فـى العروض المدارية إذ تفلح الأرض بعد تطهيرها من نـباتاتها الطبيعية المختلفة وتستغل الأرض مباشرة بعد تطهيرها فإذا ما ظهر علـيها قـانون تناقص الغلة أو الإنتاج الحدى يهجر إلى قطعة مجاورة غيرها

وهكذا وتعتبر الزراعة فى جزيرة سومطرة من جزر إندونيسيا من الأمثلة فى هذا المجال .

ى- الـزراعة المستقرة : لقد ارتبطت الحضارات الأولى كحضارة وادي الرافدين ووادي السند والكنج والميونج واليانسكي بحرفة الزراعة . ذلك أن الاستقرار الـذي أوجدته حرفة الزراعة قد هيأ الفرصة للإنسان للإبداع والتفكير والعمل والإنتاج الزراعي هو النوع السائد الآن في جميع أنحاء العالم تقريباً . من أجل التغلـب على مصاعب بيئته فقامت مدنه وتجمعاته وحضارته المختلفة أن هذا النوع من الإنتاج الزراعي هو النوع السائد .

الفصل الرابع

صناعة التعدين ومصادر الطاقة

(أ) خصائص صناعة التعدين :

في هذا المبحث سنحاول دراسة ما يلي

أولا : توطنه

ثانياً : خصائص صناعة التعدين

ثالثاً : مقومات الإنتاج التعديني

أولا : توطنه :

المعـادن مـواد عضوية أو غير عضوية وتظهر على شكل بلورات وأحيانا غير بلوريـة تتسم بسمات طبيعية معينة ولها تركيب كيماوي خاص يختلف فيما بينها وهي تنشأ طبيعياً أو صناعياً .

عـرف الإنسان المعادن منذ اقدم العصور وقد كشف كنهها وأهميتها من خلال آلاف السـنين وأصـبحت ذات أهمـية كبيرة له. فليس من المستغرب أن يقسم التطور الحضـاري للبشـرية إلـى عصور وحقب زمنية تبعاً للمعدن الذى ساد فيها : كالعصر الحجرى القديم والعصر الحجرى الحديث وعصر النحاس وعصر البرونز وعصر الحديد وعصـر الـنفط والألومنيوم ولا نعلم ماذا سيكون العصر التالى لعصرنا الحالى : عصر الـنفط والألومنـيوم .غير أنه ينبغى أن نتذكر أن حدثاً عالمياً كبيراً هو المسئول عن الاسـتخدامات الحديـثة للمعـادن وتطور اكتشافها وتنوع استخداماتها ذلك هو الثورة الصناعية الأولى ١٧٦٠ - ١٨٣٠ .

وقـد كانـت عملـيات التعدين تخضع لما يسمى بالتعدين الانتقائي . وعليه كانت التكويـنات السـطحية الغنـية هى هدف تلك العمليات . أما الآن فإن اختفاء العديد من المعـادن بشكلها الطليق وضآلة نسب الركائز فى الخامات وتزايد الطلب عليها وارتفاع قيمتها بالتالى وتطور عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتركيز والتكرير والتصنيع قـد دفع بالمعدنين إلى باطن الأرض للبحث عن المعادن المختلفة . وقد نجم عن ذلك أن برزت أنماط جديدة فى الاستثمار التعدينى كما سنرى .

ثانياً : خصائص صناعة التعدين :

يتصف النشاط التعدينى بخصائص متعددة تميزه عن النشاط الزراعى والرعوى والـتجارى ويـرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ما يرتبط بطبيعة المعادن ذاتها ومنها ما

يتعلق بالإنسان وكيفية استغلاله للموارد المعدنية المختلفة وللتطور السريع لأنماط هذا الاستغلال .

والحقيقة أن دراسة الموارد المعدنية قد يشترك بها أكثر من اختصاص فالإقتصادى يهتم بدراسة المعدن من خلال وجهة نظره التى تتلخص فى تحليل الأسعار ودراسة العرض والطلب وكيفية تسويقه وما إلى ذلك .

أما جيولوجيون المعادن فإنهم يركزون بالدراسة على التاريخ الجيلوجى للمعادن المختلفة ومعرفة خواصها من خلال ظروف تكوينها المتباينة .
أما الجغرافى فمهمته تحليل التوزيع المكانى للمعادن المختلفة وإيجاد العلاقات المكانية المترابطة والمتداخلة بين المعدن كمورد من موارد الثروة وبين الإنسان كعامل هام فى تغيير صورة الأرض وما تقرده هذه الدراسة إلى أهداف تخطيطه هامة .

وإذا كان الإنتاج التعدينى يختلف عن باقى النشاطات الأخرى كالزراعة والتجارة . فإنه من الضرورى تحديد الخصائص الرئيسية للنشاط التعدينى حتى يمكن التمييز بين ما سبقه من دراستنا هذه وهذه الخصائص هى :

١- أن النشاط التعدينى نشاط هدمى وتخريبى وذلك أن بعضاً من الموارد التعدينية هى موارد فانية وعليه فإن عملية الاستغلال - بالإضافة إلى ما تنطوى عليه من تخريب فى سطح الأرض (اللاندسيكب الطبيعى) هى عملية اقتناص موارد الثروة دون إضافة أو تعويض .

٢- المعادن هى مواد قابلة للنفاد إقتصادياً وعليه فإن حساب العمر المنتظر للموارد التعدينية على جانب كبير من الأهمية . ذلك يرتبط بالاحتياطى المؤكد للمعادن المختلفة أولاً ومعدلات الإنتاج السنوية ثانياً ولطالما أن جزءاً يسيراً منها لا يمكن التعويض عنه أو تجديده وعادة ما يحسب العمر المنتظر على النحو الآتى :

$$\text{العمر المنتظر} = \frac{\text{الاحتياطى المؤكد}}{\text{حجم الإنتاج السنوى الحالى}}$$

صحيح أن التطورات التكنولوجية والإقتصادية كفيلة بأن تغير حسابات العمر المنتظر هذه إلا أن معرفة ذلك يبقى على جانب كبير من الأهمية حتى يمكن برمجة الإنتاج . وتخطيطه للمعادن المختلفة بما يمكن من تحقيق الاستخدام الأمثل لمثل هذه الموارد .

٣- حداثة النشاط التعدينى : يرجع وجود هذا النشاط لأكثر من قرن ونصف من الزمن تقريباً . ومع ذلك فإنه أكثر الأنشطة الأخرى تطوراً وتغيراً نحو الأفضل .

فإنـــتاج العـــالم من البترول لم يكن يبلغ المليون طن عام ١٨٧٠ فى حين بلغ إنـــتاجه عـــام ١٩٧٥م نحو ثلاثة بلايين طن تقريباً . وإنتاج الفحم الحجرى لم يكـــن يزيد عن ٢٠٠ مليون طن عام (١٨٦٠) . بينما يبلغ إنتاجه حالياً نحو (٢٣٦٨) مليون طن عام (١٩٧٥) [1]

وقـــد يرتـــبط عدم الاستقرار هنا بما يمكن أن ينجم عن هذا النشاط من ظواهر سلبية للاستيطان البشرى متمثلة بالمدن المهجورة أو مدن الأشباح كما تســـمى . ذلك أن النشاط التعدينى يمكن أن يخلق فى فترة وجيزة حللا عمرانية فخمة لا تلبث أن تنهار أمام نفاذ المعدن أو تبدل أهميته النسبية . ولنا من مدينة سيلفرستى فى ولاية نيفادا بالولايات المتحدة وجمسة على ساحل خليج السويس فـــى مصـــر خـــير الأمثلة على ذلك عند دراستنا للبترول . وليس حال النشاط الـــتجارى أفضل مما سبقه . فدارسة خريطة النشاط التجارى للمعادن المختلفة مما يحدد لنا أبعاد هذه الصورة على المستوى العالمى والإقليمى .

٤- شـــيوع أنماط إنتاجية متعددة بظل النشاط التعدينى نظرا لما يتطلبه من رأسمال ضـــخم لإدارة عملـــيات الإنـــتاج المختلفة . ولنا من أنماط الاتفاقيات النفطية المخـــتلفة (الامتـــياز التقلـــيدى - ومناصفة الأرباح -عقود المقاولة - عقود المشاركة - الاستثمار المباشر) خير الأمثلة على ذلك .

٥- أن النشـــاط التعديـــنى نشاط رأسمالى أكثر مما هو نشاط عمالى . ذلك أن نسبة مســـاهمة المشـــتغلين بهـــذا النشاط نسب محدودة جدا فى معظم دول الإنتاج بالقـــياس إلى حجم العمالة فيها (الولايات المتحدة ٢% واليابان ٣% وألمانيا الاتحادية ٤%) .

٦- إمكانـــية احـــتكار عـــرض المـــوارد التعدينية نظراً لإمكانية التحكم فى إنتاجها وتخزيـــنها بصـــورة أفضل بكثير من الإنتاج الزراعى . ذلك هيأ للمنتج إمكانية المساومة والتحكم فى هيكل الأسعار .

٧- أن الـــتوزيع الجغـــرافى للـــثروة المعدنية توزيع غير منتظم فى كثير من بقاع المعمـــورة فهـــو يخـــتلف تماماً عن توزيع موارد الثروة الزراعية لذلك برزت مـــناطق الاحتكار الرئيسية لبعض هذه المعادن كاحتكار العالم العربى لنحو ثلث إنتاج النفط العالمى وزهاء أكثر من نصف الاحتياط المؤكد . واحتكار كندا لنحو ٨٥% من نيكل العالم والبرازيل زهاء ٩٨% للكوارتزيت ونيجيريا لنحو ٩٩% من إنتاج الكوبلت والولايات المتحدة بنحو ٩٢% من كبريت العالم .

1- U.N:op.cit.p.173

ثالثاً : مقومات الإنتاج التعدينى :

أ- الموقع الجغرافى لمنطقة الإنتاج :

يتبايــن الموقع الجغرافى لمناطق الإنتاج بالنسبة للمعادن والدول على حد سواء وتظهر آثار هذا التباين فى المواقع فى ثلاثة اتجاهات :
يلعــب المناخ : الحرارة والرطوبة بشكل أساسى دوراً هاماً فى مواقع التعدين . ذلك أن انخفــاض درجات الحرارة يمكن أن يعوق عمليات التعدين أثناء تساقط الثلوج أو خلال فــترات التجمد : إنتاجاً واتصالاً . إنتاجاً فى حالة اتباع طريقة الحفر المفتوحة بالتعدين واتصــالا إذا كانت الرواسب المعدنية تنقل بأنهار وقنوات قد تتعرض للتجمد شتاءاً مما يعــرقل عملــيات الاتصــال . بالإضافة إلى تأثيراته غير المباشرة على عمليات التعدين والمعدنين أنفسهم .

ب- إمكانية التمتع بالنقل المائى الرخيص :

لــيس مــن المعقــول أن تتساوى الأهمية الخاصة لموقعين من مواقع التعدين أولهمــا يحظى بالنقل الرخيص (المائى) والثانى بعيد عنه . لذلك تمتد عمليات التعدين إلى المواقع الأولى مثل الثانية إقتصاداً فى تكاليف الإنتاج . ولعل من الأمثلة الحيوية فى هــذا المجــال هو استغلال رواسب حديد تلال الميسابى شمال غرب بحيرة سوبرير فى الولايــات المــتحدة إضافة لمزاياها الذاتية الأخرى . كما أن المواقع الداخلية للرواسب المعدنية (الحديد) فى البرازيل هو السبب الرئيسى لتأخر الإنتاج التجارى بالنسبة لهذا المعدن .

ج- القرب والبعد عن مناطق الاستيطان البشرى :

وإمكانية استخدام البنيان الأساسى للإنتاج (Infrastucture) تحظى المناطق الغنــية بالمعادن بأهمية خاصة إذا وجدت قريبة من المناطق المعمورة لأنها بذلك توفر للمنــتج نفقات كبيرة لا داعى لها تتمثل فى تهيئة مساكن العمال ، المواصلات ، وسائل الاتصــال ، الخدمــات الترفيهــية والإجتماعــية ، السوق . الخ . على العكس بالنسبة للمــناطق البعــيدة عن ذلك . وهذا ما يفسر لنا لماذا استغلت رواسب حديد أسوان قبل حديــد الواحة الخارجة فى مصر العربية (هنا عامل الاتصال) والأهم من ذلك أن إنتاج المعــادن فــى العــالم الحديث يرتبط بالدول المتقدمة وهو أصلاً يرجع - بالإضافة إلى عوامــل أخــرى - أن المموليــن الأجانب كانوا يفضلون توظيف أموالهم فى مناطقهم انــتفاعاً مــن الوفورات المتحققة فى بيئاتهم التى وصلت درجة من التطور والتقدم ما يهيئ لأعمالهم سبل النجاح .

د- القرب والبعد من مراكز الإنتاج الأخرى ذات العلاقة :

ويتمـــثل هـــذا العـــامل بالمواقع المفضلة لرواسب الحديد مثلا إلى جانب الفحم الحجــرى ممـــا يتـــيح الفرصة لقيام صناعة الحديد والصلب . وهذا ما عليه الحال فى أفضـــلية القـــارة الأوروبية فى هذا المجال وكما سنرى عند دراسة الحديد . أو قد يأخذ شكلاً آخر هو القرب من سوق المعدن سواء صناعة أخرى أم المستهلك . ذلك ما ييسر تحقيق تكامل صناعى أفقى أو عمودى .

٢- طبـيعة المعـدن ونوعيـته ونسـبته فى خاماته ومتوسط عمق رواسبه وقيمته وحجم الطلب الواقع عليه حالياً ومستقبلياً :

لا شـــك فى أن للمعادن تباين فى خواصها وكيفية وجودها والحالات التى عليها ونوعياتها ونسبتها فى خاماتها وأعماقها وقيمتها وهكذا . وعليه فالخامات القريبة من ســطح الأرض هـــى الـــتى تحظـــى بأهمـــية خاصـــة تجنب لنفقات التعدين الهامشية (أعمال الحفر الإضافى وأجور العمال) فى ظل طريقة التعدين المعروفة بطريقة الآبار والإنفاق .

وكلمـــا ارتفعت نسبة المعدن فى ركازة امتدت إليه يد المعدنين لذلك نفدت العديد من الرتب العالية من خامات المعادن والخامات الجيدة تحظى بأهمية خاصة تفوق غيرها وهكذا .

ولعـــل اهتمام الدول الصناعية الإمبريالية فى منابع نفط العرب ما يعكس بعضاً من هذه الأفضليات . ذلك أن النفط العربى يحظى بمزايا خاصة كضآلة متوسطات أعماق وجوده وغزارة مكامنه ونوعيته الجيدة وضآلة نفقات تعدينه بالتالى وغير ذلك .

٣- التكتلات السياسية والإقتصادية :

تلعـــب الاتفاقيات الدولية والسياسات المحلية والإقليمية والعمالي دوراً هاماً فى عملـــيات التعديـــن . وفعـــلاً فإن كميات المعادن المنتجة فى العالم تحدد من خلال تلك التكتلات والأحلاف وغيرها .. وقد برزت منظمات عديدة عاملين لأغراض مختلفة للدفاع عـــن المنتجين أو المستهلكين كمنظمات أوبيك (O.P.E.C) (الدول المصدرة للنفط) ومـــنظمة الـــتعاون والتنمـــية (O.P.C.D) ومنظمة الحديد والصلب ومنظمة منتجى النحاس وهكذا .

أنواع مصادر الطاقة ومستقبلها :

تعتبر مصادر الطاقة شريان الحياة الحضارية الحديثة نظراً لأهميتها فى التطور التقـــنى والإقتصـــادى للبشـــرية جمعاء . وعليه ، فإن وفرتها فى مناطق يعنى تواجد

عناصــر الــتقدم والرخاء وحرمان أخرى منها يعانى التخلف والفقر . وتوفرها بنفقات رخيصة يعنى الرقى والتقدم السريع .

وقــد ظل الفحم فى النصف الأول من القرن العشرين حتى خمسينات هذا القرن المصــدر الرئيسي للقوة المحركة . غير أن منافساً جديداً يتحلى بمميزات وسمات تفوق ســابقة هيأته لأن يتبوأ المركز الأول ذلك هو النفط كما سنرى . ويمكن القول بأن ثلثى مصادر الطاقة تستمد من النفط والغاز الطبيعى .

ويســتهلك العــالم الآن نحــو ٨٠٠٠ ملــيون طن (ما يعادل الفحم) نصفها للأغراض الصناعية وخمسيها للنقل والأغراض المنزلية والباقى فى استخدامات أخرى . ويتزايد معدل استهلاك الطاقة بنحو ٥% سنوياً .

وعموماً يمكن القول بأن استهلاك الطاقة يعتبر من مؤشرات التقدم لأى قطر من الأقطــار . وعليه ، فإنه كلما ارتفع نصيب الفرد الواحد من استهلاك الطاقة كان مؤشراً علــى تقدم ذلك القطر . ذلك أن التقدم الإقتصادى يعنى زيادة الإنتاجية وهى تعتمد على مقدار الطاقة المستخدمة أيضاً .

وليس من المستغرب إذن أن تكون المراكز الأساسية لاستهلاك الطاقة فى العالم فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واتحاد السوفيت . تحظى الأولى بثلث إجمالى الطاقة المســتهلكة فى العالم والثانية بخمس الطاقة والثالثة بسبع إجمالى الطاقة . أما اليابان فتســتهلك نحــو ٦% مــن الطاقــة العالمية . ويرجع ارتفاع نصيب الولايات المتحدة الأمريكــية إلــى الــتقدم الإقتصادى والحضارى الذى تحياه . فمتوسط ما يصيب الفرد الأمريكى يبلغ نحو خمسة أمثال ما يصيب الفرد العالمى (بالمتوسط) ويخص الفرد فى أوروبــا الغربية الضعف للمعدل العالمى ويتساوى الفرد فى الاتحاد السوفيتى مع المعدل العــالمى فى حين ينقص نصيب الفرد فى باقى أقطار العالم عن المعدل العالمى . ويقدر احتياطى الطاقة العالمى نحو ٣٥ تريليون نحو ٣٨% منها فى الولايات المتحدة وزهاء ٣١% فى الاتحاد السوفيتى [١] .

تعــرف الطاقة بأنها قدرة الشىء على عمل شغل ما وتصنف الطاقة إلى صنفين أساسيين هما :

أ) طاقــة أولية Primary Energy وهى تلك الطاقات الموجودة بصفة أولــية كالطاقــة الحــرارية والضــوئية والكيماوية والميكانيكية كحركات المد والجزر والرياح والخ ..

١- انظر : د. محمد محمود الدريب ، المصدر السابق ص ٤٦٦-٤٧١ .

ب) طاقة ثانوية Secondary Energy وتنتج باستخدام الطاقات الأولية ، وهي قد تكون كهربائية أو حرارية أو ضوئية ويمكن تقسيم أنواع الوقود طبيعياً على أساس المصدر الأصلى إلى نوعين :

الأول : مصــدره القشرة الأرضية (الأرض الصلبة) أى الوقود المفسلج Fossifuels كالنفط والفحم واليورانيوم .
الــثانى : مصــدره الغــلاف الغــازى أو بالأحرى ما يحيط بالكرة الأرضية مثل الطاقة الشمسية والرياح .

وهذا المبحث يحاول أن يلقى الضوء على المصادر البديلة للطاقة هى : النفط - الغاز الطبيعى - الفحم الحجرى - الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية وغيرها . معـتمداً فــى ذلــك علــى توفــره البــيانات العالمية فى هذا المجال بالنسبة للإنتاج والاحتياطى .

أولاً : النفط :

١- أن المصــادر المتاحة تتباين فى تقديراتها لحجم الاحتياطى المؤكد للنفط الخام فمنها ما يتحفظ فى التقدير وآخر غير متحفظ بالإضافة إلى التباين السنوى فى هــذا المجال أيضاً مما يستلزم الحذر فى اعتماد هذه البيانات فهى أذن مؤشراً عــام لــيس إلا . الإضافة إلى ما تقدم ، فإن التطورات التقنية متمثلة بوسائل البحــث والاستكشــاف والإنتاج والاعتبارات الإقتصادية كفيلة بأن تغير خريطة الاحتياطى لأى إقليم من أقاليم الأرض .
٢- انخفضــت تقديــرات الاحتياطى العالمى وفق تقديرات مجلة Oil and Gas Journal بالمقارنـــة مع تقديرات نهاية عام ١٩٧٣ بمقدار ٢٩ بليون منها ٢٨ بلــيون برمــيل فى الدول العربية وعموماً ، فإن الاحتياطى العربى يشكل نصــف الاحتــياطى العالمى فقد قدر بحوالى ٣٠٠ بليون برميل أما الاحتياطى لــدول الأوبك - غير العربية - فقد حافظت على ما كانت عليه عام ١٩٧٣ . وقــد بلغــت نحــو ١١٢ بلــيون برمــيل أى بمقدار ما يعادل نحو ١٩% من الاحتياطى العالمى عند نهاية عام ١٩٧٦ .

وإجمــالى القــول أن دول الاوبك ستفرض سيادتها على زهاء ثلاثة أرباع إجمالى احتــياطى النفط الخام المؤكد فى العالم . فلا غرابة إذن أن تكون هدفاً للصراع السياسى والإقتصادى العالمى .

٣- أن إنتاج النفط عالمياً فى عام ١٩٧٦ قد زاد بنسبة ٧,٨% بعد انخفاض ٥,٠ % عــام ١٩٧٥ ، وإذا استثنينا الدول الاشتراكية تبلغ هذه الزيادة ٨,٤% بعد انخفاض ٨,٤% و١,٤% عامى ١٩٧٥ و١٩٧٤ على التوالى .

وقد زاد إنتاج الدول العربية بنسبة ١٤,١% عام ١٩٧٦ مقابل انخفاض ٨,٧% و ١,٦% عـامى ١٩٧٥و١٩٧٤ . أما إنتاج الدول غير العربية فى منظمة أوبك فقد زاد ٨,٧% عام ١٩٧٦ . وهذا يعنى أن الزيادات فى الطلب العالمى تتحملها الدول العربية بشكل رئيسى . وعليه ، فإن مساهمة الدول العربية (اوابك) كانت ٣٢,٨ % مـن الإنتاج العالمى عام ١٩٧٦ وإذا استثنينا الدول الاشتراكية فإن حصة الدول العربية قد زادت بنسبة ٤٠,١% عام ١٩٧٣ إلى ٤٢% عام ١٩٧٦ . فى حين أن حصة الدول غير العربية فى أوبك من الإنتاج العالمى قد مالت للتناقص فى السنوات الأربـع السـابقة فانخفضت إلي ٢١,١% عام ١٩٧٦ مقابل ٢٣٢% عام ١٩٧٣. وفيما عدا الدول الاشتراكية فقد انخفضت عام ١٩٧٦ إلي نحو ٢٧% مقابل ٢٨,٢ % عام ١٩٧٣.

٤- أن العمـر المنتظر للنفط الخام العالمي بلغ عام ١٩٧٣ نحو ٣١ سنة في حين انخفض عام ١٩٧٦ إلي ٢٩ سنة فقط في حين يتمتع النفط العربي بعمر أطول نسبياً من إجمالي النفط العالمي بلغ ٤٧ سنة عام ١٩٧٣ إلا أنه هبط أيضا إلي زهاء ٤٣ سنة فقط عام ١٩٧٦.

بـيد أن الصـورة المستقبلية ستتغير خاصة إذا ما استمر الطلب علي النفط في الارتفـاع بنسـبة ٤% حتى عام ١٩٨٥ و٢% حتى عام ٢٠٠٠ فإن الاحتياطي المؤكد سينفد بمنتصف التسعينات. وهذا يعني الاستنزاف السريع للسياسات الحالية بالنسبة لهذا المورد لاسيما احتياطي النفط العربي صحيح أن هناك تطويرات في مصادر الطاقة البديلة إلا أن تأثـيراتها لن تكون ذات اثر بالغ (علي الأقل) خلال العقدين التاليين كل ذلك يشير إلي سيادة النفط الخام كمصدر من مصادر الطاقة.

٥- بـرزت فـي خـريطة الإنتاج مناطق نفطية جديدة منها بحر الشمال والصين والمكسيك والاسكا (الولايات المتحدة).

فالبنسبة لإمكانيات بحر الشمال فإنها محدودة وان كان الإنتاج عام ١٩٧٦ قد بلغ نحو ٥٢٤ ألف برميل يومياً مقابل ٢٠١ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٥ ومن المتوقع أن يصل الإنتاج ذروته في بداية الثمانينات ليصل الرقم ٣ مليون برميل يومياً.

أمـا الصين فقد ازداد إنتاجها بنسبة ٢١% في كل من عامي ٧٤ و ١٩٧٥ إلا إنها تناقصت عام ١٩٧٦. إذا لم تتعد ١٠%.

والصين دولة مصدرة للنفط فقد صدرت عام ١٩٧٥ نحو ٢٢٠٥ ألف برميل يومياً ارتفع إلي ٣١٦ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٦ ومن المؤمل أن تبلغ المليون برميل يومياً عام ١٩٨٥. (١)

١- د. محمد أزهر السماك: إمكانيات بحر الشمال بين الواقع والتضليل / مجلة الجامعة ك٢ لسنة ١٩٧٨.

والمكسيك هي الأخرى غير قادرة على الإسهام في حجم الصادرات النفطية العالمية ذلك لضآلة حجم إنتاجها التي بلغت عام ١٩٧٦ نحو ٨٣١ ألف برميل يومياً وهو ما يعادل احتياجاتها الحالية من هذا المورد.

وأخيراً إذا كانت إنتاج الولايات المتحدة قد اخذ في الانخفاض خلال السنوات الأربع الماضية منذ عام ١٩٧٠ ،فإن إنتاج الاسكا يمكنه أن يقلل من هذا الانخفاض.

إذ من المحتمل أن يبلغ إنتاج الاسكا عام ١٩٨٥ نحو (٢) مليون برميل يومياً غير أن هذا الأمل لا تدعمه الحقائق اليقينية في هذا المجال.

ثانياً: الغاز الطبيعي

١. أن تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي قد ارتفعت عام ١٩٧٤ كما حصل ذلك فعلاً بالنسبة للنفط الخام ثم انخفضت في العام التالي ثم استأنفت الزيادة عام ١٩٧٦ بنسبة ٣% فقط بالمقارنة مع عام ١٩٧٣.

يفسر ذلك زيادة تقديرات الاحتياطي المؤكد للاتحاد السوفيتي بمقدار ١٠٦ تربليون قدم مكعب و ٦٠ تربليون قدم مكعب في إيران و ١٢٣ تربليون قدم مكعب في الجزائر.

وفي عام ١٩٧٥ هبطت تقديرات الاحتياطي العالمي بمقدار ٣٢٣ تربليون قدم مكعب منها ١٠٣ تربليون قدم مكعب في احتياطات الجزائر و٢٥ تربليون قدم مكعب في احتياطات هولندا و٣٥ تربليون قدم مكعب في احتياطات الولايات المتحدة في حين زاد احتياطي المملكة العربية السعودية ٤٨ تربليون قدم مكعب مع تطورات سنوية في الدول الأخرى.

وفي عام ١٩٧٦ ارتفعت تقديرات احتياطي الاتحاد السوفيتي ثانية وكذلك احتياطات قطر.

أن أهم تغيير فى تقديرات الاحتياطى للغاز للسنوات ١٩٧٦/٧٢ كان فى الزيادة التى بلغت نحو ٢٧٠ تربليون قدم مكعب أى بنسبة ١٣% ولعل الاتحاد السوفيتى هو مصدر هذا النمو أولاً وتليه كل من إيران والمملكة العربية السعودية والجزائر وقطر . أما الولايات المتحدة وهولندا فقد انخفضت كميات احتياطيها عام ١٩٧٦ بالمقارنة مع عام ١٩٧٣ .

بيد أن الدول العربية شهدت زيادات ملحوظة فى حجم احتياطيها من الغاز قدرت بنحو ٦٤ تربليون قدم مكعب وأضحى احتياطيها نحو ١٤,٩% من إجمالى الاحتياطى العالمى .

٢- يحظــى الاتحاد السوفيتى بمركز الصدارة بالنسبة لاحتياطى الغاز العالمى . يستأثر بــنحو ٤٠% مــن الاحتــياطى العالمى . يليه إيران التى تساهم بنحو ١٤% والولايات المتحدة الأمريكية (٩,٥%) والجزائر (٥,٦%) والمملكة العربية السعودية وهولندا كل منها (٢,٩%) وعموماً ، فإن الدول المشار إليها تمتلك نحو ثلاثة أرباع الإجمالى العالمى .

٣- يمكــن أن نعتــبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهولندا وكندا أهم المنتجين للغــاز فى العالم . حيث تسيطر هذه الدول على نحو ثلاثة أرباع إجمالى الإنتاج العالمى مــن الغــاز . تحظى الولايات المتحدة بنحو أكثر من نصف النسبة المشار إليها بقليل . غــير أن أهميتها النسبية أخذت فى الانخفاض بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يتــبوأ مراكــز جديــدة وارتفاعاً ملحوظاً فى أهميته النسبية فى هذا المجال . فقد ازداد إنــتاجه بنســبة ٣٤% خلال السنوات الثلاث الماضية (عام ١٩٧٦ بالمقارنة مع عام ١٩٧٣) .

٤- أن العمــر المنــتظر للغاز العالمى لعام (١٩٧٣) نحو ٤٢ سنة أما بالنسبة لعام ١٩٧٦ فبلغ زهاء ٤٦ سنة .

نســتخلص ممــا تقــدم أن الغاز الطبيعى : احتياطيا مؤكداً وإنتاجاً حالياً يعتبر المصــدر الرئيسي الثانى للطاقة فى العالم ليس صورة حالية فحسب بل آفاقاً مستقبلية أيضاً .

ولعل السؤال الآتى يفرض ذاته هنا وهو :

هــل يمكن تحديد بعض أوجه تطور صناعة إنتاج النفط والغاز فى العالم عربياً وعالمياً خلال السنوات مدار البحث ١٩٧٦/٧٣ حتى يمكن تحديد ملامح المستقبل لهذه الصناعة فيما بعد ؟

أن الإجابــة عــن هذا السؤال تقتضى بنا الرجوع إلى البيانات المتاحة فى هذا المجــال عن تطور أعمال الحفر والاستكشاف وتطور أوجه الإنفاق الرأسمالى على ذلك وهو ما استوعبته الجداول المنشورة من قبل اوابيك . ومن خلال دراستها يتضح :

١- أن الــزيادات فــى عــدد الآبار المحفورة عالمياً تكاد تكون جميعها ضمن الإقليمية للدول الصناعية المستهلكة للنفط والمستورد له . أما الدول العربية فقد ظلت على حالها تقريباً . والحقيقة أن العالم شهد زيادة بلغت نحو ٤٦% عام ١٩٧٦ وبالمقارنة مع عام ١٩٧٣ بالنسبة لعدد الآبار المحفورة . استأثرت الولايات المتحدة بنحو ٩٤% منها أما النســب الضئيلة الباقية فكانت لصالح كل من كندا (٤,٣%) ودول أخرى لاسيما دول أوروبا الغربية . وهذا يرجع إلى اهتمامات تلك الدول بتطوير البحث عن النفط الخام سدا لاحتياجاتها المتنامية .

وقد صاحب زيادة الآبار المحفورة زيادات كبيرة فى عدد الآبار الاستكشافية فقد زادت هذه الآبار عالمياً بنسبة ١١ % فى عام ١٩٧٥ مقارنة بعام ١٩٧٣ أما فى الدول العربية فقد بلغت نسبة الزيادة نحو ١٧,٣% عام ١٩٧٥ نسبة لعام ١٩٧٣ أيضاً .

وقـد ارتفع عدد الحفارات المستخدمة عام ١٩٧٦ بنسبة ٥٢% عما عليه عام ١٩٧٣ .وقد شهدت الدول العربية زيادة كبيرة فى هذا المجال خاصة الجزائر والعراق وعلـى الرغم من هذه الزيادة فى عدد الحفارات أنه لم يقترن ذلك بزيادات ملحوظة فى عدد الآبار الاستكشافية والنشاط التطويرى فى هذا المجال [1].

٢-خذق الانفاق الرأسمالى لصناعة النفط فى السنوات الثلاث ١٩٧٦/٧٣ زيادة كبيرة . ففى عام ١٩٧٤ زاد بنسبة ٤٥,٦% واستمرت الزيادة حتى عام ١٩٧٥ بنسبة ١٣,٥ % وكان نصيب الولايات المتحدة المرتبة الأولى بالنسبة لمعدلات الزيادة . فقد زاد هذا الإنفـاق بنسـبة ٥٦,٣% أما فى الشرق الأوسط فكان بنسبة ٢٤% ونحو ٣١% فى أوروبـا الغربـية ذلك عام ١٩٧٥ وقد حظيت الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى بالنسبة للإنفاق العالمى (٣٥,٥%) تلتها أوروبا (١٨,٢%) أما الشرق الأوسط وأفريقيا فقد حظيـتا بنسبة ٧,٥% مقابل ٧,٩% عام ١٩٧٣ وذلك شهدت هاتان المنطقتان اهتماماً متناقصاً بالنسبة لتنمية المصادر النفطية الغازية فيهما .

٣- أمـا بالنسبة للإنفاق الرأسمالى ، فإن إنتاج النفط والغاز قد أحظى بالمكانة الأولى حيـث انفردت بنحو ٣٩% من إجمالى الإنفاق عام ١٩٧٣ ونحو ٣٥% عام ١٩٧٥ . وكـان نصـيب الناقلات المرتبة الثانية فقد بلغ الانفاق عليها عام ١٩٧٣ . نحو ٢١% وزهاء ١٨% عام ١٩٧٥ . أما صناعة التكرير فكانت حصتها نحو ١٥% عام ١٩٧٣ زادت إلى ١٧% عام ١٩٧٥ . وقد ارتفع إجمالى الإنفاق فى هذا المجال بنسبة ٧٩% .
غير أن حصة صناعة الأنابيب كانت نحو ١١,٥% احتياطات أنابيب الاسكا نحو ثلثـيها تقريـباً . أما النسب الباقية فكانت لصالح مناطق بحر الشمال وأمريكا اللاتينية وأفريقيا فالشرق الأوسط .
ممـا تقـدم بعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتنمية مصادر النفط والغاز خدمة لإقتصاديات الدول الصناعية المستهلكة والمستوردة للنفط والغاز ذلك كله ثمرة من ثمار تعديل أسعار النفط الخام عام ١٩٧٣ .

ثالثاً : الفحم :

يعتبر الفحم المصدر الثالث للطاقة وإن كان يحتل المرتبة الأولى فى بداية القرن الحالى كما رأينا فى حينه . غير أن الاعتبارات الإقتصادية المتاحة الآن هى الحائل دون منافسته الجادة للنفط أو الغاز بالإضافة إلى الاعتبارات التكنولوجية .

١- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابيك) المصادر البديلة للطاقة ، الكويت ١٩٧٧.

ولعل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة هما المسيطران على نصف الاحتياطى العالمى من الفحم . علماً بأن احتياطى الفحم المؤكد يعادل أربعة أضعاف احتياجات النفط الخام على الأقل من حيث قيمتها الحرارية .

إن تواجد الفحم فى الدول الصناعية المتقدمة يجعله المصدر الاحتياطى للطاقة فى حالة نقص إمدادات النفط والغاز . لذلك اتجه اهتمام تلك الدول صاحبة التكنولوجيا الحديثة - إلى تطوير طرق استخراج الفحم واستعمالاته ولعل الجدول رقم (٣٦) يوضح بعض حقائق إنتاج الفحم فى العالم حتى عام ١٩٧٦ . فدول منظمة التعاون والتنمية O.E.C.D تبدى اهتمامات كبيرة فى زيادة إنتاج الفحم . فى عام ١٩٧٥ شهد الفحم زيادة فى الإنتاج بلغت نحو٥,٧% وعام ١٩٧٦ نحو ٢,٠% .

أضف إلى ما تقدم ، فإن الدول المنتجة الرئيسة للفحم هى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين وبولندا وألمانيا الغربية التى تنتج جميعاً نحو ثلاثة أرباع (٧٦%) الإجمالى العالمى من الفحم .

وعلى الرغم من توفر الفحم فى هذه الدول إلا إنها لازالت تعتمد أساساً على النفط والغاز المستورد . ولعلها فى ذلك تفقد استراتيجيات هادفة تتلخص فى الإبقاء على المصادر البديلة للطاقة داخل حدود الإقليمية مستغلة الآن تلك الإمدادات النفطية والغازية المستوردة ، طالما أن امتلاك مثل هذه الموارد يعتبر من عناصر التقييم الاستراتيجية للدول سياسيا وعسكريا بما يحقق قوة الدول وسيطرتها .

جدول رقم (٣٦)

تطور إنتاج الفحم ـ شمالياً ـ بملايين الأطنان (سنوياً)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الولايات المتحدة	٥٤٣	٥٤٣	٥٥٣	٥٨٦	٦٠٧
الاتحاد السوفيتي	٦٠٤	٦٦٨	٦٨٤	٧٠١	٧٠٨
الصين	٤٢٠	٤٥٠	٤٦٨	٤٣٠	٤٦٠
بولندا	١٨٩	١٩٦	٢٠٢	٢١١	٢١٩
المملكة المتحدة	١٢٢	١٣٢	١١٠	١٢٩	١٢٤
ألمانيا الغربية	٢١٩	٢١٦	٢٢١	٢١٦	٢٢٤
أوروبا	٤٢٨	٤٢٩	٤٠٩	٤٢٣	٤٣٠
المجموع	١٠٩٥	١١٠٠	١٠٩٠	١١٥٣	١١٧٨
الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية	١٢٥٧	١٣٢٦	١٣٥١	١٣٨٩	١٤٠٣
مجموع	٢٣٥٢	٢٤٢٦	٢٤٤١	٢٥٤٢	٢٥٨١
الاتحاد السوفيتي					
وأوروبا الشرقية					
إنتاج دول السوق		٢٧٣	٢٤٣	٢٥٧	٢٤٨

المصادر : اوبيك ومصادر الطاقة البديلة : المصدر
فيما عدا :

* الصـــين حـــتى عـــام ١٩٧٤ ، وكذلك الدول السوق عام ١٩٧٣ فقط فمصدرهما وبالنسبة لعامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ للصين

رابعاً : الطاقة النووية

لعل اليورانيوم هو المصدر الرئيسى لتوليد الطاقة النووية حالياً فى العالم . لذلك ينبغى تحديد الصورة الحالية لاحتياطية وإنتاجه فى العالم .

ومن أجل ذلك ستعتمد الجداول المرقمة (٣٧) و (٣٨) ومن دراستها يتضح : أن الاحتــياطى العالمى لليورانيوم لازال محدودا بحدود ١,٠٨ مليون طن بكلفة أقل من ١٥ دولار للــباوند و ٧٣٠ ألــف طــن بكلفــة تتراوح بين ١٥ - ٣٠ دولار للباوند . والحقيقة أن أربع دول فقط فى العالم تسيطر على نحو ٦٢% من الاحتياطى العالمى هذا وهــى حسب الأهمية النسبية لكل منها : الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥%) وجنوب أفريقيا (١٥%) واستراليا ١٣% وكندا ٩% .

أمــا الإنــتاج فــلا يزال محدوداً بالربع مليون فقط . استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بنصفه تقريباً فى حين ساهمت كندا بنحو ١٨% وجنوب أفريقيا ١١% وفرنسا ٧% أى أن هــذه الــدول مجتمعة أنتجت نحو ٩٠% من الإنتاج العالمى . وعلى أساس الــبرنامج المخطــط لزيادة الطاقة النووية فإن الاحتياطات المؤكدة المعروفة حالياً تكفى لمــدة ١٠-١٥ســنة [1] . وعلــيه لابد من زيادة الاكتشافات إلى ثلاثة أمثال الاحتياطى الحالى لتكفى إمدادات الطاقة النووية حتى نهاية هذا القرن .

أمــا بالنسبة لنمو الطاقة النووية فى السنوات المنصرمة فالجدول رقم (٣٩) يوضــح هــذه الصورة ومن دراسته يتبين أن عدد المفاعلات النووية عام ١٩٧٦ كان ٣٢٨ مفاعلا بطاقة ٨٧ ألف ميجاوات مقابل ١٧٧ مفاعلاً بطاقة ٤٢ ألف ميجاوات عام ١٩٧٣ . وهذا يعنى أن الدول المتقدمة بدأت تهتم ببناء المفاعلات .

١- عن منظمة اوبك : النفط ومصادر الطاقة البديلة / ص ٥١ .

جدول رقم (٣٧)

الاحتياطات المؤكدة من اليورانيوم (١٠٠٠)

طن في بداية عام ١٩٧٥ ـ عالميا

الدولة	الكلفة من ١٥ -٣٠ باوند	الكلفة أقل من ١٥ دولار للرطل
الجزائر	-	٢٨
الأرجنتين	١١,٣	٩,٣
استراليا	-	٢٤٣
البرازيل	٠,٧	٩,٧
كندا	٢٢	١٤٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	٨
الدانمارك	٦	-
فلندا	١,٩	-
فرنسا	١٨	٣٧
الغابون	-	٢٠
ألمانيا	٠,٥	٠,٥
الهند	٢٥,٨	٣,٤
إيطاليا	١,٢	-
اليابان	٦,٦	١,١
كوريا	٢,٤	-
المكسيك	١	٥
نيجريا	١٠	٤٠
البرتغال	-	٦,٩
أفريقيا الشمالية	٩٠	١٨٦
أسبانيا	٩٣,٥	١٠
السويد	٣٠٠	-
تركيا	٠,٥	٢,٦
المملكة المتحدة	١,٨	-
الولايات المتحدة	١٣٤	٣٢٠
يوغسلافية	٢,٣	٤,٢
زائير	-	١٨
المجموع	٧٣٠	١٠٨٠

المصادر : OECD. Uranium Resources, production and Demand Paris,

ذات طاقـــة إنتاجية كبيرة يؤكد ذلك مضاعفة الطاقة الإنتاجية للمفاعلات القائمة فـــى حين لم يقابل ذلك بالنسبة لأعداد المفاعلات . ولو أضفنا إلى ذلك المفاعلات التى يـــتوقع أن نبدأ العمل فى بداية الثمانينات فسترتفع الطاقة الإنتاجية إلى نحو ٢١٥ ألف ميجاوات أى إلى أكثر من ضعف الطاقة المتاحة الآن .

هذا وقد دخلت ثمانى دول . عالم الطاقة النووية لأول مرة كما يؤكد ذلك جدول رقـــم (٣٩) . كمـــا أن هـــناك دول طلب مفاعلات نووية ولم تبدأ البناء - جدول رقم (٤٠) .

وعلـــى الرغم من كل ما يقال عن هذه المصادر فإن تكاليف إنتاجها ستبقى هى الحـــائل الرئيسى دون استخداماتها الواسعة ما لم تطالعنا التطورات التكنولوجية الحديثة بمـــا يغـــير هذه الصورة بالإضافة إلى محدودية الإنتاج التى لن تتخطى كما يعادل ١٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٥ طبقاً لما هو مخطط فى هذا المجال .

جدول رقم (٣٨)

الإنتاج من اليورانيوم الحالى المتوقع حتى عام ١٩٨٥

بالأطنان / السنة

الدولة	الفعلى ١٩٧٤	المخطط ١٩٧٥	المخطط ١٩٧٨	المتوقع ١٩٨٠	الممكن ١٩٨٥
الأرجنتين	٤٦	٦٠	١٢٠	٦٠٠	٧٢٠
استراليا	–	–	٧٦٠٠	٣٢٦٠	٥٠٠٠
كندا	٤٦٠٠	٦٥٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١١٥٠٠
الدنمارك	–	–	–	–	١٠٠٠ إلى ١٥٠٠
فرنسا	١٨٠٠	١٨٠٠	٢٢٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠
الغابون	٨٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
ألمانيا	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
إيطاليا	–	–	–	١٢٠	١٢٠
اليابان	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
المكسيك	–	–	١٢٠	٣٢٠	١٠٠٠
نيجيريا	١٢٠٠	١٢٠٠	٢٢٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
البرتغال	٩٠	١١٥	١٣٠	١٣٠	٣٠٠
أفريقيا الشمالية	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٩٢٠٠	١١٢٥٠	١٣٨٠٠
أسبانيا	٦٠	١٤٤	٣٤٠	٦٨٠	٦٨٠
السويد	–	–	–	–	١٣٠٠
الولايات المتحدة	١٣٥٠٠	١٢٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
يوغسلافيا	–	–	–	١٢٠	١٨٠
المجموع	٢٥١٠٠	٢٥٦٠٠	٤٤١٠٠	٦٠٠٠٠	٧٨٠٠٠

المصدر : نفس المصدر

غـير أن الإنجازات الإقتصادية المتاحة الآن ستحول دون تحقيق ما أشرنا إليه آنفـا . فتكالـيف تأسيس طاقة نووية لإنتاج كيلوات كهرباء قد زادت بمقدار ٣١ دولار خلال الفترة ١٩٧٥/٦٩ بينما زادت هذه الكلفة للمعامل التى تعتمد على الفحم الحجرى نحو ١٣ دولار فقط ويقدر أن تبلغ الكلفة النووية نحو ١١٣٥ دولار عام ١٩٨٥ مقابل ٣٠٠ دولار للكيلووات الواحد من الكهرباء عام ١٩٧٣. (١)

خامساً : أخرى غير ما ذكر :

يقـع تحـت هـذا العـنوان مصـادر الطاقة البديلة الأخرى كالطاقة الشمسية والجيوثرمالـية ورمال القار ونفط السجيل وطاقات المد والجزر والرياح وخلايا النباتات وغـيرها . إن حقـيقة هذه المصادر لازالت بعد أن تخطى دائرتها العلمية يرتبط تماماً بالاعتـبارات التكنولوجـية الحديثة الممكن الاهتداء إليها أولاً وبالاعتبارات الإقتصادية دوافـع وصـورة مستقبل بدائل الطاقة الحالية ثانياً . (٢) وعلى سبيل المثال فإن الطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية لكى تصبح ضمن دائرة الاستخدام التجارى لابد من تخفيض تكالـيف إنتاجها إلى ١ / ٢٨ من كلفتها الحالية . وليس حالة الانصهار النووى وغيره أفضل فى هذا المجال .

حاصـل كل ما تقدم يملى علينا أن نفكر بصيانة موارد ثرواتنا النفطية والغازية صيانة أنسب تحقق رفاهية شعوبنا من خلال الرفاهية الإنسانية العادلة .

١- مـنظمة الأقطـار العربـية المصدرة للبترول / تطورات بدائل الطاقة / الكويت ١٩٧٦ ص ٤٦ . للتفاصيل انظر .

٢- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول / المصدر السابق ص ٤٨ - ٥٢ .

الفصل الخامس

الموارد البشرية

تمهيد :

تهـتم الدراسـات الجغرافية والإقتصادية اهتماماً بالغاً بالسكان . وكيف لا وأن الجغرافية أصلاً تعنى دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان . وعليه فإن هذه الدراسات تركـز اهتمامها على السكان من حيث حجمهم وتوزيعهم وكثافتهم وحركاتهم واتجاهات نموهـم وهـى بذلـك تختـلف عـن دراسات علم السكان التى تهدف لإبراز العلاقات الديمقراطية [1] المختلفة للتركيب النوعى والعمرى والاجتماعى للسكان وتحديد الصفات السكانية المتباينة بين المجتمعات المختلفة .

ولعـل تحديـد حجـم السكان يقف على رأس الموضوعات السكانية التى يهتم بدراسـتها علم الموارد : وتحت هذا العنوان سنقتصر الحديث عن نظرية الحجم الأمثل تفادياً لتكرار ما سبق دراسته عند دراستنا لمشكلة الغذاء فى العالم .

فمن الميسور أن نتصور مشكلات قلة عدد السكان إذا تصورنا دولة ما بمساحة كبيرة غنية بمواردها وهذا يعنى أن العمل المتاح لاستخدام هذه الموارد سوف يكون أقل من حجم الموارد ، فالدولة هذه لا يمكنها تحقيق طموحاتها فى التطور الإقتصادى الناجز . على النقيض حالة الازدحام السكانى أو الاكتظاظ السكانى . فإن وجود عدد سكان أكبر مـن إمكانـية الأرض يعـنى أن ما يستطيع أن يوفره أى فرد هو دون الحد المطلوب وأسـاس ازدحـام السكان هو استمرار زيادتهم إلى أن تصل هذه الأعداد إلى الحد الذى يحقـق القـدر الأوفى من الطلب وبعد هذا الحد لا تكون لزيادة السكان فائدة ، بل يظهر أثـرها فـى زيادة عنصر العمل بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى وهنا تظهر فكرة القلة المتناقصة .

إن الإنتاج يتم بتعاون عناصر العمل ورأس المال والتنظيم فإذا زاد عدد السكان زادت قوة العمل مما يتطلب زيادة فى حجم الإنتاج . فإذا لم يحصل ذلك كان على حساب المستوى المعاشى بالتالى :

١- تسـتمد كلمـة ديموغرافـيا أصلها من مقطعين يونانيين وهما Graphiom , Demography ومعناها كتابة وهى تعنى عموماً الكتابة عن الناس أى ما يقصد به إلا أن علم السكان Demos . انظـر : د. حسن الساعاتى و د. عبد الحميد لطفى : دراسات فى علم السكان ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣ ، ص٣ .

والآن ، إذا كانت حالة قلة السكان وازدحام السكان تشكلان عبئا على الفرد فى أى إقليم فهل حالة توازن أو مثالية للعلاقة بين حجم السكان وموارد الثروة ؟ أن الإجابة عن هذا السؤال تنحصر فى الحديث عن نظرية الحجم الأمثل للسكان (نظرية هيكس) .

إن الحجـم الأمثل يعبر عن العلاقة بين عدد السكان وموارد الثروة الإقتصادية المسـتغلة . وبموجب هذه النظرية فإن الحجم الأمثل للسكان هو الذى يصل بدخل الفرد فى المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن فى ظل الظروف الإقتصادية والفنية المتاحة . فإن كان عدد السكان يفوق موارد الثروة فإن هذه الحالة تعنى ضآلة نصيب الفرد الواحد من الدخـل القومـى وعندها يضحى من المفضل ضبط الأوضاع السكانية وتخطيطها بحيث تتناسب مع الموارد المتاحة أو تحديث وسائل الإنتاج فنياً وتقنياً .

علـى أن لا يتـبادر للأذهـان أن الحجـم الأمثل للسكان ثابتاً فى كل الأوضاع والأحـوال بل هو مجرد فكرة تبين حقيقة الحالتين ، قلة السكان وازدحام السكان وهى فكـرة توضـح حالة الأنسب سكاناً أو المثالية كما يسمى . ذلك أنها تخضع لجملة من الاعتـبارات كاستخدام الآلات وما يمكن أن ينجم عنه من زيادة فى نصيب الفرد وإدخال نظم الإنتاج الحديثة التى تقود إلى الهدف ذاته ونمو حجم التجارة الدولية وغيرها .[1]

١- للتفاصيل انظر د . صلاح الدين نامق : مشكلة السكان فى مصر ، القاهرة ١٩٧٣ ص ١٠ - ١٦ وكذلـك د. منصور الراوى : دور السكان فى النمو الإقتصادى ، كانون الثانى ١٩٧٥ ص ١٤ - ١٨ .

التوزيع الجغرافى للسكان

يعالج هذا البحث مسألتين :

أولاً : اتجاهات النمو السكانى

ثانياً : التوزيع الجغرافى للسكان

أولاً : اتجاهات النمو السكانى :

١- اتسم النمو السكانى خلال الفترة ١٦٥٠ / ١٨٥٠ بالبطء الشديد مما يمكن اعتبارها فترة ركود لنمو سكان العالم ذلك يرجع إلى طبيعة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، التى كانت سائدة فى العالم آنذاك وما كان يصاحبها من انخفاض فى المستوى المعاشى والصحى وغيرها . فى حين شهدت الفترة ١٩٠٠ / ١٩٧٧ تحولا خطيراص فى النمو السكانى إذ بلغ عدد سكان العالم نحو أكثر من سبعة أمثال ما كان عليه قبل أكثر من ثلاثة قرون بقليل . ومن البديهى أن يكون التطور الحضارى والتكنولوجى والصحى هو المسئول عن ذلك . وما تبعه من تغيرات أساسية فى المستوى المعاشى والصحى للسكان وقد تمثل ذلك فى ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات .

٢- تضاعف عدد سكان آسيا نحو ستة أمثال ما كان عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن تقريباً ، فى حين حقق النمو السكانى فى أوروبا زيادة قدرها أربعة أمثال ما كان عليه خلال الفترة ١٦٥٠/١٨٥٠ إلا أن التأثيرات الإقتصادية والمجتمعية المختلفة للنهضة الأوروبية وما تلاها قد عمل على ضبط النمو السكانى فى القارة الأوروبية بينما نجد أن قارة آسيا شهدت قفزات سكانية ضفدعية هائلة .

٣- التناقص النسبى لسكان القارة الأفريقية خلال الفترة ١٦٥٠ /١٨٥٠ والذى يرجع أساساً إلى الهجرات المستمرة من أجل توفير الرقيق بالإضافة إلى مستوى الحياة الإقتصادية والمعيشة المنخفض .

٤- ازداد عدد السكان فى الأمريكتين زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٠٠/١٩٧٧ الذى يمكن ربطه بتزايد الهجرة أولاً . والتطور الزراعى والصناعى والتجارى الذى شهدته القارة الشمالية فيهما على وجه الخصوص ثانياً .

والحقيقة أن تباين النمو السكانى فى العالم لا يقتصر على ما سبق ذكره أى على القارات وحدها ، بل يمتد إلى داخلية القارات ذاتها إلى الدول المختلفة المكونة لها . فعلى سبيل المثال أن تزايد السكان فى الصين بلغ نحو ٧٠ مليون نسمة خلال خمس

سنوات فقط (٥٣ / ١٩٥٨) فى حين أتسم نمو سكان فرنسا بالثبات النسبى [١] وهذا يعنى أن نسبة الزيادة السنوية تتباين فى مناطق العالم المختلفة فأفريقيا تحظى بأعلى معدلات الزيادة السنوية وهذا يشير إلى أن هاتين القارتين ستستأثران بأكبر عدد من سكان العالم ، أما قارة أوروبا فإن نسبة الزيادة فيها منخفضة وهى تمثل أقل المعدلات قاطبة وهى لا تحظى سوى بأقل من نصف معدلات الزيادة السنوية لسكان العالم أجمع ، وبنحو ثلث نصيب آسيا وبعبارة أخرى يمكن القول أن أقطار العالم الثالث : الأقطار الناقصة العمران (المختلفة Under developed countries) ستشهد تضخماً سكانياً هائلاً . طالما أنها تحظى بمعدلات زيادة سنوية عالية كثيراً ما تحظى به بقية أقطار العالم [٢] . بينما نلاحظ أن الأقطار النامية المتقدمة Development Countries ، نسبة نمو سكانها محدود جداً مما يمكن القول بأنها تمر فى الدور الاستقرارى من الأدوار الديموغرافية لنمو السكان . فى حين يمكن القول أن أقطار العالم الثالث تمر فى الدور الانتقالى الآن على الرغم من أن بعضها لا يزال فى الدور البدائى [٣] .

حاصل ما تقدم فأن أقطار العالم الثالث على الرغم من المستوى المعاشى والاجتماعى والصحى المنخفض الذى تعيش فى ظله الآن ستشهد انفجاراً سكانياً هائلاً فى المستقبل مما يتطلب العمل المخلص فى رحاب الأسرة العالمية لحل المشكلات السكانية .

١- لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع انظر :

أ- د. حسن الساعاتى : دراسات فى علم السكان ص ١٣ - ٣٣ .

ب- فيليب هوسر : ترجمة د . خليل حسن خليل : السكان والسياسات الدولية ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٦٣ ص ٣٥-٤٥ .

ج- د. محمد صفى الدين أبو العز : المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

٢- يمكن أن نخضع كل سكان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين واليابان واتحاد السوفيت تحت لواء العالم الثالث .

٣- يمكن تميز ثلاثة أدوار ديمغرافية لنمو سكان المعمورة وهى :

أ- الدور البدائى : ومن خصائصه ارتفاع نسبة المواليد والوفيات / ٤٥ -٣٥ بالألف على التوالى .

ب- الدور الانتقالى : وفيه تنخفض نسبة الوفات وتظل نسبة المواليد على حالها / ٢٥ -٤٥ بالألف على الترتيب .

ج- الدور الاستقرارى : ومن سماته انخفاض نسبة المواليد والوفيات /١٥-٧ بالألف على التوالى .

ثانياً : التوزيع الجغرافى لسكان العالم :

لعـل أهم ما يلفت النظر عند دراسة حجم السكان فى العالم هو التطور السريع لأعداد السكان الذى شهده العالم خلال القرنين الأخيرين . فقد قدر عدد السكان فى العالم خـلال ١٨٥٠ بـنحو ١٢٠٠ مليون نسمة ، فى حين تبلغ أعدادهم الآن بنحو ٤١٠٠ مليون نسمة ، أى زهاء أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل قرن وربع تقريباً . وهذا يشـير إلى أن نمو السكان خلال هذه الفترة يفوق كثيراً نموهم خلال عمر الإنسان على هذه الفترة يفوق كثيراً نموهم خلال عمر الإنسان على هذا الكوكب إذ استلزم الأمر نحو ملـيون سـنة لكى يبلغ عدد سكان العالم زهاء الـ ١٢٠٠ مليون نسمة بينما اقتضاه الأمـر نحو ١٢٧ سنة لمضاعفة هذا العدد أكثر من ثلاث مرات تقريباً . وهذا يعنى أن نمـو حجم السكان وقتئذ كان يغلب عليه صفة الركود . وظلت الحال كذلك حتى إشراق عصـر النهضـة العلمـية فى القرن السابع عشر . عندما سخر الإنسان بعقله وذكائه الاختراعات العلمية المختلفة لاستغلال بيئته الجغرافية استغلالا أفضل .

والحقيقة أن هذا النمو لحجم السكان لم يكن واحداً فى جميع أقاليم أو قارات هذا الكوكـب . ولا متساو خلال تلك الفترة أيضاً . بل كان متغايراً تغايرا كبيراً أضف إلى ما تقدم ، فإن دراسة التوزيع الحالى لخريطة سكان العالم تظهر بأن نحو ٩٠% من سكان العـالم لا يقطـنون سوى ١٠% من مساحة اليابس وبتعبير آخر فإن ٥٠% من سكان العـالم يتكدسـون فوق ٥% فقط من إجمالى مساحة اليابس وأن نحو ٥٧ من مساحة اليابس لا تحتضن سوى ٥% فقط من مجموع سكان العالم .

<u>وعلى العموم يمكن تمييز ثلاثة أقاليم سكانية هى :</u>

١- أقاليم الفائض (إقليم التركز السكانى)
٢- إقليم الحرمان (الإقليم الخالى من السكان)
٣- إقليم العوز (الإقليم الانتقالى أو إقليم التخلخل السكانى)

١- إقليم الفائض :

يغطـى هـذا الإقلـيم مـناطق شرق وجنوب قارة آسيا وأوروبا وشرق أمريكا الشـمالية فهـو يضـم فى المنطقة الأولى شرق آسيا نحو ثلث سكان العالم إذ تحتضن الصـين وحدهـا نحو ٨٠٠ مليون نسمة ، واليابان زهاء مائة مليون نسمة . ويقطن المـنطقة الثانـية حوالـى ربع إجمالى سكان العالم . إذ تضم كل من الهند والباكستان وأندونيسيا نحو ٧٠٠ مليون نسمة . وبعبارة أخرى ، فإن شرق وجنوب آسيا يستأثران بنحو أكثر من نصف سكان المعمورة .

ويـتركز هـؤلاء السكان بدرجة كبيرة فى أودية الأنهار الرئيسية : كالهوانجو واليانكستى والسند والكنج .

وتعتبر أوروبا المنطقة الثالثة من مناطق هذا الإقليم وتضم نحو ربع إجمالى سكان العالم بينما لا تحظى سوى بنحو ٥% من اجمالى مساحة اليابس .

وهى تغطى الاتحاد السوفتى (٢٣٠ مليون نسمة) وألمانيا الغربية (٥٥ مليون نسمة) وألمانيا الشرقية (١٨ مليون نسمة) وانكلترا (٥٤ مليون نسمة) وإيطاليا (٦٠ مليون نسمة) وفرنسا (٤٧ مليون نسمة) . ويغطى معظم أولئك السكان الأقاليم الصناعية المتوطنة غرب القارة وشرقها .

بيد أن شرق أمريكا الشمالية تعتبر المنطقة الرابعة لإقليم الفائض السكانى هذا وهى أصغر مساحة وأقل عدد مما سبقتها . إذ لا تحظى سوى بنحو ٥% من إجمالى سكان العالم تقريباً .

٢ـ إقليم الحرمان :

يمتد هذا الإقليم مستعرضاً من النطاق الصحراوى الأفرو أسيوى ليغطى كل الصحراء الكبرى وصحراء نجد وهضبة إيران والصحارى الأخرى فى وسط آسيا بالإضافة إلى الإمدادات الشمالية لهذا الإقليم متمثلة فى مناطق سيبريا فى أوراسيا والمناطق الباردة إلى الشمال من أمريكا الشمالية وبعض الأحواض الداخلية المقفلة . كحوض الأمزون - الأورينوكو وصحارى نصف الكرة الجنوبية . وهو يكاد يشغل نحو ثلاثة أرباع مساحة اليابس ولا يتخلله سوى الواحات العمرانية المحدودة .

الإقليم الانتقالى : (١)

وهو عبارة عن إقليم انتقالى بين إقليم الفائض وإقليم الحرمان . ويصح أن نطلق عليه إقليم العوز . فبمقدور هذا الإقليم أن يعيل المزيد من السكان وهو يغطى مساحات واسعة من أراضى عالمنا العربي عدا مصر ولبنان وشرقى القارة الإفريقية بالإضافة إلى بعض أقطار أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وشيلى وغيرها .

أو بتعبير آخر أن مساحات هذه الأقاليم تغطى معظم أراضى العالم الثالث ، (الأقطار الناقصة العمران) فمن هنا تبرز أهمية هذه الأقطار كمنفس هام لمشكلات العالم الإقتصادية الحالية والمستقبلية .

والخلاصة أن سوء التوزيع الجغرافى لسكان هذا الكوكب يرجع إلى مجموعة الضوابط الطبيعية والبشرية المؤثرة فيه : تشمل مجموعة الضوابط الطبيعية على الموقع الجغرافى والموارد الطبيعية والمناخ والتضاريس والتربة ، أما الضوابط البشرية

١- للتفاصيل انظر : د. محمد السيد غلاب : مبادئ الجغرافية الإقتصادية مكتبة الأنجلو المصرية ص ٣٠ - ٣٥ . وكذلك د. محمد أزهر السماك : دراسات فى الموارد الإقتصادية ١٩٧٧ .

فتتمـــثل بالتركيـــب الديموغـــرافى للسكان وحرفهم وطرق المواصلات وعادات السكان وتقاليدهم والحروب والأزمات السياسية بالإضافة إلى التقدم العلمى والتكنولوجى .

طبيعة دور السكان فى النشاط الإقتصادى [1] :

انتهينا من المبحث السابق إلى أن السكان فى نمو وتغيير مستمرين نتيجة لعدة عوامل طبيعية وبشرية . والسكان عامل مؤثر فى النشاط الإقتصادى فهو قد يعمل بشكل إيجابى فى دفع معدلات النمو الإقتصادى وقد يكون العكس صحيحاً . فهناك إذن علاقات متبادلة بين السكان والنشاط الإقتصادى السائد فى أى دولة من الدول .

فالتنمـــية الإقتصادية تعمل على زيادة الدخل الفردى وارتفاع المستوى المعاشى للأفـــراد فهى قد تعمل على زيادة النمو السكانى وإن كان هناك رأى مناقض بأنها تعمل على إنقاص عدد السكان .

وفيما يلى دراسة تطبيقية لأثر النفط كمورد من موارد الثروة فى النمو السكانى فى العراق .

فقد اتضح من خلال دراستى لهذا الموضوع بضآلة عدد السكان فى العراق خلال الســـنوات ١٩١٩ / ١٩٢٥ وهى الفترة التى سبقت الإنتاج التجارى للبترول فيه . فقد بلـــغ عـــدد ســـكانه عام ١٩١٩ نحو ٢,٨٤٨ ألف نسمة . أو زاد ببطء شديد إلى نحو ٣,١٧٥ نســـمة عام ١٩٢٥ . أى أن معدل نسبة الزيادة السنوية لم يتجاوز الـــ ١٩% فقـــط . وهـــذه الصورة مناقضة تماماً لأهمية العراق التاريخية وإمكانياته الجغرافية فى استيعاب السكان وتزايدهم كما كان عليه الحالى فى العصر العباسى مثلاً [2] .

غير أن البترول جاء عاملاً محفزاً لنمو السكان وتزايدهم . فقد ارتفع عدد سكان العـــراق خـــلال الســـنوات المبتدئة بين بدء إنتاجه التجاري تقريباً وأول إحصاء للدولة (٣٥ /١٩٤٧) بمعـــدل ســـنوي يـــبلغ ٢،٧ % مقابل ١،٦ % فقط خلال سنوات قبل البـــترول (١٩/١٩٣٥) أي أن ســـكانه قد ازداد زهاء اكثر من ١،٢١٨ ألف نسمة . وعلـــى الرغم من أن هذه الفترة تمثل سنوات الإنتاج الأولى التي اتسمت بضآلة معدلات الإنتاج وبطء نموها فلم يتجاوز معدل نسبة الزيادة السنوية للإنتاج الـــ١,٥% فقط .

١- لـــيس من الميسور الدخول بتفاصيل هذا الموضوع ضمن كتاب الموارد هذا وطبقا لمنهجه وعليه نحيل القارئ للاستزادة عن : د. منصور الراوى : المصدر السابق ص ص ٣٣-٧١ .

٢- قدر عدد سكان العراق بنحو ٢٠ مليون نسمة خلال ذلك العصر . انظر د. أحمد نجم الدين : أحوال السكان فى العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة . ١٩٧٠ ، ص٩ .

إلا أن العقـد الـتالى ١٩٥٧/٤٧ شهد نمواً سريعاً فقط ، فقد ازداد عدد سكان العـراق نحو مليون ونصف مليون نسمة تقريباً أى ارتفع من نحو ٤,٨١٦ ألف نسمة عـام ١٩٤٧ إلـى ٦,٣٤٠ ألف نسمة عام ١٩٥٧ وبلغ معدل الزيادة السنوية حوالى ٣,٢% وقد ارتبطت هذه الزيادة بارتفاع معدلات إنتاج البترول فيه والتى بلغ معدل نسبة زيادتها السنوية نحو ٣٨,٨% ولما كانت هذه الفترة تمثل مرحلة انطلاق إنتاج البترول العراقى طالما أنها شهدت تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح وحركة تأميم البترول الإيرانى فـإن هـذه الـزيادة السـكانية أمـر غير مستغرب على الإطلاق على اعتبار أن النمو الديمغرافى للسكان يتماشى مع نمو موارد الدخل القومى .

فقـد ارتفع إجمالى هذا الدخل عام ١٩٥٧ إلى نحو أكثر من ضعف ما كان عليه عـام ١٩٤٧ وبلـغ متوسـط نصيب الفرد منه حوالى ٥٢ ديناراً مقابل ٣٢ ديناراً فقد وعليه يمكن القول أن العراق فى هذه الفترة يمثل مرحلة تخلخل سكانى . أو بتعبير آخر إنه أصبح بمقدوره إعالة المزيد من السكان إقتصادياً وبالفعل فقد قفز عدد سكانه خلال السـنوات الثمان التالية ٥٧/ ١٩٦٥ إلى نحو ٨,٢٦٢ ألف نسمة إلا إنه ازداد مليون نسمة عما كان عليه عام ١٩٥٧ . وبلغ معدل نسبة الزيادة السنوية حوالى ٣,٨% وهو الـرقم القياسى الذى شهده النمو السكانى فى العراق طيلة السنوات ١٩١٩/١٩٦٥ وقد اقـترن ذلـك بـزيادة نسـبة إنتاج البترول فيه ولكن بدرجة أقل مما كانت عليه خلال السـنوات السابقة ١٩٥٧/٤٧ والتى بلغت نحو ٢٥% مقابل ٣٨,٨% فى ١٩٥٧/٤٧ ومـع ذلك فلا زالت موارد دخله فى ارتفاع مستمر قد بلغت عام ١٩٦٥ ضعف ما كانت علـيه ١٩٥٧ وقد ارتفع نصيب الفرد الواحد إلى حوالى ٨٠ دينار مقابل ٥٣ دينار عام ١٩٥٧ .

وعمومـا فـإن سـكان العراق قد تضاعف حاليا ثلاثة أمثال ما كان عليه خلال السنة الأولى لبدء إنتاجه التجارى أى أن نمو سكان العراق قد بلغ نحو مليون نسمة فى العقـد الواحـد تقريبا وطبيعى أن البترول هو المسئول عن هذه الزيادة تماما باعتباره الممول الرئيسيى لعناصر الدخل القومى فى العراق .

وهـذا يبيـن أن نمو السكان فى العراق قد آخذ بالإزدياد وبمعدلاته زيادة تفوق كثيراً ما عليه فى دول العالم النامية [1] . ولما حدد البترول أبعاد هذه الصورة نظرا لما سـاهمت عائداتـه ومازالـت تساهم فى زيادة معدلات الدخل القومى فى البلاد بل هى المسـئولة عـن كيانه الإقتصادى وما حقق من فرص لمواجهة النمو السكانى المتزايد

١- بلغت نسبة الزيادة السكانية فى العراق عام ١٩٦٦ نحو ٣,٢% بينما بلغت ذاته فى البرازيل نحو ٣% وإيران ٢,٨% وتركيا ٢,٥% والهند ٢,٤% .

انظر : وزارة التخطيط : تقييم النمو الإقتصادى فى العراق ج١ ط٢ ص ٢٠٦

وهنا نتسائل كيف ستكون الملامح الجغرافية والإقتصادية للعراق لو تضاعف عدد سكانه إلى ضعف ما عليه الآن ونضبت موارده البترولية ؟ .

إن الإجابـة علـى هذا السؤال يعنى الإختلال التام لتوازن منحنيات نمو السكان والدخـل القومـى . أى أن الصـورة ستتغير من التخلخل إلى انفجار السكان أو بعبارة أخـرى أن موارد البلاد ستعجز عن توفير ضرورات الحياة للسكان بعد نضوب البترول وفيها لو ظل إقتصاده على وضعه .

وعلـيه فـإن هـذه الظاهرة تدعو إلى الضرورة للتخطيط الأمثل لموارد البلاد الإقتصـادية والإجتماعية وتدعيم هيكل وبنية الإقتصاد الوطنى لكافة قطاعاته ليستطيع مجابهـة احتمالات المستقبل ولتحقيق النمو السكاني الأنسب والأمثل بالتالى لذلك أخذت خطط التنمية القومية ١٩٧٤/٧٠ وما تلاها على عاتقها مهمة التخطيط الشامل والدقيق لكافة الموارد الطبيعية والبشرية .

ولعلـه من نافلة القول أن نشير إلى أن النمو السكاني يعمل على تنشيط وتأثر النمو الإقتصادى بما يهيئ من قوة عمل جديدة ويزيد من فعلية الطلب على سلع الإنتاج والخدمـات ذلك ما يقره كبار الإقتصاديين كالبروفسيور Hirchman Hansen وهذا يصـدق علـى الـدول المتقدمة والنامية على حد سواء . والحقيقة أن ظروف التحدى الجديـد الذى يخلقها الحجم السكانى المتزايد كفيل بأن يطور الإنسان لإمكانياته وبالتالى تزداد قدراته على السيطرة على عناصر الطبيعة واستخدام مواردها استخداما أمثل .

<u>ويمكن تحديد دور السكان فى النشاط الإقتصادى من الناحية النظرية بما يلى :</u>

١- دور السكان فى استغلال موارد الثروة الطبيعية .

٢- دور السكان فى رفع المستوى العلمى والتقنى لوسائل الإنتاج .

٣- دور السكان فى تكوين رأس المال .

كثافة السكان

المبحث الأول : تحديد مناهج الكثافة السكانية :

فى هذا الفصل أثرنا الحديث عن المبحث الأول وهو تحديد مناهج الكثافة السكانية باعتبار أن المبحث الثانى سبق دراسته عندما تعرضنا لمشكلة الغذاء فى العالم وتجنبا للتكرار .

المقصـــود بكـــثافة الســـكان العلاقة بين عدد السكان ومساحات الأراضى الكلية للقطر أو المساحات المستغلة فى النشاط الزراعى أو المساحات المستثمرة إقتصاديا وما إلـــى ذلك . فالكثافة تعنى قياس حجم السكان بالنسبة لكل وحدة سواء كانت هذه الوحدة مســاحة معيـــنة من الأرض أو كمية من القيم المادية أو الغير مادية .[1] وبتعبير آخر نســبة عدد السكان فى قطر ما إلى إجمالى مساحة القطر أو إلى المساحات الأخرى كما أوضـــحنا آنفاً . وهذا يعنى أن هناك أكثر من علاقة بين عدد السكان والأرض أى وجود أكـــثر مـــن نوع من كثافة السكان وبالتالى وعليه ، فإذا حسبنا العلاقة بين عدد السكان وإجمالى مساحة البلاد فإن الناتج هو الكثافة الحسابية أو الكثافة الجغرافية كما تسمى ، للوصول إلى هذه النتيجة نعتمد المعادلة الآتية :

$$\text{الكثافة الحسابية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{إجمالى المساحة}}$$

مـــثال ذلك أن عدد السكان فى العراق يبغ ١٣ مليون نسمة وأن مساحته زهاء ٤٣٨,٤٤٦ كم^{٢} وعليه ، فإن الكثافة الحسابية تساوى :

$$= \frac{١٣٠٠٠٠٠٠}{٤٣٨٤٤٦} = ٢٩,٦ \text{ نسمة فى الكيلومتر مربع الواحد}$$

وكذلك فإن الكثافة الحسابية فى مصر العربية تبلغ زهاء ٤٠ نسمة فى الكيلومتر المربع الواحد على اعتبار أن عدد السكان يبلغ ٤٠مليون نسمة والمساحة حوإلى مليون كيلومتر مربع .

يؤخـــذ على هذه الكثافة إنها لا تمثل ما يعيله الكيلومتر المربع الواحد من أفراد فعلاً . فهى تشمل المستغل إقتصاديا وغير المستغل من مساحة البلاد فعلى سبيل المثال أن مســاحة المســتغل مـــن الأراضـــى المصرية (وهو الصالح للزراعة لا تزيد نسبة مســاهمته عن ٣% من إجمالى مساحة القطر . وهذا يعنى أن هذه الكثافة تمثل إجمالى

---

١ – د. منصـــور الـــراوى : بعض مشاكل السكان الكمية للعراق وتأثيرها فى الإنتاج والاستخدام مستل من مجلة الإقتصادى / العدد الثالث أيلول ١٩٧٠ السنة الحادية عشر – بغداد ص١٤ .

مساحة البلاد بما فيه الـ٩٧% وهو الجزء غير مستغل إقتصاديا لذا فهى لا تمثل العلاقة الحقيقة بين عدد السكان ومساحة البلاد . لذلك فإن أهميتها قد تكون محدودة جدا وهى لا يمكن الاعتماد عليها فى البحث إلا بنطاق ضيق ومحدود وهنا يثار سؤال . لماذا إذن شاع استعمالها فى كتب الجغرافيا مثلا ؟ الإجابة تتلخص فى أن البيانات التى تعاون فى إيجاد هذه الكثافة قد تكون أكثر توفرا من غيرها ، كما سنرى .

أما إذا احتسبنا العلاقة بين عدد السكان بالنسبة لمساحة الأراضى المستثمرة إقتصادياً أى باستثناء الأراضى غير المستغلة كالأراضي الصحراوية والمناطق المستنقعية والمعقدة التضاريس وغيرها . فإن الناتج يمثل لنا الكثافة الفيزيولوجية فمثلاً أن الكثافة الحسابية فى هولندا تبلغ حوالى ٦٤٠ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد تقريباً . والحقيقة أن هذه الكثافة تفوق سابقتها أهمية ، لأنها تعبر عن العلاقة الحقيقية بين عدد السكان والمساحة المستغلة فعلا . وتسمى هذه أحياناً بالكثافة العضوية غير أن إيجاد العلاقة بين السكان المشتغلين فى الزراعة مثلاً بالنسبة لمساحة الأراضى الزراعية فقط فإن ذلك يقودنا إلى القول بوجود نوع ثالث من الكثافة الزراعية . وإذا كانت لهذه أهمية خاصة فى معرفة الطلاقة الوظيفية لقطاع إقتصادى واحد . إلا أن أهميتها لا تتعدى هذا القطاع ذاته وهى كسابقتها لا تعطى صورة كاملة عن حقيقة العلاقة بين عدد السكان والموارد الإقتصادية المختلفة .

لذا فإن أفضل أنواع الكثافات السكانية تعبيراً عن العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية ، تلك الكثافة التى تعرف بالكثافة الإقتصادية العامة أو كثافة الدخل القومى ويمكن إيجادها عن طريق حساب ما يصيب الفرد الواحد من إجمالى الناتج المحلى أو الدخل القومى . وإذا كان المقصود بالدخل القومى هو مجموع قيم السلع والخدمات فى قطر ما ولفترة معينة فإن هذه الكثافة تهدف إلى التعبير عن حقيقة التفاعل بين الإنسان وبيئته التى يعيش فيها حسابياً . وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن صعوبة الحصول على البيانات والإحصاءات التى تقدم يد العون فى حسابات الدخل القومى ما يقلل من أهميتها . ولا سيما وأن معظم أقطار العالم الثالث (الناقصة العمران) تعانى من نقص البيانات وعدم دقتها الشيء الكثير ، مما يحول دون الانتفاع من هذه الكثافة واعتمادها فى دراسة الموارد المختلفة بالعلاقة مع الأرض .

ويمكن الحصول على هذه الكثافة بإيجاد العلاقة بين حجم السكان العام وبين الثروة الإقتصادية العامة للقطر . ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مختلف الموارد وبين الكميات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك . إلا أن المقياس يعتريه عدم تجانس العناصر التى تتكون منها الموارد التى ينبغى معادلتها مع الحاجات . وعليه يمكن مقارنة قيم

الإنـــتاج بالاستهلاك وذلك بتحويل الأرقام إلى وحدة تقديرية مشتركة يمكن إيجاد الكثافة المطلوبة . وهى تساوى [1] .

$$\frac{\text{كمية الحاجات}}{\text{كمية الموارد}} = \frac{\text{عدد السكان} \times \text{حاجة كل فرد}}{\text{المساحة} \times \text{إنتاجية كل كم}^2}$$

نســتخلص ممـــا تقـــدم أن الكثافة الحسابية أبسط تلك الكثافات تكنيكا وأكثرها شـــيوعا وأســـهلها استعمالا على الرغم من المآخذ العديدة التى تؤخذ عليها وبموجبها يمكن ملاحظة عدة أقاليم سكانية ومتباينة طبقاً لدرجة كثافاتها الجغرافية هذه وهى :

١- أقاليم ذات كثافة سكانية مرتفعة .

٢- أقاليم ذات كثافة سكانية معتدلة .

٣- أقاليم ذات كثافة سكانية منخفضة .

تتفق هذه الأقاليم - تقريباً - فى توزيعها مع توزيع السكان كما رأينا فى المبحث السابق . أضف إلى ما تقدم أن هناك ثيابنا جغرافيا آخر فى توزيع الكثافات السكانية هذه ، يظهر بصورة واضحة على مستوى القارات ذاتها .

١- نفس المصدر ، ص ١٧

حركة السكان [1]

" الإنسان كائن متنقل قادر على الاستقصاء سريع التأثر بما يعرض له من مقترحات وقد منح القدرة على التصور والمبادرة . ويفسر كل ذلك لماذا يقرر ليس مجرد الذهاب إلى هناك وإنما الوسائل التى يمكن بواسطتها تحقيق أهدافه حينما يدرك أن رغباته يمكن تحقيقها فى مكان آخر " .

وكانت حركات الإنسان مستمرة وهى تعود لعصور ما قبل التاريخ . صحيح أن تلك الحركات هى من الماضى إلا أنها تخلف آثاراً متعددة على المستوطنين الجدد وحضارتهم . ولعل هناك نوعان من حركة السكان : الحركة الطبيعية الوفيات والولادات . والحركة المكنية وليس الجغرافية كما تسميها المفردات المركزية . وليس من المعقول أن تتضمن الموارد الاقتصادية التى تدرس فى فصل دراسى واحد ولمدة ساعتين أسبوعياً حركات السكان كما تضمنتها هذه المفردات . كما أنه ليس من صميم علم الموارد أن يدخل بتفاصيل السكان هذه كما جاءت به المفردات . وعليه فسنقصر الحديث من الحركة المكانية (الهجرة) فقط .

١- نالت موضوعات حركة السكان والهجرة عناية العديد من الباحثين فى جغرافيا وإقتصاد السكان وعليه ليس من المفضل فى اعتقادى ضمن مناهج الموارد الإقتصادية أن ندخل بالتفاصيل ، ويكفى أن نحيل القارئ الكريم إلى المصادر الآتية للاستزادة : جاكلين . ب . غارنية ترجمة د. حسن الخياط ومكى عزيز : جغرافيا السكان بغداد ١٩٧٤ ص ص ٢٠٨-٣٥٤ . سميث لين ، ت : ترجمة د. محمد السيد غلاب : أساسيات علم السكان ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ١٩٧١ ، ص ص ٤٩٥ - ٥٨٢ . د. يسرى الجوهرى : جغرافيا السكان ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ١٧١ - ٢٦٨ .

المبحث الأول

الهجرة الداخلية للسكان (١)

الهجــرة تعــنى الحركة والانتقال بقصد الوصول إلى مكان ما والاستقرار الدائم بشكليه النسبى والمطلق . وعليه فإن العنصر الأساسي فى هذا النموذج من الحركة هو التغيير فى نمط السكن والإقامة .

وقــد يشــمل مفهوم الهجرة أنواعاً من الحركات المكانية كحركات السكان البدو والحــركات الفصلية للسكان الذين يقطنون أكثر من مكان خلال السنة الواحدة . غير أن الحقــيقة غــير مــا قد يفهم مما قدمنا . ذلك أن هذه الأنواع من الحركات قد لا تكون المفهوم الصحيح للهجرة . فهى أشكال من الحركة ليس إلا .

والهجــرة تعنى تغيير مكان الإقامة من منطقة سجل مدنى إلى أخرى .. وعليه فإن حجم الهجرة يرتبط بحجم المناطق المشمولة بالتصنيف [٢] والهجرة تلعب دوراً هاماً فى اختلاف معدلات النمو السكانى بين الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة . وهى تمثل الزيادة غير الطبيعية فى السكان ويمكن حسابها بالنسبة للبلاد التى بها تعداد عن طريق معــرفة الزيادة الطبيعية أو الفرق بين مواليد المواليد والوفيات وطرح الزيادة الطبيعية من الزيادة الكلية الناتجة عن فرق التعدادين .

وتســتند الهجرة عامة إلى ثلاثة مبررات هى عناصر الطرد من البيئة المهاجر منها وعوامل الجذب إلى البيئة المهاجر إليها والمسافة بينهما .

وقــد تكــون الهجــرة حتماً جغرافياً أو بشرياً كفقر البيئة ومساوئها أو بسبب الضــغط الســكانى على موارد الثروة أو نتيجة لضغوط سياسية . وقد تكون ، الهجرة اختيار بمحض رغبات المهاجرين أنفسهم .

والهجرة الداخلية محصورة داخل الإقليم السياسى للدولة . وأن تحركات السكان تأخذ اتجاهات عكسية بمعنى أن مناطق الجذب السكانى قد ترسل بمهاجريها إلى مناطق الطــرد بدلا من أن يأتى تيار الهجرة من المنطقة الثانية إلى الأولى . وهى تختلف عن الهجــرة الدولــية بالنســبة لما يقابل المهاجرين من دولة إلى أخرى من متاعب اللغة ونفقات والانتقال والإجراءات الجمركية وغيرها .

١- للتفاصيل عن الهجرة الداخلية للسكان فى العراق انظر : د. رياض إبراهيم السعدى : الهجرة الداخلية للسكان فى العراق ٤٧ - ١٩٦٥ ، ط١ بغداد ١٩٧٦ (رسالة دكتوراه) .

٢- نفس المصدر ، ص ص ٣ -٤ .

ويلعب شكل الدولة وتنظيماتها الداخلية وحجمها مساحة وسكاناً دوراً هاماً في تنشيط الهجرة الداخلية . فالدول ذات الامتداد الكبير والاتساع الجغرافي أكثر تعرضاً للهجرات الداخلية من غيرها . ذلك أمر طبيعي نتيجة لتباين الإمكانيات والموارد المتاحة بين أرجاء الدولة ذاتها . ومن الأمثلة في هذا المجال تشجيع الحكومة الأندونيسية لمواطنيها للهجرة من جزيرة جاوا إلى بقية الجزر كبورنيو وسليبس وغيرهما أي من مناطق الازدحام السكاني إلى مناطق التخلخل السكاني .

والعادات والتقاليد والزيادة الطبيعية للسكان عوامل أخرى تعمل على تنشيط الهجرة الداخلية . كما هو الحال في الصين وشبه القارة الهندية فشيوع تعدد الأزواج للزوجة الواحدة في التبت يشجع بعض الأزواج إلى الهجرة للعمل في مناطق أخرى نتيجة لقسوة البيئة وترك الزوجة برعاية الأزواج الآخرين . كذلك شيوع عادة الزواج ببنات من غير قراهم كما هو الحال في بعض قرى الهند .

وقد تكون الهجرات الداخلية بالدافع الإقتصادي من المناطق الريفية المختلفة والهجرة إلى المراكز الحضرية (المدن) وغيرها . فحين يواجه الإنسان صعوبة في سد مطالب حاجاته المتزايدة مع زيادة حجم السكان يضطر للبحث عن مناطق جديدة يستقر بها بعدما ضاقت به الأرض التي يقطنها . خاصة إذا كانت بيئته هذه ذات موارد محدودة .

والخلاصة فإن الهجرة ظاهرة اجتماعية وإقتصادية ونفسية معقدة تشترك فيها عدة عوامل بينها عوامل طاردة كتناقص المصادر الطبيعية وفقدان العمل والاضطهاد الديني والسياسي والهروب من المجتمع والانفصال عنه بسبب الزواج أو غيره والكوارث والأوبئة . وعوامل جاذبة كالفرص الأفضل لكسب الرزق والحصول على دخل أعلى وتعليم أفضل وعناية صحية أكبر وظروف معايشة وسكن صحي هادئ أو الالتحاق بالمعيل أو يتجه لعوامل الإغراء الحضاري الحديثة كالخدمات الترفيهية والإجتماعية المتعددة .

المبحث الثانى

الهجرة الخارجية (الدولية) للسكان

يقصد بالهجرة الدولية كل التحركات السكانية التى تعبر الحدود ليس بين الدول المجاورة فحسب بل عبر القارات . ولا تعتبر المسافة معياراً لتعريف الهجرة الدولية . إذ قد يقطع المهاجر من فلاديفستك إلى أوكرانيا مسافة أطول من تلك التى يقطعها من المناطق القطبية إلى فرنسا ورغم ذلك فإن تحركه يدخل تحت الهجرة الداخلية لأنه يتحرك ضمن الإقليم السياسى لدولة .

والهجرة الدولية تحظى بإحصاءات هامة عند نقاط الحدود ويجابهها العديد من المعوقات التى لا تنشئ عن مجرد حركة السكان بل من جراء العلاقات التى تنشأ بين القادمين الجدد والسكان الأصليين .

والهجرة الدولية قد تكون هجرة دائمة وقد تكون مؤقتة . فالمهاجر الدائمى ينفصل تماماً عن وطنه الأم بعد أن يلائم حياته مع البيئة الجديدة ويتكيف عليها . بينما المهاجر المؤقت يختلف تماما فهو يعيش ضمن أطر خاصة تمثل انعكاسا للبيئة التى انحدر منها لأنه قد يصعب انتكيف للحياة الجديدة بظرف زمنى محدود . وعلى أية حال فكلما كان وجه الاختلاف كبيراً بين الموطن الأصلى والبيئة الجديدة كلما كانت الصعوبات أكثر وكلما أصبح من المتعذر الاندماج فى المجتمع الجديد .

ولعل من أمثلة النمط الأول للهجرة الدولية هو المهاجرون البولنديون إلى فرنسا فى الفترة ما بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ للعمل فى مناجم الفحم . إذ هاجر هؤلاء كجماعات متكاملة تضم الرجال والنساء والشيوخ والأطفال ورجال الدين والمعلمين وتمكنوا من الحفاظ على لغتهم ودينهم وتراثهم حتى عام ١٩٣٩ . وما أن قامت الحرب الثانية حتى نجدهم أكثر ولاء لفرنسا وبعدما تغيرت الأوضاع السياسية فى بلادهم آثروا البقاء فى فرنسا واندمجوا فى صفوف الشعب الفرنسى .

أما بالنسبة للهجرة المؤقتة فيمكن أن نستشهد بهجرة جماعات من الشعب العربى الجزائرى إلى فرنسا ذلك رغبة فى جمع المال لمساعدة أسرهم فى بلادهم الأصلية (الجزائر) أو للتهيؤ لإعداد الأسرة الخاصة بالفرد . ومعظم هؤلاء الجماعة (نحو ثلث مليون نسمة) هم من سكان إقليم القبائل وهم يعودون إلى بلادهم بعد سنة أو سنتين من الهجرة .

وتختلف طبيعة الهجرات الدولية . فالهجرات التى تمت عقب الكشوف والرحلات الجغرافية (عصر النهضة) هى حركات فردية وليست هجرات قبلية أو حركات مجموعات كاملة من السكان .

كمـــا أنها هجرات اختيارية وإن كان هناك بعضاً منها غلب عليه الطابع القسرى والســـرى فـــى آن واحد . ففى الفترات الأولى من الهجرات الأوروبية نجد أن الهجرات كانــت محاطــة بالمخاطر إذ أن غالبية المهاجرين كانوا من المحكوم عليهم بالإعدام . وبعدهــا شــهدت الهجــرات الدولية تحركات سكانية من المناطق المعتدلة إلى المناطق المداريــة . غــير أنهــا لــم تكن موفقة ففى ظرف عامين من الزمن هلك نحو نصف المهاجريــن الألمـــان إلى مزارع الكاكاو فى منطقة باهيا فى البرازيل . فقد هاجر نحو ١٨٠٠ شــخص توفى منهم نحو ٦٠٠ على الفور فى حين توفى بعد ذلك زهاء ٧٣٠ شخصــا آخر وغرب أفريقيا (مقبرة الرجل الأبيض) مثال جيد أيضاً . فنسبة الوفيات بلغت نحو ٧٦ ألف بين الجماعات الأوربية المهاجرة فى نهاية القرن التاسع عشر .

وهناك هجرات دولية قسرية بكل ما تعنيه الكلمة . يجبر السكان الأصليين على تــرك بلادهــم لتصــبح موطنا للغزاة وليس أدل على هذا النوع من الهجرات من طرد الســكان العرب من وطنهم الأصلى فى فلسطين من قبل الغزاة الصهاينة ، ولعل تجارة الرقـــيق نموذجـــاً آخر على هذا النوع من الهجرات فقد تمادى البرتغاليون فى إحضار الـــزنوج مـــن أفريقيا للعمل فى شبه جزيرة أبيريا وكذلك هجرة الأفارقة إلى الأمريكتين للعمـــل فـــى مزارع الرجل الأبيض كعبيد . ذلك منذ عام ١٤٤٢ للحالة الأولى و١٥١٧ للحالة الثانية .

وبالإضافة إلى ما ذكرنا فإن الحروب والاعتداءات الدولية تشجع على تنشيط هذا الـــنوع مـــن الهجرات الإنسانية ولنا من هجرة سكان الألزاس واللورين إلى فرنسا خير الأمثلة . وكذلك الهجرة الإلزامية للجماعات التركية واليونانية بعد توقيع معاهدة لوزان عـــام ١٩٢٣ . وكذلـــك الهجرات الألمانية الذائعة الصيت بعد الحرب العالمية الثانية . وغيرها كثير فى الخريطة العالمية .

إن علـــى الأســـرة العالمـــية أن تعمـــل بـــإخلاص من أجل كبح جماح الهجرة اللاإنســـانية أو الهجـــرات القســـرية كما أسميناها . فإذا كان لها ما يبررها فى القرنين الـــرابع عشـــر والخامس عشر (فى وقت يسوده التناقض بين الجهل والتخلف والعلم والتقدم والصراع اللاإنساني بالتالى) فإن العصر الحالى لن يسمح بمثل هذه الهجرات . فحـــركات التحرر الثورية العالمية كفيلة ليس بإيقافها فحسب بل تغييرها طبقاً لخرائطها

الســكانية الأصــلية . وشعبنا العربى مطالب اليوم بأن يعبئ الجهود ضمن استراتيجية ثورية عربية موحدة لاستعادة أرض فلسطين وإعادة سكانها الأصليين إلى وطنهم .

وختاماً فإنه من النادر أن نجد سياسات دولية موزونة أمام هذه الهجرات ناجمة عــن تحليل دقيق وهادئ ومدروس وعلمى للمشكلات القائمة أو البدائل المرتبطة بها . كمــا يــندر أن تكون الإجراءات الخاصة التى توضع موضع التنفيذ هى تلك التى تبرهن علــى أن أعظمها فائدة للدول المعنية من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية ولكن يحدث غالباً أن سياسات الهجرة تنجم عن صراع عنصرى ودينى وثقافى وسياسى وإقتصادى بين المهاجرين والسكان الأصليين .

الفصل السادس
توصيف الموارد المائية فى مصر

تمهيد :

نظـــرا لأهمية الموارد المائية فى مصر حيث تعتبر من الموارد الهامة المحدودة للتوســـع الزراعى الأفقى والرأسى ، لهذا يتضمن هذا الباب ثلاثة فصول ، يتناول الأول المـــوارد المائــــية المـــتاحة والمستقبلية واستخداماتها ، ويتناول الثانى توصيف لشبكة توزيع مياه الرى ، ويتناول الثالث نظم الرى الحقلى .

الموارد المائية المتاحة والمستقبلية واستخداماتها

أولاً : الموارد المائية المتاحة :

تعتبر الموارد المائية المتاحة من أهم العوامل المحددة لعمليات التوسع الزراعى فى مصر ، حيث أن مصر بلد شبه جافة لعدم سقوط الأمطار بالقدر الذى يعتمد عليه فى عملـــيات الـــرى والتوســـع الزراعى ، ولهذا فمصادر الرى فى مصر تعتمد على أربعة مصـــادر هـــى نهر النيل ، المياه الجوفية ، مياه الصرف ، مياه الأمطار إلا أن المصدر الرئيسى ومازال حتى الآن ومستقبلاً هو نهر النيل والذى يعتمد عليه فى عمليات الرى كلـــيا فى مناطق كثيرة فى مصر سواء المناطق القديمة أو مناطق الاستصلاح الحديثة ، أمـــا المصادر الأخرى فهى مصادر ثانوية وتستخدم بحذر وبتحفظ عند الاستعانة بها فى عمليات التوسع المستقبلى الأفقى فى الزراعة [1] .

١ـ نهر النيل :

يعتـــبر ثـــانى أطول الأنهار فى العالم ، طوله حوالى ٦٧٠٧ كيلومتر من بحيرة تنجانـــيقا حـــتى فرعى رشيد ودمياط ، ومساحة حوض النهر حوالى ٢,٩ × ١٠ ^٦ كم^٢ مـــنها ٣٢٠٠ كـــيلو متر مربع داخل مصر ، وينبع النهر من البحيرات الاستوائية وأهم هـــذه البحـــيرات فيكـــتوريا ، الـــبرت وادوارد ، وينقسم حوض النيل إلى المنابع عند البحـــيرات الاستوائية ، وحوض الهضبة الحبشية وحوض النيل الأبيض والعطبرة حتى الـــبحر الأبيض المتوسط ، وتنطلق من بحيرة فيكتوريا حوالى ٢٤ مليار متر مكعب من

١- فـــرج علـــى فـــرج ، دراســـة إقتصادية لترشيد استخدام مياه الرى فى جمهورية مصر العربية (مرجع سابق) .

المــياه فــى نــيل فيكتوريا وبحيرة كيوجا ، يضيع منها فى الطريق إلى البحيرة البرت حوالــى ٦ مليار متر مكعب ولكن البحيرة تعوض الفاقد ويصبح بالبحيرة ٢٤ مليار متر مكعب والتى تنطلق إلى بحيرة الجبل والتى تضيع منها حوالى ١٢ مليار متر مكعب من مــنطقة السدود ، وبذلك تبقى حوالى ١٢ مليار متر مكعب ، ثم يتلقى النيل حوالى ١٢ مليار متر مكعب من بحر السوباط ، وبذلك يصبح المجموع مرة أخرى حوالى ٢٤ مليار متر مكعب فتنطلق هذه الكمية إلى النيل الأبيض ثم الخرطوم ، حيث يساهم النيل الأزرق بعد ذلك بمقدار حوالى ٤٨ مليار متر مكعب ونهر العطبرة بحوالى ١٢ مليار متر مكعب فيستجمع للنيل الرئيسي حوالى ٨٤ مليار متر مكعب تنطلق إلى مصر .

جدول (١) متوسط الإيرادات المائية لنهر النيل عند أسوان

روافد النهر	كمية المياه عند أسوان مليار م³	%
النيل الأبيض (بحر الجبل – الزراف – الغزال)	١٢	١٤,٣
بحر السوباط	١٢	١٤,٣
النيل الأزرق	٤٨	٥٧,١
نهر العطبرة	١٢	١٤,٣
متوسط إيرادات النهر عند أسوان	٨٤	%١٠٠

المصدر : وزارة الرى ، معهد بحوث المياه ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ١٩٨٦م
ومــن الجدول السابق نجد أن النيل الأزرق يعطى أكثر من نصف إيراد النهر سنوياً كما يتساوى النيل الأبيض ونهر العطبرة بنفس الإيراد المخصص للنهر السنوى .

والجــدول التالى يوضح تصرف نهر النيل طبقا لاتفاقيتى عام ١٩٢٩ ، ١٩٥٩ لكلا من مصر والسودان حيث توضح الاتفاقيتين أن حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً .

جدول (٢) توزيع تصرف نهر النيل بين مصر والسودان طبقاً لاتفاقيتى عام ١٩٢٩ ، ١٩٥٩م

توزيع تصرف نهر النيل	الكمية بالمليار م³	%
حصة مصر سنويا	٥٥,٥	٦٦
حصة السودان سنويا	١٨,٥	٢٢
الفقد من بحيرة ناصر (رشح – بخر)	١٠,٠	١٢
متوسط الإيراد المائى النهر	٨٤	%١٠٠

المصدر : وزارة الرى ، مرجع سابق .

ويمكـــن زيـــادة حصـــة مصر من مياه النيل بنحو ٩ مليار م[٣] ، وذلك بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل والتى تعتمد على زيادة تصرف النهر بحوالى ١٨ مليار متر م[٣] ســنوياً تتوزع مناصفة بين مصر والسودان طبقاً لاتفاقية لانتفاع الكامل بمياه النيل كما هــو موضح بالجدول رقم (٢) وعلى ذلك نجد أن متوسط إيراد النهر داخل مصر عند أســوان حوالى ٨٤ مليار م[٣] سنوياً ، وما يفقد من نهر النيل ويذهب إلى البحر الأبيض المتوســط عــن طريق فرعى رشيد ودمياط والمقدر حسب تقديرات وزارة الرى حوالى ٧,٥ملــيار م[٣] ســنويا أى يتــبقى حوالى ٤٨ مليار م[٣] سنويا للاستخدامات المختلفة ، وحسب اتفاقية توزيع المياه بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ ، نجد أن ما يخص مصر لاحتــياجات الــرى ٤٨ ملــيار م[٣] سنويا ، وحوالى ١٠ مليار م[٣] سنويا لمواجهة الفقد السنوى عن طريق البخر والرشح وحوالى ٢٢ مليار م[٣] سنويا كحصة يمكن تدبيرها بعد مشــروع الســد العالى يخص مصر منها ٧,٥ مليار م[٣] ، والسودان ١٤,٥ مليار متر[٣] ونصت الاتفاقية أيضاً على أن تكون هناك سلفة مؤقتة من حصة السودان مقدارها ١,٥ ملــيار م[٣] ســنويا لمصر حتى عام ١٩٧٧ ، وبذلك تصبح حصة مصر من إيراد النهر الســنوى حوالى ٥٧ مليار م[٣] حتى عام ١٩٧٧ ، وباستبعاد السلفة المؤقتة فإن حصة مصر من إيراد النهر تبلغ حوالى ٥٥,٥ مليار م[٣] سنويا [١] .

٢- المياه الجوفية :

وهى ثانى مصدر للمياه ، حيث تؤكد الدراسات أن الأراضى المصرية تختزن فى باطــنها كمــيات هائلة من المياه والتى تسربت منذ الزمن البعيد [٢] حتى الآن . وتؤكد الأبحــاث العلمــية أن مخزون المياه الجوفى فى الصحراء الغربية بمصر حوالى ١٥٠ ملــيار م[٣] ، ومخزون المياه الجوفى فى منطقة العوينات يقدر بحوالى ألف مليار م[٣] من المــياه الصالحة للشرب ما يوجد ٧٠٠ مليار مياه جوفية كمخزون منطقة الدلتا وحدها إلا أن الســحب مــن المياه الجوفية يجب أن يكون بحذر حتى لا تسحب المياه الجوفية المياه المالحة من البحر .

وتعتــبر المياه الجوفية مصدرا أساسيا فى المناطق التى يتعذر فيها وصول مياه النــيل ، وقد عملت دراسات لوزارة الرى بالاشتراك مع منظمة UNDP لتقسيم مصر علــى أســاس الاختزان للمياه فى باطن الأرض والخواص الهيدرولوجية لمناطق الدلتا ووادى النــيل والصــحراء الغربية والصحراء الشرقية والساحل الشمالى وشبه جزيرة ســيناء [٣] ويبلغ إجمالى كميات المياه المتاحة للرى من المصادر الجوفية حوالى ٢,٩

١- المجــالس القومــية المتخصصــة ، التوســع الزراعى الأفقى ، مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، سلسلة دراسات رقم (٨) عام ١٩٨٠م .

٢- عصام راضى ، كلمة وزير الرى فى مجلس الشعب ، جلسة بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠ القاهرة .

٣- وزارة الرى ، معهد بحوث المياه الجوفية ، بيانات غير منشورة ١٩٨٦م .

ملـيار م٣ سنوياً تنقسم إلى ١,٦ مليار م٣ سنويا من المخزون الجوفى بالوجه البحرى ، ١,٣ مليار م٣ سنوياً من المخزون الجوفى بالوجه القبلى (١) .

٣. مياه الصرف :

قـد تستعمل مباشرة أو بعد خلطها بالمياه العذبة ، وتقدر جملة المياه من مصدر المصـارف المـتاحة بحوالى ١٥ مليار م٣ سنويا ، وهذه الكمية لا تستخدم كلها بسبب ملوحـتها – حيث أن الملوحة تؤثر على نمو وإنتاجية النباتات ، حيث أن رى النباتات بـتلك المـياه سوف يؤدى إلى ضعف نفاذية التربة وتنقص قدرة النبات على امتصاص الغـذاء من التربة – ورغم هذا فإن مياه الصرف التى يمكن أن يستخدم فى الرى حاليا تقـدر بحوالـى ٤,٨ مليار م٣ سنويا لأغراض الرى ، و ٤ مليار م٣ سنويا مياه صالحة ممكن الحصول عليها (٢) .

٤. مياه الأمطار :

وهـى أقـل المصادر المائية فى مصر ، كما أنه يندر استخدام مياه الأمطار فى الـرى إلا فى بعض المناطق الساحلية الشمالية وشبه جزيرة سيناء ، حيث يبلغ أقصى معدل للأمطار حوالى ١٨٠ ملم فى السنة ، وتبلغ عند أسوان ٣٠ ملم فى السنة وتقدر كمـية المياه التى يمكن الحصول عليها من مياه الأمطار حوالى ٠,٨٧٥ مليار م٣ سنوياً لـتروى حوالـى ١٢٥ ألف فدان تقع على الساحل الشمالى بعرض كيلو متر واحد على أسـاس مقنـن مائى قدره ٧٠٠٠م٣ للفدان سنويا ، وفى منطقة سيناء يتراوح أقصى معدل للأمطار من ١٠٠ – ٣٠٠ ملم فى السنة وتقدر تلك المياه بحوالى ٠,٣١٥ مليار م٣ سـنويا . وعلـى ذلك تصبح جملة الموارد المائية من مصادر الأمطار بحوالى ١,٢ مليار م٣ سنويا (٣) ، كما تقدر كمية الأمطار التى تسقط على الدلتا حوالى ١,٥ مليار م٣ سنويا ، إلا إنه يمكن تجميع حوالى ٢,٦٩ مليار م٣ سنويا من مياه المطار للاستفادة بها فى الزراعة وبعض الاستخدامات الأخرى .

إجمالى الموارد المائية المتاحة فى مصر :

تبلغ إجمالى كميات المياه من مصادرها المختلة حوالى ٦٨,١٩٠ مليار م٣ سنويا منها ٥٥,٥ مليار م٣ من نهر النيل ، و٢,٩ مليار م٣ من المياه الجوفية و٤,٨ مليار م٣ مـن مياه الصرف تتركز فى الوجه البحرى ، و٢,٦٩ مليار م٣ سنويا من مياه الأمطار

١- السيد حسن مهدى عامر ، إقتصاديات الموارد المائية فى الزراعة المصرية ، مرجع سابق .

٢- المجالس القومية المتخصصة ، التوسع الزراعى الأفقى (مرجع سابق) .

٣- فـرج علـى فرج فودة ، دراسة إقتصادية لترشيد استخدام مياه الرى فى جمهورية مصر العربية (مرجع سابق) .

يضـــاف إلى ذلك ٢,٣ مليار م٣ سنويا من مياه الصرف معادة إلى مياه النيل من الوجه القبلى .

جدول (٣) إجمالى الموارد المائية المتاحة فى مصر حاليا

المصدر	الكمية بالمليار م٣/سنة	%
حصة مصر من نهر النيل المتاحة حاليا	٥٥,٥	٨١,٤
المياه الجوفية :		
- من منطقة الدلتا	١,٦	٤,٢
- من منطقة الوجه القبلى	١,٣	
مياه الصرف :		
- فى منطقة الوجه البحرى	٤,٨	١٠,٤
- فى منطقة الوجه القبلى	٢,٣	
مياه الأمطار :		
- الساحل الشمالى	٠,٨٧٥	٤
- شبه جزيرة سيناء	٠,٣١٥	
- منطقة الدلتا	١,٥٠٠	
جملة الموارد المائية المتاحة	٦٨,١٩٠	١٠٠%

المصدر :

١) فرج على فرج فودة ، دراسة إقتصادية لترشيد استخدام مياه الرى فى جمهورية مصر العربية (مرجع سابق)

٢) جمعت وحسبت من بيانات وزارة الرى (مرجع سابق) .

الاستخدام الحالى للموارد المائية :

يقـدر الاســتخدام الحــالى للموارد المائية لمختلف الاستعمالات من مصادرها الأربعـة بحوالى ٥٨,٧ مليار م٣ ، يستهلك الرى ٥٠,٣ مليار م٣ فى المتوسط وكمية المــياه المخصصـــة للاستخدامات المنزلية والشرب حوالى ١,٧ مليار م٣ ، ولأغراض الملاحــة والكهــرباء حوالى ٣ مليار م٣ ، وللأغراض الصناعية حوالى ٣,٧ مليار م٣ سنويا مع الملاحظة أن جميع الاستخدامات غير الرى تعتمد على مياه النيل فقط ، إلا أن مياه الشرب يوجد منه جزء تعتمد على المياه الجوفية ، ولكن لا يوجد إحصائيات دقيقة عـنها . وتصـل نسـبة المــياه المخصصة للرى ٨٥,٧% من إجمالى الموارد المائية المتاحة ونسبة المياه المخصصة للاستعمالات المنزلية والشرب ٢,٩% ، ونسبة المياه المخصصة للملاحة والكهرباء ٥,١% والمياه المخصصة للصناعة ٦,٣% .

جدول (٤) إجمالى كميات المياه المستخدمة للأغراض المختلفة بالمليار م٣/ سنويا

نوع الاستخدام / مصدر المياه	مياه النيل	المياه الجوفية	مياه الصرف	الإجمالى	%
الرى	٤٢,٦	٢,٩	٤,٨	٥٠,٣	٨٥,٧
الاستعمالات المنزلية والشرب	١,٧			١,٧	٢,٩
الملاحة والكهرباء	٣,٠			٣,٠	٥,١
الصناعة	٣,٧			٣,٧	٦,٣
الإجمالى	٥١,٠	٢,٩	٤,٨	٥٨,٧	١٠٠%

المصدر : فرج على فرج فودة : دراسة إقتصادية لترشيد استخدام مياه الرى فى ج. م. ع ، (مرجع سابق) .

ثانياً : الموارد المائية المستقبلية : (١)

الموارد المائية المستقبلية هى عبارة عن مقدار ما يضاف إلى الموارد المائية الحالية مستقبلا بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل ومشروعات الصرف المغطى ومشروعات التوسع فى استخدام المياه الجوفية .

١) تنمية الموارد المائية بتنفيذ مشروعات أعالى النيل :

يضيع من إيراد هضبة البحيرات الاستوائية كميات كبيرة من المياه ، فحسب الدراسات العلمية يصل إلى نهر النيل حوالى ٨% فقط من جملة الأمطار التى تسقط على هذه البحيرات ، وتضيع كميات كبيرة فى مستنقعات جنوب السودان .

وفيما يلى توضيح لمقادير المياه التى تضيع فى مستنقعات جنوب السودان ومقدار ما يمكن تدبيره منها لزيادة الإيراد :

أ) منطقة مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف : يبلغ متوسط الإيراد الداخلى فى بداية هذه المنطقة حوالى ٢٨ مليار متر مكعب ، ومتوسط الكميات التى تخرج من هذه المنطقة حوالى ١٤ مليار متر مكعب ، أى أن الفاقد يبلغ ١٤ مليار متر مكعب سنويا أى نصف إيراد المنطقة .

١- عماد الدين محمد محمد لفطى ، الكفاءة الإقتصادية لبعض طرق وأساليب الرى فى الزراعة المصرية ، (مرجع سابق) .

ب) مــنطقة بحر الغزال : يبلغ تصرف مياه الأنهار التى تجرى فى هذه المنطقة حوالى ١٤ مليار متر مكعب تأتى من مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف ، وتضيع هذه الكمية كلها فى المستنقعات الموجودة بالمنطقة أى بنسبة تبلغ ١٠٠% للفاقد .

ج) منطقة نهر السوباط ومستنقعات حوض النيل : يبلغ الفاقد من هذه المنطقة حوالى ٨ ملــيار م٣ وبذلك يصبح إجمالى الفاقد فى المناطق السابقة حوالى ٣٦ مليار متر مكعب ســنويا ، مــع ملاحظة استبعاد الفاقد الناتج من عمليات البخر أو عمليات التسرب على طول مجرى النهر ، ويكون الإيراد الصافى من تنفيذ مشروعات زيادة الإيراد المائى من هــذه المــناطق حوالى ٩ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان تقسم مناصفة بين مصر والسودان بواقع ٤,٥ مليار متر مكعب لكل من البلدين .

د) مشــروع قــناة جونجلــى : وهدف تنفيذ مشروع قناة جونجلى هو توفير المياه من مــنطقة المســتنقعات على أساس حفر قناة تبلغ طولها ٣٦٠ كيلو مترا لتجميع المياه الضــائعة . ، وإيراد هذا المشروع حوالى ٤ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان تقسم مناصفة بين مصر والسودان ، أى سيكون نصيب مصر من هذا المشروع ٢ مليار متر مكعب سنويا تضاف إلى رصيدها الحالى من مياه النيل .

وممــا ســبق يتضح أن كمية المياه التى يمكن إضافتها مستقبلا إذا ما تم تنفيذ مشروعات أعالى النيل والتى سوف تبلغ حوالى ٩,٥ مليار متر مكعب .

جدول (٥) كمية المياه المنتظر إضافتها مستقبلا بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل بالمليار متر مكعب

المشروع	كمية المياه	%
١- المرحلة الأولى لمشروع قناة جونجلى	٢,٤	٢٥,٣
٢- مشروع مستنقعات توشكا	٢,٢	٢٣,١
٣- المرحلة الثانية لمشروع قناة جونجلى	٢,٤	٢٥,٣
٤- مشروعات منطقة مستنقعات بحر الغزال :		
أ- المنطقة الجنوبية	٠,٣	٣,٢
ب-المنطقة الشمالية	٢,٢	٢٣,١
إجمالى حصة مصر من مشروعات أعالى النيل	٩,٥	%١٠٠

المصدر : عماد الدين محمد مصطفى ، الكفاءة الإقتصادية لبعض طرق وأساليب الرى فى الزراعة المصرية (مرجع سابق) .

٢) تنمية الموارد المائية بتنفيذ مشروعات الصرف المغطى :

- نجـد أنه يمكن تدبير كميات كبيرة من المياه المفقودة نتيجة استخدام مياه الرى بطـريقة مسـرفة خصوصا باستعمال طرق الرى السطحى التقليدية ، عن طريق إعادة تجمـيع هـذه المياه فى المصارف واستعمالها فى الزراعة بعد معالجها لتصبح صالحة للـزراعة ، وطـبقا لتقديرات وزارة الأشغال تقدر الكميات التى تفقد فى مصارف الدلتا بحوالى ١٥ مليار متر مكعب ، والكمية المتوقع تدبيرها من المياه المفقودة فى مصارف الدلتا بحوالى ٥,٣٨٢ مليار متر مكعب سنويا .

جدول (٦) كميات المياه الممكن تدبيرها من مياه المصارف سنوياً

بالمليون متر مكعب

المنطقة	المعدل السنوى	ما يمكن استخدامه
شرق الدلتا	٦٠٣١	٢٦٤٠
وسط الدلتا	٤٤٦٦	١٥١٧
غرب الدلتا	٤٤٧٧	١٢٢٥
الإجمالى	١٤٩٧٤	٥٣٨٢

المصدر : وزارة الرى بالتعاون مع UNDP ، ١٩٨١م .

٣) تنمية الموارد المائية بتنفيذ مشروعات التوسع فى استخدام المياه الجوفية :

تـم عمـل دراسة [1] على خزانات المياه الجوفية فى مناطق الدلتا ووادى النيل والصـحراء الشـرقية والساحل الشمالى وشبه جزيرة سيناء ، وقد قدر إجمالى المياه المتوقعة من الخزان الجوفى بالدلتا بحوالى ٢,٦ مليار متر مكعب سنويا ، وكمية المياه المسحوبة والمفقودة من الخزان تقدر بحوالى ٢ مليار متر مكعب سنويا ، أى أن كمية المـياه الممكـن استغلالها بالدلتا فى المستقبل تقدر بحوالى ٠,٦٤١ مليار متر مكعب سـنويا كما أنه يمكن استغلال خزان الماء الجوفى الموجودة بالصحراء الغربية والممتد مـن الصحراء الغربية حتى السودان وليبيا وتشاد ، حيث قدرت كمية المياه التى يمكن التوسـع فى استخدامها مستقبلا وحتى عمق ١٠٠ متر بحوالى ١١٠ مليون متر مكعب سـنويا بالإضافة إلى ما هو مستخدم حالياً ، كما أن كمية المياه الممكن الحصول عليها من الخزان الجوفى بالمنطقة الجنوبية بالوجه القبلى تقدر بحوالى ١,٥ مليار متر مكعب سنويا .

١- وزارة الـرى بالتعاون مع UNDP ، دراسة حول المياه الجوفية ، بيانات غير منشورة عام ١٩٨١م .

- إجمالى الموارد المائية المتاحة مستقبلاً :

جدول (٧) إجمالى الموارد المائية والمتاحة مستقبلا من مصادرها المختلفة

المصدر	الكمية بالمليار م٣	%
مشروعات أعالى النيل	٩,٥	٥٤,٦
إعادة استخدام مياه الصرف فى الرى	٥,٨	٣٣,٣
التوسع فى استخدام المياه الجوفية بالدلتا	٠,٦	٣,٥
التوسع فى استخدام المياه الجوفية بالوجه القبلى	١,٥	٨,٦
الإجمالى	١٧,٤	١٠٠%

المصدر : عماد محمد محمد لطفى ، الكفاءة الإقتصادية لبعض طرق وأساليب الرى فى الزراعة المصرية ، (مرجع سابق) .

من الجدول رقم (٧) يتضح أن كمية المياه المتاحة مستقبلاً تقدر بحوالى ١٧,٤ مليار متر مكعب ، تمثل الكمية المتاحة مستقبلا من مشروعات أعالى النيل نسبة ٥٤,٦% ، ومياه الصرف ٣٣,٣% ، وتمثل المياه الجوفية فى الدلتا والوجه القبلى نسبة ١٢,١% من جملة الموارد المائية المتاحة مستقبلا .

جدول (٨) كميات المياه المتاحة حتى عام ١٩٩٠ ،والمحتملة على المدى البعيد بعد عام ٢٠٠٠ بالمليار متر مكعب

المصدر	مدى منظور عام ١٩٩٠	%	مدى بعيد عام ٢٠٠٠	%
الحصة الحالية من النيل	٥٥,٥	٧٧,٢	٥٥,٥	٦٧,٧
قناة جونجلى	٢,٤	٣,٣	٢,٤	٣,٠
مشروعات أعالى النيل	—	—	٧,١	٨,٦
مياه الصرف	٨,٠	١١,١	١٠,٠	١٢,٢
المياه الجوفية	٦,٠	٨,٤	٧,٠	٨,٥
الإجمالى	٧١,٩	١٠٠%	٨٢,٠	١٠٠%

المصدر : مصطفى الجبلى (دكتور) ، الأراضى الجديدة الأهداف والحقائق ، (مرجع سابق) .

الفصل السابع

توصيف الموارد الاقتصادية والزراعية في شبه جزيرة سيناء

توصيف الموارد البشرية فى سيناء

يقـع إقلـيم شبه جزيرة سيناء [1] في الركن الشمالي الشرقي لمصر ، و تبلغ إجمالي مساحتها حوالي ٦١ ألف كم٢ – أي حوالي ٦ % من إجمالي مساحة جمهورية مصـر العربـية ، و ضعف مساحة وادي النيل و دلتاه . و تغطي مساحة سيناء حوالي ٣,٥ درجـة عرضية بين خط عرض ٢٨ شمالا عند رأس محمد ، ٣١,٥ درجة شمالا عـند أكـثر جهاتهـا امـتدادا نحو الشمال و هي منطقة التقاء بحيرة البردويل بالبحر المتوسط .

كمـا أن إقلـيم شبه جزيرة سيناء ذات شكل مثلثي تقريبا ... تطل قاعدته في الشـمال على البحر المتوسط و رأسه في الجنوب في منطقة التقاء خليجي السويس و العقبة عند رأس محمد . هذا و يبلغ طول قاعدة المثلث حوالي ٢٠٠ كم بين مدينة بور سـعيد غربا و رفح شرقا و يبلغ طول ارتفاعه حوالي ٤٠٠ كم من رأس محمد جنوبا حـتى الـبحر المتوسـط شمالا . بينما ضلعه الغربي عبارة عن الساحل الشرقي لخليج السـويس بطـول حوالي ٢٧٥ كم و قناة السويس بطول حوالي ١٧٠ كم . أما الضلع الشـرقي يتمثل في خليج العقبة و يبلغ طوله حوالي ١٨٠ كم و امتداده في خط الحدود الدولية الشرقية بين رأس الخليج وساحل البحر المتوسط عند رفح و يبلغ طوله حوالي ٢٠٠ كـم . هـذا و يوضـح الشـكل رقم [1] موقع أقليم شبه جزيرة سيناء وتتصف المجـتمعات الـبدوية فـى اقلـيم بخصائص من أهمها : (١) للذكور مكانه أكبر في المجـتمع مـن الإناث . مع أن المرأة قد تكون لها ملكيتها الخاصة ، و قد ترأس بعض الأسر الصغيرة في حالة وفاة الزوج إلا أن القاعدة العامة هي سيطرة الذكور على الحياة في المجتمع القبلي . (٢) ثمة نوع من التخصص الوظيفي لكل من الرجل و المرأة . فالمرأة تقوم بصناعة الخيام وهي صورة السكن الرئيسية . كما تغزل الصوف والشعر ، و تصـنع منها الأغطية و المفارش و الغرائر و الأخراج و الأكلمة . و تصبغ الصوف بألوان زاهية يحصلون عليها من بعض الأعشاب إلى جانب ذلك تجلب المرأة مياه الآبار

١- المجلس الأعلى للشباب و الرياضة ، " مصر سيناء " جهاز الشباب ، سبتمبر ٨٢ /١٩٨٣ ، ص ٧١ .

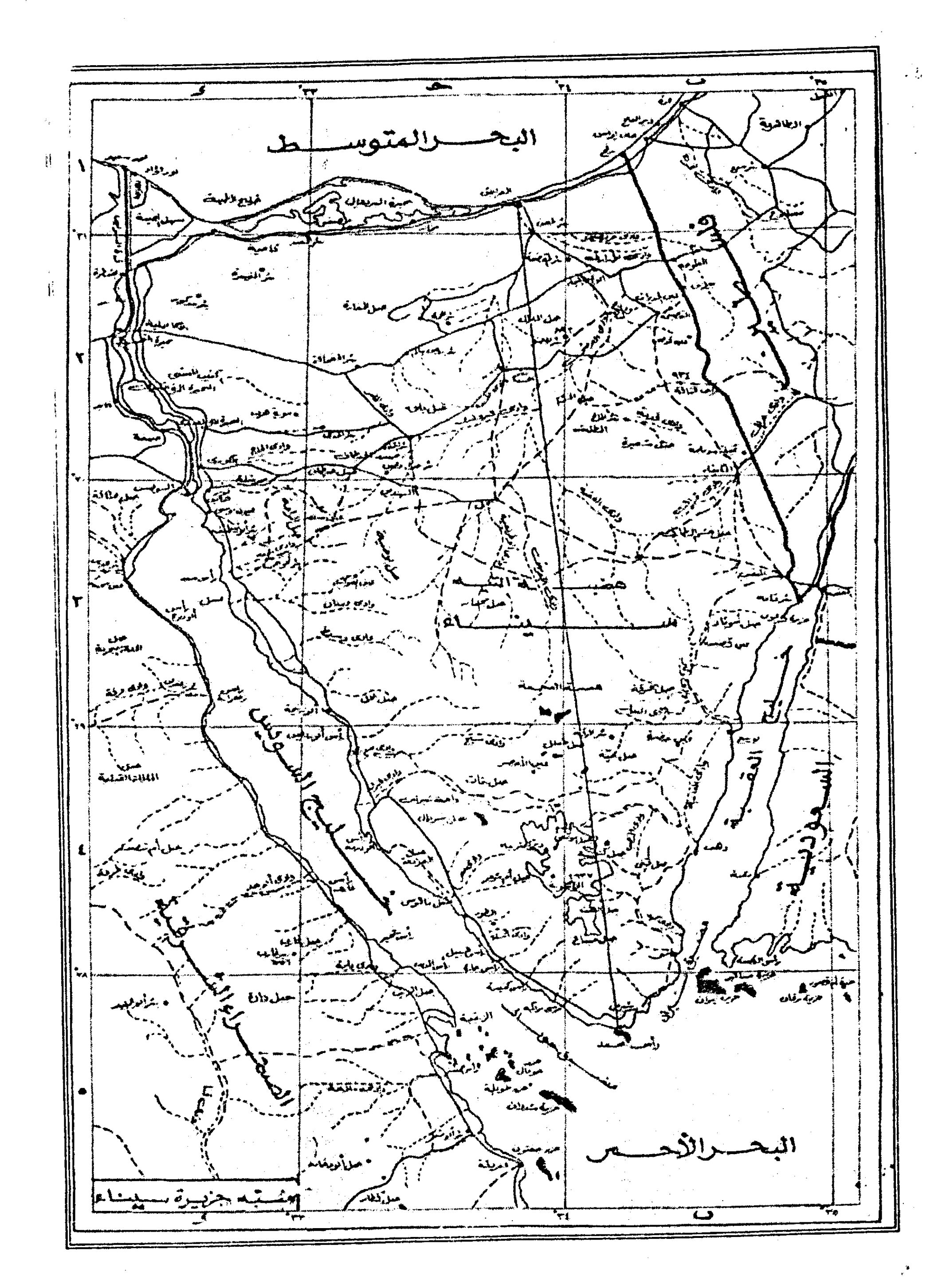
٢- المجالس القومية المتخصصة ، مصر حتى عام ٢٠٠٠ _ سيناء و مجالات التنمية ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ – ٢٠ .

و العـيون ، وتجمع الحطب و الأعشاب من الأدوية لاستخدامها كوقود . وكذلك تتولى المرأة طحن الحبوب وصناعة الخبز و حلب النوق و الأغنام و صناعة الزبد و الجبن و رعي الأغنام أحيانا .

علـى حيـن الرجل ، فانه يقيم الخيام التي تصنعها النساء ، و يرعى الإبل ، و يجلـب الغلال و أحجار الرحى و الفحم و الغربال و الصاج و الخمار من الثياب ، و ذلك بقـدر طاقـته . و يلاحظ أن المرأة في سيناء تقوم أيضا بإعداد الثياب حيث تقوم بعمل تطريـز بديـع و زخارف جميلة على ثيابها . كما تقوم المرأة بعملية النسيج على نول بدائـي بسـيط و صغير ، تقيمه عادة في خيمتها أو فى مسكنها التي تقيم فيه. و أيضا تقوم بعمل أنسجة صوف الخيام أو الأغطية و المفارش و بعض أنواع السجاد و الأكلمة ذات الـنقوش الشـعبية . (٣) وعلـى الرغم من أن مهنة الزراعة عبارة عن حرفة مسـتحدثة بالنسبة للبدو في سيناء ، فان هناك اتجاها متزايدا لممارساتها حين تتوافر مـياه الـري . ويلاحظ أن لكل قبيلة مراعيها و مياهها و أرضها الزراعية ، و أن كان مورد مياه الشرب يكون عادة ملكية مشاعة للقبائل المختلفة ، و لا تتمتع به قبيلة دون أخري إلا في زمن الحروب بين القبائل .

أمـا الأراضـي الزراعـية ، فقد أصبحت ملكيتها للأفراد وعادة ما يمهد بعض الأفـراد الأرض المستوية التي تصلح للزراعة قبل موسم المطر حتى إذا سقط المطر و ارتـوت الأرض المستوية التي تصلح للزراعة قبل موسم المطر حتى إذا سقط المطر و ارتـوت الأرض أمكـن بـذر تقاوي الشعير أو غيره فيها . و في بعض مناطق سيناء أصبحت المساحات الصالحة للزراعة مسورة أو محاطة بعلامات تحديد الملكية . مما يدل علـى أهمـية الزراعة عند البدء بعد أن كان يستكفون منها في الماضي . وعادة تكون الزراعة حرفة الرجال لما تتطلبه من جهد عضلي .

و مـن أهم خصائص إقليم سيناء أيضا حرفة الرعي ، و هذه الحرفة في معظم الأحـوال ملكـية للقبـيلة ، و تمتد أراضي الرعي امتدادا كبيرا ، وغالبا ما تترك فيها القطعان ، و خاصة الإبل لترعى وحدها وقد تبقي بعيدة عن أصحابها لفترات طويلة فقد ابتكر البدو وسيلة " الوشم " و هي تميز الحيوانات بعلامات و أشكال مختلفة تكوي بها أجـزاء مـنها . و لكل قبيلة وشم خاص بإبلها وأغنامها وغيرها من الحيوانات ، علي الرقبة أو الرأس مثلا . و من شأن ذلك أن يحفظ ملكية القبائل لحيواناتها الذى يسمى " الحلال " ويمنع إختلاط حيوانات القبائل المختلطة .


البحر المتوسط
البحر الأحمر
شبه جزيرة سيناء

هــذا و نظــرا لمكانة الإبل في تحديد الثروة و المكانة في المجتمع البدوي فان العــرف السائد احترام ملكيتها و لذلك فان هناك عقوبات قاسية لسرقة الإبل . و أحيانا تفــرض غرامات كبيرة على سرقة الإبل تصل في بعض الوقت إلى قياس المسافة التي نقلــت إليه الإبل المسروقة و يدفع على كل خطوة منها غرامة مالية في حدود جنيه أو أكــثر أو بعــير . و الجدير بالاشارة أن المجتمع البدوي في شبه جزيرة سيناء لم يعد مجــتمعا مغلقــا ، فقد بدأت تتسلل إلى بعض جهاته المؤثرات الحضارية ، و تأتي هذه المؤثــرات الحضارية من خلال شركات استخراج البترول و المعادن على طول الساحل الشرقي لخليج السويس ، و كذلك طلاب العلم من أبناء هذه القبائل الذين يتجهون لتلقي العلم خارج و داخل سيناء و بصفة خاصة في الجامعات ، و أيضا تنشيط قطاع السياحة الداخلية و الخارجية و التصنيع الزراعي و البيئي ، ... ، الخ .

أمــا بالنســبة لسكان شبه جزيرة سيناء ، فيوضح الجدول رقم (١) تطور عدد سكان شبه جزيرة سيناء في الفترة ١٨٨٢ إلى ١٩٩٣ .

جدول رقم (١) : تطور عدد سكان شبه جزيرة سيناء في الفترة ١٨٨٢ – ١٩٩٣ .

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي %	سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي %
١٨٨٢	٤١٧٩	–	١٩٦٠	٤٩٧٦٩	٢,٤
١٨٩٧	٤٨٤٤	١,١		(١)٧٦٢٥٢	١٠,٠
١٩٠٧	٧٤٠٧	٥,٣	١٩٦٦	(٢)٥٦٥٣٠	
١٩١٧	٥٤٣٠	٢,٧		(٣)١٠١٠٤	
١٩٢٧	١٥٠٥٩	١٧,٧	١٩٧٦	(٤)١٤٧٠٠٠	١٠,١
١٩٣٧	١٨٠١١	٢,٠			
١٩٤٧	٣٧٦٧٠	١٠,٩	١٩٨٢	١٦٦٩٩٤	١,٥٠
			١٩٨٦	٢٠٠٤٩٣	١,٧٩
			١٩٩٣	٢٥١٧١٩	٣,٦٥

(١) حضر ، (٢) تجمعات ، (٣) مناطق محررة ، (٤) مناطق غير محررة .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة .

و يتضــح مــن الجدول السابق ، أن سكان شبه جزيرة سيناء يزيدون باطراد ، باستثناء الفترة الواقعة بين تعدادي ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، فقد نقص عدد سكانها بما يقرب مــن حوالــي ألفــي نسمة و بمعدل نمو سنوي حوالي ٢,٧ % ، وذلك بسبب الحرب العالمــية الأولى حيث كان إقليم سيناء مسرحا للعمليات الحربية بين الجيشين التركي و

البريطاني . و ما أن انتهت هذه الحرب حتى وصل عدد السكان إلى حوالي ثلاثة أمثالهم في ١٩٢٧ . ثم بعد ذلك سار النمو السكاني في المنطقة سيرا طبيعيا في الفترة ١٩٢٧ – ١٩٣٧ ، و لكن معدل النمو ارتفع إرتفاعا ملحوظا في الفترة التالية (١٩٣٧ – ١٩٤٧) .

ثم شهدت أرض سيناء حروبا متعاقبة في ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ حيث تركت هذه الحروب بصماتها على الأوضاع السكانية في سيناء سواء من حيث معدل النمو السكاني أو التوزيع السكاني في شبه الجزيرة أو خصائص سكانها . فقد تلاحظ أن سكان سيناء قد زاد زيادة كبيرة خلال الفترة (١٩٤٧ – ١٩٦٦)،حيث زاد سكان الحضر المستقرون من حوالي ٣٧٦٧٠ نسمة إلى حوالي ٧٦٢٥٢ نسمة أي بزيادة قدرها حوالي ٣٨٥٨٢ نسمة ، و تعادل هذه الزيادة حوالي ١٠٢,٤ % –بمعدل سنوي حوالي ٥,٤ % . و هذا معدل مرتفع لا يمكن إرجاعه للزيادة الطبيعية ، بل إلى عوامل أخرى .

و من أهم هذه العوامل أولا : انتقال عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨ خاصة في منطقة العريش وغزة حيث زاد سكان مدينة العريش ن حوالي عشرة آلاف نسمة (١٩٤٧) إلى حوالي ٤٠ألف نسمة (١٩٦٦) أي بمعدل زيادة سنوية حوالي ٢٠ % . ثانيا : ازدياد الأهمية الحربية لشبه جزيرة سيناء بعد حرب فلسطين في ١٩٤٨ والعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ الأمر الذي ترتب عليه ازدياد عدد أفراد القوات المسلحة و من ثم اجتذاب عدد غير قليل من سكان وادي النيل للعمل بالخدمات المختلفة . ثالثا اكتشاف عدد من حقول البترول و المناجم في مناطق مختلفة في إقليم سيناء ، أدى إلى اجتذاب أعداد قليلة من الأيدي العاملة للعمل في هذا القطاع .

و تعطي نتائج تعداد ١٩٦٦ صورة لتوزيع السكان في سيناء قبل حرب ١٩٦٧ . حيث بلغ إجمالي سكان سيناء حوالي ١٣٢٧٨٢ نسمة ، ويمثل سكان الحضر حوالي ٥٧,٤ % من الإجمالي في حين يمثل سكان البدو حوالي ٤٢,٦ % من الإجمالي و الجدول رقم (٢) ، يوضح توزيع سكان سيناء قبل حرب يونيو ١٩٦٧ مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التوزيع قد حدث له تغيير في ظل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء و هجرة بعض سكان سيناء إلى بعض المناطق داخل سيناء و كذلك الهجرة إلى وادي النيل.
جدول رقم (٢) : توزيع سكان سيناء إلى حضر وبدو قبل حرب ١٩٦٧(تعداد ١٩٦٦)

القسم	حضر	بدو	إجمالي
العريش	٤٠٣٤٤	١٠٢٥٨	٥٠٦٠٢
الشيخ زويد	٤٩١٧	٢٥٧٢٣	٣٠٦٤٠
بئر العبد	١٥٥٦	١٢١٤٦	١٣٧٠٢
الحسنة	-	١٥١٠	١٥١١
نخل	١٣٣	٢١٩٩	٢٣٣٢
القنطرة شرق	١٣٩٨٣	١٨٦٤	١٥٨٤٧
الشط	٥٠٤٣	٢٢٥٩	٧٣٠٢
أبو زنيمة	٨٦١٥	-	٨٦١٥
الطور	١٦٦١	٥٧١	٢٢٣٢
الإجمالي	٧٦٢٥٢	٥٦٥٣٠	١٣٢٧٨٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، تعداد ١٩٦٦ .

و حينما أجري تعداد ١٩٧٦ ، فقد كانت هناك بعض مناطق محررة في سيناء متاخمة لقناة وخليج السويس حيث بلغ عدد السكان حوالي ١٠١٠٤ نسمة . أما المناطق غير المحررة فقد بلغ عدد سكانها حوالي ١٤٧ ألف نسمة و بالتالي يصبح إجمالي سكان سيناء في تعداد ١٩٧٦ حوالي ١٥٧١٠٤ نسمة . و الجدول رقم (٣) يوضح توزيع سكان شبه جزيرة سيناء في المناطق المحررة فقط في ١٩٧٦.

جدول رقم (٣) : توزيع سكان *المناطق المحررة من سيناء في تعداد* ١٩٧٦ .

الوحدة الإدارية	عدد السكان	الوحدة الإدارية	عدد السكان
المناطق المحررة لشمال سيناء		المناطق المحررة من جنوب سيناء	
القنطرة شرق	٢٩٩	رأس سدر	٢٨٦
بالوظة	١٢٤٤	عيون موسى	٤٠٨
رمانة	٨٣٣	الشط	٩٠٧
أبو صيرة	٥١٧	أبو صويرة	٣١٣
رابعة	٥٣٨	وادي سدر	٢٧٦
قاطية	١٠٦٠	وادي الحسنة	٤٧
نجيلة	٩٨٠	أبو رديس	١٠٧٦
الخربة	٦٧٢	أبو زنيمة	١٣
		رأس ملعب	٥٠
		وادي غرندل	١٨٥
	٦٥٤٣		٣٥٦١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، تعداد ١٩٧٦ .

و فـي ليلة ٢ ، ٣ نوفمبر عام ١٩٨٢ ، قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بإجراء تعداد لمحافظتي شبه جزيرة سيناء (محافظة شمال سيناء ، ومحافظة جـنوب سـيناء) . و يوضـح الجـدول رقم (٣) توزيع سكان محافظة شمال سيناء ، ومحافظـة جنوب سيناء في تعداد نوفمبر ١٩٨٢ وفقا لمراكز كل محافظة ، حيث تمثل محافظة شمال سيناء حوالي ٨١,٨٤ % من إجمالي سكان سيناء في حين تمثل محافظة جنوب سيناء حوالي ١٨,١٦ % من إجمالي سكان سيناء .

جدول رقم (٤) توزيع سكان شبه جزيرة سيناء في تعداد ١٩٨٢ .

المركز	عدد السكان	المركز	عدد السكان
		محافظة جنوب سيناء	
محافظة شمال سيناء		الطور	٣٣٣٥
العريش	٥٤٠١٧	رأس سدر	٤٦٥٩
رفح	٢٣٣٣٢	أبو زنيمة	٢٥٤١
نخل	٣٥١٠	أبو رديس	٤٠٠٤
الحسنة	١٦٧٢٨	شرم الشيخ	٩٣٣
الشيخ زويد	١٩٢٥٥	دهب	١٠٢٥
بئر العبد	٢٠٨٢١	نويبع	١١٤٢
		سانت كاترين	٣٢٦٩
		مناطق أخرى متفرقة	٩٤٢٣
الإجمالي	١٣٦٦٦٣	الإجمالي	٣٠٣٣١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ، تعداد نوفمبر ١٩٨٢ .

و مما سبق يتضح أن عدد سكان سيناء قد تضاعف حوالي ٤٠ مرة في ١٠٠ عام حيث بلـغ عـدد السكان في تعداد ١٨٨٢ حوالي ٤١٧٩ نسمة في حين بلغ عدد السكان في تعـداد ١٩٨٢ حوالي ١٦٦٩٩٤ نسمة . كما أن اتضح أن هناك تغييرات كثيرة حدثت لـتوزيع سكان شبه جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٨٢ و حتى ١٩٩٣ . فقد تجاوز عدد السكان بنحو ربع مليون نسمة .

وبحساب كثافة السكان في سيناء ، تلاحظ أن الكثافة بلغت حوالي ٤,١٣ نسمة في كم^2 (عدد السكان ٢٥٢ ألف نسمة ، والمساحة الأرضية ٦١ ألف كم^2) و هي كثافة شـديدة الانخفـاض إذا تم مقارنتها بالكثافة في وادي النيل . و من ثم يمكن القول بأن هناك ارتباطا واضحا بين توزيع سكان شبه جزيرة سيناء والتضاريس ، و بالتالي يمكن التمييز بين منطقتين لتجمع السكان فالمنطقة الأولى عبارة عن السهل الساحلي الشمالي (العريش – الشيخ زويد – رفح – بئر العبد) ، و يعتمد السكان في هذه المنطقة أساسا علـي الزراعة . أما المنطقة الثانية عبارة عن السهل الساحلي الممتد على طول خليج

السويس (الطور – أبو زنيمة – أبو رديس – سدر) ، ويعتمد سكان هذه المنطقة أساسا على استخراج البترول و التعدين بالإضافة إلى مساحات متواضعة في مواقع متفرقة . في حين السهل الساحلي الممتد على خليج العقبة ، فهذا السهل ضيق و لاتتوافر فيه طرق المواصلات و لا يكاد يتصل بداخل سيناء إلى جانب خلوه من الموارد التعدينية .

و من ناحية أخرى ، فانه طبقا لتوقع عدد السكان عام ٢٠٠٠ على مستوي الجمهورية (٦٦مليون نسمة) ، فان الكثافة السكانية المتوقعة حوالي ٦٦نسمة في كم ٢ في المتوسط على مستوى الجمهورية . و حتى تسهم محافظتي شبه جزيرة سيناء في تحقيق السياسة السكانية المستهدفة لخلق مجتمعات متوازنة من حيث الكثافة السكانية على مستوي الجمهورية ، فان المطلوب استيعاب حوالي ٢ مليون نسمة بسيناء في نهاية هذا القرن . هذا على حين أن الاستراتيجية المقترحة في هذا الشأن هي زيادة حجم استيعاب شبه جزيرة سيناء إلى حوالي ١٣١١ ألف نسمة حتى سنة ٢٠١٥ حيث يقع الجزء الأكبر من عبء الاستيعاب على منطقة شمال سيناء . لأن هذه المنطقة تتوافر فيها نسبيا الإمكانات و الموارد الطبيعية التي تتيح تنميتها في كافة المجالات و توطن القطاع الأكبر من عدد السكان بها _ جدول (٥) .

توصيف الموارد الأرضية في سيناء

تحتار الأراضي للتنمية الزراعية المعتمدة على الري استنادا على العديد من العوامل المتداخلة ، من بينها صفات التربة و ظواهرها الفسيوجرافية و التي يستعان في توصيفها و تحديدها بدراسات حصر و تصنيف الأراضي بمستوياتها المختلفة من حصر استكشافي و نصف تفصيلي و تفصيلي. هذا مع العلم بأن الترتيب الطبيعي لدراسات الأراضي يبدأ بحصر المنطقة محل الدراسة حصرا استكشافيا تتحدد بعده أفضل المساحات التي تختار مبدئيا من بينها المساحات التي تقترح للتنمية الزراعية تحت نظام الري حيث تجري لها دراسات تصنيف التربة نصف التفصيلية و التفصيلية بدرجاتها و نوعياتها.

جدول (٥) : إجمالي العمالة و السكان المتوقع وفقا لإمكانات التنمية الإقتصادية في شبه جزيرة سيناء .

المحافظة / التنمية	شمال و جنوب سيناء			السويس *			الإسماعيلية *			بور سعيد *			إجمالـي			
	١٩٨٢	١٩٩٢	(٠)	١٩٨٢	١٩٩٢	(٠)	١٩٨٢	١٩٩٢	(٠)	١٩٨٢	١٩٩٢	(٠)	١٩٨٢	١٩٩٢	(١)	(٠)
شرق القناة (القنطرة _ عيون موسى)	–	–	–	–	–	١٥	١	٥	٣٢	–	–	–	١	٥	٤٧	١٥٠
خليج السويس (عيون موسى _ الطور)	٥	١٢	٣٨	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	٥	١٢	٤٠	١٣٠
خليج العقبة (رأس محمد _ طابا)	٢	٦	٩٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٦	٦٠	٢٠٠
شمال سيناء (رفح _ بور سعيد)	٢٧	٧٥	١٩٥	–	–	–	–	–	–	–	–	١٨	٢٧	٧٥	٢١٣	٧٠٨
وسط سيناء	٣	١٥	٣٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	١٥	٣٧	١٢٣
إجمالي	٣٧	١٠٨	٣٣٠	–	–	١٧	١	٥	٣٢	–	–	١٨	٣٨	١١٣	٣٩٧	١٣١١

* الضفة الشرقية لقناة السويس .

(١) إجمالي عدد العمالة المتوقع .

(*) عدد العمالة المتوقع .

(٢) إجمالي عدد السكان المتوقع .

المصدر : جهاز تعمير سيناء .

و باستعراض التقرير المقدم إلى ندوة الموارد الأرضية بأكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا (١) ، تبين أن الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي هي أراضي من الدرجتين الثالثة و الرابعة من درجات الصلاحية – أي أنها أراضي يمكن استزراعها مع وجود عوامل محددة للإنتاج و لنوعية النباتات التي يمكن زراعتها بها . أما بالنسبة لأراضي الدرجتين الأولى و الثانية فهي تمثل مساحات ضئيلة يتناثر توزيعها في المناطق الشمالية و الوسطى من سيناء . هذا بالإضافة إلى تداخل الأراضي ذات النوعيات و الصلاحيات المختلفة للاستغلال الزراعي داخل المنطقة الواحدة حيث يتزايد الموقف تعقيدا نظرا لوجود الكثبان الرملية النشطة و غير النشطة . و يوضح الجدول رقم (٦) توزيع الأراضي القابلة للزراعة في سيناء الشمالية و الجنوبية إلى الأراضي درجة ثانية و ثالثة و رابعة .

هذا و تشير الدراسة الاستطلاعية للمنطقة الشمالية – الشمالية الغربية إلى أن نسبة الأراضي من الدرجتين الثالثة و الرابعة حوالي ٣,٤ % ، ٣٢,٩ % على التوالي ، و أن إجمالي مساحتها حوالي ٣٥٠ ألف فدان في منطقة مساحتها مليون فدان . أما في المنطقة الشمالية الشرقية فترتفع نسبة الأراضي الصالحة للاستزراع و نوعيتها بشكل واضح في أراضي وادي العريش (أكثر من ٥٠ %) ، و تمتد هذه الظاهرة في بعض مناطق الروافد الرئيسية لوادي العريش بمنطقة الهضاب و التلال الوسطى . بينما في منطقة شرقي خليج السويس فتتباين نسبة الأراضي الصالحة للاستزراع بدرجة كبيرة في المناطق المدروسة و هي أراضي أيضا من الدرجتين الثالثة و الرابعة و يمثل وادي القاع الآن أكثر المناطق أملا في المنطقة . و يوضح الشكل رقم (٢) ، صلاحية الأراضي للاستغلال الزراعي في سيناء عن دراسات ديمس و مور .

١- تقرير مقدم إلى ندوة الموارد الأرضية بسيناء بأكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، موارد الأراضي لسيناء ، معهد بحوث الصحراء بالمطرية ، ١٩٨٣ ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

جدول رقم (٦) : توزيع الأراضي القابلة للزراعة في شبه جزيرة سيناء .

(الوحدة : فدان)

	شمـال سينـاء		جنوب سينـاء		الإجمالـي	
		%		%		%
أراضي الدرجة الأولى	–	–	–	–	–	–
أراضي الدرجة الثانية	٢١٠٨٠٠	١٤,٠٠	–	–	٢١٠٨٠٠	٩,٤
أراضي الدرجة لثالثة	٣٧٤٠٠٠	٢٤,٠٠	٣٤٢٠٠٠	٤٨,٠٠	٧١٦٠٠٠	٣١,٨
أراضي الدرجة لرابعة	٩٦٠٠٠٠	٦٢,٠٠	٣٦٥٠٠٠	٥٢,٠٠	١٣٢٥٠٠٠	٥٨,٨
الإجمالي	١٥٤٤٨٠٠	١٠٠,٠٠	٧٠٧٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢٢٥١٨٠٠	١٠٠,٠٠

Source: Dames & M oore's center for International Development and Technology, Sinai Development study, Ministry of Development A. R. E., Draft final Report, p. 4.

و من ثم يمكن القول ، بأن المنطقة الشمالية الشرقية (العريش – الشيخ زويد – رفح) من أكثر الأراضي في سيناء صلاحية للاستزراع . وبالتالي يمكن تقسيم أراضي هذه المنطقة وفقا لأوليات الاستغلال الزراعي (حصر نصف تفصيلي) إلى خمسة أقسام [١] . فأراضي القسم الأول ، تشمل الأراضي المعتدلة الاستواء ذات القوام الطمي و الملوحة القليلة و الخواص المائية المتوسطة ، و مساحة هذا القسم حوالي ٥٦٣ فدان و يمكن زراعته بالأشجار و المحاصيل أما زراعة مطرية أو مروية من الآبار و الخنادق مع الاهتمام بملاحظة استخدام طريقة الري المناسبة و المقنن المائي المحسوب . أما أراضي القسم الثاني ، فإنها تتميز بتماوج السطح و باحتوائها على طبقة طمية على أبعاد قريبة من السطح أي أن الطبقات الرملية السطحية قليلة العمق ، و مساحة هذا القسم حوالي ٧٧٢ فدان و يمكن زراعتها بالمحاصيل و الأشجار ، و قد تستلزم زراعتها بعض عمليات التسوية .

و تشمل أراضي القسم الثالث الأراضي الرملية القطاع و التي تظهر بها طبقة الطمي على عمق لا يقل عن متر واحد من سطح التربة المتماوجة السطح و التي تسود معظم المنطقة ، كما يمتاز قطاع التربة باحتوائه على نسبة من الرطوبة ، ومساحة هذا القسم من الأراضي حوالي ١٦١١٣ فدان ويمكن زراعتها بالأشجار اعتمادا على الأمطار مع المساعدة بالري الإضافي أن توفر مصدره . في حين تتضمن أراضي القسم

١- الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية ، مرجع سابق .

الــرابع الغــرود الرملـــية الساحلية المعرضة للتعرية بالرمال السافية علاوة على شدة تمـــاوج ســـطحها و احتـــياجها إلى نوع من التسوية مما يزيد من صعوبة استغلالها و استزراعها ، و مساحة هذا القسم حوالي ١٥٤٥٠ فدان ويفضل استبعادها من المناطق التي يمكن زراعتها مع عدم إغفال العمل على تثبتها بوسائل تثبيت الرمال المعروفة . و أخـــيرا القســـم الخـــامس ، يشمل الأراضي الملحية الغدقة ، وهذه المنطقة غير صالحة إطلاقـــا للـــزراعة ويمكن استغلالها كملاحة في الحصول على ملح الطعام بالتجفيف ، و مساحة هذا القسم حوالي ٢٦٩ فدانا .

أمـــا دراسات الأراضي التفصيلية ، فقد أجراها جهاز حصر أراضي هيئة تعمير الصـــحاري و ذلـــك في عدة مناطق منها خندق الخروبة و مساحته حوالي ٦٠٠ فدان حيث توصي فيه بزراعة العنب ، وخندق ليه الحصين بمساحة حوالي ٢٥٠ فدان حيث توصـــي فـــيه بـــزراعة العنب وكذلك خندق الخروبة ومساحته حوالى ٣٠٠ فدان حيث توصى فيه بزاعة الزيتون ، و خندق الجراده و مساحته حوالي ١٥٠ فدان حيث توصى فيه بزراعة العنب وزمام آبار منطقة رفح ومساحته حوالى ٥٠٠ فدان حيث توصي فيه بزراعة اللوز و العنب .

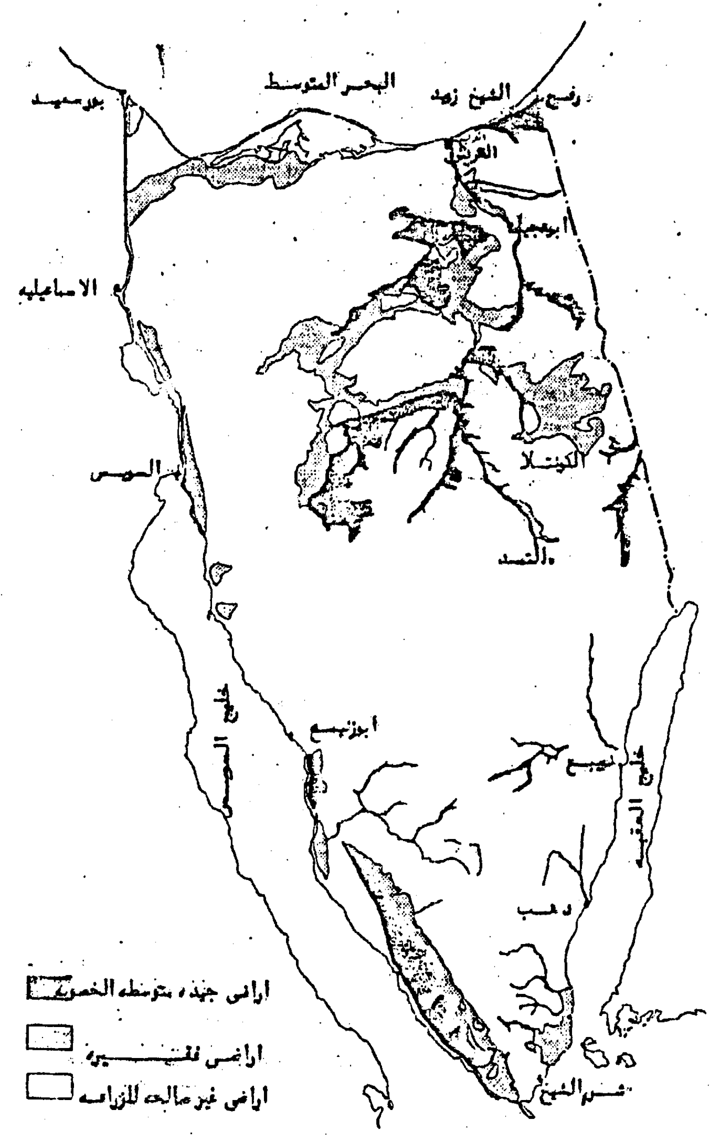
و من دراسات ديمس و مور أمكن التعرف على توزيع الأراضي القابلة للزراعة فـــي ســـيناء إلى أراضي درجة ثانية و ثالثة و رابعة . فتبلغ المساحة الإجمالية لسيناء حوالـــي ٢,٢٥٢ ملـــيون فدان منها حوالي ٢١١ ألف فدان أراضي درجة ثانية تمثل حوالى ٩,٤٥ % من المساحة الإجمالية لسيناء ، و حوالي ٧١٦ ألف فدان تمثل حوالي ٣١,٨ % ، و حوالـــي ١٣٢٥ ألف فدان تمثل حوالي ٥٨,٨ % . أما الأراضي القابلة للزراعة في شمال سيناء ، فانها تتوزع إلى أراضي درجة ثانية و ثالثة و رابعة بنسب قـــدرت بحوالـــي ١٤ % ، ٢٤ % ، ٦٢ % مـــن إجمالي المساحة على مستوى شمال ســـيناء البالغة حوالي ١٥,٤٥ ألف فدان على الترتيب . بينما الأراضى القابلة للزراعة فـــى جنوب سيناء فإنها تتوزع إلى أراضى درجة ثالثة ورابعة فقط نسبة قدرها حوالى ٧٠٧ ألف فدان على التوالي – جدول رقم (٦) ومن ثم نلاحظ أن أراضي الدرجة الرابعة تقع في المركز الأول يليها أراضي الدرجة الثالثة ثم بعد ذلك أراضي الدرجة الثانية .

هذا و يمكن تقسيم الأراضي في هذه المنطقة بالنسبة للتنمية الزراعية إلى عدة أنواع من الأراضي . النوع الأول ، الأراضي الرملية الساحلية حيث تمثل هذه الأراضي المركـــز الرئيسي للنشاط الزراعي . أما النوع الثاني ، الأراضي الجيرية على الشرفات السفلي ، و هذه الأراضي صالحة للتنمية الزراعية بعد غسيل الأملاح التي قد تصل في بعـــض الأحـــيان إلى حوالي ٥ % . بينما النوع الثالث الأراضي الجيرية على الشرفات المتوسطة ، و تمتاز هذه الأراضي عن النوع الثاني بقلة التركيز الملحي في قطاعاتها و سهولة عمليات الخدمة الزراعية . في حين تحتوي أراضي النوع الرابع و الأخير على

نســبة كبــيرة مــن كربونات الكالسيوم و من ثم تعتبر غير صالحة بالمرة لأية تنمية زراعية .

أمــا الموارد الأرضية بجنوب سيناء ، فقد تم تصنيفها إلي حوالي ٥ آلاف فدان درجــة أولى بمنطقة المالحة ، و حوالي ١٠ آلاف فدان في منطقة كاترين و الأخضر و المعيــن و سهب و سلاف و فيران تربة درجة أولى وثانية ، و حوالي ١٥٠ ألف فدان درجــة ثانــية و أولى بمنطقة سهل القاع ، و حوالي ٢ ألف فدان أراضي درجة ثالثة بمــنطقة رأس سدر و أبي صويرة . و إجماليا تبلغ الموارد الأرضية حوالي ١٨٧ ألف فدان منها حوالي ١٦٧ ألف فدان أراضي درجة أولى و ثانية ، و حوالي ٢٠ ألف فدان أراضي درجة ثالثة .

شكل (٢) صلاحية الاراضي للاستغلال الزراعي في سيناء .



المصدر: معهد بحوث الصحراء ، موارد الاراضي بسيناء ، تقرير مقدم الى ندوة الموارد الارضية بسيناء ، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عن دراسات دهب وسور .

توصيف الموارد المائية في سيناء

يمكـــن حصر و توصيف الموارد المائية المتاحة و الممكنة و المتوقعة في شبه جزيـــرة ســـيناء و ذلك للتوسع الزراعي و الاستخدامات الأخرى من خلال مصادر هذه الموارد (مياه نهر النيل – مياه الأمطار– السيول – المياه الجوفية – مياه العيون) . كمـــا يمكـــن اســـتعراض مـــورد المياه المحققة و غير المستغلة ، وكذلك موارد المياه الاحتمالية .

(١) مياه نهر النيل :

فقـــد خصصـــت الهيـــئة العامـــة للتعمـــير و المشروعات الزراعية في خطتها (١٩٧٣ – ١٩٨٢) [١] تدبـــير كمـــية المياه اللازمة للتوسع الزراعي في شبه جزيرة سيناء لمساحة قدرت بحوالي ٩٠٠ ألف فدان و ذلك من المياه المتاحة من السد العالي مـــنها حوالي ٥٣٥ ألف فدان تروى بالراحة أو برفع حدود ١٠ متر ، و حوالي ٣٦٥ ألـــف فدان تروى بالرش في حدود رفع ٦٠ متر . و على الرغم من أن هناك دراسات تؤيد مشروع استخدام مياه نهر النيل في استصلاح و زراعة بعض المساحات في سيناء علـــى غرار ما اتبعته إسرائيل في ري أراضي صحراء النقب عن طريق رفع مياه مياه بحـــيرة طـــبرية ، إلا أن هناك البعض المعارض لأن ذلك يتطلب الدراسة المتأنية لحجم المشـــروعات المطلوب تنفيذها مع أخذ الأسس الإقتصادية و التوقعات العلمية الفنية و أولويات تنمية الأراضي و صلاحيتها في الاعتبار .

و لقـــد خلصت دراسة [١] – الخطة الرئيسية لوزارة الري – إلى أن مياه النيل كافـــية لســـد احتـــياجات الـــزراعة في وادي النيل و دلتاه . كما أنها ستفي بمتطلبات استصلاح ١٣٠ ألف هكتار (أي حوالي ٣١٢ ألف فدان) من أرض شبه جزيرة سيناء . هـــذا و تشـــكل مياه النيل نصف كميات المياه المستهلكة حاليا في سيناء حيث يجري توريدها عبر أنابيب تمتد تحت قناة السويس عند مدينتي بورسعيد و القنطرة في القطاع الشـــمالي مـــن القناة و كذلك عند مدينة الدفرسوار جنوبي مدينة الإسماعيلية حيث يتم توريد حوالي ٣ ملايين م^{3} يوميا إلى المواقع الزراعية الواقعة على الضفة الشرقية لقناة الســـويس . كما يجري نقل مياه النيل إلى سيناء بواسطة خط لأنابيب قطرها ٥٠٠ مم عـــبر نفـــق الشهيد أحمد حمدي الواقع شمال مدينة السويس . بالإضافة إلى أن النفق المذكور يمكن أن يتسع لمد خط آخر للأنابيب .

١- أحمد محمود متولي حشيش ، " مقومات التنمية الزراعية في شبه جزيرة سيناء ، مركز التخطيط الزراعي ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٤ ، ص ٥٣ .

٢- مجلة الزراعة في الشرق الأوسط ، مقالة عن مصر تسعى إلى تشجير سيناء ، السنة السادسة ، العدد الرابع ، ١٩٨٦ ، ص ٣ .

كما يقوم خط مكشوف للأنابيب بتوريد المياه من القنطرة إلى المنطقة الشمالية مـن شـبه جزيرة سيناء ، وخط آخر ينتظر مده ما بين نفق الشهيد أحمد حمدي و أبو رديس في المنطقة الجنوبية من سيناء . إلى جانب توريد مياه النيل بواسطة الشاحنات الصهريجية لحوالي نصف شبه جزيرة سيناء و كذلك تقوم سفن صهريجيه بتوريد المياه إلى المدن الواقعة على سواحل خليج السويس .

و قـد أشـارت نفـس المقالة أيضا إلى وجوب شق مجرى مائي طوله حوالي ٢٤٠٠ كم على امتداد المنطقة الصحراوية للوفاء بمتطلبات توطين حوالي مليون نسمة فـي شـبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠٠٠ ، على أن يتم الانتهاء من شق المجرى في ١٩٩٦ أو ١٩٩٧ . هـذا و قـد قـرت تكاليف شق هذا المجرى بحوالي بليوني دولار أمريكـي . و مـن ثـم ، يصبح للاعتبارات الرأسمالية أثرها السلبي على إعاقة الخطط التـنموية في سيناء . بالإضافة إلى مشكلة عدم التنسيق بين الوزارات المعنية بمشاكل التنمية بالقاهرة . و هيئة تعمير سيناء و محافظتي سيناء . و أيضا مشكلة تعدد الهيئات و المؤسسات العاملة في ميدان تنمية و تطوير سيناء و بالتالي يتعذر هنا تحديد الجهة التي تتحمل أو تؤول إليها المسئولية النهائية للتخطيط . و من أهم هذه الهيئات ، وزارة التخطـيط و الـتعاون الدولـي ، و محافظتـي سيناء الشمالية و الجنوبية ، و اللجنة الاستشارية للتعمير بوزارة التعمير ، و هيئة تطويرسيناء ، واللجنة الوزارية .

هذا و يمكن استعراض أهم المشروعات التي تعتمد على مياه النيل المنقولة إلى شـبه جزيرة سيناء [١] . أولا مشروع منطقة البحيرات المرة شرق قناة السويس ، و مسـاحة هـذا المشروع في المرحلة الأولى حوالي ٢٠ ألف فدان تصل إلى حوالي ٣٠ ألـف فـدان في المرحلة الثانية . و المياه المطلوبة لهذا المشروع يتم نقلها من خلال سحارة رئيسية تحت قناة السويس حيث يبلغ تصريفها حوالي ١,٥ مليون م^{٣} / يوميا . هذا و قد تم استصلاح حوالي ٤٥٠٠ فدان ، و نظام الري فيها بالرش المحوري نصف الثابت .

ثانـيا : مشروع ترعة السلام ، و التي صممت على أساس تغذيتها جزئياً بالمياه العذبة مـن فـرع دمـياط (جنوب مدينة دمياط مباشرة)و خلطها بمياه الصرف من مصرف حادوس و مصرف السرو الأسفل وذلك لاستصلاح مساحة قدرها حوالي ٤٠٠ ألف فدان بمناطق سهل الطينة و الشريط الساحلي بين رمانة و العريش شرق قناة السويس . هذا و جـاري إنشـاء هذه الترعة وكذلك طلمبات الرفع حيث سيتم استخدام حوالي ٤٣٥ ملـيون مـتر مكعـب / سنوياً من تصرف مصرف السرو الأسفل مع إضافة حوالي ١٩٠٥ ملـيون م^{٣} / سـنوياً من مياه مصرف بحر حادوس إليها إلي حوالي ٣٢١١ مليون م^{٣} / سنوياً من مياه نهر النيل .

١- وزارة الدفاع و الإنتاج الحربي ، مرجع سابق .

هذا بالإضافة إلي مد خط مواسير قطرة ٧٠٠ مم من القنطرة شرق إلي العريش و من المقرر مد الخط إلي رفح وذلك لاستعمـاله في نقل مياه الشرب . و كذلك خط مياه نفق الشهيد أحمد حمدي – أبو رديس ، و خط مياه القنطرة – بير العبد بقطر ٣٠٠ مم. و يوضع الشكل رقم (٣) مناطق نقل مياه النيل إلي المشروعات الزراعية بشبة جزيرة سيناء

(٢) مياه الأمطار (السيول)[١]:-

ولسهولة حصر و استعراض الموارد المائية من مياه الأمطار " السيول "أمكن تقسيم شـبه جزيرة سيناء إلي سبعة أقاليم تمثل الأحواض المائية السطحية . فالإقليم الأول ، إقليم حوض وادي العريش و مساحته حوالي ٢٢ ألف كم ٢ ، و معدل سقوط الأمطار أقل من ١٠٠ مم في العام باستثناء الشريط الساحلي بين العريش و رفح حيث يصل المعدل إلـي حوالـي ٣٠٠ مم سنوياً ، و أن كمية الأمطار السنوية التي تسقط قدرت بحوالي ١٨٧ مليون م٣ في المتوسط . ولكن يتعرض الجزء الأكبر من هذه الكمية لوسائل الفقد ، سواء بالبخر أو بالنتح أو بالتسرب من خلال الطبقات الرسوبية المختلفة . أما الجزء الباقي فيوجد في صورة مياه سطحية جارية ، و يقدر هذا الجزء بحوالي ٦٠ مليون متر مكعب يمكن استخدامهم في أغراض التنمية الزراعية .

أمـا الإقلـيم الثاني ، إقليم حوض وادي الجرافي ، و مساحته حوالي ألفى كم ٢ ،و معـدل سقوط الأمطار أقل من ١٠٠ مم في العام ، و تقدر كمية الأمطار الموسمية التي تسقط علي الحوض بحوالي ٧٥ مليون م٣ ، كما تبلغ كمية المياه الجارية علي السطح و التـي يمكن الإستفادة منها حوالي ٤ مليون متر مكعب . بينما تستقبل الأحواض المائية شرقي خليج السويس (مساحة ١٤٥٠٠ كم ٢) ما يزيد علي حوالي ١٨٧,٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الأمطار الموسمية ، بمعدل سقوط سنوي حوالي أقل من ١٠٠ مم ، و تقـدر كمـية الأمطار الجارية و التي يمكن استغلالها بطريقة مباشرة بحوالي ٩,٥ مليون متر مكعب .

كمـا تقدر كمية الأمطار السنوية التي تسقط على إقليم الأحواض المائية شرقي البحـيرات المـرة(مساحته حوالي ٣٠٠٠ كم ٢) بحوالي ١٥٠٠٠٠٠٠ م٣ ، بمعدل سـقوط سنوي حوالي ١٠٠ مم ، و لكن تتعرض هذه الكمية لوسائل الفقد سواء بالخبر أو التسـرب مـن خـلال رواسب الكثبان الرملية . أما بالنسبة للإقليم الخامس ، إقليم حـوض شـرق بحيرة المنزلة (مساحته حوالي ٢٠٠٠ كم٢) ، فانه يتعرض لأمطار موسمية في الشتاء و لا توجد مجاري محددة للسيول ، و لكن هناك العديد من الملاحات

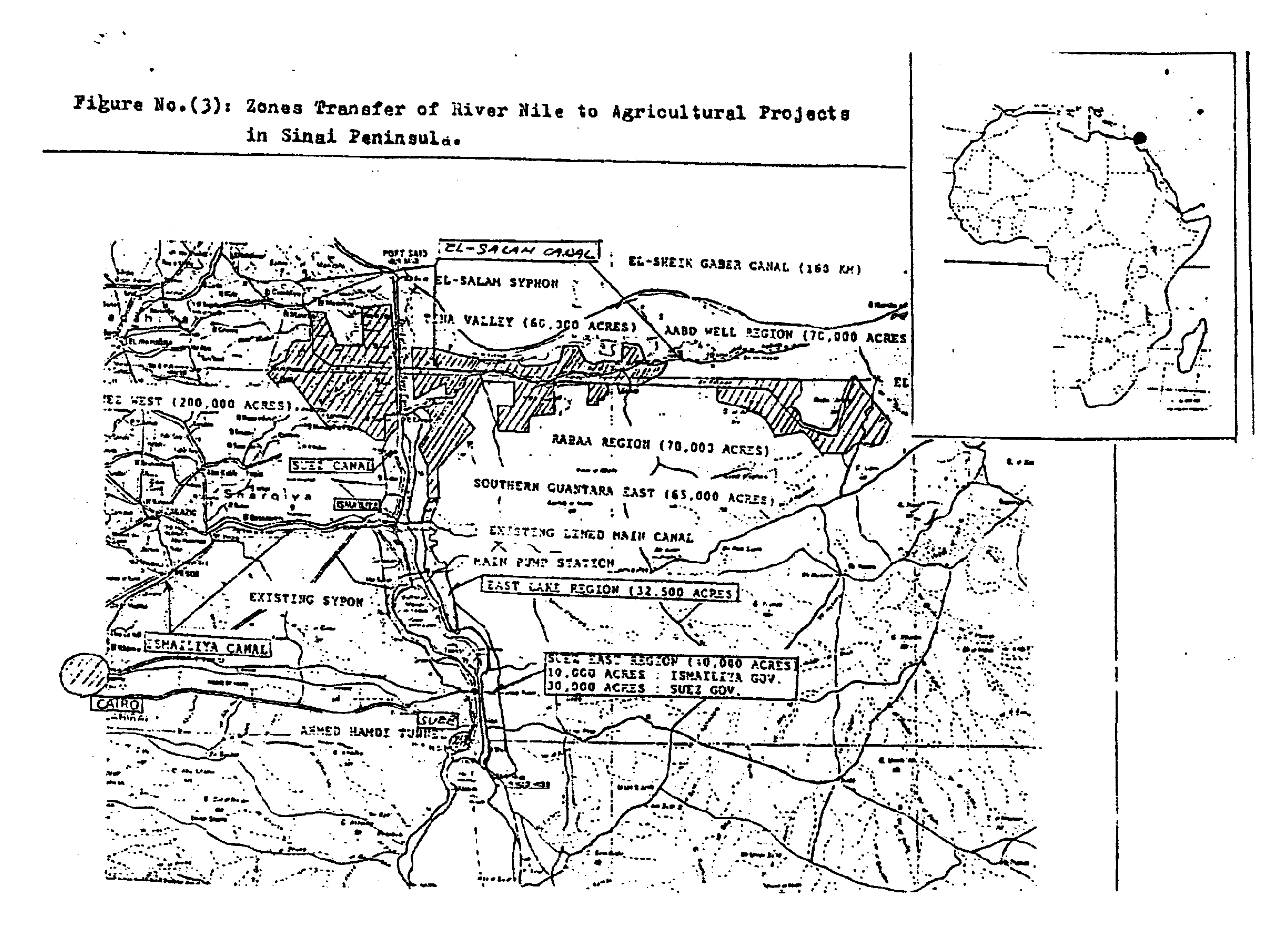
١- وزارة الزراعة و الأمن الغذائي ، دراسة عن الموارد الطبيعية الزراعية في شبة جزيرة سيناء و مستقبلها حتي عام ٢٠٠٠ ،معهد بحوث الصحراء ، مركز البحوث الزراعية ، ١٩٨٠

. و مــن ثم يصعب التحكم في استغلال أي جزء من كمية الأمطار الساقطة في أغراض الزراعة والتي تقدر بحوالي ١١٦٥٠٠٠م٣ سنويا في حين تقدر كمية الأمطار التي تسقط علــى إقلـيم جــنوب بحيرة البرد ويل (مساحة ٦٠٠٠ كم٢) بحوالي ٤٥٠ مليون م٣ ســنويا ، بمعــدل سقوط سنوي في حدود ١٠٠ مم ويتناقص هذا المعدل كلما اتجهنا جنوبا ، و يتسرب معظمها خلال رواسب الكثبان الرملية .

أما الإقليم السابع ، إقليم الأحواض المائية غربي خليج العقبة (مساحته حوالي ١٢٥٠٠ كم٢) يوجد فيه العديد من الوديان العميقة التي تنحدر بشدة من القمم المرتفعة فــي جنوب سيناء إلى خليج العقبة مباشرة . و من هذه الوديان وادي واصل ، ووادي نصب ، ووادي كير . هذا وتقدر كمية الأمطار التي تسقط بحوالي ٢٢٥ مليون م٣ بمعدل ســقوط ســنوي أقــل من ١٠٠مم ، ولكنه يصعب التحكم في عمل أي صيانة لها نظرا لانحدارهــا الشديد نحو خليج العقبة كما أن هناك بعض مياه الأمطار تتجمع في مجاري الوديان وفي السهول السطحية الضيقة حيث تعتمد عليها الواحات الموجودة . و يوضح الشكل رقم (٤) أقاليم الأحواض المائية السطحية لشبه جزيرة سيناء .

يتضــح ممــا سبق أن معظم مياه الأمطار (السيول) التي تتكون في أحواض الوديــان الكثــيرة في شبه جزيرة سيناء تذهب سدي سواء في البحر المتوسط أو في خليج العقبة أو في خليج السويس . وللاستفادة من مياه السيول

Figure No.(3): Zones Transfer of River Nile to Agricultural Projects in Sinai Peninsula.



شكل رقم (٤) اقاليم الاحواض المائية السطحية في شبه جزيرة سيناء .

المصدر : وزارة الدفاع ، القوة البشرية الاستراتيجية لتنمية وتعمير سيناء ، هيئة البحوث العسكرية ، ١٩٨٥ .

يستلزم إقامة سدود بنائية أو ترابية في مضايق الوديان . هذا مع العلم ، بأنه يفضل السدود البنائية في المناطق الضيقة الصخرية ، أما في مضايق الوديان المتسعة التي يكون قاعها الصخري بعيدا عن قاع الوادي الحالي – يفضل عمل سدود ترابية . بينما في الوديان الصغيرة التي ليست بها مضايق صالحة لإنشاء سدود بارتفاع كبير ،فقد يلجأ في بعض الأحيان إلى مترين لكل منهما . و من أهم السدود المقامة في شبه جزيرة سيناء سد وادي العريش ، و سد الروافعه على بعد ٤٥ كم من الجنوب الشرقي لمدينة العريش ، و سدود أخرى بوادي أسلة بالقرب من الطور ووادي بعبع بالقرب من أبو زنيمة (منطقة جنوب سيناء) ، و سد الضيقة .

(٣) المياه الجوفية :

يعتبر استغلال المياه الجوفية في الري كمصدر إضافي هام من مصادر تنمية الموارد المائية بشبه جزيرة سيناء إلى جانب المياه المنقولة من نهر النيل . كما يمكن الانتفاع بالمياه الجوفية في فترات السدة الشتوية خاصة للمحاصيل التي تحتاج للري على فترات متقاربة . هذا و من أهم أحواض المياه الجوفية و الممكن التوسع الزراعي عليها [1]: دلتا وادي العريش ، و المنطقة الساحلية بين العريش و رفح بعرض ١٠ كم من شاطئ البحر ، و منطقة رفح ، و المنطقة المنبسطة بين جبل لبنى و جبل المغارة ، و منطقة الشيحه ، و منطقة الحضيرة ، و منطقة نخل ، و منطقة الطور .

وما زال هناك البحث عن المياه الجوفية في سيناء [2] في بير طرفاوي بواحة الخارجة في إيجاد وديان قديمة . و قد تم حفر حوالي ١١ بئرا في ١٩٨٢ لزراعة حوالي عشرة آلاف فدان تنتج أفضل أنواع المحاصيل ، و من المتوقع أن تصل المساحة إلى حوالي ١٠٠ ألف فدان . و في جنوب غرب الطور أكدت الصور الفضائية إحتمالات وجود مياه جوفية ، و قد تم حفر الآبار في هذه المنطقة و زراعة حوالي ٧٠ ألف فدان .

كما قامت وزارة الدفاع بحصر الينابيع و الآبار السطحية في شبه جزيرة سيناء . حيث بلغت حوالي ٦٥٠ ينبوع و بئر . ويبين الجدول رقم (٧) توزيع الآبار السطحية و العميقة و العيون في شبه جزيرة سيناء . هذا مع العلم بأن نمط استغلال المياه الجوفية بالخنادق قد استخدمت حتى ١٩٦٧ و ذلك لتدبير المياه اللازمة للري الإضافي للمساحات التي اعتمدت زراعتها على مياه الأمطار ، و لكن قد أهملت خلال فترة الاحتلال و أصبحت غير صالحة للاستغلال حاليا أما لسبب الردم أو – لملوحتها المرتفعة .

١- موسوعة سيناء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٨ ، ص ٢٣٣ .

٢- جريدة الأهرام ، حديث خاص للدكتور فاروق الباز ، القاهرة في ٢٤ /٦/ ١٩٨٦

و قـد أوضـحت خـرائط الاستشعار عن بعد التوزيع الجغرافي للمياه في شبه جزيـرة سـيناء وفقا للتكوين الحامل للمياه الجوفية المستغل . و التكوين الحامل للمياه الجوفـية عبارة عن الكثبان الرملية ، و رسوبيات الحقب أو الزمن الرابع ، ورسوبيات الوديـان ، و المايوسين ، و الأيوسين ، و طباشير سفلي . و يوضح الجدول رقم (٨) التوزيع الجغرافي لأهم مناطق استغلال المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء .

جدول (٧) : توزيع الآبار السطحية و العميقة و الخنادق و الهرابات و الخزانات و العيون في شبه جزيرة سيناء .

اسم المنطقة	آبـار سطحية	آبـار عميقـة	خنـادق	هرا بـات و خزانـات	عيون	الإجمالي
القنطرة شرق	٢١	-	-	-	-	٢١
بئـر العبـد	٥٣	-	-	٢	-	٥٥
العريـش	٤٦	٧٦	-	٢	-	١٢٤
الشيـخ زويـد	٢٦	٤٨	٤	٦	-	٨٤
الحسنـة	٥٧	-	-	١٤	٣	٧٤
نخـل	٣٩	٣	-	١٣	-	٥٥
خليـج العقبـة	٥٢	-	-	-	١٢	٦٤
خليج السويس و الطور	٧٥	١٨	٧	١١	١٨	١٢٩
الشـط	١٢	١٦	-	-	-	٢٨
أماكن أخرى متفرقـة	١٦	-	-	-	-	١٦
الإجمالي	٣٩٧	١٦١	١١	٤٨	٣٣	٦٥٠

ويظهـر من الجدول سالف الذكر ، أن رسوبيات الزمن أو الحقب الرابع تقع في المركز الأول من حيث استغلال المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء حيث تمثل حوالي ٩١,٩٣ % مـن إجمالـي الكميات المستغلة من المياه الجوفية بالمتر المكعب / اليوم (٩٠١٢٩ م٣ / اليوم) . بينما تقع كل من المايوسين و الأيوسين و رسوبيات الوديان و الكثـبان الرملـية و طباشـير سفلي في المراكز التالية بنسب قدرت حوالي٢,٦٧ ، ٢,٦٦ ، ١,٩٥ ، ٠,٦٧ ، ٠,١٢ % من إجمالي الكميات المستغلة من المياه الجوفية م٣ / اليوم على التوالي البالغة حوالي ٩٠١٢٩ م٣ / اليوم .

- بلغ عدد الآبار بعد عام١٩٩٣ نحو ١٣٥٥ بئرا منها نحو ١١٩٥ بئرا لأغراض الـزراعة تمثل نحو ٨٨,٢ % و الباقي (١٢٨ بئرا) لمياه الشرب تمثل نحو ١١,٨ % .
- المصدر : وزارة الدفاع * الندوة العسكرية الاستراتيجية لتنمية و تعمير سيناء ، هيئة البحوث العسكرية ، ١٩٨٥.

جـدول رقم (٨) : التوزيع الجغرافي لأهم مناطق استغلال المياه الجوفية بشبه جزيرة سيناء.

التكوين الحامل للمياه الجوفية	منطقة الاستغلال	الكمية المستغلة (م³/يوم)	إجمالي كل تكوين	%
١- الكثبان الرملية	رمانة – العريش	١٦٠		
	العريش – رفح	٤٤٠	٦٠٠	٠,٦٧
٢- رسوبيات الزمن الرابع	دلتا وادي العريش حتى بئر لحفن	٥٢٠٠٠		
	الشيخ زويد – رفح	١٧٥٠٠		
	رأس سدر – أبو صويرة	٥٠٠		
	سهل القاع – الطور – شرم الشيخ	٩٠٠٠		
	وادي غرندل	١٠٢		
	أبو رديس	٩٠٠		
	جبل كاترين	٤٠٠		
	دهب	٧٠٠		
	نوي بعبد العزيز – وادي الوتير	١٥٠٠		
	أبو عجيلة	١٢٠		
	الحسنة	١٣٠	٨٢٨٥٢	٩١,٩٣
٣-رسوبيات الوديان	بئر التمادا	١٢		
	الكونتلا	٦٠		
	التمد	٧٥		
	واحة فيران	١٤٠٠		
	وادي الشيخ	٢١٠	١٧٥٧	١,٩٥
٤-المايوسين	عيون موسى	٨٠٠		
	وادي فيران	١٣٠٠		
	شرم الشيخ	١٠		
	بئر مسلة	٣٠٠	٢٤١٠	٢,٦٧
٥- الأيوسين	القسيمة – عين الجديرات	١٩٠٠		
	عبد العزيزين قديس	٥٠٠	٢٤٠٠	٢,٦٦
٦-طباشير سفلي	جفجافة	١٠		
	نخل	١٠٠	١١٠	٠,١٢
الإجمالي			٩٠١٢٩	١٠٠

المصدر : وزارة الدفاع و الإنتاج الحربي ، الندوة العسكرية الاستراتيجية لتنمية وتعمير سيناء ، هيئة البحوث العسكرية ، ١٩٨٥ .

و فــي دراســة لتخطيط مصادر المياه بشبه جزيرة سيناء[1] أمكن تقدير كمية المياه الجوفية الممكن سحبها من رسوبيات أو صخور الحقب الرابع و ذلك في منطقتين . المــنطقة الأولــى (أبو عجيلة و جنوب العريش و نخل و بئر تماده وبئر جفجافة و شــرق العــريش و رفــح ووادي سدر ووادي وردان و غرندل و سهل البقاع ووادي كيدويــير و القائب) ، تم تقدير المياه الجوفية بحوالي ١٤٣ بليون متر مكعب سنويا . امــا المــنطقة الثانية ، فتبلغ كمية المياه الجوفية في منطقة سدر و منطقة سهل القاع حوالي ٢,٦ ، ٥١,٢٨ مليون متر مكعب سنويا على التوالي .هذا مع العلم ، بأنه لم يتم تقديــر كمــية المــياه الجوفية التي يمكن سحبها من مستودع الميوسين و الأيوسين و الجوارسي و رسوبيات الوديان و الكثبان الرملية و الحجر الرملي النوبي

و مــن ناحــية أخــرى يمكن حصر المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء وفقا للأحــواض المائــية من حيث الاستغلال اليومي الحالي للمياه الجوفية بالمتر المكعب و الاســتخدام الحالي في قطاع الزراعة و الإسكان وكذلك الاستخدام المتوقع سنة ٢٠٠٠ في قطاع الزراعة و الإسكان و الصناعة و السياحة – جدول رقم (٩) .

(٤) مياه العيون :

هــذا و من دراسة عن مقومات التنمية في شبه جزيرة سيناء [2] تبين أن هناك عــدة عيون طبيعية كبيرة منها العيون ذات المياه العذبة مثل عيون موسى الواقعة على بعد حوالي ٣٥ كم من الشط على الطريق بين الشط وسدر ، و عين الفرطاقة بوادي و ثير ، وعين جبل المغارة ، وعيون وادي أسلة ، وعين الجديرات بالقرب من القسيمة . كما توجد بعض العيون الصناعية الناتجة عن عمليات التنقيب والبحث عن البترول وهي غــير صالحة للاستغلال الزراعي إلي جانب بعض الآبار التي نضب منها البترول وهي تعطى مياه صالحة للاستغلال الزراعي إلا أن مياه هذه الآبار المتدفقة في حالة غليان . فإذا أمكن تبريدها يمكن استغلالها في زراعة حوالي ١٦٨٠ فدان . بالإضافة إلى زراعة حوالي ١٠٠٠ فدان على مياه العيون الطبيعية منها حوالي ٧٥٠ فدان منزرعة بالنخيل في وادي فيران وحوالي ٢٥٠ فدان منزرعة بالتين و الزيتون و الرمان . هذا و قد تم حصر عدد العيون في شبه جزيرة سيناء بحوالي ٣٣ عين

١-مغــاوري شــحاته دياب (دكتور) ، تخطيط مصادر المياه بشبه جزيرة سيناء ، قسم الجيولوجيا ، كلية العلوم ، جامعة المنوفية ، ١٩٨٨ ، ص ١١ – ١٧ .

٢-أحمد محمود متولي حشيش ، مقومات التنمية بشبه جزيرة سيناء مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٥) موارد المياه المحققة و غير المستغلة :

هناك موارد مائية في شبه جزيرة سيناء محققة و غير مستغلة منها سد الضيقة . هـذا ومـن الضـروري ربـط سياسة التخزين عند هذا السد بسياسة التخزين عند سد الروافعة . وعليه فيمكن تطهير ٥٠ % من كمية الاطماء عند سد الروافعة و الاستغناء عـن رفع منسوبة مع سرعة البت في إنشاء سدود التهدئة ، وذلك لأنه عندما يكون سد الضيقة حقيقة واقعة فسوف يصبح التحكم الأساسي للتخزين هو سد الضيقة حيث يمكن تنظـيم التخزين من خلاله عند سد الروافعة . علما بأن المسافة بين السدين حوالي ٤٣ كـم الأمـر الذي يساعد على تشجيع عمليات الحقن الطبيعي للمياه بهدف تغذية الخزان الجوفـي . كما ينصح بأن يتم تطهير سد الروافعة عند حدوث أول عاصفة ممطرة حتى يكـون التطهـير بعـد ابـتلال الطمي بدلا من التطهير على الأرض الجافة ذات التكلفة المرتفعة .

جدول (٩) : الاستخدام الحالي و المتوقع للمياه الجوفية لقطاع الزراعة و الإسكان و الصناعة و السياحة في شبه جزيرة سيناء .

اسم الوادي	إجمالي التغذية السنوية مليون م^3	الاستغلال اليومي الحالي م^3	الاستخدام الحالي		الاستخدام المتوقع (عام ٢٠٠٠)			
			زراعة	إسكان	زراعة	إسكان	صناعة	سياحة
حوض وادي العريش العلوي	٨٨٤٠.٥	٢٥٥٠.٥	١٤٣٠٠	١١٢٠.٥	٢٣٠٠٠	٢٢٤٨٠	١٦٠٠	٣٥٠٠
حوض وادي العريش السفلي	٧٤٨١٧	١١٠	–	١١٠	–	١٢٦٠	١٠٠	–
حوض الساحل الشمالي الشرقي	٢٢١١٠٣	١٥٦١٠	١٥٤٨٠	١٣٠	٢٢٠٠٠	٦١٥٠	٢٠٠	–
حوض الحسنة ووادي الجرافي	٨٦٦٣٥	١٣٠	–	١٣٠	–	–	–	–
أحواض خليـــج العقبــــة	١٥٣١٣٠	١١٠	–	١١٠	–	٣٦٥٠	–	–
أحواض خليـــج السويـــس	١٤٣٦٦٢	٥٧٥٢	١٥٩٠	٤١٦٢	٤٢٤٥٠	٥٢٣٢	١٧٠٠	٨٠
أحواض منطقة قناة السويـــس	١٠٨٣٦٠	–	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	٨٧٦١١٢	٤٧٢١٧	٣١٣٧٠	١٥٨٤٧	٨٧٤٥٠	٣٨٧٧٢	٣٦٠٠	٣٥٨٠

المصدر : وزارة الدفاع و الإنتاج الحربي ، الندوة العسكرية الاستراتيجية لتنمية و تعمير سيناء ، هيئة البحوث العسكرية ، ١٩٨٥ .

و من الموارد المائية المحققة وغير المستغلة مياه الندى و الضباب لأنه مصدر دائـم معظم العام خاصة في الأماكن ذات الطبوغرافية المرتفعة (جنوب غرب سيناء) وكذلـك في الأماكن الساحلية حيث يمكن توجيهها إلى خزانات سطحية أو إلى الهرابات إن وجدت أو توجيه استغلال هذه المياه لري بعض النباتات الصحراوية . ولاستغلال هذا الـنمط من الموارد المائية يجب عمل خريطة تبين توزيع أماكن حدوث الندى و الضباب وعـدد أيـام تكويـنها خلال العام لتحديد أماكن استغلال هذا النمط ، وكذلك عمل بعض الـتجارب الحقلـية لحسـاب كفاءة تجميع مياه الندى و الضباب ومحاولة الوصول إلى أنسـب و أرخص طرق التجميع ، و الاستعانة بأسلوب الحقن الصناعي للضباب لسرعة تجميع مياهه و توجيهها إلى الهرابات .

كمـا يجب الاهتمام بأساليب قياس الفاقد بالنتح و البخر في شبه جزيرة سيناء لحسـاب أقصى فاقد يمكن مقارنته بالمعدلات المقاسة مع تحويل معدلات الفاقد القصوى إلى قيم فعلية بالنسبة للمحاصيل المطلوب زراعتها على هذه المياه بفرض حساب القيمة الفعلية للاحتياجات المائية من خلال استخدام النماذج الرياضية الحديثة .

و هناك أيضا بعض أنماط الاستغلال الأخرى لمياه الري في سيناء لم تستغل بعد وهي إعادة استخدام مياه المجاري وأما بتوصيلها من وادي النيل عبر قناة السويس أو مـن تجميع مياه الصرف الصحي من المدن الكبيرة كالعريش و الطور . هذا و قد أكدت إحدى الدراسات على مدينة العريش إمكانية استخدام هذه المياه للزراعة ، و لكن هناك رأي سـائد أن هـذه المـياه سوف تلوث البيئة – و رأي آخر أن مياه الصرف الصحي تسـاعد علـى تنشيط البكتريا في التربة خاصة الأراضي الرملية المستصلحة و بالتالي يجـب المزيد من الدراسة حتى يصبح هناك مصدر جديد للمياه السطحية تضيف مساحة جديدة إلى الرقعة المنزرعة حاليا .

كما توجد دراسات حديثة خاصة بتكنولوجيا الري بالماء المالح [1] و التي يقوم بهـا مركـز بحـوث التنمية و التخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة بالتعاون مع كلية الهندسة بنفس الجامعة ، ومجموعة من أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث . هـذه الدراسات تهدف إلى جدولة الري بصفة عامة للحصول على أقصى إنتاج زراعي مـن وحـدة المـياه مـع السيطرة على تراكم الأملاح في طبقات التربة و الحفاظ على الأسـمدة مـن الغسيل ، و الاهتمام بصرف المياه الناتجة عن الري مع دراسة مشاكل الصرف المتعلقة بالزراعة في المناطق المستصلحة .

١- وزارة الدفـاع و الإنـتاج الحربـي ، الندوة العسكرية الاستراتيجية لتعمير و تطوير سيناء لجنة المياه و الري ، التقرير الأول ، ملحق رقم ٦ .

(٦) موارد المياه الاحتمالية :

يمكــن إلقاء الضوء على موارد المياه الاحتمالية بشبه جزيرة سيناء من خلال الاهـــتمام بدراسة الميزان المائي للمياه المخزنة بالغر ود الرملية في سيناء الشمالية و التي تزداد كمياتها شرق العريش في منطقة الشيخ زويد . هذا مع العلم بأن هذه المياه قــد تختلف في كمياتها و درجة ملوحتها من مكان لآخر على السهل الساحلي الموازي لشاطئ البحر المتوسط حيث تقل كمية المياه المختزنة من غرب مدينة العريش حتى قناة السويس لقلة الأمطار بها وقربها من الملاحات(جنوب بحيرة البرد ويل وسهل الطينة) بعكس شرق مدينة العريش فان كمية المياه كبيرة . ويساعد دراسة الميزان المائي لهذه المنطقة على التخطيط الهندسي حتى لا يؤثر مناطق الاستغلال على بعضها وكذلك لرسم سياسة آمنة لضخ المياه الجوفية . و قد قدرت مساحة الأراضي التي يمكن زراعتها في هذه المنطقة (بين العريش و رفح) بحوالي ١٠ آلاف فدان .

و من أهم موارد المياه الاحتمالية تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية و التي قد تخــتلف في نوعيتها من قطاع لآخر في شبه جزيرة سيناء . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن التكلفة الفعلية للتحلية تعتمد على درجة تركيز الملح الأمر الذي يقتضي معه ضرورة المـــبادرة برسم خريطة يوضح بها توزيع الملوحة بالنسبة لمصادر المياه الجوفية ، و كذلك تقدير التكلفة الفعلية للتحلية موزعة على كل سيناء خاصة تكاليف استخدام الطاقة و ذلك بعمل دراسة إقتصادية للمقارنة بين تكاليف التحلية هذه و نقل المياه إليها .

و أخــيرا لإيجاد موارد مياه احتمالية أخرى يجب تحديد الأولوية للمناطق التي تحتاج إلى تنمية المياه الجوفية بها . فمن أهم المناطق التي لها أولوية أولى في التنمية القطـــاع الجنوبي لوادي العريش ، و القطاع الشمالي لوادي العريش ، و منطقة سهل القـــاع الممـــتدة من وادي فيران شمالا حتى الطور جنوبا . أما الأولوية الثانية مناطق حوض وادي الحسنة / وادي الحمه ، وحوض وادي البروك .

الجزء الثاني
تطور الفكر الإقتصادي [1]

تمهيد :

- تحديـد بداية علم الإقتصاد من خلال التعريف التالى : " عبارة عن أى حقل من المعلومـات نمـت فـى داخلـه طرق متخصصة لاكتشاف الحقائق أو للتفسير والتحليل "
- ووفقاً للتعريف السابق ، يمكن استعراض أبرز المساهمات فى الفكر الإقتصادى دون التطرق إلى أعمال الكتاب من الدولة الأندلسية والدول العربية فى العصور الوسـطى ، ودراسـة تطـور الفكر الإقتصادى على يد " كينز " وبالتالى ، فإن الكاتب اقتصر على الكتاب الإغريق القدماء " أفلاطون وأرسطو " ثم ترك عصر الرومان لعدم توفر المساهمات الفكرية لكتاب ذلك العصر . وبعد ذلك تمر عشرة قـرون تقريـباً دون فكـر مميز . وفى نهاية العصور الوسطى ، كان من أبرز المسـاهمات للكاتب " سيرتوماس الاكوينى " . أما فى القرنين ١٦ – ١٧ كانت هناك مجموعة من الإقتصاديين " المركنتاليين وفلسفة الواقع " . بينما فى القرن السـابع عشـر ظهرت مدرسة " الفيزيوقراط " . كما يختار الكاتب بعد ذلك من المدرسة الكلاسيكية مؤسس علم الإقتصاد الحديث آدم سميث ، ودافيد ريكاردو ، وروبـرت مالـتس ، وجـون اسـتيورت بـيل . ثم بعد ذلك مؤسس المدرسة الماركسية كارل ماركس ومهاجمته للمدرسة الكلاسيكية على الرغم من استخدام الكثـير من الأفكار العلمية الكلاسيكية فى نظرياته ولكن كان يستخدمها للوصول إلـى نـتائج منطقـية . وفى أواخر القرن ١٩ وإلى بداية الثلاثينات فى القرن العشرين ظهرت المدرسة النيوكلاسيك واقتصر الكاتب هنا على الفريد مارشال .

هذا ويوجد فوائد من دراسة علم تطور الفكر الإقتصادى منها الفائدة التعليمية لأن التقييم العلمى لأى نظرية قائمة والتمكن من إجراء الاختبار العلمى السليم لها لن يكون ممكناً إلا بعد دراسة الأصول العلمية الأولى لها وظروف تطورها .

قوام جمهورية أفلاطون Plato. **ثلاثة طبقات :**

١– المحاربون (داخليا وخارجيا) غير المبرزين (أعمال إدارية) .

١– عبد الرحمن يسرى أحمد (دكتور) ، تطور الفكر الإقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩.

٢- الحكـــام : اختيارها بدقة - وضع برنامج خاص لتعليمهم وتثقيفهم (الموسيقى - الرياضـــة) وبعــد العشــرين إذا قصـــر أحد عن متابعة زملائه مع أنصافه بالشجاعة .
٣- الضياع والبحارة والتجارة كل حسب ما تجيد طبيعته

- شـــيوعية الصلات الغالبة بين حكام الجمهورية . بأن تكون زوجاتهم وأطفالهم مشاعاً لهم جميعاً
- يحبذ مساواة المرأة بالرجل فى التعليم وفى كافة ميادين العمل فى الدولة .
- مما سبق يتضح أن أفلاطون يرسم شيوعية ارستقراطية أو ديكتاتورية .
- ما هو حكمنا على أفكار أفلاطون plato
- تقيـــيم العمـــل علـــى أساس موهبة وكفاءة العامل . أما آدم سميث على أساس تخصـــيص كـــل عـــامل بصناعة جزء معين وصغير من عملية الإنتاج (داخل العملية الإنتاجية) .
- التنظيم الجماعى لحياة الحكام فى اليوتوبيا " أى المدينة الفاضلة أو الجمهورية . هـــناك رأى يقول بأنها الشيوعية بعينها ولكن نقول أن أفلاطون حرم الملكية الخاصة على الحكام فقط .

الخصائص العامة لفكر أرسطو الإقتصادى :

٤- إقـــرار حق الملكية الخاصة (الفردية) عموماً . ومن ثم يعتبر أول من أرسى دعائم الرأسمالية والدافع عند أرسطو :
١) الملكية الخاصة يتولد عنها البهجة فى النفوس .
٢) الملكية الخاصة تؤدى إلى الارتقاء والنهوض بالنفس البشرية .
٣) الملكـــية الخاصـــة تتصـــل مباشـــرة بالحرية (اسمى ما تتطلبه النفس البشرية) .

الفصل الأول

أولاً : عصر الإغريق أفلاطون وارسطو

Greek Econmic Thought

١) أفكار أفلاطون : 1) Plato (427-347) before Christ

يعتــبر منظم الفكر الأفلاطونى فى الإقتصاد من المناقشات والبحوث التى خصصها للمسائل السياسية . وأهتم افلاطون بفكره المدينة المثالية " اليوتوبيا " ومن خصائصها : أنهــا صغيرة نسبياً ، وأن جميع المسائل الإقتصادية وغير الإقتصادية فيها تنظم وتدار بحــزم ودقة ، وأن الرجال والنساء سواسيه ، وكل حرفة تمثل طائفة منظمة بداخلها ، والحكومــة مــن ضمن هذه الطوائف ويعهد إليها بالأعمال السياسية ولكن لا يسمح لها بإقامــة صلات عائلية ، وحارب أفلاطون الملكية الخاصة بالنسبة للمستويات العالية من الحكام ولكن نسبياً .. كتابة " الجمهورية " .

وتصــور أفلاطون أن تقسيم العمل ضرورى جداً للتنظيم الاجتماعى داخل المدينة على أساس أهمية التقسيم فى زيادة كفاءة الإنسان بشرط أن يكون التقسيم على أساس المهارات الفردية .

والــنقود فى رأى أفلاطون وسيلة اخترعها الإنسان لتسهيل التبادل بدون استخدام الذهــب والفضــة كــنقود . والمبرر هنا أن استخدامها قد يؤدى إلى نتائج عكسية من الناحية الأخلاقية والإجتماعية . وبالتالى اقترح أن يكون للنقود قيمة صورية . وللأسف لم يرى رأى أفلاطون النور إلا فى الخمسين عاماً الأخيرة .

٢- أرسطو Aristotte (384-322) Before Chirst

- تلميذ أفلاطون لمدة عشرين عاما .
- اسم كتابة " السياسات " واضع بذور النظرية الإقتصادية .

يعتمد تحليل ارسطو فى الإقتصاد على وجود الرغبات وكيفية إشباعها ومن أهم أفكار أرسطو :

أ) القيمة : لم يميز أرسطو فقط بين القيمة الاستعمالية والتبادلية بل استنتج أيضاً أن هناك علاقة بينهما ولكنه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة . كما اهتم بمسألة العدل فى تحديد أسعار السلع " اهتمام أخلاقى " وأن الاحتكار عبارة عن موقف البائع الوحيد فى السوق ومن خلال تفكيره فى العدالة ومحاربة الاحتكار استنبط فكرة المبادلة المتكافئة ولكنه لم

يستطع أن يحلل الدافع على إتمامها من وجهة نظر المنفعة . ولكن قد تكون فكرة المبادلة المتكافئة فكرة إقتصادية موضوعية إذا كان يقصد بالمبادلة أنها تتم فى ظروف التنافس أو عدم وجود أى شكل من الاحتكار .

ب) النقود : " إن حياة أى مجتمع غير شيوعى تتطلب تبادل السلع والخدمات ، وهذا التبادل يأخذ صورة المقايضة . ولكن الصعوبات التى تواجه المقايضة أدت إلى وجود اتفاق عرفى أو تشريعى يهدف إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل .وأن المعادن تعتبر أحسن وسيط للقيام بهذا الدور ، وتعتبر مقياس للقيمة . وقد اكتشف أرسطو الثلاث وظائف للنقود من خلال مناقشاته حول عدم مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجته تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة فى صورة نقدية ، والوظائف الثلاثة هم : وسيط للتبادل – مقياس للقيمة – مستودع للثروة أما الوظيفة الرابعة (قياس القيمة الآجلة) لم يتكلم عنها .

وقد بنى أرسطو نظريته فى النقود على افتراضين . الأول : على الرغم من أن النقود لها وظائف عديدة إلا أن الوظيفة الأساسية لها وساطتها فى عمليات التبادل . أما الافتراض الثانى : أنها لابد أن تكون ذات قيمة سلعية لكى تؤدى وظيفة التبادل .

ج) الفائدة : كان تصور ارسطو للفائدة أنها مساوية للربا . وإذا كانت هناك فائدة " فما هو المبرر من التفرقة بين الفائدة على قروض الاستهلاك أو التجارة والإنتاج ؟ كما أنه لم يرى مبرر لأخذ زيادة فى قيمة النقود لمجرد إنتقالها من إنسان إلى آخر فى عمليات الإقراض والاقتراض (النقود عقيمة لا ترد) وهذا الرأى نابع من فكرته عن التبادل المتكافئ .

الفصل الثانى

الفكر الإقتصادى فى العصور الوسطى :

Meedieval Ecnomic Thought
(476 after christ) (thumas Accunds)

يعتبر فترة العصور الوسطى فترة ركود إقتصادى وفكرى . هذا وإن مجتمع هذا العصر كان يقوم على أساس الإنقسام الطبقى بين السادة والعبيد والثمة الأخرى هى أن الكنيسة كانت تمارس سلطاتها على الأفراد من الناحيتين الروحية والمادية . الأمر الذى أدى إلــى وجود حدود يقف عندها المفكر الإقتصادى . ولكن فى نهاية هذا العصر تمكن الــبعض مــن رفض الآراء الكنيسة معتمداً على الأسلوب العلمانى من ناحية ، كما أن بعــض رجال الكنيسة أبدوا استعداداً للتهاون من ناحية أخرى . ومن أهم مميزات الفكر الإقتصادى فى هذه العصور هى :

١- علــم الإقتصــاد : عــبارة عن مجموعة قوانين " ليست قوانين علمية " وإنما مجموعة قواعد أخلاقية تستهدف إدارة النشاط الإقتصادى إدارة صالحة . ومن ثــم كــان النشاط الإقتصادى يحتل مرتبة ثانوية لأن الحياة الروحية كان مركز الدائرة الكنيسة تمثل أكبر سلطة فى المجتمع .

٢- النظرة للملكية الخاصة : اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة نتيجة تطور الفكر الديــنى . حيــث اعــتقد آباء المسيحية الأول أن السعى وراء الثروة أو الغنى يعــرض الــنفس للهــلاك " الغنى ظالم أو وارث لظالم " ولكن استطاع توماس الأكوينى أن يدافع عن النظام الإقتصادى القائم على الملكية الخاصة فى الحدود الــتى لا تخــرج بــه عن فلسفة المسيحية وذلك على أساس رأى أرسطو فى الملكية الخاصة من الناحية الأخلاقية .

٣- النشــاط الــتجارى : وهــنا يتفق توماس الأكوينى مع أرسطو فى الحكم على الــتجارة بأنهــا غــير طبيعية وغير طبيعية ولكنها شر لابد من فمنه فى حياة اجتماعــية بعــيدة عن الكمال . وذلك بشروط منها : أ) عدالة التبادل ، ب) يســعى التاجر إلى كسب ما يكفيه للابقاء على حياته وبيته . ج) يسعى التاجر إلى جلب النفع إلى بلدة .

٤- الثمــن العــدل* : نبعــت فكرة الثمن العدل من مناقشة أرسطو لمبدئ المبادلة المتكافئة . وأن هذه الفكرة تعتمد على الأخلاق أكثر من أى شيء آخر . وأيده فــى ذلك توماس الاكوينى . ولكن توماس بيج التقلبات حول الثمن العدل وذلك تبعاً للتقلبات فى أحوال السوق .

---

* هو الثمن الذى يعتبر منفعاً لكل من البائع والمشترى على حد سواء ، والذى يفترض أن يكون .

ثــم أدخل تعديلات على فكرة الثمن العدل : بحيث أصبح من الممكن الخروج منه بهدف تغطية تكلفة نقل البضائع للأسواق أو للاحتياط من سوء التقدير . وفى أواخر هذا العصر تصور البعض إمكانية تأثير ظروف العرض والطلب فى أثمان السوق ، ولذلك لم يتمسكوا بهذه الفكرة .

٥- الفــائدة : ظلــت قــاعدة تحريم الربا سائدة دون مناقشة معظم فترة العصور الوسطى . ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدى فى الأسواق فى أواخر العصر بــدأت بعــض اتجاهــات جديدة فى الظهور . حيث أخذ الأسلوب العلمانى فى التفكير بقوة متزايدة تجاه التوسع فى إقراض المال بفائدة والمبرر هنا القانون الرومانى . وهنا طور توماس الاكوينى الفكرة الارسطية من خلال التفرقة بين الســلع الاســتهلاكية والمعمــرة وأن الــنقود وتنتمى إلى الفئة الأولى . وأن المطالبة بفائدة على القرض النقدى إلى جانب المطالبة بسداده معناها الحصول علــى كسب غير طبيعى وغير عادل . وهناك ثلاثة مبادئ " مبررات " أدت إلى انفصال الرأى الإقتصادى العلمى عن الرأى الدينى التقليدى الثلاث مبادئ هم : مبدأ تعرض المقرض للخسارة - ضياع فرصة الكسب - مبدأ المخاطرة .

٦- النقود : يرى أوريزم إن حق صك العملة يجب أن يكون فى يد " الأمير " وليس مــن حق أن يتلاعب بثروة رعاياه عن طريق تغيير وزن النقود أو مادتها وإن التغيــير أســوأ مــن الربا لأنه ابتزاز لثروة المجتمع دون علمهم . واعتقد أن تخفــيض قــيمة العملة ضريبة مستترة الأمر الذى يؤدى إلى الاضطرابات فى التجارة والكساد والفقر .

وهكــذا سبق " اوريزم غيره فى التعبير عن فكرة " قانون جريشام " النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل فى الأسواق .

٧- تقسيم العمل : مؤيد

الفصل الثالث

الفكر الإقتصادى فى العصور الوسطى
المدرسة الإقتصادية الإسلامية

تمهيد :

المدرســـة الإقتصادية الإسلامية هى جزء لا يتجزأ من كيان المدرسة الإسلامية الكبرى التى أرسيت قواعدها العامة فى عصر خاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله ﷺ (٥٧٠ - ٦٣٢م) . وبعد انتهاء العصر الأول للرسالة النبوية (وفاة الرسول ﷺ) بدأت أعمال المدرسة الإسلامية فى الظهور ثم الازدهار حتى وصلت إلى القمة فى القرن الخامس عشر الميلادى . وقد سجل الغربيون والمستشرقون الكثير من أعمال المدرسة الإســلامية فـــى مجـــالات الطبيعة والكيمياء والطب والفلك والرياضيات والجغرافيا .. ولكنهم لم يهتموا كثيراً بأعمال هذه المدرسة فى مجال العلوم الإجتماعية ومنها الإقتصاد هـــذا بالـــرغم مـــن انتقال جانب من الفكر الإسلامى الاجتماعى بصورة مباشرة وغير مباشـــرة إلـــى الفكر الغربى (مثل أعمال ابن خلدون) وبالرغم من الاعتراف الصريح أحـــياناً بالأهمـــية الـــبالغة لبعض الدراسات الإنسانية . ولعل الاتجاه الغربى العدائى أو المتجاهل للفكر الإسلامى فى ميدان العلوم الإجتماعية والإنسانية له ما يفسره إذ أن هذا الميدان على وجه الخصوص هو أكثر الميادين تأثيراً وتعلقاً بالعقيدة الإسلامية والتى لم يؤمن بها الغربيون .

والفكـــر الإقتصـــادى الإسلامى فى رأينا هو " اجتهاد علماء المسلمين فى مجال بحث وتحليل المشكلة الإقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم فى العصور المختلفة ومحاولة اســـتنباط العـــلاج الملائم لها داخل إطار الشريعة الإسلامية ، وأخذاً فى الاعتبار مقاصد هذه الشريعة ، وأهداف الأمة الإسلامية . والقول بأنه " اجتهاد علماء المسلمين " يعنى أنـــنا لا ندخل ما جاء من نصوص فى القرآن الكريم أو فى الأحاديث النبوية بخصوص العاملات أو الحياة الاقتصادية للفرد أو المجتمع بشكل مباشر فى نطاق الفكر الاقتصادى الإســـلامى . وما جاء بالقرآن وكلام الله عز وجل وما جاء فى الحديث النبوى هو قول رسول الله ﷺ وقد نزهه الله عز وجل عن الهوى ، قال تعالى " وما ينطق عن الهوى إن هـــو إلا وحـــى يوحى (النجم ٣ ، ٤) وهذا فى مجموعه لا يصح أن يوضع فى مرتبة واحدة مع الفكر البشرى بعبارة أخرى أننا حينما نتكلم عن " فكر بشرى " ، ثمرة اجتهاد عقول محدودة التجربة - مهما كان تفوقها أو ذكائها - لعدم تنزهها عن ظرفية المكان أو الزمان ، ومن ثم عدم قدرتها على الاستغناء عن التجربة أو تفادى الوقوع فى خطأ .

وذكـــرنا فـــى الـــتعريف أن بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية ومحاولة استنباط العـــلاج الملائـــم لهـــا يتم " داخل إطار الشريعة الإسلامية وأخذاً فى الاعتبار مقاصدها

بالإضـــافة إلـــى أهداف الأمة الإسلامية " . وهذا يعنى : أن اطار العام للفكر الاقتصادى اســـلامى لابد أن يكون محدداص أو مقيداص بالشريعة الإسلامية ومقاصدها : فلا يصح لباحـــث أو لمجتهد أن يتعدى حدود هذا الإطار العام تحت أى ظرف من الظروف أو لأى ســـبب مـــن الأسباب ، وأن القواعد الأساسية التى قام عليها الفكر الاقتصادى الإسلامى مـــنذ نشأته وخلال تطوره عبارة عن " حقائق " مستمدة من كلال الله عز وجل وأحاديث رســـوله ﷺ وليست فروضاً اجتهادية من ثمرة العقول البشرية كما هو الحال فى الفكر الاقتصادى الوضعى

وهكـــذا فـــإن التعريف الذى اقترحناه يضع النصوص الواردة فى القرآن الكريم والســـنة المطهـــرة بخصوص الحياة الاقتصادية للفرد أو المجتمع الإسلامى فى مرتبة القواعـــد الأساســـية والعوامـــل المحددة لإطار الفكر الاقتصادى الإسلامى . أما اجتهادا علمـــاء المسلمين التى تمت داخل الإطار واعتماداً على هذه القواعد فتكون مجموعها " الفكر " الذى نريد أن نبحث فى تاريخه وكيفية تطوره .

ولقد ذكرنا فى التعريف المقترح أن الفكر الاقتصادى الإسلامى عبارة عن اجتهاد " علمـــاء المســـلمين " ونعـــنى بالعلماء أولئك الذين عرفوا بأنهم من رجال العلم ولهم اجـــتهادات علمية معروفة والذين استقر الرأى على أنهم قد تمسكوا فى حياتهم الخاصة وفى اجتهادهم وبحثهم العلمى بالمنهج الإسلامى . وحيث أننا لن نستطيع أن ندرس كل الاجتهادات التى أنجزها علماء المسلمين فى المسائل الاقتصادية المختلفة خلال العصور الوسطى (فترة الإزدهار الفكرى الإسلامى) فإنه يصبح من الضرورى انتقاء أبرز هذه الإجتهادات والاتجاهات العلمية والاهتمام بها .

كمـــا ذكـــرنا أيضـــاً فى التعريف كلمات " بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية ... ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها " والمقصود من وراء هذه الكلمات هو التأكيد على ضرورة توفر المنهج العلمى فى الكتابات التى تناولت المشكلة الاقتصادية . ولزيارة هذه النقطة وضوحاً نقول أن بعض ما كتب فى المسائل الاقتصادية من قبل علماء المسلمين فـــى العصـــور الوسطى لم يعتمد على الأسلوب العلمى فى البحث والتحليل بكشل كاف . وإنمـــا جاء معبراً عن أحكام فقهية محضة أو أحياناً مترجماً لآراء خاصة دون مبررات علمـــية كافية . وربما كانت هذه الأحكام أو الآراء ذات النفع كبير حيث وحينما قيلت ، ولكنـــنا فـــى مجـــال دراسة الفكر الاقتصادى العلمى ومحاولة تتبع السلسلة التى تربط الحلقات المتتابعة منه بعضها ببعض لا نستطيع أن نأخذ سوى الاجتهادات التى استندت إلـــى تبريرات منطقية كافية وارتبطت بشكل لا يقبل الشك بالمنهج الإسلامى فى البحث والتحليل .

نفـوذ وخاصـة فى مجال الأعمال فانتقد الإسلام سلوكهم فى سبيل إرساء قواعد الخلق الحمـيد . ولقد حمل الرسول ﷺ حملة شديدة على الربا والمرابين فى أحاديث عديدة . وكان لهذا الأسلوب أثره فيتطهر مجتمع المدينة المنورة من هذه الآفة التى تحكمت فى المعـاملات لزمـن طويـل حتى أفسدتها ، كما تسبب أيضاً فى ركوب البعض إلى تكون الـثروات السهلة من وراء المال دون أى مشاركة فى مخاطرة استخدامه فى التجارة أو فى غيرها من النشاط .

(ج) حرمة رأس المال الخاص ووظيفته الإجتماعية :

أوضـح الرسـول ﷺ للمسلمين حرمة رأس المال الخاص بصفة مؤكدة . وفى الحديث أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مال ؟ قال فلا تعطه مالك " قال أرأيت إن قاتلنى ؟ قال " قاتله " قال : أرأيت إن قتلنى ؟ " فأنـت شـهيد " قـال أرأيت إن قتلته ؟ قال " هو فى النار " رواه مسلم . وقد ورد فى أحاديـث أخرى للنبى ﷺ أن من قتل دون ماله فهو شهيد " . وهكذا وضع أساس ثابت للمشـروع الخـاص متمـثلاً فى حرمة الملكية الخاصة . إلا أن القرآن الكريم والحديث النـبوى أوضـحا عقيدة الاستخلاف بالنسبة للملكية الخاصة فالخالق وحده هو " مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء " (من سورة آل عمران) والإنسان مسـتخلف فـيما لديـه من مال يتصرف فيه فى حدود الشريعة الإسلامية وبما يحقق مصـلحة الجماعة . وهكذا فهم المسلمون أن الملكية الخاصة لا تتيح للإنسان التصرف كـيفما يشاء لأن لها وظيفة اجتماعية وقد تأكد هذا الفهم من خلال التجربة الإقتصادية للمدينة المنورة فى عصر رسول الله ﷺ وبتوجيهه المستمر للمسلمين .

(د) تحديد إطار الملكية العامة :

روى عـن رسـول الله ﷺ قوله " الناس شركاء فى ثلاث الماء والنار والكلأ " وفهـم من هذا الحديث أن هناك " منافع عامة " وأن الدولة بصفتها ممثلة لعموم النـاس ومسـئولية عن الرعاية مصالحهم جميعاً دون تفضيل خاص للبعض هى الأحق بتنظيم اسـتغلال هـذه المنافع العامة . وليس لدينا من الأدلة التاريخية ما يجعلنا نقول أن ثمة مشروعات عامة قد قامت بتنظيم هذه المنافع العامة فى عصر الرسول ﷺ . ولكن نقول أن الرسـول الله ﷺ قد أرسى المبدأ وقد استنبط فقهاء المسلمين فيما بعد منافع أخرى تدخل فى نطاق المنافع العامة .

وقد كان الرسول ﷺ فى المدينة المنورة ينظم استغلال مياه الرى بين المزارعين علـى أسـاس منفعـتهم جميعاً ، كما أنه أوضح حق الآخرين فيما يفيض من ماء عن الاسـتخدام الفردى . كذلك نظم الرسول ﷺ استغلال الكلأ فحمى بعض الأرض لأغراض محددة وأفهم عامة الناس أن أرض الكلأ (التى لم تحمى) ليست ملكاً خاصاً لأى واحد منهم . وسيأتى فيما يلى بعض تفاصيل خاصة بهذا الأمر .

(هـ) أساليب جديدة لتنظيم وتنمية الزراعة :

لم تكن أرض المدينة مستغلة استغلالاً جيداً قبل هجرة الرسول ﷺ ذلك لأن أهل المديـنة لم يقبلوا إقبالاً كافياً على نشاط الزراعة كما أنهم انشغلوا كثيراً بالحروب التى دارت فـيما بينهم وقد حث رسول الله ﷺ المسلمين بعد الهجرة على الاهتمام بالزراعة واستغلال الأرض لأنها مصدر الثمر الذى ينتفع به الجميع وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة " (البخارى ومسلم وغيرهما) [1] . وبالرغم من أن المهاجرين من مكـة كـانوا أهـل تجارة إلا أن منهم من مارس نشاط الزراعة بتشجيع الرسول ﷺ ، فـأخذوا أراضى واسعة وزرعوها وبذلك ساهموا فى إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية للمدينة ، التمور والشعير والقمح وبعض الخضروات .

وقـام رسول الله ﷺ بتنظيم عملية الرى . فقد كان أهل المدينة يستفيدون فائدة كبرى من مياه الأمطار فى رى مزارعهم وقد نظم رسول الله ﷺ عملية الرى بين الأفراد الذيـن كانـت مزارعهم تقع متجاورة على مسايل الأمطار [2] ، فأمر بأن يسقى من يمر عليه الماء أولاً ثم أعطاه الحق فى أن يحبس الماء فى زراعته حتى يصل إلى حد الكعب ، ثم ألزمه بعد ذلك بأن يرسل الماء إلى من يليه هكذا وبذلك يأخذ كل مزارع حاجته من الماء دون أن يظلم أو يظلّم .

وأقـر الرسـول ﷺ مـبدأ الإسـتفادة من الخبرة الفنية والنشاط الإنتاجى لغير المسـلمين . روى أن بعضـاً من يهود خيبر قالوا للرسول ﷺ : " يا محمد نحن أرباب الدخل وأهل المعرفة بها ، ولنا بالعمارة والقيام على النخل علماً فأقرنا نعمل بالأرض " فوافـق الرسـول ﷺ على ذلك ولم يخرجهم من المدينة كما حدث مع بقية يهود خيبر . وسلم الرسول ﷺ الأرض لهؤلاء اليهود على أن يزرعونها على أن يكون لهم نصف ما يخرج من التمر وللمسلمين النصف الآخر . فإذا كان ثمة محاصيل أخرى تنتج من زرع بجـوار النخل فهى أيضاً مناصفة بينهم وبين المسلمين . لقد شاطرهم الرسول ﷺ على الـتمر وغـيره على أن يتحملوا هم نفقات البذر وغير ذلك من نفقات الزراعة . وهذا الـنظام الذى اتبع مع يهود خيبر الذين بقوا فى الأرض وقاموا على زراعتها هو نفسه نظام المزارعة الذى عرفه المسلمون فى المدينة وعملوا به فى عهد الرسول ﷺ .

ويتمـيز هـذا النظام الذى أقره الرسولﷺ بأنه أكثر إنصافاً لمن يتعهد الأرض بالعمل بالمقارنة بنظام الإجارة حيث الأخير يستلزم من المستأجر أن يسلم لمالك الأرض

١- وهـناك أحاديـث نبوية أخرى صحيحة تحث على ممارسة نشاط الزراعة من أجل الحصول على الأقوات الأساسية .

٢- المجارى الطبيعية التى تسيب فيها مياه الأمطار .

يمـــتد على المدى الطويل ومن الأمثلة الحية للقرض الحسن فى عصر رسول الله ﷺ ما فعلـه أبـو طلحـة الأنصارى الذى تنازل عن بئر " حاء " وكانت من أشهر الآبار التى تستخدم فى رى الأرض الزراعية بالمدينة وكانت أحب أموال أبى طلحة إليه . فلما نزل قـول الله تعـالى " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون " (آل عمران : ٩٢) قام أبو طلحـة إلى رسول الله ﷺ : أن أحب أموالى إلىّ بئر " حاء " وهى صدقة لله أرجو برها وزخرها عند الله [١] . وكذلك قام عثمان بن عفان رضى الله عنه بشراء بئر " رومه " . وكانـت البـئر ملكاً ليهودى يبيع ماءها للمسلمين ، فرغب رسول الله ﷺ المسلمين فى شرائها وقال لهم من اشتراها عثمان بن عفان وتنازل عنها للمسلمين عامة .

وكـان من دعائم نظام التوزيع الأمثل فى المدينة المنورة التزام جميع أصحاب الأعمـال بإعطـاء الأجراء حقوقهم وعدم بخسها ولقد حض رسول الله ﷺ على الوفاء بحـق الأجـير فـى وقته فقال : " أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه " (ابن ماجه وأخرجه المنذرى فى الترغيب والترهيب) . وكذلك كان ﷺ يقول للمسلمين أن رب العزة تـبارك وتعالى يقول " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت خصمه خصمته : رجل أعطـى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره " (البخارى وابن ماجه وغيرها " .

وممـا دعـم نظام التوزيع الأمثل تحريم الربا واستبداله بنظم أخرى قائمة على مبدأ المشاركة فى المخاطرة والربح (الغرم والغنم) بين أصحاب رؤوس الأموال ومن يسـتخدمونها . وكذلك أيضاً إرساء نظم جديدة للمشاركة فى ثمرة الناتج الزراعى بين مـن يملكـون الأرض ومن يفلحونها مثل نظام المزارعة . ويلاحظ أن جميع العقود أو الاتفاقـات بين من يملكون عناصر الإنتاج ومن يستخدمونها والتى تتدخل بشكل مباشر فـى تحديد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل كانت تتم من خلال السوق التنافسى الحر وتلتزم بقاعدة التراضى بين المتعاقدين على شروط محدودة . قال عليه الصلاة والسلام " المسلمون عند شروطهم " (البخارى ومسلم) .

ثانياً : تنظيم وتنمية النشاط الإنتاجى على أسس جديدة :

أ) **الحـث علـى العمـل :** لقـد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالعمل فى القرآن الكريم وأعلمهـم أنـه مطلع ومشاهد لعملهم وكذلك فإن الرسول ﷺ والمؤمنون مطلعون على الأعمـال شـهود علـيها ... (وقـل أعلمـوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) (التوبة ١٠٥) والعمل هنا يحتمل معنى العمل التعبدى المحض من صلاة أو صيام مثلا أو العمل لأجل اكتساب الرزق وعن هذا الأخير نتكلم الآن وكان الرسول ﷺ يحث المسلمين القادرين على العمل

١- قال تعالى " من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له وله أجر كريم " (الحديد : ١١) .

ويخوفهم من التسول وسؤال الناس أو التعطل الاختيارى خشية المذلة فى الدنيا وحساب الله فى الآخرة . وهكذا ارتفعت قيمة العمل فى مجتمع المدينة المنورة إلى درجة عالية لم تكن معروفة للعرب قبل الإسلام . بل أن الرسول ﷺ رفع مرتبة العمل الشريف الجاد إلــى مرتــبة الجهــاد فــى سبيل الله[1]. وهذا أمر مستلهم من كتاب الله قال تعالى : " وآخــرون يضــربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله " (المزمل - من الآية ٢٠)

وروى أنــس رضى الله عنه أن رجلاً من الأنصار جاء يسأل الرسول ﷺ صدقة فســأله ﷺ " أمــا فى بيتك شيء " ؟ فلم يجد عنده إلا أقل القليل من المتاع فأخذه منه وباعــه بــيعاً خيرياً للمسلمين فاشتراه واحد بدرهمين فأعطاهما للنصارى ونصحه بأن يشترى بأحدهما طعاماً يتركه لأهله وبالآخر قدوماً (رأس الفأس) ويأتيه به . فلما فعل الانصــارى أخذ رسول الله ﷺ القدوم فشد فيه عوداً من الخشب بيده ثم أعطاه له وقال اذهب واحتطب . وبعد خمسة عشر يوماً جاء الانصارى إلى الرسول ﷺ وقد أصبح معه عشــرة دراهــم من الاحتطاب . وروى مالك والبخارى ومسلم وغيرهم عن أبى هريرة رضـــى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ " لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه " . ويفهم من الحديثين حث الأفراد على التعرف على قدراتهــم الذاتية مهما قلت والاعتماد عليها اعتماداً رشيداً لاكتساب دخل لأنفسهم . وأن الدخــل الــذى يكتسب من أقل الأعمال خير من البطالة الاختيارية . وهذا المعنى يؤكد أهمــية " التوظف الكامل فى المجتمع الإسلامى واهتمام رسول الله ﷺ بهذا الأمر بنفسه أرس قاعدة يتمسك بها حكام المسلمين فيما بعد .

كما أن الله سبحانه وتعالى أمر بالعمل فى أى مكان .. فأمر بالانتشار فى الأرض ابتغاء فضله وأثنى على الذين يضربون فى الأرض يبتغون من فضله .. قال تعالى " فإذا قضــيت الصــلاة فانتشــروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحــون (الجمعــة - ١٠) وقال تعالى " هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه " ... (تبارك : ١٥) وهكذا أرسى الإسلام مبدأ حركية العمل " مــن مكــان لآخر وأثنى عليها . وكان رسول الله ﷺ ممن سافر وعمل فى مال غيره ، وكان صحابته أيضاً رضوان الله عليهم قدوة لغيرهم فى اكتساب دخلهم بمجهودهم داخل المدينة وخارجها " وكذلك فقد أرسى الإسلام فى عهد رسول الله ﷺ مبدأ " حركية العمل " مــن نشــاط إنــتاجى لآخر ابتغاء الرزق . فقد شجع رسول الله ﷺ بعض المهاجرين

١- انظــر حديــث كعب بن عجرة رضى الله عنه وقد رواه الطبرانى أن رجلاً مر على النبى ﷺ ومعه صحابته رضوان الله عليهم فرأوا من نشاط الرجل وجده وهو خارج للعمل فقالوا " لو كان هذا فى سبيل الله .. الخ الحديث "

المكيين علـى العمل بالزراعة فى المدينة ولم تكن مهنتهم حيث اعتادوا على الزراعة وممارسة بعض الحرف الصناعية داخلياً .

ب) تحرى الكسب الحلال :

كـان رسـول الله ﷺ يحض المسلمين على تحرى الكسب الحلال من أى مصدر ويـنهاهم عن الكسب الحرام كى ينعموا بالعيش الطيب فى الدنيا ثم تكون الجنة مثواهم فـى الآخـرة . ولا شك أن الكسب الحرام قد يتيح للبعض تنمية دخلهم النقدى وثروتهم سريعاً ولكنه كسب خبيث حيث أنه يتم على حساب الآخرين ويبتعد بالموارد الإقتصادية للمجـتمع عـن اسـتخداماتها المثلى . فمثلاً الذى يعتاد على الغش فى بضاعته أو ظلم الناس يركن إلى هذه الأمور لزيادة دخله وثروته فيضر الآخرين من جهة ولا يضطر من جهـة أخـرى إلـى البحث عن الوسائل التى يرفع بها كفائته الإنتاجية والتى يمكن أن يتـنافس بها منافسة شريفة مع الآخرين فى السوق . وكذلك كل من يعتاد على الكسب مـن وراء الاحـتكار يظلم الآخرين ويبقى بعض الطاقات الإنتاجية أو كميات من الناتج معطلة لأغراضه الخاصة فيضر بالمصلحة الإقتصادية العامة ولقد حرم الإسلام العمل فى إنـتاج سـلع معينة مثل الخمور ولحم الخنزير وشحمه وذلك حفظاً على الصحة العامة والعقـل مـن التدهور كما حرم الكسب من " الرشوة " .. قال تعالى " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " (الـبقرة : ١٨٨) وشـدد رسـول الله ﷺ فـى تحريمها فقال " لعنة الله على الراشى والمرتشـى " (رواه ابـن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد) وورد معنى الحديث فى روايـات أخرى عديدة وفى رواية الإمام أحمد عن محوبان " لعن رسول الله ﷺ الراشى والمرتشـى والـرائش " والـرائش هو الوسطة بين الراشى والمرتشى حتى تتم عملية الرشوة من إفساد الحكام والطغيان على مصالح وحقوق من لا يقدمون رشوة . وبالتالى تفسـد المصـالح العامة ولا تؤدى كما ينبغى . وقد كان الرسول ﷺ يحاسب من يوليهم أمـور عامـة الـناس إذا لاحظ زيادة ثروتهم وهم فى مناصبهم . ولقد روى أنه عليه الصـلاة والسـلام سأل يوماً أحد الولاة عن ثروته الخاصة وكيف زادت فرد عليه بأن الـناس كانـت تهدى إليه فغضب الرسول ﷺ وأفهمه أن ما كان يهدى إليه كان بسبب منصبه وحرم الله عز وجل الربا تحريماً قاطعاً ونهائياً . وكان الربا الذائع بين العرب هو ربـا النسـئية ، فكان الواحد من الناس يقترض سلعاً أو نقوداً من الآخر ويحدد موعداً أجلا لرد ما اقترضه . فإذا حل موعد الوفاء بالقرض ولم يستطيع المدين سداد ما عليه طلـب من الدائن إمهاله إلى أجل جديد مقابل زيادة محدودة تضاف لقيمة القرض وبناء علـى هذه الزيادة المشروطة يتم تأجيل سداد القرض وهذه الزيادة المشروطة المحددة علـى قـيمة القرض مقابل التأجيل فى السداد هى ربا النسئية . وربما تضاعفت قيمة القرض الأصلى إذا تكرر التأجيل حيث يضاف الربا كل مرة إلى قيمة الدين ويعتبر جزءا مـنه بعد ذلك ونزل ذلك قوله تعالى " يا أيها الذين أمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقـوا الله لعلكـم تفلحون " (آل عمران - ١٣٠) وحيث اختلط أمر البيع بالربا فى

بعض الحالات فقد نزل قول الله تعالى فى سورة البقرة ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا " (فى الآية ٢٧٥) . وفى هذه الآية رد صريح لكل من يقول أن المعاملة الربوية مثل البيع أو من قبيل البيع فهى تتضمن اتفاقاً على مبادلة شىء بشىء وأن ما يتحقق من كسب فى البيع لا يختلف فى حقيقته عن الربا الذى يتحقق فى المعاملة الربوية وفى حديث لرسول الله ﷺ فرق بوضوح بين المعاملة الربوية وبين معاملات البيع . فعن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد " رواه مسلم إلى سعيد الخدرى وزاد فى روايته بعد قوله مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء " . وبناء على هذا فإن الربا الذى يختلط بمعاملات البيع ويسمى ربا الفضل قد تحدد مفهومه عاماً . فلا يجوز لطرفى المعاملة فى السوق مبادلة سلعة من السلع الست المذكورة (أو ما فى حكمها) بجنسها إلا بشرطين التساوى فى الكيل أو الوزن وقبض ما تم الاتفاق على مبادلته فى مجلس البيع . وعلى هذا فإذا وجدت زيادة لأحد طرفى المعاملة (سواء أخذاً أو عطاء من الطرف الثانى) تحقق الربا حتى إذا تم التقابض فى مجلس البيع . وإذا وجدت زيادة لأحد طرفى المعاملة بسبب تأخير التقابض فقد تحقق الربا وإذا وجدت زيادة لأحد طرفى المعاملة بسبب الاتفاق على البيع إلى أجل تحقق الربا أيضاً . أما إذا اختلفت الأصناف فى المبادلة فالزيادة المستحققة لأحد طرفى المبادلة ليست برباً ، ولكن إذا اشترط أحد الطرفين زيادة لمجرد تأجيل قبض حقه أو ثمنه وقع الربا .

ويلاحظ أن ما يفهم من الحديث المذكور عن رسول الله ﷺ من الآية أحل الله البيع وحرم الربا " يؤكد أن مفهوم الربا غير قاصر على ما يسمى بقروض الحاجة أو قروض الاستهلاك " وأنه يمتد ليشمل المعاملات التى تتم داخل النشاط الإنتاجى بين الأطراف المختلفة سواء فى النقود أو فى السلع . وقد تأكد اتساع شمول مفهوم الربا فى قوله تعالى " يا أيها الذين آمنو اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون " (البقرة ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) ففى الآيات ذكر أصحاب رؤوس الأموال وأنهم لا يحب أن يأخذوا أكثر ولا أقل مما يستحقون فى معاملاتهم . وفى الآيات ذكر للمعسرين وأصحاب الحاجات وأن الواجب إمهالهم بل والتصدق عليهم .

هذا ويلاحظ أن الخطاب فى آيات تحريم الربا للمؤمنين ، وأن الله يحذر المخالفين بحرب منه ومن رسوله ﷺ . وقد كشف القرآن الكريم أيضاً عن مخالفات اليهود فى موضوع الربا . فقد نهاهم الله عن أكل الربا ولكنهم انحرفوا عن الصواب ، فنزل فى شأنهم قوله تعالى " وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً (النساء - ١٦١) . وكان اليهود فى المدينة ذوى

تنظيم الحياة الاقتصادية فى (المدينة) خلال عصر رسول الله ﷺ :

خــلال الفــترة التى عاشها محمد رسول الله ﷺ فى المدينة المنورة كان البناء الاقتصادى لهذه المدينة مستمراً لا يتوقف مع عملية البناء الاجتماعى والسياسى . كانت المديــنة تتحول تدريجياً ولكن سريعاً إلى مثال حى لما أطلق عليه الفلاسفة منذ القدر " المدينة الفاضلة " أو " المثالية " . وكانت المدينة قبل هجرة رسول الله ﷺ تدعى " يثرب " وكانت تعانى من الصراعات الداخلية بين قبائل الأوس والخزرج ، تلك الصراعات التى أفسدت الحياة الإقتصادية لسكانها من العرب وتركت المجال لظهور احتكارات اليهود فى مجالات التجارة والصناعة خاصة .

وقــد قام رسول الله ﷺ بعد هجرته مع أصحابه من مكة إلى يثرب بتغيير أسمها إلــى " المدينة المنورة " . ولم يكن هذا مجرد تغيير اسمى حيث تعهد الرسول ﷺ عملية البناء الداخلى لصرح الأخلاق الفاضلة على أساس من العقيدة الإسلامية قال . ﷺ " إنما بعثــت لأتمــم مكارم الأخلاق " وكان يقول " إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً " (البخارى ومســلم والــترمذى) . وكان البناء الأخلاقى القائم على العقيدة الإسلامية هو الأساس الجديــد للتنظيم الإقتصادى والحياة الإقتصادية فى المدينة المنورة وهذا ما نعرضه فيما يلى :

أولاً : التوزيع العدل للدخل والثروة :

لقــد بــدأ البــناء الإقتصــادى والاجــتماعى بمؤاخاة عقدها رسول الله ﷺ بين المهاجرين (أهل مكة) والأنصار (أهل المدينة الذين دخلوا فى الإسلام) على أسس لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، كما أنها لم تكرر بعد ذلك . ومن الناحية الإقتصادية أنطوت هذه المؤاخاة على إعادة توزيع اختيارية للثروة والدخل بين فئتين من الناس لم يجمعها غــير الإيمــان بالله ومحبة الله ومحبة رسوله ﷺ . فلقد تنازل الأنصار طواعية ومحبة بموجــب هذه الأخوة الصادقة عن جانب من ثرواتهم أو أصولهم الإنتاجية لإخوانهم من المهاجريــن . ولقــد اتخــذ هذا التنازل صفة دائمة فى بعض الحالات وصفة مؤقتة فى حــالات أخرى ومن ضمن ما عرض الأنصار على النبى ﷺ أن يقسم النخيل بينهم وبين أخوانهــم المهاجرين ، ولكنه رفض هذا العرض منهم حيث يعنى تنازلهم عن أهم شكل مــن أشكال الثروة العقارية لديهم . وربما أن الرسول ﷺ كان يرى بعين النبوة الصادقة أن الأمــور ستتغير إلى الأحسن وأن أبواباً جديدة للرزق سوف تفتح على الجميع فأراد أن يضــع قيداً على عملية إعادة توزيع الثروة . فلما فهم الأنصار رأى النبى ﷺ طلبوا مــن المهاجرين مواساة لهم أن يساعدوهم فى العمل ، فى سيا الأرض والقيام عليها ، مقــابل إشراكهم فى الثمر (الناتج) وقد أقر رسول الله ﷺ هذا النظام وهو ما يعرف " بالمساقاة " .

ومـــن المعـــروف أن جانب توزيع الدخل والثروة يمثل أبرز جانب فى المشكلة الإقتصادية التى جابهت المجتمعات قديماً أو حديثاً . لذلك كانت البداية المذكورة فى حياة المدينـــة المـــنورة مـــن أهم وأبرز ما يسجل فى بناء نظام إقتصادى قائم على التكافل والتماسك الاجتماعى وخال تماماً من الصراعات والأحقاد الطبقية أو العنصرية ، بل خال تماما من نزعة الأنانية وقائم على الأثيار . قال تعالى فى وصف سلوك الأنصار " يحبون مـــن هاجـــر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كـــان بهـــم خصاصـــة ومـــن يـــوق شـــح نفســـه فاولـــئك هـــم المفلحـــون " (الحشر – من الآية ٩) .

ولقـــد تواحدت دعائم نظام عدل لتوزيع الدخل والثروة فى المدينة المنورة فيما بعـد ذلـك بأمور أخرى كان من أهمها " الزكاة " وهى ركن أساسى من أركان الإسلام الخمسة .. وكانت الزكاة فى أول الإسلام بمكة " مطلقة " لم يحدد فيها المال الذى تجب فـــيه ولا مقدار ما ينفق فيه وفى السنة الثانية من الهجرة بينت الزكاة بياناً مفصلاً على كـل نـــوع من أنواع المال وتحددت أوجه إنفاقها الشرعية . وبذلك أخذت الزكاة شكل الفريضة التى يلزم ولى الأمر بها ويراقب وينظم عملية جمع وأنفاق إيرادتها على أسس شـــرعية محـــددة . وكـــان رسول الله ﷺ يوضح معناها للمسلمين ويرغبهم فى أدائها ويرهبهم من الامتناع عنها أو التهرب منها . وفى توضيح علاقتها بعملية توزيع الدخل والـــتكافل الاجتماعى قال عليه الصلاة والسلام "إن الله فرض على أغنياء المسلمين فى أموالهـــم بقدر الذى يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنـــياؤهم [1] ، إلا وإن الله يحاســـبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً (الطبرانى فى الأوســـط عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه) . وبالإضافة إلى الزكاة استمر رسول الله ﷺ يحض المسلمين على الصدقات الاختيارية والقرض الحسن امتثالاً لما يوحى إليه فى كتاب الله الكريم . ولقد كان أمر الصدقات الاختيارية والهبات معروفاً فى المجتمعات القديمـــة كمـــا أنـــه مازال معروفاً فى المجتمعات الحديثة ولكن " القرض الحسن " كان ومـــازال نظاماً إسلامياً فريداً من نوعه يؤثر تأثيراً مباشراً فى هيكل توزيع الثروة من حيـــث أنها " خاصة " أو " عامة " Private or Public . فالقرض الحسن هو تنازل اختـــيارى عـــن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولى الأمر لأغراض النفع العام وذلك ابـــتغاء مرضاة الله عز وجل فى الحياة الآخرة [2] . فإذا كان المال الخاص المتنازل عنه عـــبارة عـــن رصـــيد مـــن سلع استهلاكية فإن أثره على هيكل الثروة (و الدخل) فى المجـــتمع ســـوف يكون محدوداً بحدود الأجل القصير . أما إذا كان المال المتنازل عنه عـــبارة عـــن سلع أو أصول إنتاجية فإن أثره على هيكل الثروة (ومن ثم الدخل سوف

١- أى أن مـــا يصـــيب الفقراء من مشقة وعناء من جراء الجوع أو العرى لن يكون إلا بسبب بخل الأغنياء .

٢- قال تعالى " من ذا الذى يقرض الله قرضا لا .

قدراً معيناً من المال بغض النظر عن ما تخرجه الأرض من ثمر كثير كان أم قليل . كما أن نظام المزارعة أكثر إنصافاً للمالك دنياً وديناً ففى أوقات المحاصيل الطيبة يجلب نظام المــزارعة رزقاً أوفراً بالمقارنة بنظام الإجارة . أما فى السنوات العجاف حيث يقل ناتج الأرض الزراعية فإن المالك يشارك القائم على زراعة الأرض مشاركة إيجابية فى شدته بدلا من أن يحصل منه على إجارة ثابتة تزيد من شدة ضائقته ، وهذا أمر له فضله من الناحية العقائدية حيث الآخرة خير من الأولى .

وكذلك عرف المسلمون نظام المساقاة وقد تعرضنا له فى البداية عند الكلام عن المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وأثرها فى إعادة توزيع الثروة والدخل .

(و) تنظيم استغلال الأراضى غير المزروعة :

كـــان الرعى أحد الأنشطة الهامة المرتبطة بالأرض . وبالنسبة لأرض الكلأ وهى المـــراعى الطبيعية أدخل الرسول ﷺ عليها نظام الحمى . وأرض الحمى هى أرض الكلأ التى حماها رسول الله ﷺ من الناس فقام بتحديد جدود واضحة قاطعة لها فلا يرعى فيها أحـــد إلا بموافقته . وقد أخذ خلفاء رسول الله ﷺ بنظام الحمى من بعده . ولكن حماية الأرض لـــم تـــتم بغير هدف لقد حمى رسول الله ﷺ إحدى المناطق لإبل الصدقة لترعى علـــيها وحمـــى مـــنطقة أخرى لخيول المسلمين . أما إبل الصدقة فهى تابعة لبيت مال المســـلمين وأما الخيول فكانت خيول المجاهدين وهى الوسيلة الأساسية للركوب والقتال فى سبيل الله .

إلا أن بلالاً بن الحارث ، وقد كلفه الرسول ﷺ بالقيام على أرض الحمى محافظة علـــى أغراضها سأله عن سوائم المسلمين (الأنعام السائمة أى التى ترعى فى الأرض بغـــير صـــحبة مالك أو راع) ترعى فى أرض الحمى أم لا فقال له : لا تدخلها ، فسأله علـــى المـــرأة والـــرجل الضعيف الذى تكون له ماشية كثيرة فقال له الرسول ﷺ دعه يرعى وهكذا يتضح أن حمى الأرض كان لأجل " المصلحة العامة " للمسلمين فى المقام الأول (أغـــراض بيـــت المال والجهاد فى سبيل الله) ولكن أصبح هناك إضافة إلى ذلك تميـــيز خاص للفقراء دون الأغنياء فى الانتفاع بأرض الحمى . وقد صارت هذه سياسة إقتصادية ثابتة لخلفاء رسول الله ﷺ من بعده .

كذلك أدخل رسول الله ﷺ نظام إحياء الأرض الموات . ويتضمن هذا النظام منح حـــق ملكـــية الأرض المـــوات (الأرض الجدباء التى لا يملكها أحد وتقع خارج نطاق الأراضى الزراعية وأراضى الرعى والصيد المعروفة بالمدينة) لمن يقوم بإحيائها بزرع أو بغـــيره . وهـــذا النظام يتضمن تحويل الأرض من ملكية عامة أو مباحة للجميع إلى ملكـــية خاصة لمن أحياها . ولكنه يتضمن أيضاً استغلال ارض غير المنتجة الموجودة بالمجتمع وتحويلها إلى ثروة منتجة نافعة للفرد ولغيره من أبناء المجتمع فيما بعد .

ومــن ضــمن الأنشطة الهامة التى ارتبطت بالأراضى غير الزراعية الاحتطاب والصيد . والاحتطاب حرفة الفقراء وكان يمارسها بعض أهل المدينة . وكان الرسول ﷺ يحــث علــى الاحتطاب ويعتبره أفضل ولا شك من سؤال الفرد للغير أعطوه أو منعوه . (وقــد ذكــرنا بعض الحديث فى هذا الشأن فى صفحة سابقة) إلا أن الرسول ﷺ حرم عضــاة المديــنة وما حولها أثنى عشر ميلاً والعضاة : البنات وأنواع من الشجر الذى تــرعاه الماشية ، وحرمها أى نهى عن احتطابها . وهكذا جعل رسول الله ﷺ قيداً على الاحــتطاب بمنع قطع النباتات أو الأشجار التى ترعاها الماشية فى المدينة وما حولها . وقــيل لأن هذه " العضاة " هى طعام المواشى من الإبل والبقر والغنم والتى تدر اللبن ، وهــو قوت أساسى لأهل المدينة . لذلك قيل أن استبقاء المراعى من أجل قوت أساسى أفضل من احتطاب هذه المراعى .. وهذا تفسير اجتهادى لعمل قام به رسول الله ﷺ .

أمــا نشاط الصيد فقد سمح به الرسول ﷺ ولكن خارج المدينة المنورة وحرمها الذى حدده ﷺ ممتداً أربعة أميال حولها .

(ز) *الحرف الصناعية فى ظل العقيدة الإسلامية* :

كــان من أهم الآثار التى ترتبت على التنظيم الإقتصادى الجديد للمدينة المنورة كســاد صــناعة الخمور بالمدينة ثم إنهائها كلية بعد أن نزل تحريم الخمر فى القرآن . وكانــت الخمور تصنع من التمور غالباً . ومن ناحية أخرى حث القرآن الكريم والحديث النــبوى المســلمين علــى إعداد العدة لملاقاة العدو . فكان من أثر ذلك أن تعلم بعض المسلمين بالمدينة صناعة السيوف وصقلها وبعض الصناعات الأخرى التى تنشأ الحاجة لهــا فــى الحروب مثل النبال . وكانت صناعة الأسلحة والدروع قبل الهجرة وفقاً على يهود المدينة .

وكذلــك كانت حرفة الغزل والنسيج من الحرف التى تشجعت نساء المدينة على ممارســتها . وروى أن السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها كانت تقول " المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد فى سبيل الله " وروى أن نساء المسلمين كن لا يتركن المغازل حتى يخرجن فى الحروب . والصناعات الحرفية السابقة ليست حصراً لما كان موجوداً بالمدينة ولكن التركيز هنا على تلك التى تأثرت بالروح الإسلامية أكثر من غيرها بعد الهجرة النبوية .

ثالثاً : *تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة* :

لــم يكــن النشــاط التجارى فى المدينة يحتل نفس الأهمية أو المكانة التى كان يحوزهــا فــى مكة ، وذلك قبل هجرة الرسول ﷺ . فمن ناحية كانت منافسة تجار مكة قويــة ومن ناحية أخرى كان نشاط أهل المدينة موزعاً على أنشطة أهل المدينة موزعاً علــى أنشــطة أخرى بجانب التجارة مثل الزراعة وبعض الحرف والصناعات اليدوية . ولكــن ذلــك لا يعــنى أن النشاط التجارى لأهل المدينة كان محدوداً أو قليل الأهمية . فالمديــنة بحكــم موقعهــا الجغرافى كانت تتوسط مجموعة من القرى والقبائل العربية

المتـــناثرة فكانت ذلك مركزاً تجارياً مرموقاً . وبعد هجرة رسول الله ﷺ مع أصحابه من مكة نشطت التجارة فى المدينة المنورة نشاطاً كبيراً .

ولقد شجع رسول الله ﷺ المسلمين على اتخاذ سوق لهم لما رآه من عدم تعاون وعدم ترحيب تجار المدينة من اليهود بل وتعنتهم مع تجار المسلمين . ولم يكن ذلك إلا لرغـبة تجار اليهود فى المحافظة على مراكزهم الاحتكارية التى قامت من قبل فى ظل صــراعات مستمرة بين الأوس والخزرج وروى فى السيرة أن رسول الله ﷺ قام بنفسه باختيار أول سوق للمسمين فى أحد أحياء المدينة (بقيع الزبير) فجاء أحد المحتكرين مــن كبار تجار اليهود وهدم القبة التى ضربت فوق أرض السوق [1] . فلما رأى رسول الله ﷺ ذلــك قال : " لأنقلنها إلى موضع هو أغيظ له من هذا ، فنقلها إلى موضع جديد هــو مــا عــرف فــيما بعد بسوق المدينة . وتصدق رسول الله ﷺ بمكان السوق على المســلمين وقــال لهم : " هذا سوقكم لا خراج عليكم فيه " . وكان التجار فى الأسواق الأخــرى يدفعون نوعاً من الرسوم أو الضرائب (الخراج) فرفع الرسول ﷺ هذا العبء عــن تجــار المسلمين فتحقق ذلك أول شرط أساسى من شروط السوق الحرة ألا وهو حــرية الدخــول التامة للسوق دون قيد أو شرط أو نفقة مفروضة . ودعى الرسول ﷺ لأهــل المديــنة قــائلاً اللهم بارك لأهل المدينة فى سوقهم " . وقد تحقق هذا فعلاً لأهل المدينة فى زمن يسير فاتسع نشاطهم التجارى الداخلى ، ومع القرى والقبائل المجاورة ، كما كثر ورود القوافل التجارية إليهم من الشام حتى نافسوا فى ذلك تجار مكة منافسة شديدة . ولا شك أن تشجيع الرسول ﷺ للمسلمين على ممارسة التجارة داخلياً وخارجياً كــان له أثره فى نمو سوق المدينة المنورة . كما أن ممارسة المهاجرين من أهل مكة للــتجارة فى المجتمع المدنى الجديد (وكان بعضهم من كبار تجار مكة أمثال عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما) كان لها دور فى تعلم الأنصار أساليب وفــنون جديــدة لتجارة لم يعرفونها من قبل . وقد أصبح عدد من الأنصار بعد ذلك من مشاهير التجار العرب وثروا ثراء كبيراً .

١- أما الأسس التى استند عليها السوق الإسلامى التنافسى الحر كانت أربعة أولها مــا ذكرناه فى بداية الكلام ويتمثل فى حرية الدخول إلى السوق (أو الخروج منه) دون قيد أو شرط مالى أو غير مالى ، أما الثلاثة شروط الأخرى فهى :
١- ابــتعاد المســلمون فى معاملاتهم عن كافة أنواع الغش والغبن وعن كافة أنــواع البيوع والعقود الفاسدة خوفاً من عقاب الله وامتثالاً لأمر رسول الله ﷺ [2] . ولقــد كان لهذا السلوك أثرين الأول ارتفاع الكفاءة فى أداء المعاملات .

١- ويدعى كعب بن الأشرف .

٢- عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " لما قدم النبى ﷺ المدينة كانوا من أخبث الناس كيلاً فأنزل الله عز وجل " ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم ".

فمـــن المعـــروف أن الكسب الخبيث القائم على الغش أو الظلم أو غير ذلك لا يتطلب كفاءة فى أداء النشاط الإنتاجى ، ومن ثم فإنه فى ظروف الامتناع عنه تمامـــاً واجتـــنابه لابد أن يقوم أصحاب الأعمال بالبحث عن أكفأ الطرق لتنمية أعمـــالهم . أمـــا الأثر الثانى فهو زيادة الثقة فى المعاملات التى تتم من جانب الجمـــيع . وهذيـــن الأثريـــن لهمـــا نتـــيجة واحدة وهى نمو المعاملات نمواً مضطرداً .

٢- محاربة الرسول ﷺ للمحتكرين وللاحتكار فى جميع أشكاله المعروفة فقال " من احـــتكر طعاماً فهو خاطئ " (رواه مسلم وغيره) وقال : ﷺ " الجالب مرزوق والمحـــتكر ملعـــون " (رواه ابـــن ماجه والحاكم) وقال أيضاً : " بئس العبد المحتكر ، إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح " (الطبرانى وغيره) . ونهـــى فى أحاديث صريحة عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للباد وكانت هذه من الممارسات الاحتكارية التى شاعت قبل هجرة الرسول ﷺ للمدينة [1] . ولقـــد اســـتجاب المسلمون لتعاليم رسولهم ﷺ فاجتنبوا الاحتكار وابتعدوا عن ممارســـاته تماماً وكان هذا السلوك ضرورى لتثبيت دعائم المنافسة فى سوق المدينة ونمو المعاملات فيه .

٣- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من امتثال المتعاملين لما أمرهم به الله عـــز وجل وأمرهم به رسوله ﷺ وانتهاؤهم عما نهوا عنه . وكان الرسول ﷺ يمـــر بنفســـه فـــى الســـوق حتى يتأكد بنفسه من التزام التجار بالشريعة الإســـلامية ، ومـــن ســـلامة المعاملات وبعدها عن الحرام فضرب بذلك المثل الصـــالح لـــلإدارة الإقتصادية الراشدة للسوق الحر . وكان ﷺ فى هذا السلوك موجهـــاً بكتاب الله عز وجل ، وقال تعالى " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون " (آل عمران – ١٠٥) . وهكـــذا قامـــت وظـــيفة " الحسبة " التى عرفت فيما بعد فى عصور

١- الحديـــث وأخرجه الإمام أحمد وأبو داوود الترمذى وابن ماجه وابن حبان والبيهقى وقال الترمذى حديث صحيح .

٢- أما عن تلقى الركبان بعض تجار المدينة يخرجون لمقابلة التجار القادمين من خارجها (الركبان) فيـــتعاقدوا معهم بعيداً عن جمهور المشترين فى السوق ويحتكرون ما جلبوه حتى يغلون ثمنه على الـــناس . وكذلـــك بيع الحاضر للباد تمثل فى أن يعمل بعض التجار المقيمين فى المدينة وسيطاً أو سمســـاراً يبـــيع بضاعة المقيم خارج المدينة أو القادم من خارجها فتكون هناك فرصة لرفع الثمن بصورة احتكارية فى هذه الوساطة ، وهذا على خلاف الوضع الذى يمكن أن ترك التاجر غير المقيم يبيع بضاعته فى سوق تنافس .

الخلفاء الراشدين وما بعدهم . ولا شك أن وظيفة الحسبة تؤكد قيام المعاملات فــى السوق على الأسس الأخلاقية التى أرساها الإسلام وخلو السوق من كافة أنواع الاحتكار والغش الخ .. مما سبق ذكره .

عدم التدخل فى ثمن السوق التنافسى الحر :

فــى ظــل الظروف التى شرحناها سابقاً ومع الثقة الكاملة فى المعاملات لاتباع الصدق والامتناع عن الكذب بين المتعاملين أصبح الجميع على ثقة بأن الثمن السائد فى السوق فى أى لحظة هو " الثمن العدل " . وتبعاً لذلك امتنع رسول الله ﷺ عن التسعير . وروى عن أنس ﷺ أن الناس قالوا يا رسول الله غلا الثمن ، فثمن لنا ، فقال " إن الله هــو الخــالق القابض الباسط الرازق المثمن ، وأنى لأرجو أن القى الله ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه فى دم ولا مال " [1] . فالغلاء كان أمر طبيعى لا دخل لأحد فيه حينما حدث فى عهد رسول الله ﷺ ، إما لقصور طبيعى فى العرض أو الزيادة طبيعة فى الطلب . ومن ثم فإن أحداً لا يستطيع أن يتدخل فى مثل هذه الظروف التنافسية الخالصة بحجة العدالــة أو اســتعادة الــتوازن . أو بعــبارة أخرى أن التسعير فى الظروف التنافسية الخالصــة الــتى عــرفها ســوق المسلمين كان سيؤدى إلى ظلم البائعين على حساب المشترين أو العكس .

رابعاً : السلوك الاستهلاكى :

بالنســبة للســلوك الاستهلاكى للفرد والمجتمع المسلم كانت آيات القرآن الكريم وأحاديــث الرسول ﷺ تحث على التوسط أو الاعتدال ، بحيث لا يصل المستهلك إلى حد الإسراف من جهة أو إلى حد التقتير من جهة أخرى .. والإنسان بطبعه ميال إلى التقتير ، أما الإسراف فيزينه والنفس [2] ...

١- أما عن تلقى الركبان بعض تجار المدينة يخرجون لمقابلة التجار القادمين من خارجها (الركبان) فيــتعاقدوا معهم بعيداً عن جمهور المشترين فى السوق ويحتكرون ما جلبوه حتى يغلون ثمنه على الــناس . وكذلــك بيع الحاضر للباد تمثل فى أن يعمل بعض التجار المقيمين فى المدينة وسيطاً أو سمســاراً يبــيع بضاعة المقيم خارج المدينة أو القادم من خارجها فتكون هناك فرصة لرفع الثمن بصورة احتكارية فى هذه الوساطة ، وهذا على خلاف الوضع الذى يمكن أن ترك التاجر غير المقيم يبيع بضاعته فى سوق تنافس .

٢- قال تعالى " قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذا لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا " (الإســراء : ١٠٠) أما سلوك الإسراف فقد بين القرآن أنه مما يزينه الشيطان للنفس الإنسانية . قــال تعالى .. " ولا تبذر تبذيرا . أن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا (مــن الآية ٣٦ والآية ٣٧ الإسراء) قال ابن مسعود رضى الله عنه التبذير أو الإسراف الإنفاق فى غير حق وكذلك قال ابن عباس رضى الله عنهما .

والايــة الكريمة فى سورة الفرقان تلخص السلوك الامثل للمستهلك المسلم أو الجماعة الاســلامية بقوله سبحانه وتعالى " والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواماً " (الفرقان : ٦٧) .

كانت أحاديث الرسول ﷺ تنبه المسلمين دائماً فى مجتمع المدينة إلى هذه الناحية ، وبالإضافة إلى ذلك يأتى أمر التوازن ما بين الدنيا والآخرة فى نهى رسول الله ﷺ عن اســتهلاك ســلع المترفيــن وفى حديثه عن الزهد فى الدنيا [1] . ولقد عرف ﷺ بزهده الشــديد فــى طيــبات الدنــيا وكانت معيشته أقرب ما يكون إلى مستوى الكفاف الأدنى الضرورى لحفظ النفس [2] .

كمــا عرف صحابة الرسول ببعدهم عن الترف وبزهدهم فى معظم أمور الدنيا ، ولذلــك كانت أنماط الاستهلاك المعروفة فى المدينة المنورة فى عصرها الأول أقرب إلى أنمــاط التقشــف أو الكفــاف فــى أبســط صورها وربما قيل أن ظروف الهجرة وترك المهاجريــن لأموالهم وثرواتهم فى مكة ، ثم حياة الجهاد المستمرة كانت هى السبب فى شيوع مستوى الكفاف الاستهلاكى فى مجتمع المدينة فى عصر الرسول ﷺ .. وهذا مما قــد يؤخــذ فى الحسبان ، ولكن الأخبار الصحيحة تدلك أيضاً على أن عددا من صحابة الرســول ﷺ ظلوا يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكى بعد أن انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى وبعد أن فتحت لهم أبواب الدنيا فى الشرق والغرب .. ومن هنا علينا أن نقــر أن الابــتعاد عن الترف والتمسك بفضيلة الزهد فى الحياة الدنيا فى العصر الأول للمديــنة المــنورة لم يكن مجرد نتاج لظروف قاهرة بل كان وليد القناعة ووثيق الصلة بالإيمان بالله واليوم الآخر واقتداء برسول الله ﷺ .

خامساً : *مفهوم التوازن* :

ظل الرسول ﷺ طيلة فترة بعثته ينصح المسلمين من أجل الإعداد للحياة الآخرة ويوضــح لهــم أن التفانى من أجل الدنيا أمر خاسر . وأنه يجب على كل مسلم أن يأخذ مــن الحياة الدنيا قدر الحاجة الضرورية فقط واضعاً نصب عينيه دائماً أن الحياة الآخرة خير وأبقى .

وقــد بينت آيات القرآن الكريم منزلة الحياة الدنيا من الآخرة فى عدد كبير من الآيــات وهــذا الأمر أهم ما يميز الإقتصاد الإسلامى ، ومن أهم القواعد التى التزم بها المسلمون الأوائل فى حياتهم ونشاطهم فمع العمل الجاد والسعى الحثيث من أجل الرزق

---

١ – نهــى رســول الله ﷺ فى أحاديث عديدة عن النظر إلى زينة المترفين ، عن لبس الحرير والديباج والأكل فى صحاف الذهب . وحث كثيراً على الزهد فى الدنيا ، راجع كتب الحديث النبوى .

٢ – الإمام مالك بن أنس مؤسس المدرسة المالكية إحدى المدارس الفقهية الكبرى .

الحـــلال فـــى البر والبحر واستخدام موارد الثروة التى وهبها الله لبشر ، وبناء رؤوس الأمـــوال تنميـــتها ، لا يجب على المسلم أن يتعلق بالحياة الدنيا ويتناسى الأخرة ، وفى هذا أمر التوازن وهو أمر ضرورى ...

وفى القرآن الكريم وجد المسلمون آيات عديدة تؤكد ضرورة التوازن بين العمل الصـــالح لأجل اكتساب رزق الدنيا والعمل الصالح الذى يقرب العبد من الله ويعده للحياة الآخـــرة . ومـــن ذلك قوله عز وجل رجال " لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وأقام الصـــلاة وأتيا الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار . ليجزيهم الله أحسن ما عملـــوا ويـــزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب " (النور : ٣٧ ، ٣٨) وكذلك قوله تعالى " يا أيها الذين أمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابـــتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون " (الجمعة : ٩ ، ١٠) كما كان المســـلمون يتعلمون من القرآن الكريم أن الميزان أمر هام فى حياتهم بصفة عامة مثال ذلـــك الآيات الأولى من سورة الرحمن إلى قوله تعالى " ألا تطغوا فى الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان " .

ولابد أن ننبه أن المفهوم الإسلامى للتوازن أوسع وأشمل من المفهوم الوضعى . فالمفهوم الإسلامى للتوازن ليس خاصاً بالحياة الإقتصادية وحدها وإنما بحياة المسلم والجماعـــة الإسلامية فى نواحيها المختلفة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية وغيرها ، فهو توازن شامل بين أمور الدنيا وأمور الآخرة .

الفصل الرابع

قادة الفكر الإقتصادى الإسلامى فى العصور الوسطى

الإمام أبو حنيفة : (٨٠ - ١٥٠هـ) ... (٦٩٩ - ٧٦٧م)

هو مؤسس المدرسة الحنفية ، إحدى المدارس الكبرى فى تاريخ الفقه الإسلامى . وكـان مـع اشتغاله بالعلوم الدينية يعمل أيضاً بالتجارة فى الكوفة والتى كانت مركزاً للنشاط التجارى فى إقتصاد مزدهر ومستمر فى التقدم ..

وكـان بـيع السلم أو السلف يمثل أحد أنواع المعاملات التى أصبحت شائعة ، ويتمـثل فـى بيع سلعة على أساس تسليمها مستقبلاً مع تحديد ودفع ثمن السلعة عند الـتعاقد ، ولقد وجد الكثير من المشاكل والجدل تحيط بهذا النوع من البيع ، وحاول أن ينهى هذه المشاكل والجدل بتحديد قاطع لأمور معينة يجب أن تعرف وتقرر بوضوح عند التعاقد مثل نوع السلعة ونوعيتها أو مواصفاتها وكميتها وتاريخ ومكان للتسليم .. كما أضاف شرطاً آخراً هو أن تكون السلعة متوفرة فى السوق خلال الفترة التى تقع ما بين عقد البيع وتاريخ التسليم ، بحيث يطمئن الطرفان إلى إمكانية تسليم السلعة ولقد قيل أن خـبرة الإمام ومعلوماته الناضجة فى التجارة ساعدته مساعدة كبيرة فى حل مشاكل بيع السلم وفى تكوين رأيه فيه ..

مـثال آخر هو بيع المرابحة أى البيع مع الاتفاق على نسبة معينة تضاف على ثمـن الشراء ، ففى هذا أيضاً نجد أن خبرة الإمام فى مجال التجارة قد مكنته من وضع القواعد الفقهية الدقيقة للتأكيد على تحقيق العدالة والرضا للمتعاقدين .

الإمام مالك (٩٣ - ١٧٩ هـ) (٧١٢ - ٧٩٦م)

الإمـام مالك بن أنس مؤسس المدرسة المالكية إحدى المدارس الفقهية الكبرى تأثـر أكـثر من غيره من أئمة الفقه بتقاليد الحياة فى المدينة المنورة ، وما ورثه من تنظيمات كانت ومازالت حية من أيام الرسول ﷺ . وهناك نقطتان هامتان يمكن ذكرهما بخصوص الفكر الإقتصادى عنده :

١- أن الإمام مالك اعتبر الحاكم مسئول عن ضمان الحاجات الضرورية لعامة أو " رفاهـة العامة " بالتعبير الحديث الناس ، ولذا كان يذكر الحكام بما كان يفعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى هذا الصدد وكيف أنه اهتم بإشباع حاجات عامة الناس ، وحث الإمام مالك الحكام أن يقتدوا به ..

٢- مناقشـته الهامـة عن " المصلحة " ، والتى يمكن القول بأنه كان يعنى بها " المـنفعة " الـتى يمكن أن تتحقق للفرد والمجتمع .. ولقد استرشد الإمام مالك

بفكـرة المصـلحة واعتـبرها قاعدة أساسية لحسم جميع الأمور التى لم ترد أحكامها صراحة أو بشكل مباشر فى القرآن والسنة ..

ولقـد ورث فقهاء المالكية هذا الاتجاه من بعد الإمام مالك فهم يأخذون بالمصالح المرسـلة ، ويخصصون بها النصوص التى لا تكون قطعية فى دلالتها أو التى لا تكون قطعـية فـى ثبوتها ، فيخصصون العام فى القرآن أحياناً بالمصلحة ، وتقف المصلحة معارضة لبعض أخبار الأحاد ، وقد يرجح الأخذ بها أو يرجح الأخذ بأخبار الآحاد ...

وعلـى ذلـك يمكن تلخيص أهم المساهمات فى نقطتين : رفاهة العامة وقاعدة المصلحة ... والأخيرة لعبت دورا هاماً فى تحليل بعض الأمور الإقتصادية .. وربما أن هاتيـن النقطتين كانتا وراء تقرير الإمام فى حق الدولة فى فرض ضرائب فوق الزكاة عند الحاجة لذلك ..

الإمام أبو يوسف : صاحب أبو حنيفة (١١٣ - ١٨٢هـ) (٧٣٧ - ٧٩٨م)

مـنذ بداية عصر الدولة الإسلامية كان هناك تأكيد على مسئولية الحكام بالنسبة للمشـكلة الإقتصادية .. ولقد كانت هذه المسألة بالذات هى نقطة الاهتمام الأساسية عند أبو يوسف تلميذ الإمام أبو حنيفة رضى الله عنهما .. ونجد اجتهاده فى هذه المسألة فى كتابه المسمى الخراج ، الذى وجهه للخليفة العباسى هارون الرشيد .. وغالبية المناقشة الإقتصـادية فـى الكتاب تدور حول النشاط الزراعى والضرائب ولقد كان هذا الكتاب - ومـازال - محل اهتمام الدارسين من المسلمين يستخرجون منه أفكاراً أساسية فى علم الإقتصاد وخاصة فرع المالية العامة .. وفى إحدى المسائل نجد أبو يوسف يفاضل بين وضـع تأخذ فيه الدولة حصة عينية من الناتج الزراعى من الزارع أنفسهم ووضع آخر تفـرض فيه الدولة مبلغا نقديا على الأرض الزراعية ... نجده يفضل الوضع الأول على الـثانى ، حيـث يـناقش إنه أكثر عدالة وإنه غالبا سوف يؤدى إلى تحصيل إيراد أكبر للدولة بتسهيل عملية التوسع فى الرقعة الزراعية ...

وفـى مناقشـة الضرائب (خلال الزكاة) نجده يقرر عدة مبادئ لا تختلف فى جوهرها عن القواعد أو المبادئ الضريبية التى تقررت فى القرون الأخيرة والتى تسمى بقوانين الضرائب أو القواعد الضريبية فهو يقرر مبدأ القدرة على الدفع ، ومبدأ سهولة للدفع بالنسبة لدافع الضرائب من حيث الزمن والمكان وطريقة الدفع ، ويقرر أيضاً مبدأ عـدم ازدواج السـلطة الضـريبية أو مركزية السلطة الضريبية ، وذلك بأن يتم فرض الضرائب وإدارتها من جهة سلطة واحدة مركزية ...

ولقد أكد أبو يوسف على اتخاذ عمال (موظفين) يعينوا برواتب لجمع الضرائب ورأى أن هؤلاء يجب أن يخضعوا للرقابة الدقيقة والحازمة من الحاكم كى لا يحدث ظلم فـى عملية جمع الضرائب .. ويلاحظ أن عمال (موظفى) الزكاة الذين يعينون من قبل الدولـة لهـم سهم من ثمانية أسهم فيها وكما لاحظ عدد من الكتاب فإن أبا يوسف قد وضـع مصـلحة الـرجل العادى محل اهتمامه واعتقد مخلصاً أن القضاء على الظلم ،

وإقامـــة العدل ، والتأكيد على رفاهية العامة أمور هامة ، ومسئولية خطيرة يقع كاهلها فـــى النهاية على الحاكم . ولقد اجتهد أبو يوسف مخلصاً وحاول بكل ثقله أن يؤثر فى الحـــاكم وتصنعه بأن يتحمل مسئولية الأشغال العامة أو المرافق العامة مثل بناء الطرق والجسور ، وحفر الترع وفرض الضرائب من أجل الرى والملاحة وكل هذا كان مطلوباً من أجل الزراعة .. ويلاحظ أن الزراعة كانت تمثل النشاط الرئيسى للعراق مستقر حكم الرشـــيد فـــى عهـــد الدولـــة العباسية ... ويلاحظ أيضاً أن تحليل أبو يوسف للمسائل الاقتصادية التى تدخل الآن فى علم المالية العامة كان يتسم بالعمق العلمى ، كما يلاحظ أنه انتقل بنجاح من عملية التحليل النظرى إلى محاولة وضع نتائج هذا التحليل فى حيز التطبـــيق العملـــى ، ولـــم يشـــهد العالم الحديث ما يماثل هذا النمط من الرجال إلا فى الثلاثينات من القرن العشرين حينما وضع كينز أفكاره النظرية عن الإنفاق العام ثم نادى بوضعها موضع التنفيذ الفعلى إلى أن نجح فى ذلك فى داخل بريطانيا وكذلك فى الولايات المتحدة ...

وثمة مسألة أثارت جدلاً بين المعقبين على أعمال أبو يوسف ، وتلك بخصوص تحلـــيله الإقتصـــادى للأسعار ومسألة مراقبتها ، وكان أبو يوسف قد حظر تدخل الحاكم لتثبيـــت الأســـعار أو التحكم فيها ، وكانت الفكرة الماثلة فى ذهنه أن تثبت الأسعار أو التحكم فيها يخالف السنة النبوية .

والواقـــع أن الســـوق - كما سبق أن درسنا - فى عصر الرسول ﷺ كان سوقا صافيا من أى أثر من آثار الاحتكارات ، ولذلك رفض الرسول ﷺ أن يثمن ...

ولقـــد كـــان من ضمن ملاحظات أبو يوسف فى تحليله للأسعار أن وفرة السلع ليســـت بالضـــرورة سببا فى انخفاض أسعارها ، كما أن ندرة السلع وليست بالضرورة سببا ى ارتفاع أسعارها ...

وفى رأينا أنه كان فى هذا يحاول أن يصل إلى نظرية تحديد الثمن ، وملاحظات دقـــيقة ، حيث أن العرض وحده لا يحدد الثمن ، ولذلك ليست الوفرة أو الندرة هى التى تحـــدد الثمن ، ونحن نعلم الآن من النظرية الإقتصادية أن العرض والطلب معا يشتركان فى تحديد الثمن .

ولقد لاحظ البعض من الكتاب المعاصرين أن الحكام فى تلك الفترة كانوا عموما يحـــاولون مواجهة مشكلة ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة العرض وخصوصا فى مجال المواد الغذائية وأنهم كانوا يتجنبون مسألة إدارة الأسعار أو التسعير ...

وقـــد ظل اتجاه الحكام المسلمين حتى تلك الفترة تجاه السوق يتمثل فى محاربة الاحتكار ، وتنقية السوق من كافة أشكال الغش والغبن فى المعاملات وذلك من أجل تركه الثمن ليتحدد وفقا للعرض والطلب ولم يكن أبو يوسف استثناء من هذا الاتجاه .

الإمام الشافعى : (١٥٠ - ٢٠٤هـ) ... (٧٦٧ - ٨٢٠م) :

اعترض الإمام الشافعى على حرية الرجوع إلى (المصلحة) بحجة منع الضرر أو تحقيق النفع العام ورأى ضرورة التقيد بالنصوص ...

والشافعية لا يأخذون إلا بالنصوص أو الحمل على النصوص بالقياس الذى يقيدون عليه ويندر أن يأخذوا بالمصلحة مرسلة لا يشهد لها دليل خاص بالاعتبار فى القرآن أو السنة أو من خلال الإجماع ...

ولقد تسبب هذا الرأى من قبل الإمام الشافعى رضى الله عنه فى عدم القدرة على إبداء الرأى فى الكثير من المسائل الإقتصادية التى من شأنها التغير المستمر والتى يقتضى الأمر فيها بالضرورة الرجوع إلى فكرة المصلحة ...

وسوف نلاحظ فيما بعد أن الحنابلة قد أخذوا فكرة المصلحة فى الاعتبار ، وأن هذا كان له أثره فى تناولهم للأمور الإقتصادية ...

الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) ... (٧٨٠ - ٨٥٥م) :

هو مؤسس المدرسة الحنبلية فى الفقه الإسلامى وهى إحدى المدارس الأربع المشهورة ، له مناقشات تفصيلية فى مسألة المصلحة ومقاصد الشريعة والحرية أو المرونة فيما يكفل تنفيذ هذه المقاصد ...

ولقد عرف عن الإمام الالتزام الشديد بما ورد من نصوص أصلية فى الكتاب والسنة إلا أن هذا الالتزام لم يمنعه من بحث أهداف الإسلام ومقاصد الشريعة ولذلك لم يرى رأى الشافعى فى مسألة المصلحة . ورأى أن تحقيق أهداف الإسلام أو مقاصد الشريعة يتطلب فى بعض الحالات الأخذ بالمصلحة المرسلة ، ولو لم يكن لها مشاهد بالاعتبار ولكن الإمام ومن بعده الحنابلة يأخذونها عن النصوص وأن لم تكن قوية .. والإمام أحمد رضى الله عنه قرر أن الخبر الضعيف أحب إليه من القياس .. ولقد مكنت فكرة المصلحة فقهاء الحنابلة أن يكونوا أكثر مرونة من غيرهم وأكثر واقعية بالنسبة للقضايا الإقتصادية المتغيرة ...

وفى بحثه للمعاملات فى السوق نجد تمسك الإمام بحالة المنافسة الصافية بالمفهوم الإسلامى الذى يتضمن التخلص من كافة أشكال الاحتكار والغش والظلم والمعاملات الفاسدة . وفى معرض كلامه عن الاحتكار نجده يعارض حالة رفع الثمن أو خفض الثمن بهدف الاستغلال والتأثير فى السوق .

فلقد انتقد البائع الذى يقوم بتخفيض ثمنه فى السوق من أجل أن يحول المشترين إليه ويصرفهم عن منافسيه ، ويلاحظ أن هذا السلوك مثل رفع الأسعار يمكن أن يكون احتكاريا ذلك لإن خفض الثمن بهدف السيطرة على السوق يتحول بعد إتمام

هـذا الهـدف إلى العكس . ولقد تبينت التشريعات الحديثة ضد الاحتكار هذه الحالة .. ولكن هناك حالة أخرى يمكن أن يكون تخفيض الثمن فيها مرتبطاً بالمنافسة ودليلا على ارتفـاع الكفـاءة الإنتاجية .. مثال انخفاض متوسط النفقة بسبب تقدم الفن الإنتاجى .. الأمر يختلف فى هذه الحالة .. ويرشدنا هذا التحليل إلى أن الحاكم المسلم يجب أن يكون حريصـا وحذرا عند اتخاذ قراره ضد من يخفض الثمن فقد يكون هذا ناجما عن ارتفاع كفـاءة فـى ظل منافسة صافية أو قد يكون مرتبطا برغبة فى الاحتكار ، ومن ثم فإن التفرقة ضرورية . وكان الإمام أحمد رضى الله عنه يرى أن الشريعة يجب أن تتدخل لكـى تمنع ظهور أو استمرار كل ما يمكن أن يؤدى إلى الاحتكار فى السوق .. ويتميز الإمـام أيضا بميله للسماح للأفراد بأكبر قدر من الحرية فى التعاقد ، ولذلك فهو يسمح بكثير الشروط التى لا تسمح بها المدارس الأخرى بالنسبة للعقود ...

لقـد كان يشعر أن المصلحة وتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية هى الأمور التى يجـب أن يحسـب لهـا حسابها فى المعاملات ، وكان يشعر أيضا بمسئولية خاصة فى الدفـاع عن الضعيف والمحتاج .. ولذلك مثلا فهو يلزم صاحب المنزل الذى لديه مكانا خاليا فى منزله أن يوفر مأوى عنده للشخص الذى ليس له مكانا يلجأ إليه ...

كما كان يرى إلزام أصحاب الصناعات أو الزراعة بأن يقوموا بالنشاط الإنتاجى الضرورى لكفاية الأمة – إذا امتنعوا عن ذلك – وذلك من أجل المصلحة العامة ...

***الإمام الغزالى* (٤٥١ ـ ٥٠٥هـ) ... (١٠٥٥ ـ ١١١١م) :**

أبـو حامد الغزالى رضى الله عنه هو مؤلف كتاب إحياء علوم الدين ونجده ان آرائـه الإقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته أو نظرته لما ينبغى أن يكون عليه الفرد أو المجتمع المسلم ...

بعـبارة أخـرى أن أمـور المعاملات ومقاصدها ليست منفصلة عنده عن أمور العبادة ولذلك نجد مثلا بعض المساهمات القيمة له فى الإقتصاد تأتى فى (باب الشكر) فى كتابه أحياء علوم الدين .

ويحـدد الإمام الغزالى مفهوم النشاط الإقتصادى للفرد المسلم من خلال قوله أن الناس ثلاثة :

١- رجل شغله معاشه عن معاده ، وهو من الهالكين ...
٢- رجل شغله معاده عن معاشه ، وهو من الفائزين ...
٣- واقـرب إلـى الاعـتدال هـو الثالـث الـذى شغله معاشه لمعاده ، وهو من المقتصدين ...

وبالنسـبة للصنف الثالث فلن يتأكد أن معاشه قد شغله من أجل الآخرة والإعداد لهـا مالم يتأدب فى طلب هذا المعاش الدنيوى بآداب الشريعة . لذلك فإن الإمام رضى

الله عنه يؤكد على ضرورة ثبات عقيدة المسلم الذى يبحث عن معاشه . فالرزق هو ما يسعى إليه وهذا أمر قد كفله الله له فيجب أن يتأدب فى سعيه ويؤيد ذلك بحديث الرسول ﷺ الذى جاء فيه " إن الروح الأمين نفث فى روعى أن نفساً لن تموت حتى تستوفى رزقها وإن أبطأ عنها فاتقوا الله واجملوا فى الطلب "[1] والإجمال فى الطلب هو الرفق فيه أو الاعتدال وهذا هو الأدب فى السعى لطلب الرزق ويقول الإمام الغزالى " أمر بالإجمال فى الطلب ولم يقل اتركوا الطلب " ثم يضع شروطا للاشتغال بالكسب وهى الفقه بأصول المعاملات والعدل والإحسان والشفقة على المدين .. ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث ليقول أن الله جعل فى الأرض معاشا للناس جميعاً ، وأنه سبحانه وتعالى يمتدح الذين يعملون ابتغاء رزقه ، وأن السعى فى طلب المعيشة على وجهها الحلال يكفر الذنوب ...

وناقش الإمام " التجارة " فقال أنها إما أن تمارس من أجل الكفاية أو من أجل الثروة . والثروة تعنى الزيادة عن الكفاية . فإن قام الشخص بالتجارة من أجل الثروة أى من أجل الاستكثار من المال وإدخاره لا ليصرف على الخيرات والصدقات ، إن تجارته تقوده إلى الهلاك حيث أن فى هذا إقبال على الدنيا التى حبها رأس كل خطيئة ... ويمكن مقارنة هذا المفهوم بالمفهوم الذى ساد لدى كتاب أوروبا فى أوائل العصور . ورأى الإمام الغزالى ليس شائعاً فى هذا الشأن بين العلماء الآخرين الذين كتبوا فى المسائل الإقتصادية ، فالرأى الغالب عند هؤلاء أن زيادة المال طالما تتحقق بوسائل شرعية وطالما يزكى عنها فهى مقبولة ولا يمكن ذمها . والغالب أن الإمام الغزالى ناقش جوهر المسألة من الناحية القلبية ، حيث أن تعلق قلب التاجر بالمال وحب الزيادة فيه غالباً ما يبعده عن طريق الآخرة .. والإمام له مساهمة قيمة فى " النقود " تأتى فى باب الشكر ، ووظائفها وأثبت قدرة فائقة ونظرة صائبة فى تحليله ...

لقد أوضح أن وظائف النقود الرئيسية هى كونها مقياساً للقيم ، وسيطاً للتبادل ، ومستودعاً للقيم . ولقد تبين من مناقشته للمقايضة وعيوبها أن النقود لا تطلب لذاتها إنما لكونها وسيلة أو وسيط لحيازة الأشياء الأخرى التى تشبع الرغبات كما أوضح وظيفتها فى قياس القيم عند التبادل وفى مناقشته للاكتناز (النقود كمستودع للقيمة) بين أن هذا يتضمن سوء الاستخدام للنقود ويمنعها من القيام بوظائفها الإقتصادية فى المجتمع . ويلاحظ أن أراء الغزالى فى النقود تقوم على أسس مشابهة لتلك التى عرفت عند أرسطو ولا نعلم هل قرأ أرسطوا أو تأثر به أو قام باستنباطه الخاص ...

وعلى أية حال فإن الإمام الغزالى قد عرض ما كتب من خلال منطقه فى رؤية الأشياء وصاغه فى عباراته الخاصة وكل ذلك من خلال نظرته الإسلامية العميقة .

١- الحديث : ابن أبى الدنيا فى القناعة والحاكم من حديث ابن مسعود والبيهقى فى شعب الإيمان .

ولقد رأى أن النقود يمكن أن تكون من الذهب أو الفضة ، كما يمكن أن تكون من أى شيء آخر يصلح كوسيط للاستبدال وفى هذا لا يذهب مذهب ارسطو حينما اعتمد فى مناقشته للنقود على كونها من المعدن النفيس ...

كما أن الإمام الغزالى لم يذهب مذهب أفلاطون حينما طالب بالنقود الرمزية بل أنه تفهم بنظرة صائبة طبيعة النقود من حيث إمكانية أن تكون معدنا نفيسا أو أى شيء آخر ، تقول " فمن ملك النقود كمن ملك كل شيء ، لا كمن ملك ثوبا ، فإنه لا يملك إلا الثوب .. " ويشبه النقود بالمرآة والحرف فيقول " إن النقود كالمرآة لا لون لها وتحكى كل لون ، كذلك النقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض ، والحرف لا معنى له فى نفسه ، وتضطر به المعانى فى غيره " وبالإضافة إلى ما سبق تعرض الغزالى للربا على أساس إنه يمثل أيضاً سوء استخدام للنقود وإنحراف عن وظائفها الأساسية وهذا الرأى يشبه أيضاً رأى فلاسفة الإغريق ...

ونـاقش الغـزالى السلوك الذى يفترضه الإسلام فى من يقوم بالنشاط الإقتصادى ورأى أن قـرارات الأفـراد يجب أن تأخذ فى الحسبان المصلحة العامة للمجتمع ، وأن المصالح الفردية لا يجب أبداً أن تؤدى إلى إلحاق الضرر بالآخرين ، وبالإضافة إلى ذلك فقـد اهـتم اهـتماماً كبـيراً بالحكومة العادلة واعتبر وجودها شرطاً أساسياً للإزدهار الإقتصادى ...

أما الفساد والظلم فإنهما دائماً يفتحان طريق التدهور الإقتصادى ... وناقش حق الحكومـة فـى فرض ضرائب خلاف ما قررته الشريعة الإسلامية من زكاة أو استحثت علـيه من الصدقات الاختيارية ، ورأى أن هذا الحق يجب أن يكون محصوراً فى قضية الدفاع عن الدولة الإسلامية .

ابن تيمية ... (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ) ... (١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م)

شـيخ الإسـلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية ، وكان حجة فى الحديث والسنة النبوية المطهرة ، كما أنه ساهم أيضاً فى علوم التفسير والفقه وكتب فى مسائل المنطق والفلسفة والتصوف والأديان المقارنة ...

أهم أعماله التى يسجلهم ويتحدث عنها معظم كتاب الفكر الإقتصادى المعاصرين هى " الحسبة فى الإسلام " و " السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية " ... كما أن هناك معلومات قيمة تستقى من الفتاوى والرسائل الخاصة لشيخ الإسلام .

وعند مناقشته لمسألة التسعير أو رقابة الأسعار نجده يبدأ من الموقف التنافسى الذى تتحدد فيه الأسعار بقوى العرض والطلب الحرة فيقول أن الأسعار يمكن أن ترتفع بسبب ندرة السلعة أو كثرة عدد المشترين ...

ثـم ينـتقل إلـى مناقشة الاحتكار وكيف إنه يقوم على أساس تقييد العرض أو الـتحكم فى مصادرة ، ولحرصه الشديد على مصلحة الفقير ولرغبته فى ضمان أسعار معقولـة للرجل العادى ، فانه يتخذ موقف مجابهته شديدة ومعارضة قوية لعملية تقييد العـرض وكـل الأساليب الاحتكارية الأخرى ، ويصل إلى نتيجة مؤداها ضرورة مراقبة الأسعار إذا سادت هذه الظروف فى السوق ...

وإحـدى المسـاهمات الهامة لإبن تيمية هى فكرته عن ثمن المثل وتحليله له . وثمـن " المثل " يعتبر الأساس للربح المعقول عنده ويعتقد بعض كتاب الفكر الإقتصادى الإسـلامى أن ابن تيمية أراد أن يصل إلى الثمن الذى يتحدد فى سوق تنافسى خال من الاحـتكارات وشـوائبها ، وأن ما أراده شيخ الإسلام يختلف عن فكرة الثمن العدل التى سادت فى العصور الوسطى فى أوروبا القائمة على أساس أفكار ارسطو فى المبادلة أو المعارضـة المتكافـئة والـتى تطورت فى العصور الوسطى بحثاً عن مسألة العدالة فى معاملات السوق فثمن المثل عند ابن تيمية فى رأى هؤلاء أمر عملى أو واقعى يمكن أن يحدد بالرجوع إلى ظروف السوق .. إنه هذا الثمن الذى يتحدد فى سوق خال من الغبن - والاكتـناز والغـش والاحتكار وأية أمور فاسدة يمكن أن تؤثر فى معاملات الأطراف المخـتلفة للسوق . وفى رأينا أن فكرة ثمن المثل عند ابن تيمية سوف تقترب جداً من فكـرة الثمـن العدل - إذ لم نفترض سيادة المنافسة الصافية صراحة . فثمن المثل فى غـياب افتراض المنافسة الصافية يصبح على سبيل التأكيد ذلك الثمن الذى يحدد الربح المعقـول أو العـادى " بطريقة ما " ولكننا لن نجد ما يؤكد على أن قوى السوق سوف تحدده وتفرضه فرضاً على المتبادلين ...

أما إذا قلنا أن ابن تيمية كان يقصد ضرورة سيادة المنافسة الصافية بمهاجمته الشـديدة لكافـة أشـكال الغش والغبن والاحتكار وحثه للحكام على وضع حد لتصرفات المحتكريـن فـإن السوق يسودها التنافس الصافى ويصبح ثمن المثل أمراً واقعياً حيث يعـبر عن الثمن الذى يسود السوق دونما تدخل من أحد . ولابد أن يلتزم به الجميع . والحقـيقة أنه ليس هناك ما يرجح إحدى النظرتين عن الأخرى مما يترك المجال للرأى الخاص فيما كتب ابن تيمية .

ومن دراسة فكر ابن تيمية يلاحظ إنه كان دقيقاً فى ملاحظاته وإنه كان يرى أن أجور العمال يمكن أن تتحدد بطريقة مماثلة لتلك التى تتحدد بها أسعار السلع فى السوق ، أى عـن طريق العرض والطلب ، إلا أن شرط الرضا بين العامل وصاحب العمل عند تحديد الأجر فى كل حالة أمر أساسى فى الشريعة . ولقد اجتهد شيخ الإسلام فى مناقشة تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى .

فالدولة يجب أن تتدخل لكى تؤكد سيادة السلوك الإقتصادى الشرعى لدى التجار والمنتجين وغيرهم من الأطراف التى تعمل فى النشاط الإنتاجى ...

فهؤلاء جميعاً يجب أن يلتزموا بالأمانة والمعاملات العادلة ، وعلى الدولة أن تتدخل لكى تتأكد من أن السوق خال من جميع الشوائب المتعلقة بالغبن واستغلال الضعيف والمحتاج ، وإنه يعمل على أساس المنافسة العادلة بين أطراف متكافئة . وفى رأينا أن مناقشة ابن تيمية هذه تعد ناضجة جداً بالنسبة لما نعرفه فى عصرنا الحديث من مناقشات تدور فى مجتمعات السوق الحرة بغرض توجيهه الوجهة السليمة وحمايته من الاحتكار ، وإشاعة المنافسة فيه . ويزداد تقديرنا مناقشة ابن تيمية حينما نعلم أيضاً إصراره على أن من واجبات الدولة ضمان توفير الضروريات الأساسية العامة للناس ولا شك أن هذا الأمر وحده الذى توصل إليه ابن تيمية على أسس إسلامية يعد من أرقى الأفكار التى توصل إليها المهتمون بالرفاهية الإقتصادية فى وقتنا الحاضر .

وناقش ابن تيمية مفهوم الملكية فى الإسلام ، ورأى أن الدولة أن تضع قيوداً على حقوق الملكية الخاصة ، وفى بعض الظروف يمكن لها أن توقف الحقوق أو تلغيها كلية ...

والواقع أن الدولة فى رأيه يجب أن تنسق بين المصالح الإقتصادية الفردية على ضوء القيم الإسلامية وفى اتجاه تحقيق جميع أهداف المجتمع الإسلامى ... ونجد ابن تيمية يعلق أهمية كبرى على المصلحة الإجتماعية ، ولكنه مع ذلك لا يتخذ لنفسه مواقف متطرفة مثل تلك التى يتخذها الاشتراكيون أو الرأسماليون فى العصر الحديث ...

والواقع أن المصلحة الإجتماعية عند ابن تيمية تتحقق عن طريق المصالح الخاصة الواعية لطبيعة المسئولية الإجتماعية المشتركة ، والاعتماد المتبادل فيما بينها وأن تعاونها لهذا السبب ضرورة تحت إشراف الدولة ... ولعل السبب وراء الواجبات التى يضعها ابن تيمية على عاتق الدولة فى مراقبة الأنشطة الخاصة والتنسيق فيها ، يرجع إلى اعتقاده الجازم بمسئولية الحاكم المباشرة فى رفع المعاناة عن المحكومين وتحقيق رفاهيتهم الإقتصادية . وهو يعتبر تأمين القيام بالأنشطة المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية الضرورية لإشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس من مهام الدولة . وابن تيمية ليس اشتراكيا كما تخيل البعض من الكتاب ، فهو لم ينادى بتدخل الدولة من أجل معارضة المصلحة الخاصة وتغليب المصلحة العامة على الخاصة بشكل نهائى ، وإنما انطلق فى فكره من مفهوم الحفاظ على المصلحة الخاصة مع توجيهها الوجهه النافعة للمجتمع ...

ويؤيد ابن تيمية اجتهاده فى هذا الخصوص بنصوص مقتطفة من أئمة الفقه الإسلامى الأول ... والواقع أن هذه الصلة الوثيقة بين الشريعة والناحية الإقتصادية عند شيخ الإسلام كانت سبباً فى ثراء الفكر الإقتصادى الإسلامى . ولقد اندمجت السياسة الإقتصادية وأهدفها عنده إندماجاً تاماً مع الشريعة الإسلامية وأهدافها ، ومن هنا اكتسبت آراء ابن تيمية فى الإقتصاد والسياسة الإقتصادية قوة خاصة ...

وفـــى دراسة للفكر الإقتصادى عند ابن تيمية يقول أحد الباحثين أن آراء شيخ الإســـلام فى النقود كانت ناضجة جدا ، وأنه توصل تقريباً إلى فكرة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق " قانون جرنيشام " .

ابن قيم الجوزية : (٦٩١ ـ ٧٥١هـ) ... (١٢٩٣ ـ ١٣٥٠م) :

هـــو شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبى بكر ويعرف بابن القيم أو ابن قيم الجوزية لأن والده كان قيم (ناظر) المدرسة الجوزية بمدينة دمشق . وعاش ابن القيم فى فترة تلت سقوط الخلافة العباسية فى بغداد وعاصر ابن تيمية وتتلمذ على يديه وظل ملازماً له حتى النهاية . لذلك ليس من الغريب ان نجد اهتمامات ابن القيم متشابهة مع اهتمامات ابن تيمية فى موضوع السياسة الشرعية ودور الدولة فيها . ولا غرابة أيضاً أن نجـــد توافقاً فكرياً بين ابن القيم وابن تيمية فى عديد من الموضوعات إلا أن هذا لا يعـــنى أن ابـــن القيم كان نسخة من شيخه ، فقد تعمق فى عرضه لبعض المسائل التى يتضح أيضاً أن ابن القيم كانت وجهة نظر خاصة فى بعض الأمور ...

وممـــا تطـــرق إليه من موضوعات إقتصادية موضوع السوق التنافسى ويعرفه تعريفاً دقيقاً فيقول إنه السوق الذى لا يترتب على عملياته التبادلية ضرر يلحق بالبائعين أو المشـــترين . وبيـــن مـــدى الانحـــراف عن المنافسة بمدى الابتعاد عن هذه القاعدة وواضح أن الضرر لا يمكن أن يلحق بأحد أطراف التبادل بائع كان أو مشترى إلا بتحكم الطرف الآخر فيه وهذا من شأن الاحتكار أما المنافسة فلا يستطيع أى طرف من أطراف التبادل أن يتمكن من الإضرار بالآخر بسبب ظروف المنافسة نفسها ، ونجد أن ابن القيم يؤكـــد فـــى حديثه على شرط هام لتحقيق المنافسة فى السوق وهو علم أطراف التبادل بأحوال السوق والأسعار السائدة فيها . ويوجه النظر إلى بعض الأمور الهامة التى تخل بالســـوق التنافســـى ومـــنها تلقـــى الركـــبان وبـــيع الحاضر للباد وهى مما نهى عنه رسول الله ﷺ .

فيقول فى " الطرق الحكيمة " ومن المنكرات تلقى السلع قبل أن تجئ إلى السوق فـــإن النبى ﷺ نهى عن ذلك لما فيه من تغرير بالبائع فإنه لا يعرف الثمن فيشترى منه المشترى بدون القيمة (بأقل من القيمة) .

وهكـــذا يبيـــن الضرر الواقع على البائع نتيجة حدوث البيع خارج نطاق السوق العـــام فـــتلقى الركـــبان ينشئ سوقاً خاصاً يتعامل فيه البعض مع البائعين القادمين إلى الســـوق العام لا يعلمون عن أحواله شيئاً فيتعرضون بذلك للاستغلال . أما بيع الحاضر للباد فيبين ابن القيم نـهى النبى ﷺ عنه لما فيه من ضرر للمشترى .

" ذلـــك لأن المقـــيم إذا وكلــــه القادم (من خارج السوق) فى بيع سلعة يحتاج الـــناس إليها ، والقادم لا يعرف الثمن ، أضر ذلك بالمشترى " . فالوساطة أو السمسرة الـــتى يقـــوم بهـــا البعض بين البائعين القادمين إلى السوق والمشترين تعرض الطرف

الأخـير للاستغلال . ففى الظروف الطبيعية كانت السلع سوف تعرض للبيع فى السوق دون دنـى شـروط فيتحدد ثمنها تبعاً لقوتى العرض والطلب . أما وقد تدخل السماسرة (كما فى تفسير ابن عباس) فقد تحقق الضرر بالنسبة للمشترين .

وفـى كلامه عن المنافسة والاحتكار نجده يفرق بين " ارتفاع الثمن الطبيعى " " وارتفـاع الثمـن المصـطنع " وهذه فكرة تحليلية دقيقة حيث أن ارتفاع الثمن الطبيعى يحـدث بسبب ظروف احتكارية وفى حديثه عن الاحتكار يعرف المحتكر بأنه الذى يعمد إلى شراء ما يحتاج الناس إليه من الطعام فيحبسه عنهم بغرض إغلاءه عليهم ... وقد سـبق القول بأن هذه هى إحدى حالات الاحتكار المعروفة لدى الإقتصاديين الآن ويقرر أن عـلاج الاحـتكار يتحقق بتدخل الدولة وإجبار المحتكرين على بيع ما لديهم " بثمن المـثل " . وفـى هذا يستخدم فكرة ابن تيمية .. يقول " ولهذا كان لولى الأمر أن يكره المحتكريـن علـى بيع ما عندهم بقيمة المثل عند الضرورة إليه مثل من عنده طعام لا يحـتاج إليه والناس فى مخمصة ، أو سلاح لا يحتاج إليه والناس يحتاجون إليه للجهاد أو غير ذلك من اضطر إلى طعام غيره أخذه منه بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من ثمنه فأخذه بما طلب لم تجب عليه إلا قيمة المثل " ويلاحظ أنه توسع فـى قاعدة الاحتكار فذكر احتكار السلاح وغير ذلك بالإضافة إلى الطعام .. ثم تكلم عن التسـعير فقال إنه منه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز . أما التسعير الذى هو ظلم محرم فيأتى عن طريق إكراه البائعين على البيع بثمن فيه اجحاف بحقوقهم . وهذا كمـا يفهم بأن يكرهوا على البيع بثمن أقل من الثمن السائد فى السوق التنافسى ومثال ذلـك أن يـرتفع الثمـن " لقلة الشيء أو لكثرة الخلق " وليس هناك احتكار من جانب البائعيـن ثم يكره هؤلاء على البيع بثمن لا يتفق مع الأحوال السائدة هذا هو الظلم فى التسعير عند ابن القيم وهو تحليل منطقى جدا ومتزن . أما التسعير العادل فهو هذا الذى يتضمن إقامة العدل بين أطراف التبادل فيجبر البائع على أخذ ثمن المثل فيما لديه ويمنع من أخذ الزيادة فيه لسبب احتكارى .. وعلى ذلك فالتسعير الجائز ضرورى حينما يمتنع الـبائعون عن البيع إلا بزيادة على ثمن السوق .. وبنفس منطق التسعير فى السلع نجد ابـن القيم يتحدث عن تسعير خدمة عنصر العمل فيقول فإن " يحتاج الناس إلى صناعة طائفـة - كالفلاحـة والنساجة والبناء وغير ذلك - فلولى الأمر أن يلزمهم بذلك بأجرة مـثلهم فإنـه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك " . ومن هذا نجد إنه إذا نظرنا إلى السوق التنافسـى لوجدنا ثمنا " لعنصر العمل " وهو ما يسميه بثمن المثل فإذا امتنع العمال أو أصحاب الحرف عن أداء الأعمال وللناس ضرورة فيها أو إذا طالبوا بأجر يزيد عن أجر السوق التنافس ... (أجر المثل) فالدولة أن تتدخل وتلزمهم ببيع خدماتهم وفقاً للسوق (أجر المثل) وذلك لمنع الاستغلال وتحقيق المصلحة العامة .

وبالنسبة لدور الدولة يسهب فى ذلك من خلال بيانه لوظيفة " المحتسب " يقول ومـن وظائفـه " يـنهى عن الخيانة وتطفيف المكيال والميزان والغش فى الصناعات والبـيانات ويـتفقد أحوال المكاييل والموازين وأحوال الصناع الذين يصنعون الأطعمة

والثـــياب الحرير للرجال ويمنع من اتخاذ أنواع المسكرات ويمنع صاحب كل صناعة من الغـــش فى صناعته ويمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فـــإن ذلـــك يدخل على الناس من الفساد مالا يعلمه إلا الله بل الواجب أن تكون رؤوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها وإذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط بما أذن فى المعاملة به " .

وهكـــذا نجد أبن القيم يتوصل بطريقة منطقية إلى خطورة تغيير القيمة الحقيقية للـــنقود ، وخطـــورة جعلهـــا " مـــتجراً " وأثر كل هذا على معاملات السوق أو النشاط الإقتصـــادى . فالـــربا يدخل من خلال هذه المعاملات وتصبح رؤوس الأموال " النقود " محـــلاً للاتجـــار فـــى حد ذاتها بدلاً من أن تكون سبباً فى إتمام معاملات البيع والشراء ومحركاً للنشاط الإقتصادى .

ونجـــد أبـــن القـــيم يقرر فى موضع آخر أن السياسة الشرعية لن تقتصر على ما كان معروفاً فى العصر الإسلامى الأول بل يمكن أن تمتد لتشمل كل ما يحقق العدل ومصالح العباد طالما أنها لا تخرج عن قواعد الشريعة الغراء . وفى هذا المعنى تأكيد على أهمية الاجتهاد من قبل علماء المسلمين للإحاطة بالتغيرات المستمرة على مدى الزمن .

الفصل الخامس

الفكر الإسلامى فى نهاية العصور الوسطى

عبد الرحمن بن خلدون :

نبذة عن حياة عبد الرحمن ابن خلدون [1] (١٣٣٢ - ١٤٠٦) :

هو عبد الرحمن أبو زيد ابن محمد ابن خلدون رجل دولة وقاضى ومؤرخ وعالم . ولد فى تونس فى آخر الثلث الأول من القرن الرابع عشر ميلادى وعلى وجه الدقة فى ٢٧ مايو ١٣٣٢ . عائلته من العائلات العريقة وكان لها شأن كبير فى الحكم فى الدولة الأندلسية ثم قامت بالهجرة إلى ساحل أفريقيا الشمالى الغربى ثلاث سنوات قبل سقوط عاصمة الدولة (Sevilla) فى يد الأسبان المسيحيين عام١٢٤٨ . وعرف والده وجده بثقافتهم العالية واهتمامهم بالعلم كما أنهم عملوا فى خدمة الدولة فى تونس فى مناصب ذات أهمية . وبلا شك أن عبد الرحمن ابن خلدون قد تأثر بظروف نشأته تأثراً كبيراً فشب محبا للعلم ومهتما بالسياسة .

ولقد سار عبد الرحمن ابن خلدون فى تعليمه على نمط تقليدى متوارث فبدأ بحفظ القرآن ودراسة الحديث الشريف ثم درس علوم الشريعة الإسلامية وقواعد اللغة العربية والشعر الأدبى وكانت عائلته تنتقى له أفضل الأساتذة المعروفين فى عصره لتعليمه وتربيته . خلال دراسته عرف عبد الرحمن ابن خلدون بقدرته الكبيرة على استيعاب المواد العلمية التى درسها وبذكائه ورغبته فى تلقى المزيد من العلم وفيما بعد قام بنفسه بدراسة علوم الفلسفة التى ارتقت وازدهرت فى العصر الأندلسى وتأثرت تأثراً كبيراً بكتابات فلاسفة الإغريق القدماء خاصة أرسطو ، كما درس أيضاً كتب الحكمة والتصوف الإسلامى . وفى سن العشرين عين عبد الرحمن ابن خلدون فى أحد مناصب الدولة ولكنه قرر تركه بعد عامين فقط والرحيل من تونس إلى مراكش وبقى بعيداً عن تونس عشرون عاما فيما بين ١٣٥٤-١٣٧٣ . واسقر فى "فاس (فاكمل تعليمه والتقى

١- المعلومات الواردة عن حياة عبد الرحمن ابن خلدون مستقاه من أكثر من مصدر منها دائرة المعارف البريطانية ، ومنا أيضاً النسخة الإنجليزية " للمقدمة " وانظر Ibn, Khaldun, The " Muqaddimah", An Inteoduction to History " translated by F. Rosenthal , edited and obtidged by N.J Dawood (Routledge and Kegen Paul ltd., London (1967). ومـا جـاء فى هذا الفصل سبق نشره بعنوان " مساهمة ابن خلدون فى الفكر الإقتصادى ، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية - العدد الثانى - السنة ١٥ - ١٩٧٨م ، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٩٧٩ .

بعديـد مـن أهل العلم والفلسفة من مشاهير عصرهم . ومما يذكر ان فاس بها جامعة أسسـت فى ٨٥٩ ميلادية وكانت مزكرا حضاريا هاما وملتقى لأهل العلم ولكن سرعان ماأصـبح ابن خلدون نافذا فى الأوساط السياسية للدولة .وتقلب خلال حياته فى مراكش فى مناصب عديده لها شأنها وخطرها كان من بينها رئاسة الوزراء فى احدى المقاطعات عام ١٣٦٥ م.ودخل السجن مرة لمدة سنة وتسعة أشهر بسبب شك السلطان فى ولائه (فـبراير ١٣٧٥ - نوفمـبر ١٣٥٨) ،كمـا اعتقل لمدة ليلة واحدة أودع فيها السجن لأسباب سياسية أيضا . وسافر خلال الفترة التى مكثها فى بلاطه فى مراكش مرتين إلى أسـبانيا ، وكانت بعثته فى المرة الأولى إلى "جرانادا " التى كانت مازالت عربية فقابلة ملكها [1]بحفاوه بالغة وعهد إليه بمهام استشارية هامة فى بلاطه كما كلفه بأن يتفاوض مـع ملـك "كاستيلا "[2] فى مسائل تخص العرب . وحينما ذهب ابن خلدون لمقابلة ملك كاسـتيلا (المديـنة الندلسـية التى كانت قد سقطت فى يد الأسبان المسيحيين) قابله باحـترام بـالغ وعرض عليه منصبا استشاريا فى بلاطه كما وعده باعادة أملاك أسرته التى عاشت زمنا طويلا كعائلة ارستقراطية فى سافيل (Sevilla) ولكن عبد الرحمن ابن خلدون لم يقبل عرض الملك الأسبانى وعاد إلى مراكش .

وفـى عـام ١٣٧٢ م على وجه التقريب ترك السياسة كلية والتجأ هو وأسرته ليعـيش فـى حماية قبيلة قوية فى صحراء مراكش تعرف باسم أولاد عارف وفى ذلك الملجأ السياسى الآمن اتيح لإبن خلدون أن يبدأ فى كتابه " كتاب العبر " .

وفى ١٣٧٣ عاد مرة أخرى مختاراً إلى تونس مسقط رأسه وعاش فيه سنوات عديدة اتسمت بالاستقرار واشتغل فى معظمها بالدراسة والتعليم والبحث العلمى ، وأكمل كـتابه " المقدمة " ، فى ١٣٧٧ . ثم حصل على إذن بالسفر إلى مكة للحج وفى طريقه إلـى هـناك مر بمصر فأصر سلطانها (برقوق) على استبقائه فبقى واشتغل بتدريس الشـريعة الإسـلامية علـى مذهب الإمام مالك ثم عين فى منصب كبير القضاة للمذهب المالكى .

وفـى نهايـة ١٣٨٤ صادف ابن خلدو أكبر صدمة حينما تلقى خبر وفاة أفراد عائلته فى حادثة بحرية ، وكانوا فى سفينة تقلهم من تونس إلى الإسكندرية ليلحقوا به فتحطمت عند الميناء ولم ينج منها أحد .

وفـى خلال الفترة التى بقاها ابن خلدون فى مصر من ١٣٨٤ إلى أن توفى فى مـارس ١٤٠٦ (ودفـن خـارج القاهرة) كان مقربا جدا من السلطان برقوق ثم من خليفته ولكنه عزل من منصبه الدينى الكبير وأعيد إليه عدة مرات ، ولم يكن عزله مرة إلا سـبب آرائه الحرة يقولها غير عابئ بما يترتب عليها بالنسبة لمنصبه . ولقد ذكرنا

١- ابن الأحمر ، محمد الخامس .

٢- pedro the Cruel.

بعــض مـــا كان لابن خلدون من شأن كبير كرجل دولة لأن شخصيته العلمية تأثرت بلا شك بحياته السياسية . فالتجربة السياسية التى مر بها ابن خلدون اكسبته نظرة صائبة فـــى تحليل النواحى السياسية للمجتمعات وما يترتب عليها من مسائل إقتصادية وسوف نلاحــظ هــذا فـــى تحليله لمراحل تطور الدولة وما يصاحبها من تطورات فى الناحيتين الإقتصـــادية والإجتماعــية . ولا يذكــر فى التاريخ أنه كان لأحد رجال العلم من العمل السياسى مثلما كان لعبد الرحمن ابن خلدون .

الشخصية العلمية لعبد الرحمن ابن خلدون (محاولة لإبراز جوانبها وتقديرها) :

حاز عبد الرحمن ابن خلدون شهرته الواسعة فى الشرق والغرب كمؤرخ وعالم اجـــتماع ، و" المقدمـــة " هـــى أبرز أعماله بلا شك ، وكعالم تاريخ وضع أول محاولة لاكتشاف النمط الذى تتغير به الأحداث السياسية والإجتماعية والإقتصادية . وكان دائما منطقيا فى منهاجه ، تحليليا فى طريقته ، واسع المعرفة إلى أبعد الحدود حتى أنه يعتبر بحق أول من كتب فى منطق التاريخ Logic Of History .

أمـــا مساهماته الرائدة فى علم الاجتماع فقد برزت من خلال دراسته التاريخية حيـــنما تـــناول الجوانـــب المخـــتلفة للحياة الإجتماعية للإنسان بالبحث والتحليل وقام باســـتخراج بعـــض القواعـــد العامة المنظمة لها . وحيث اتبع فى بحثه وتحليله دائما مـــنهاجا علميا سليما على نحو لم يسبقه فيه أحد فقد اعتبر باعتراف الجميع رائداً فى كافة المجالات التى تطرق إليها .

أما وضع عبد الرحمن ابن خلدون كعالم إقتصاد فإنه يختلف بعض الشيء . فلقد رأى بعـــض المهتمين من علماء الإقتصاد العرب أن أهمية ابن خلدون كإقتصادى لا تقل عـــن أهميـــته كمؤرخ وعالم اجتماع [1] . ولكن البعض الآخر من الإقتصاديين العرب لم يهتموا لما قدمه ابن خلدون للتراث الإقتصادى ربما لتأثرهم البالغ بما قدمه العقل الغربى فـــى القرون الأخيرة من مساهمات فى علوم الإقتصاد فى كافة مجالات العلوم الأخرى . ومن ثم أصبح لديهم نوعا من التحيز نحو الفكر الغربى والحضارة الغربية بصفة عامة

١- من الأعمال الإقتصادية البارزة عن ابن خلدون مقالة للدكتور محمد حلمى مراد " أبو الإقتصاد ابن خلدون " ألقيت فى أعمال مهرجان ابن خلدون ونشرت ، وكذلك رسالة دكتوراه : محمد على نشأت " الفكـــر الإقتصادى فى مقدمة ابن خلدون " ولكن للأسف لم تتح لى فرصة الإطلاع على هذه . وهناك أيضاً مقالة للدكتور محمد دويدار " من الفكر الإقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر " وقد نشرت بمجلـــة مصـــر المعاصـــرة - إبريل ١٩٧٣م-العدد ٣٤٨ . ومن الناحية المنهاجية والسياسية كتب الدكـــتور محمد محمود ربيع مقالة بعنوان " منهج ابن خلدون فى علم العمران " وهى بلا شك ذات فائدة للجانب الإقتصادى أيضاً ، وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة-إبريل ١٩٧٠ العدد ٣٤٠ .

، أو ربمـــا أنهـــا الرغبة العادية لدى معظم علماء الإقتصاد المعاصرين فى تتبع آخر ما وصـــل إلـــيه البحـــث العلمى بدلا من الخوض فى التراث القديم بحثاً عن بعض " الدرر المفقودة " .

أمـــا فـــى الغرب فإن أبرز المؤلفات فى تطور الفكر الإقتصادى لم تعطى أهمية تذكـــر لابن خلدون ولما قدمه من تحليل إقتصادى - فى غاية الدقة أحياناً - لعديد من المســـائل واحـــد الأمثلة الواضحة لهذا هو مؤلف جوزيف شومبيتر [1] History Of Econimic Analysis تاريخ التحليل الإقتصادى ففى هذا المرجع الذى يعتبر بلا شك مـــن أكـــبر المـــراجع شمولاً وعمقاً فى مادة تطور الفكر الإقتصادى نجد أن أعمال ابن خلـــدون لـــم تـــنل أكثر من أسطر معدودة لا تتعدى النصف صفحة من مجموع ١٢٦٠ صفحة .

ومـــن الأهمية أيضاً أن نعرف كيف ولماذا ورد ذكر ابن خلدون فى هذا المجال الضـــيق جداً ضمن أضخم مرجع فى الفكر الإقتصادى . أولا : جاء ذكر ابن خلدون فى ملحوظة إضافية بأسفل إحدى الصفحات (ص ١٣٦) ، ومجمل هذه الملحوظة أن أحد كبار المفكرين فى العلوم الإجتماعية Giambattista Vico (١٦٦٨ - ١٧٤٤) قد تأثر بابن خلدون ضمن من تأثر بهم فى كتابته ثم يضيف شومبيتر قائلاً باقتضاب تام أن " هذا هو كل ما يعرف " ويحيل القارئ إلى ترجمة فرنسية " للمقدمة " . ثانيا :(وأخيراً) أشار شومبيتر فى عبارة مقتضبة جدا (ص ٧٨٨) أن لابن خلدون مساهمة بارزة فى زمانـــه فى مجال دراسات الاجتماع التاريخية التى امتزجت بدراسة الجغرافيا البشرية . وهكذا فقط جاء ذكر ابن خلدون فى أضخم وأهم مرجع غربى ظهر فى الفكر الإقتصادى إلـــى عصـــرنا الحالى ، كما نرى ملاحظات عابرة ليس فيها إشارة ولو من بعيد إلى ما كتبه العالم العربى فى النواحى الإقتصادية للاجتماع البشرى . ويمكن أن يتضح بجلاء بعـــد الإطـــلاع على الدراسة الحالية وكذلك من الدراسات السابقة المتفرقة التى تناولت الأعمـــال الإقتصادية لابن خلدون أحد أمرين : إما أن شومبيتر لم يبذل أية محاولة على الإطلاق فى التعرف على ما ورد فى " المقدمة " من تحليل إقتصادى أو إنه كان متحيزاً بشـــكل غـــير موضوعى ضد أية كتابات من خارج " السلسلة الغربية " . أن كيف نفسر الجهد الشاق الذى يبذله فى اكتشاف أفكار متناثرة لعديد من الكتاب الأوروبيين فى فترة

١- J. Schumpeter, History of Economic Ansalsis (George Allen & Unmin Ltd, London , First Published 1954). والصـــفحة المشـــار إلـــيها من اطبعة السادسة ١٩٦٧م . لندن .

العصــور الوســطى ؟ [1] والتى إذا قورنت بما كتبه ابن خلدون فإنها تبدو قليلة الأهمية للغاية .

ومــثال شومبيتر يتكرر فى المؤلفات الغربية الأخرى فى تطور الفكر الإقتصادى حيث يظهر واضحاً أن ابن خلدون لم يلق اهتماماً كافياً ، وأحياناً لم يذكر إطلاقاً .

وقــد يقــال أن اهــتمام الكــتاب الغربيين كان منصباً على دراسة أصول الفكر الإقتصــادى الغربى وتتبع تطوره من جيل لآخر . ولذلك فإنه حتى لو فرضنا أن بعض هؤلاء الكتاب قد وقف على بعض المساهمات العلمية الهامة من ابن خلدون أو غيره من الكــتاب العــرب فى عصر الحضارة الإسلامية فإن هناك احتمالاً قائماً بتعمد إهمالها أو تجاوزهــا . وقــد يحق هذا القول فى حالة واحدة وهى أن يدعى أن العلوم والفلسفات الغربــية الحديــثة قد استمدت أصولها مباشرة من العلوم والفلسفات الإغريقية القديمة ومــن بعض مجهودات متناثرة فى أوروبا فى العصور الوسطى . وبهذا ينسى أو يهمل كلية دور العلماء العرب خلال العصور الوسطى فى نقل التراث الإغريقى القديم وبلورته وبالإضافة إليه وأنهم هم الذين كانوا يقودون حركة التقدم العلمى لتتسلمها منهم أوروبا فيما بعد .

وخطــورة هــذا الأمر تكمن فى إنكار وحدة " السلسلة العلمية " للجنس البشرى وفــى محاولــة كسرها أو تفتيتها على أساس غربى أو شرقى ويا ليت من يقع فى هذا اللــبس أن يــرجع إلى ابن خلدون الذى يقرر فى الصفحات الأولى من " المقدمة " التى كتبت فى القرن الرابع عشر حقيقة اتصال سلسلة البحث العلمى على مدار التاريخ وذلك بغض النظر من العلماء والبحاث وأجناسهم وألوانهم الفكرية والحضارية [2] .

١- أنظر على الأخص – الفصل الثانى من الجزء الثانى فى كتاب شومبيتر سابق الذكر تحت عنوان : " Scholatic Doctors and the philosphers of Natural Law " , p. 73- 142 . ولا أقــول أبداً بعدم أهمية أو عدم جدوى الدراسة التى قدمها شومبيتر عن المساهمات الفكرية لكتاب أوروبا فى العصور الوسطى ولكننى أجزم بأنها أقل شأناً بمراحل من مساهمة ابن خلدون فى الفكــر الإقتصــادى والــتى ترتقى فى بعض الحالات إلى مستوى المساهمات الفكرية لكتاب القرن التاسع عشر فى أوروبا من المدرسة الكلاسيكية .

٢- راجع صفحة ٣٥ فى " المقدمة " حيث يقول " فالعلوم كثيرة والحكماء فى النوع الإنسانى متعددون " ومــا لــم يصــل إليــنا مــن العلوم أكثر مما وصل فأين علوم الفرس ... وأين علوم الكلدانيين والسريانيين وأهل بابل وما ظهر عليهم من آثارها ونتائجها ، وأين علوم القبط ومن قبلهم ، وإنما وصــل إليــنا علوم أمة واحدة وهم يونان خاصة لكلف المأمون (الخليفة العباسى) بإخراجها من لغــتهم ، واقتداره على ذلك بكثرة المترجمين ، وبذل الأموال فيها ، ولم يقف على شيء من علوم غــيرهم " ويتضح من عبارة أن أهم العلوم التى وصلت للعرب هى علوم الإغريق وأن ابن خلدون يتأسف على ضياع حلقات من التراث العلمى القديم فى أمم عرفت بحضارتها .

البحث الإقتصادى وأسلوب التحليل عند ابن خلدون :

أولاً : ينبغى أن نؤكد أن بحث المسائل الإقتصادية فى " المقدمة " لم يكن مستقلاً عن دراساته العامة للاجتماع البشرى فى إطار التاريخ ، بل كان جزءاً لا يتجزأ منها . وفى بعض الحالات جاء بحث المسائل الإقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة ويقوم بعملية تحليل للأسباب بغرض الوصول إلى نتائج محدودة فى النهاية . وحينما تطرق ابن خلدون إلى استعراض أصناف العلوم المعروفة فى عصره وذلك فى الباب السادس فى آخر المقدمة لم يذكر شيئاً عن علم " الإقتصاد " من قريب أو بعيد ولم يكن فى هذا الاتجاه من ناحية ابن خلدون أى تحيز ضد علم الإقتصاد الذى لم يعرف فعلاً كعلم منفصل عن الأخلاق والسياسة إلا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [1] . ولا يجب أن يقلل هذا من مساهمة ابن خلدون فى الفكر الإقتصادى . أما عن أسلوب التحليل المتبع بالنسبة للمسائل الإقتصادية فإنه لم يختلف عن الأسلوب الذى استخدمه ابن خلدون فى دراسته العامة للاجتماع البشرى وللتاريخ . وبالطبع فإن هذا لا يقلل من أهمية النتائج التى توصل إليها ابن خلدون فى تحليله لأن الأدوات التحليلية الخاصة بالإقتصاد على وجه التحديد لم تعرف إلا فى غضون القرنين الأخيرين فقط كما أن من المعروف أنها تطورت بشكل تدريجى من الأدوات التحليلية للعلوم الإجتماعية بصفة عامة .

وبالرجوع إلى " المقدمة " نجد أن ابن خلدون قد اعتمد على الأساليب الآتية فى تحليله للموضوعات الإقتصادية :

أولاً : دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الإجتماعية والسياسية والإقتصادية فى أنماط محددة .

ثانياً : بيان أثر البيئة الإجتماعية فى سلوك الإنسان ونشاطه الإقتصادى .

ثالثاً : بيان أثر البيئة الجغرافية فى نشاط المجتمعات الإنسانية وثروتها وكذلك تأثيرها فى سلوك الإنسان الإقتصادى .

١- انظر الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد : أسس التحليلالاقتصادى - الفصل الأول ص ٣ -٥ (الناشر) شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٧٨ .

رابعاً : استخدام المنطق فى استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط . وكان يدعم هذه " القواعد العامة " بفروض أساسية يعطيها تعريفات معينة[1] . هذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظرى .

ويلاحـظ أن الأسلوب الأخير هو أساس " النظرية " وهو الذى تطور بشكل بارز لـدى المدرستين الكلاسيكية والنيو كلاسيكية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ومازال يتعرض لعمليات تطور مستمرة . ومن ناحية أخرى نجد المدرسة الماركسية قد ادعـت أنها أول من أبرز ارتباط الأهداف التاريخية وتطورها وفقاً لأنماط محددة وأنها أول من أكد ارتباط العلاقات الإجتماعية بالإقتصادية ولكن ابن خلدون كان سباقاً ورائداً فى هذا المضمار قرابة خمسة قرون قبل أن يبدأ ماركس فى كتابه " رأس المال " . أما عن أثر البيئة الجغرافية على المجتمعات الإنسانية على سلوك الأفراد ونشاطهم فقد ظهر هـذا فـى بعـض نظريات حديثة مثل الاتجاه إلى تفسير التجارة الخارجية على أساس الاخـتلافات الجغرافـية أو تفسـير التخلف والتقدم الإقتصادى على أساس مدى ملائمة البيئة الجغرافية للإنسان .

وسـنقوم فـيما يلـى بعرض الموضوعات والأفكار الإقتصادية التى قدمها ابن خلـدون فى المقدمة مع محاولة لتقييمها . وفى عرضنا لهذه المساهمات الخلدونية لن نلـتزم ضـرورة بالترتيب أو التصنيف الذى وردت به فى أبواب وفصول أو صفحات " المقدمـة " وأنـا سـوف يكـون عملنا متمشياً مع ما هو معروف الآن فى دائرة علم الإقتصـاد . والهدف من وراء ذلك – كما يتضح – هو أن نتمكن من إبراز أو توضيح صورة فى هذه المساهمات ثم تقييمها فيما بعد على أسس معاصرة . ولكن عملية إعادة الترتيب أو التصنيف للأعمال الإقتصادية التى وردت فى مقدمة ابن خلدون لا تعنى أبداً بـتر البعض من هذه الأعمال أو إجراء لأوضح فيه الأعمال الإقتصادية لابن خلدون كما وردت فى " المقدمة " وكيف تمت عملية تجميعها وإعادة ترتيبها وتصنيفها بشكل يتفق مع ما هو متعارف عليه الآن ولكننى آثرت أن أضعه فى شكل ملحق فى نهاية الفصل .

عرض وتقييم الفكر الإقتصادى فى (*المقدمة*) :

أولاً : *المشكلة الإقتصادية* :

الحاجات البشرية : أصلها وتطورها وأنواعها :

يقرر ابن خلدون أن الإنسان " بطبعه " مفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها لكـى يـبقى حـياً ويحافظ على نوعه ... وهذه الأشياء الأساسية هى الغذاء الضرورى

١- ويلاحـظ أن المصطلحات العلمية التى استحدثها ابن خلدون ليستخدمها فى تحليله كانت تتكرر فى الذكـر وتـتعرض لعمليات تنقيح مستمرة على صفحات المقدمة ولكنه كان ينتهى بوضع تعريفات دقيقة لها .

والملبس اللازم والسلاح يدافع به عن نفسه . ولقد قرر هذا فى مبدأ الباب الأول من الكتاب الأول فى المقدمة كما قرره أيضاً بشكل قاطع فى مبدأ الباب الخامس حينما يقول ".أعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويموته فى حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره " ويمكن القول بأن ابن خلدون يتكلم هنا عن الحاجات " الأساسية " أو " الضرورية " للإنسان ، ونقول " أساسية " بمعنى أنه لا يسبقها شيء فى ترتيب من حيث الضرورة للبقاء أو الحفاظ على النوع وهى " ضرورة " بنفس هذا المعنى . ومن الحاجات الأساسية أو الضرورية للبشر تتفرع احتياجات أخرى القول بأنها " ثانوية " من حيث أنها ليست مطلوبة فى حد ذاتها لحياة الإنسان أو البقاء ولكنها لازمة مع ذلك لإنتاج الحاجات الأساسية . ويضرب مثلا بحاجة الواحد من البشر وقدر معين من الخبز . إنه لن يحصل على الخبز هكذا دون عمليات سابقة وإنما يحتاج أولا إلى قدر من القمح وهذا لا يتحصل إلا بعد " زراعة وحصاد ودراس ... " ويحتاج كل واحد من هذه " العمليات " آلات متعددة وصنائع كثيرة " . ثم أن القمح بعد الحصول عليه يحتاج إلى " طحن " لاستخراج الدقيق ثم " عجن وطبخ " وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار فاخورى .

وهكذا نرى أن ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات المباشرة والحاجات غير المباشرة وتبين ضرورة الثانية بناء على ضرورة الأولى .

ثم يشرح ابن خلدون كيف أن الحاجات الضرورية أو الأساسية ليست هى كل شيء فى حياة المجتمعات البشرية المتطورة وإنما تمثل البداية فقط . ولقد ورد هذا المعنى خلال الفصل الرابع بشكل واضح حينما يقرر أن الحاجات الضرورية لأى مجتمع مهما كانت لا تستلزم إلا أقل الأعمال أى أدنى مجهود ، وأن هناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقى أو تقدم يحرزه المجتمع . فمع توسع المدينة أو البلد فى العمران تزداد دخول الأفراد وتنشأ حاجات كمالية أو ترفيه : ملابس أجود وأجمل شكلاً ، مساكن أنيقة منمقة من الداخل والخارج وأكثر متانة وأحكاماً ، أدوات منزلية أحدث وما غير ذلك . فالأفراد إذا كثرت " مكاسبهم " (أى دخولهم) - يقول ابن خلدون - " دعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق فى الملابس والمساكن واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب " وهكذا يشرح كيف أن زيادة الدخل تؤدى إلى زيادة الحاجات وكيف أن هذه الحاجات المتزايدة من الكماليات . ثم يبين بعد هذا أن إنتاج الحاجات الكمالية يتطلب صناعات ومهن عديدة غير مطلوبة فى حد ذاتها ومن ثم ينشأ حاجات جديدة غير مباشرة لابد أيضاً من الوفاء بها .

ويمكن تلخيص ما سبق فى القول بأن ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات الإقتصادية على أساسين : أولاً أنها ضرورية أو كمالية ، وثانياً أنها مباشرة أو غير مباشرة . ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن ابن خلدون قد أكد فى أكثر من موقع أن حجم "

السكان " عامل هام فى تحديد حجم الاحتياجات الكلية للمجتمع . وسوف يتضح هذا فيما بعد من عرضنا لنظرية ابن خلدون فى النمو الإقتصادى والتى يعتبر فيها عامل السكان أحد العوامل الهامة فى تحريك النشاط الإقتصادى . فزيادة السكان – فى ظل افتراضات أساسية معينة بينها – تؤدى إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع وإلى زيادة الأعمال وزيادة الدخول من ثم زيادات متتالية فى الحاجات .

طبيعة العملية الإنتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم :

بعد أن شرح ابن خلدون كيف تنشأ الحاجات الضرورية ثم كيف تظهر حاجات كمالية مع تقدم المجتمع وكيف تتفرع الحاجات غير المباشرة يقرر أن إنتاج أى حاجة من الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع " وتقسيم العمل " بينهم .

ويلاحظ أن ابن خلدون لم يستخدم مصطلح " تقسيم العمل على وجه التحديد ولكننا سنتأكد من سياق الكلام أن غياب " المصطلح " لا يعنى أبداً غياب المعنى المقصود من وراءه . أن العملية الإنتاجية كما يصفها ابن خلدون تتألف من حلقات أو عمليات متشابكة ومتراكبة ولذلك فإن إتمامها أو القيام بها يخرج عن طاقة الواحد من البشر ، ومن ثم يلزم التعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد منهم بدور معين . وقد عبر ابن سينا (٩٨٠ – ١٠٣٧م) عن فكرة التعاون فى عملية الإنتاج زمناً قبل ابن خلدون حيث رأى أن الفرد من البشر لا يستطيع أن يضمن تحقيق احتياجات معيشته ما لم يتعاون مع غيره .

ويقول ابن خلدون بعد أن يصف تعقد العملية الإنتاجية وترابط أجزائها " ويستحيل أن تفى بذلك كله أو بعضه قدره الواحد ، فلابد من اجتماع القدر " بضم القاف وفتح الدال وهى جمع قدره " الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف " . وآخر هذه العبارة يتضمن العائد المنتظر من " التعاون " بين الأفراد فالناتج الذى يحصل عليه عدد معين من الأفراد من جراء التعاون بينهم لا يكفى لسداد حاجاتهم الأصلية فقط وإنما يفيض عن ذلك بحيث يمكن أن يسدد حاجة عدد أكبر منهم بكثير . ويفهم بشكل واضح مما كتب ابن خلدون عن هذا التعاون أنه يتضمن بالضرورة " تقسيم العمل " فهو يتكلم عن " الحرف المختلفة " التى تحتاج للتعاون فى كل عملية إنتاجية حتى يتم الإنتاج . فمثلاً " قوت يوم من الحنطة " لا يتم إلا " بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات ، لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار فاخورى[1] " ولقد تأكد معنى التعاون القائم على تقسيم العمل والفائدة المتحققة من وراءه فى العبارة التالية التى وردت فى أحد فصول الباب الرابع " ثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه ، وأنهم متعاونون جميعاً فى عمرانهم

١- المقدمة : ص ٣٩ وقد سبق الإشارة إلى هذه العبارة فى صفحة سابقة .

علـى ذلـك ، والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضـعافاً ، فـالقوت مـن الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصة منه . إذا انتدب لتحصـيله السـتة أو العشـرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصـاد السـنبل وسـائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا ، وحصل بعملهـم ذلـك مقـدار مـن القوت ، فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات " . فالأعمال بعد الاجـتماع زائـدة عـن حاجات العاملين وضروراتهم وربما ابن خلدون قد تأثر بفكرة " ارسـطو " عـن تقسيم العمل ، ولكن لاحظ أن ارسطو اعتقد أن أساس تقسيم العمل هو اختلاف المواهب البشرية الفطرية . فكل فرد مهيأ لعمل معين أو لحرفة معينة " بطبيعته " ولا يصح أن يزاول غيرها ، وهى مسألة أخلاقية .

أمـا ابن خلدون فلم يتكلم عن المواهب الطبيعية للأفراد وإنما تكلم عن المواهب المكتسـبة ورأى أن الإنسان إذا تكونت له ملكة فى ناحية معينة فقل أن يجيد بعدها أو معهـا ملكـة أخرى . ويفهم من كلامه أن اكتساب المواهب أو الملكات يتم عن طريق التعليم .

وحينما نقارن فكر آدم سميث فى تقسيم العمل مع فكر ابن خلدون سنجد تشابهاً كبـيراً حقاً . فابن خلدون قد أوضح فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد فى العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل ، هذا بينما أن الاعتقاد السائد هو أن سـميث أول مـن أوضح هذه الفكرة كما أن فكرة آدم سميث فى ارتباط تقسيم العمل بحجـم السـوق تشبه جداً الفكرة التى شرحها ابن خلدون منذ عدة قرون من قبله فى الارتباط تقسيم العمل بحجم النشاط الإقتصادى .

وهـذه الفكـرة الأخـيرة سـوف نتعرض لها عند دراسة الفكر الخاص بالنمو الإقتصادى عند ابن خلدون .

تميـيز عناصـر الإنتاج : يتضح من كتابة ابن خلدون أنه يميز عناصر الإنتاج اللازمة لأداء العملية الإنتاجية فى : العمل ورأس المال وموارد الطبيعة . أما العمل فقد ذكره فى أماكـن عديدة واعتبره ضمناً وصراحة أهم عنصر من عناصر الإنتاج إذا بدون لا يمكن إتمام أى شيء نافع للإنسان . وهو حينما يتكلم عن العمل يعنى به " القدرة " الموجودة لدى الإنسان وهى كما يشرح ليست مجرد " قدرة جسمانية " وإنما هى أيضاً قدرة فكرية أو ذهنـية ويتضـح مـن شـرحه أنه لولا القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية ما استطاع الإنسان أن يخلق الآلات والأدوات التى تساعده فى الإنتاج (رأس المـال) . يقـول " إن الله سـبحانه خلـق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاءها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله . إلا أنـه يشرح كيف أن هذه القدرة الموجودة لدى أى إنسان غير كافية لتحصيل حاجاته إلا بالـتعاون مع غيره من البشر وهو ما قد مناه من قبل حينما تعرضنا لفكرة التعاون فى العملية الإنتاجية وتقسيم العمل . ثم تظهر أهمية القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة

بـــالقدرة الجسمانية فى العمل البشرى حينما يقول " فقدرة الفرس مثلا أعظم بكثير من قـــدرة الإنسان وكذا قدرة الحمار والثور وقدرة الأسد والفيل أضعاف من قدرته . ولكن الإنســـان يتميز " بالفكر " ، والذى يمكنه من استخدام قدراته الطبيعية بشكل أفضل من الحـــيوانات العجــم ... فـــيقول " أن الله ســـبحانه .. جعل للإنسان عوضاً من ذلك كله (أى عوضـــا عن القدرات الجسمانية الهائلة لدى بعض الحيوانات) الفكر واليد ، فاليد مهيـــئه للصـــنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التى تنوب له عن الجوارح المعدة فى سائر الحيوانات " .

ويتبين من العبارة الأخيرة أن نشأة " رأس المال " لا تتحقق إلا عن طريق العمل البشـــرى بالمعـــنى الدقيق الذى أوضحه : " فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات .. " ولقد تكلم عن دور رأس المال صراحة فى عدة أماكن فى المقدمة حيـــنما يقـــرر أن بعض مراحل الإنتاج لا يمكن إتمامها إلا باستخدام معدات وآلات من أنواع مختلفة .

أما " موارد الطبيعة " فهى من خلق الله هبة منه للإنسان وقد وضعت تحت أمره لينتفع بها فى معاشه ، .. " والله سبحانه وتعالى خلق جميع ما فى العالم للإنسان وامتن بـــه علـــيه " ويستشهد فى ذلك بآيات من القرآن الكريم ثم يقرر أن موارد الطبيعة غير مخصصـــة لأمـــة دون أخرى وإنما هى للبشر جميعاً يشتركون فى الإستفادة منها " ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه وأيدى البشر منتشر فهى مشتركة فى ذلك " .

ويلاحظ بوضوح أن العقيدة الدينية لإبن خلدون تظهر فى عديد من تقاريره لتؤيد فكـــرة وصـــل إلـــيها أو لكى تعينه فى التوصل إلى فكرة من الأفكار ونجده أحياناً يعتمد عليها بصفة أساسية فى تقرير أمر من الأمور دون الرجوع إلى السبب المنطقى . وربما كـــان من المناسب أن نذكر هذه المسألة فى أثر الفقرة التى يتضح فيها تأثير عقيدة ابن خلـــدون فـــى تقرير العلمى . ولكننا سوف نلاحظ أمثلة أخرى عديدة فى سياق المقال . وفـــى هـــذه المسألة – أى تأثير التقرير العلمى بالعقيدة الدينية – يتشابه تحليل بعض مشاهير الإقتصاديين الذين عرفتهم أوروبا فى العصور الوسطى مع تحليل ابن خلدون . والدراســـة تبيـــن لـــنا أن أثـــر العقيدة الدينية فى الفكر الإقتصادى لم يتوقف فى نهاية العصـــور الوسطى كما يعتقد البعض بل امتد بعد ذلك عدة قرون . ولقد ظهر أثر العقيدة الدينية واضحا فى تحليل " الفيزيوقراط Physiocrates " لبعض المسائل مثل مناداتهم بفضل " الزراعة " على سائر الأنشطة الإقتصادية ومطالبة الدولة بعدم التدخل فى النشاط الإقتصـــادى لأن القوانين التى تحكمه " قوانين طبيعية " من تدبير الخالق الذى نظم كل شيء فى الكون مسبقاً ووضع له قوانينه . كما ظهر أثر العقيدة الدينية أيضا فى خلفية التحلـــيل الكلاسيكى للحرية الإقتصادية و " اليد الخفية " التى أبرز آدم سميث دورها فى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة .

محور النشاط الإقتصادى : اكتساب الدخل وإنفاقه :

اعتبر ابن خلدون أن سعى الإنسان إلى اكتساب الدخل والإنفاق منه على حاجاته المختلفة " وهذا هو جوهر النشاط الإقتصادى " مسألة طبيعة يقول " فالإنسان متى اقتدر علـى نفســه ، وتجاوز طور الضعف ، سعى فى المكاسب ، لينفق ما آتاه الله منها فى تحصـيل حاجاتــه وضــروراته ... فالإنســان متى اقتدر على العمل سعى إلى اقتناء " المكاســب " Earnings وهى جمع " مكسب " ، وقد استخدم ابن خلدون هذا المصطلح بمعـنى يقترب كثيراً من معنى " الدخل " Income فى التعبير الحديث . وابن خلدون يشــير فــى هذه العبارة إلى أن " الدخل " لا يتحقق إلا نتيجة " السعى " أو " العمل " .. وتــتأكد هــذه المسألة فيما بعد فى أماكن عديدة ، يقول "ثم أعلم أن الكسب إنما يكون بالســعى فى الاقتناء والقصد إلى التحصيل ويقول فى مكان آخر " إن الكسب .. إنما هو قيم أعمالهم . ولو قدر أحد عطل عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية .

ويشــرح ابن خلدون كيف أن " المكسب " إنما يكون أصلا فى صورة نقدية من ذهــب أو فضة وأن تحقق فى غيرها أحياناً فإنما يكون ذلك أما لغرض المبادلة بهما أو لغرض اقتنائهما فيما بعد وهكذا يتحقق الشكل النقدى " للدخل " عند ابن خلدون وأن كان تفضيله لهذا الشكل مرتبطاً بتقديره للذهب والفضة .

ويفــرق ابــن خلــدون بين مستويين من الدخل أو المكسب : فإذا كان المكسب بمقدار الضرورة والحاجة سمى " معاشاً " أما إذا كان زيادة عن الضرورة والحاجة سمى " رياشاً " أو متمولاً . والرياش فى اللغة " بكسر الراء " يقال فى المال والحالة الجميلة ، أمــا " متمول " (بضم الميم وفتح التاء) فيقال (تمول) بمعنى اتخذ مالا . وقيل أيضاً تمــول مــالا أى بخده قنية أى جمعه واحتفظ به لنفسه لا للتجارة . وعلى ذلك فإن ابن خلدون حينما يتكلم عن المكسب (الدخل كمتمول فإنه يقصد وجود فائض فيه - أى ما يفيض عن الضرورة والحاجة - بحيث يمكن اختزانه . وفقاً للتحليل الحديث يمكن القول بــأن الدخــل إذا كان " معاشاً " فإنه يكفى للوفاء بالحاجات الاستهلاكية فقط ولن يسمح لصاحبه بالادخار ، بمعنى أن الاستهلاك - الدخل أى الميل المتوسط للاستهلاك يساوى الواحد الصحيح . أما إذا كان الدخل " متمولاً " فإن الميل المتوسط للاستهلاك يصبح أقل مــن الوحــدة بمعنى وجود فائض يمكن إنفاقه على الكماليات أو ادخاره . ولا يفهم من تفــرقة ابــن خلــدون بين " المعاش " و " المتمول " ى مستويات الدخل إنه كان يقصد التفرقة بين " دخل الكفاف " وما يزيد عنه بمفهوم مقارب لذلك الذى اتفق عليه أعضاء المدرســة الكلاســيكية فــيما بعد ، إلا إذا اعتبرنا أن كلامه عن " الضرورة والحاجة " (ارجــع تعريف المعاش) يقصد به الضرورات والحاجات الأساسية للمعيشة والتى إذا انتقصــت أصيب الإنسان بضرر مؤكد فى صحته أو تعرضت حياته لخطر . وهذا المعنى الأخير لم يرد عند ابن خلدون وأن كان محتملاً على أساس شروط محددة .

ويفــرق ابــن خلدون أيضاً بين " المكسب " و " الرزق " وذلك بالتفرقة بين ما يتحصل لدى الإنسان من نقود وما ينفق فعلاً فى سبيل إشباع حاجاته المختلفة ، فيقول " ثــم أن ذلك الحاصل أو المقتنى (بقصد المكسب) أن عادت منفعته على العبد وحصلت لــه ثمــرته من إنفاقه فى مصالحه وحاجاته سمى ذلك رزقاً " ويستشهد فى ذلك بقوله النــبى محمد ﷺ ،إنما لك من مالك ما أكلت فأبليت أو لبست فابليت أو تصدقت فأبقيت " وفكــرة ابــن خلدون فى التفرقة بين المكسب والزرق ليست له شخصياً كما هو واضح ولكــنه وضــعها فى إطار جديد يحدد مفهومها الإقتصادى . والفكرة يمكن أن تلحق بما نطلــق علــيه فى القرن العشرين " إقتصاديات الرفاهة " حيث تميز بين ما يحصل عليه الإنسان من دخله نتيجة جهد قد بذله ثم ما ينتفع به فعلاً من هذا الدخل لنفسه . ويلاحظ أن فكــرة " الــرزق " عــند ابــن خلدون كان يمكن أن تكون ذات نفع أكبر من الناحية التحليلــية لــو أنــه حدد لنا بدقة إذا كان الرزق يشمل السلع الاستهلاكية مثل الملبس والمأكل فقط كما يدل لفظ الحديث الشريف الذى استشهد به ، أما أنه يشمل جميع أنواع الســلع التى يحصل عليها صاحب الدخل من جراء إنفاق النقود الفضية أو الذهبية التى اكتسبها سواء هذه السلع للاستهلاك أو سلعاً للمساعدة فى عملية الإنتاج .

ومــن ناحية أخرى نود أن نشير إلى أن ابن خلدون لم يكن يتوخى الحذر دائما فــى تعبــيره حيث كان يذكر " السعى للرزق " و " السعى للكسب " أحياناً بمعنى واحد . والمســألتان قد تتفقا تماماً بمعنى أن السعى للكسب قد يكون سعياً للرزق . ولكنهما قد تختلفا أيضاً وفقاً لشرحه وتفرقته بين المكسب والرزق .

أنواع النشاط الإقتصادى :

اســتخدام ابن خلدون لفظ " المعاش " بمعنيين مختلفين : أولهما الذى سبق أن ذكــرناه وهــو صفة أطلقها على المكسب حينما يكفى لقضاء الضرورات أو الحاجات ، وثانيهما هو النشاط الإنسانى الذى يترتب عليه الحصول على دخل (مكسب) ثم إنفاقه وهو ما نطلق عليه " النشاط الإقتصادى " فى المصطلح الحديث ويلاحظ أن المعنى الأول للمعــاش لــم يتكرر بينما أن المعنى الثانى والأخير قد تكرر وتأكد بصفة قاطعة . وفى الفصــل الــذى كتــبه بعنوان " وجود المعاش وأصنافه " نجده يميز بوضوح بين أنواع النشــاط الإقتصادى المختلفة ويقول أنه يتفق مع من سبقه من أهل الأدب والحكمة فى القول بأن " المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة " . أما الإمارة (حكم الدولة وإدارة شــئونها) فإنهــا وجه من وجوه النشاط الإقتصادى من حيث أنه يترتب عليها مقدرة خاصــة على جمع الأموال والضرائب من الناس ولكنها فى رأيه " ليست بمذهب طبيعى للمعــاش " ومن ثم فلا يناقشها وسوف نأتى فيما بعد إلى مناقشة هذه المسألة : أى ما هــو " طبــيعى " و " غــير طبيعى " فى النشاط الإقتصادى . و " أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش ويقصد ابن خلدون بالفلاحة ما نطلق عليه النشاط الزراعى ويستدل على ذلك من الأمثلة العديدة التى أعطاها . ثم يقرر أن " الفلاحة " أقدم وجــوه النشــاط الإقتصادى على الإطلاق وأكثرها اتفاقاً مع الطبيعة من حيث بساطتها

واحتياجاتها لمهارات فطرية . وأما الصناعة فهى تأتى بعد الفلاحة من حيث الترتيب التاريخى للمجتمعات الإنسانية وهى أرقى من حيث أنها ليست " بسيطة وطبيعية فطرية " مثل الفلاحة وتحتاج إلى الفكر والتدبر لأنها " مركبة وعلمية " . ولهذا فإن الصناعة لا توجد غالباً إلا فى أهل الحضر الذى هو متأخر عن البدو ثان عنه " ويقصد ابن خلدون بالعبارة الأخيرة أن الصناعة لا تتحقق إلا فى مرحلة الاستقرار وتكوين المدن وهى مرحلة متأخرة من الناحية الزمنية أو التاريخية عن مرحلة البداوة . ويمكن أن يقال أيضاً أن مرحلة الحضر " مرحلة ثانية " وأن البداوة " مرحلة أولى " من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية وأن الصناعة لا تتحقق إلا فى المرحلة الثانية حيث يتقدم العلم والفكر .

أما " التجارة " فيقول أنها وأن كانت " طبيعية فى الكسب " فإنها تقوم على بذل الحيل غالباً " للحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة " .

وهكذا فإن ابن خلدون فى تعريفه للتجارة لم ينظر إلى الخدمات التى يقدمها القائمين بالنشاط التجارى للمجتمع كما نفعل فى العصر الحاضر بقدر ما نظر إلى طرائقهم وحيلهم التى يبذلونها فى تحقيق " الدخل " . ولكنه سوف يعود إلى تعريف التجارة بشكل أدق فيما بعد .

وفى عدد من فصول المقدمة يعطى ابن خلدون تفصيلات أكثر عن أنواع النشاط الإقتصادى الطبيعى : الفلاحة ، الصناعة ، والتجارة . وكثير من هذه التفصيلات لا يدخل بحق تحت الدراسة الإقتصادية بقدر ما يدخل تحت دراسات أخرى ، ولكننا سوف ننتقى منها بعض النقاط التى قد تتضح فائدتها لنا نذكرها فى :

أ) الزراعة .
ب) الصناعة .
ج) التجارة .

أ) **بالنسبة للزراعة :**

فقد خصص فصلاً ليشرح فيه " أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو " ... فذكر أن هذا النشاط أصيل فى الطبيعة وبسيط فى منحناه لذلك لا تجده ينتحله أحد من أصل الحضر فى الغالب ، ولا من المترفين " ولذلك فإن من ينتحله أى يمتهنه أو يشتغل به يعرض نفسه للمذلة "[1] . والعبارة فيها شيء من الابهام

١- ويستشهد ابن خلدون هنا بحديث النبى ﷺ أنه حين رأى " السكة " (بكسر السين وفتح الكاف مع التشديد) ، وهى الجديدة المستخدمة فى حرث الأرض وشيئاً من آلة الحرث قال " لا يدخل هذا بيت

وتثـــير التساؤل حيث يمكن أن تفسر بأكثر من طريقة . فأولاً ، يلاحظ أن ابن خلدون قد ذكـــر فى أكثر من موضوع أن ممارسة النشاط الزراعى مسألة سهلة وميسرة لكل من يـــريد القيام بها فهى لا تحتاج إلى مهارات خاصة أو تعليم ، وأن الغرض الأساسى من هـــذا النشاط هو الحصول على " الأقوات " الأساسية أو ما نطلق عليه فى عصرنا السلع الغذائية الضرورية . ثم أنه تصور أنه مع تقدم المجتمع تزداد الرغبة دائماً فى ضمان " الأقوات " الأساسية فيعمل كل واحد لأهله ولنفسه حتى يضمن كفايته منها وأكثر . ولذلك يـــزداد الفائض من هذه الأقوات (السلع الأساسية) وتنخفض أثمانها بشكل واضح وما هى النتيجة المنطقية لهذا ؟ أن كل من يحترف النشاط الزراعى فى هذه الظروف سوف يضـــع نفســـه بـــلا شـــك فى فئة أصحاب الدخل المنخفض هذا هو التفسير الأول الذى نســـتطيع أن نطـــرحه بـــناء على تحليل ابن خلدون لظروف ممارسة النشاط الزراعى وانخفـــاض أثمـــان الســـلع الزراعـــية فـــى المجـــتمعات الـــتى تتســـع وتـــزداد ثراء .

ثانـــياً : قولـــه أن الزراعة هى نشاط المستضعفين قد تكمن فى مقارنته للنشاط الزراعى بالأنشطة الأخرى : الصناعة والتجارة . فالزراعة لا تحتاج إلى مهارات خاصة وهى بسيطة وطبيعية بينما أن الصناعة تحتاج إلى التعليم والفكر والتجارة وتحتاج إلى جـــاه ومال وإلى مهارة خاصة فى التعامل فى الأسواق ولذلك يكثر المشتغلون بالزراعة بالمقارنـــة بالمشـــتغلين بالصـــناعة والـــتجارة والنتيجة هى أن المشتغلين بالزراعة لا

قـــوم إلا أدخله الذل " ولقد ورد الحديث فى صحيح البخارى فى باب " ما يحذر من عواقب الأشغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذى أمر به " وفهم الحديث لا يصح أن يتم بمعزل من بقية ما قيل فى الزرع أو الزراعة حيث قد يؤدى إلى تصور غير سليم . والغالب أن المعنى المقصود ينصب على " تجـــاوز الحد فى الزرع " وليس " الأشغال بالزرع " . وتجاوز الحد فى الأشغال بالزرع يعنى أن ثمة نشاط غير ضرورى أو أن قدراً من الإنتاج سوف يفيض عن الضرورة مما قد يؤدى بالمتجاوز إلى الوقـــوف فـــى مواقـــف ذلة . ويمكن أن ينظر إلى هذه المسألة على أنها " أخلاقياً أو دينياً " غير مقـــبولة . ولكن قد يكون المعنى المقصود هو أن الإفراط فى إنتاج السلع الزراعية بسبب استخدام آلات الزرع فى ظروف معينة يؤدى إلى تعذر الحصول على إيرادات أو بيع هذه السلع بأثمان تغطى نفقات الزراعة ، وهذه مسألة إقتصادية . وعموماً لا يجوز الاعتقاد فى أن النشاط الزراعى فى حد ذاته مجلبة للذلة ففى القرآن : " وأضرب لهم مثلا رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب وحففناها بـــنخل وجعلـــنا بينهما زرعاً . . كلتا الجنتين أتت ليدل على حالة من " الترف " وكان له ثمر فقال لصـــاحبه وهـــو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا " الكهف : ٣٤ " وفى الحديث الصحيح أيضاً فـــيما رواه الـــبخارى فى باب " فصل الغرس والزرع إذا أكل منه " أن رسول الله ﷺ قال " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه من طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " .

يتمتعون بنفس القوة الاقتصادية مثل المشتغلين بالأنشطة الأخرى .. يشرح ابن خلدون كـيف أن التقدم الاقتصادى يزيد من الطلب على السلع المصنوعة ومن ثم تزداد الحاجة إلـى استعمال الصـناع فى مهنهم فيبذلون (لهم) أكثرر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها ، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلوا أعمالهم " وعلى ذلـك فـإن التفسير الثانى يتلخص فى أن الزراعة " معاش المستضعفين بسبب أنها لا تحتاج إلى مهارات خاصة فيكثر المشتغلين بها فترخص سلعها بينما أن الصناعة مثلاً تحتاج إلى مهارات خاصة فيقل المشتغلين بها ومع زيادة الطلب على مصنوعيتهم ترتفع أثمانها وترتفع دخولهم . وهذه القضية .

ثالـثاً : قـد يكون تقرير ابن خلدون فى أن الزراعة " معاش المستضعفين راجعاً بصفة خاصـة إلى ما يتعرض له المزارعون على وجه الأخص من ظلم على يد الحكام . فهم بطبـيعة نشاطهم غير قادرين على إخفاء إنتاجهم ومن ثم يدفعون كل ما يفرض عليهم مـن " المغـارم " ويقصـد بها أنواع الضرائب المختلفة " فيكون الغارم ذليلاً بائساً بما تتناولـه أيـدى القهـر والاسـتطالة " هذا التفسير يأتى فى صلب الفصل الخاص بأن " الفلاحـة مـن معاش المستضعفين إلخ ولكنه غير مكتمل من الناحية التحليلية عند ابن خلـدون ولا يجب أن يتسبب فى إغفال التفسيرين الأول والثانى واللذان تم استخراجهما من تحليل ابن خلدون لنمو النشاط الاقتصادى وتغيرات الأسعار تختلف السلع .

ب) بالنسبة للنشاط الصناعي :

يشـرح ابـن خلـدون فى فصل خاص كيف أن معظم الصنائع تحتاج إلى تعليم والتدريب قبل احترافها (فصل فى أن الصنائع لابد لها من المعلم) ويقول : " وعلى قدر جـودة التعليم ومكانة المعلم يكون حذق المتعلم فى الصناعة وحصول ملكته " . ويقسم الصـنائع إلـى " البسـيط والمركب " . أما البسيط فهو الذى يختص بالضروريات و " المركب " هو الذى يكون للكماليات .

وعلـى هـذا يسـجل أن تطور الصناعة من حيث التعقيد مرتبط بسعى الإنسان لإنـتاج سـلع كمالـية . وليست احتياجات الإنسان الضرورية هى التى تستجلب تطور الفـنون الصـناعية وإنما احتياجاته الكمالية . ويشرح ابن خلدون كيف أن هذا التطور الصـناعى يحـدث عن طريق خروج " الفكرة " والتى يصفها بأنها " قوة " إلى مجال " الفعـل " وأنـه يتحقق شيئاً فشيئاً على التدريج . وتحول " الفكرة " إلى " فعل " يحتوى علـى بذرة الفكرة الشومبيترية الحديثة فى التفرقة بين الاختراع Invention كظاهرة فنـية أو علمية " والتجديد " Innovation كظاهرة عملية وهى تطبيق الاختراع . أما تصوره لحدوث هذه المسألة على " التدريج " وليس دفعة واحدة فيتفق أيضاً على ما هو سائد فى عصرنا الحديث بالنسبة لعملية التطور فى الفن الصناعى .. ويتأكد هذا التصور حينما يشرح ابن خلدون كيف أن تطور الصنائع لا يحصل دفعة واحدة وإنما يتحقق فى "

أزمان وأجيال " أى المدى الطويل من الزمن The very Long Run كما نقول الآن . والعبارة الآتية مقتطفة من الفصل المذكور فى المقدمة تتيح للقارئ أن يتأمل فى عمق تفكير ابن خلدون وتحليله الذى يربط فيها بين عدد من الحقائق التى قدمنها فى السطور السابقة .

" ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها (يقصد الصنائع) من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكمل . لا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل فى أزمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية ، فلابد له إذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع فى الأمصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها إلا البسيط . فإذا تزايدت حضارتها ودعن أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع ، خرجت من القوة إلى الفعل " وآخر فقرة فى العبارة تؤكد أن عملية تطبيق الأفكار أو العلوم إنما ترتبط بالحاجة التى تتولد من خلال زيادة الحضارة والترف وخلاصة هذا إجمالاً أن الصناعات وفنونها لا ترتقى إلا تدريجياً على المدى الطويل جداً من الزمن وأن الرقى يحدث تبعاً لتطور الحاجات الكمالية لأفراد المجتمع وهو أمر يحدث مع زيادة الدخل تدريجياً .

ويلاحظ أن ابن خلدون يقصد بالصنائع معنى أكثر اتساعاً من المعنى المستخدم فى عصرنا الحاضر فهو يقول أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١- صنائع تختص بتلبية احتياجات المعيشة ضرورية كانت أو كمالية .
٢- صنائع تختص " بالأفكار " .
٣- صنائع تختص بالسياسة .

ويضرب أمثلة لما يتدرج فى القسم الأول فى " الحياكة والجزارة والنجارة والحدادة وأمثالها " وكذلك إنشاء المبانى . أما بالنسبة للقسم الثانى فيعطى أمثلة بحرف مثل " انتساخ وتجليد الكتب والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك " . أما القسم الثالث فيشمل " الجندية وأمثاله " .. ونجد أن التعريف الحديث يجعلها تشمل ما جاء فى القسم الأول أو ما شابه ذلك . أما " معظم " ما ذكر ابن خلدون فى القسمين الثانى والثالث فيدخل فى ما نسميه نشاط الخدمات .

واهتم ابن خلدون بصفة خاصة بتحليل موقف القائمين بأمور القضاء والتدريس وعدد من الوظائف الدينية (مثل الفتيا والإمامة والخطابة والآذان) وهم جميعاً يندرجون فى القسم الثانى من الصنائع . ويشرح ابن خلدون كيف أن الوظائف المذكورة " لا تعظم ثروتهم " فى الغالب وذكر لهذا سببين أولهما : أن أصحاب هذه الصنائع " لا تضطر إليهم عامة الخلق . وأن احتيج إلى الفتيا والقضاء فى الخصومات فليس على وجه الإضطرار والعموم فيقع الاستغناء عن هؤلاء فى الأكثر " وهكذا يرى أن الطلب الاجتماعى هام جداً فى تحديد دخول أى فئة من فئات المجتمع . والصنائع التى تقوم بها

لفئات التى ذكرها ليست أبداً مطلوبة على مستوى المجتمع مثل الحياكة أو الحدادة أو النجارة أ إنشاء المباني الخ ... ويقول أن الذى يهتم بأمور القائمين بأمور القضاء والتدريس والوظائف الدينية هو صاحب الدولة لما يرى فى وظائفهم من مصلحة عامة " وإنما يهتم بإقامة مراسمهم صاحب الدولة بما له فى النظر من المصالح ، فيقسم لهم حظاً من الرزق على نسبة الحاجة إليهم على النحو الذى قررناه ، لا يساويهم بأهل الشوكة (الإمراء والجند) ولا بأهل الصنائع ولكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران فلا يصبح فى قسمتهم إلا القليل " . ثم يكمل ابن خلدون تحليل لهذه المسألة فيذكر السبب الثانى لانخفاض دخول القائمين بالتدريس والقضاء والوظائف الدينية الأخرى ، فيقول أن هذه الفئات من جانبها تعتز بما لديها من علم فلا تخضع لأهل الجاه ولا تساوم من أجل زيادة حظها فى الرزق " وهم أيضاً لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم ، فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظاً يستدون به الرزق ، بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك ، لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن . بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم " .

ج) بالنسبة للتجارة :

نجد ابن خلدون يعود ليعرفها تعريفاً أدق مما ذكر سابقاً بقوله : " التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش .. وذلك القدر النامي يسمى ربحاً " ثم يشرح بعد ذلك كيف أن تحقيق هذا الربح التجارى يأتى عن أحد طريقين : باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار فى الأسواق أو يأتى بنقل السلع من بلد ترخص فيه أسعارها إلى آخر ترتفع فيه " .

وهكذا يكتشف ابن خلدون أن النشاط التجارى قائم على خلق المنفعة " الزمانية " أو المنفعى " المكانية " وأن ما تحقق من ربح يأتى نتيجة لذلك .

ويؤكد ذلك فى تعريفه النهائى للتجارة [1] : " ان معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء ، أما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هى فيه أنفق [2] وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال .

١- كان من عادة ابن خلدون فى المقدمة أنه يقوم بتعريف بعض المصطلحات ثم يعاود الكرة فيعطى تعريفاً أكثر دقة .. وقد يقوم بمحاولتين أو أكثر إلى أن يستقر نهائياً على تعريف شامل جامع لما يتصور . انظر التعريف المذكور فى أول الفصل الذى كتبه تحت " أى أصناف الناس يحترف بالتجارة .. " ص ٣٥٥.

٢- أنفق : بمعنى أن الإنفاق عليها فى الأسواق أكبر .

ثـم يتكلم عن طبيعة الربح المتحقق من التجارة فيقول أنه عادة يسير بالنسبة إلـى رأس المـال ولكنه يكبر إذا زاد رأس المال :"وهذا الربح (المتحقق من التجارة) بالنسـبة إلـى أصل المال يسير ، الا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل فى الكثير كثير " ثم يطرق بعد ذلك إلى شرح أمور " الغش " المختلفة التى تحدث فى النشاط الـتجاري ، وكيف أن معظم التجار يخادعون من يتعاملون معهم وان حسن الخلق نادر بينهم .

ويعـود ابن خلدون مرة أخرى لكى يتعمق فى تحليل المنفعة المترتبة على نقل السلع من مكان إلى أخر وما يتحقق من ربح من ورائها . فيشرح كيف أن " نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون اكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحـا واكفـل بحوالة الأسواق[1] . فالسلعة المنقولة تكون حينئذ " قليلة " نادرة بينما الحاجـة إليها قائمة ، " وإذا قلت وعزت غلت أثمانها . أما إذا كان البلد قريب المسافة وإلا من متوفر بالطريق " فإنه حينئذ يكثر ناقلوها ، فتكثر وترخص أثمانها .

ويعـتمد ابـن خلـدون على التحليل ليؤكد أن التجارة الخارجية أكثر ربحاً من الـتجارة داخـل الـبلاد ، فـيقول : " ولهذا نجد التجار الذى يولعون بالدخول إلى بلاد السـودان أرفـه الناس ، أو كثرهم أموالاً لبعد طريقهم ومشقته .. فلا يرتكب خطر هذا الطـريق وبعده إلا أقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء ، وكذلـك سلعنا لديهم ، فتعظم بضائع التجار من تناقلهم ويسرع إليهم الغنى والثروة من أجل ذلك . وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعد الشقة أيضاً . وأما المترددون فى أفق واحد ما بين أمصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهة لكثرة السلع ناقلها . والله هو الرزاق ذو القوة المتين " .

ومن الواضح أن ابن خلدون يعلل المكسب العائد من التجارة الخارجية بالفروق المطلقة بين الأسعار السائدة فى بلد وتلك السائدة فى بلد آخر ، وهذه الفروق تزداد كلما بعدت المسافة وطال السفر وازدادت مشقة الطريق ومخاطره . والواقع أن ما يصفه ابن خلـدون هو حال التجارة الخارجية فى العصور الوسطى . وفيما بعدها إلى نهاية القرن التاسـع تقريـباً . فقـد كانـت معظم المكاسب المتحققة فى التجارة الخارجية مرتبطة بالمخاطر وبجلب السلع التى تباع رخيصة فى بلاد بعيدة إلى حيث تباع بأثمان مرتفعة .

١- يقـول ولولا وجود الأحكام الشرعية (الخاصة بالمعاملات) لأصبحت أموال الناس نهب ، ولو أن البعض من التجار مع وجود هذه الأحكام يستغلون الحجة الكلامية عن طريق فصاحة اللسان .. أو يعـتمدون علـى جـاههم أو قربهم من الحكام لكى ينفذوا مآربهم ويحققوا أرباحاً باهظة بالباطل . ويخصـص فصـلاً يشرح فيه كيف أن خلق التجارة بعيدة عن المروءة وأن أشراف الناس والملوك يبتعدون لذلك عن ممارستها .

ولقد غيرت " ثورة المواصلات " التى حدثت فى أواخر القرن التاسع عشر فى البر والبحر (باختراع واستخدام القطار والسفن البخارية) الأوضاع سالفة الذكر تغييراً هائلاً .

النشاط الإقتصادى (الطبيعى) وغير الطبيعى :

ميز ابن خلدون بين " المعاش " أى النشاط الإقتصادى " الطبيعى " وغير الطبيعى فقال بأن " الفلاحة " والصناعة والتجارة " من وجوه المعاش الطبيعى بينما أن " الإمارة " ليست بمذهب طبيعي للمعاش [1]. وكذلك فإن ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي . وفى فصل آخر مستقل بعنوان " أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعى " أوضح أن " الخدمة " بصفة عامة سواء كانت للسلطان (وظائف الإمارة) أو للمترفين من أصحاب الدخول العالية " ليست من المعاش الطبيعى " [2].

وفى استخدام مصطلح " طبيعى " Natural أو " غير طبيعى " لا يختلف ابن خلدون عن علماء الاجتماع والإقتصاد الذين استخدموا هذا المصطلح فى كتاباتهم فى العصور الوسطى وإلى القرن التاسع عشر . فكلمة " طبيعى " استخدمت لتعنى " عادى " Normal فى بعض الأحوال وعادل Just فى أحوال أخرى . وكثيراً ما اختلط المفهومين بمعنى أن الشيء العادى هو العدل وسواء استخدمت كلمة " طبيعى " فى أى معنى من هذه المعانى فإن استخدامها يتضمن إصدار " حكم تقديرى " Value Judgement على شيء من الأشياء .

وحينما تكلم ابن خلدون عن أن " الخدمة " سواء كانت للحكام أو لأصحاب الدخول العالية ليست من النشاط الإقتصادى الطبيعى كان فى الواقع يصدر حكماً شخصياً يتضمن أن " الخدمة " بالنشاط الإقتصادى " العادى " الضرورى لاستمرار حياة غالبية الناس فى المجتمعات مثل الفلاحة والصناعة والتجارة " فالأنشطة الأخيرة " عادية " بمعنى ضرورتها لاستمرار حياة المجتمعات الإنسانية وتطورها . واستخدام كلمة " طبيعى " بمعنى " عادى " يمكن أن تفهم أيضاً باستخدام " الاحصائيات " بمعنى غالبية أفراد المجتمعات يعملون فى الزراعة والصناعة والتجارة . ويتأكد هذا المعنى بالرجوع إلى التقرير الثانى لابن خلدون فى " إن ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش " طبيعى " بمعنى أن هذا النشاط رغم ما قد يتولد عنه من مكسب فى حالة العثور على الأموال فى المقابر القديمة أو الكنوز المخفية ، فإنه غير " عادى " لأنه يقوم على " المغامرة " والتى تختلف عن " المخاطرة " التى يتضمنها نشاط التجارة مثلاً .

١- المقدمة : ص ٣٤٥ .

٢- المقدمة : ص ٣٤٧ .

كمـــا يشرح ابن خلدون أن الدخل والشعوذة يدخل فى أمور البحث عن الأموال المدفونـــة أو الكـــنوز القديمة " والذى يحمل (الناس) على ذلك فى الغالب زيادة على ضـــعف العقـــل إنمـــا هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة ، فيتطلبونه بالوجوه المنحرفة " وعلى ذلك تتأكد فكرة ابن خلدون فى أن النشاط الإقتصادى " الطبيعى " هو النشاط " العادى " الذى يتفق مع " السلوك العادى " لغالبـــية أفراد المجتمع والذى يعد شرطاً ضرورياً لاستمرار حياة المجتمع بصفة عامة .. إلا إنه ينبغى أن ندقق النظر فى حكم ابن خلدون على مسألة " الخدمة " سواء لشئون " الإمـــارة " أو " للمترفيـــن " حيث يدخل فى حكمه هذا " بعض تقديرات أخلاقية بحته " وليســت إقتصـــادية . فهـــو يقول الآتى بالنسبة لخدمات الإمارة وهى تشابه الخدمات الحكومـــية فى عصرنا الحاضر : " أعلم أن السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة فى سائر أبواب الإمارة والملك الذى بسبيله ، من الجندى والشرطى والكاتب ... ويتكفل بأرزاقهم من بيت المال . وهذا كله مندرج فى الإمارة ومعاشها إذ كلهم ينسحب عليه حكم الإمارة " ولا يفسر اعتبار ابن خلدون لهذه " الوظائف الحكومية " أنها " غير طبيعية " أو " غير عاديـــة " فى اكتساب الدخل سوى اعتقاده أنها قائمة أصلاً على " القوة والتسلط " وهى أمـــور غـــير طبيعـــية أو غـــير عادية وأنها تتم لمصلحة الحكام . وقد تقدم بشرح هذا بالتفصـــيل فى أحوال الجبايات السلطانية فى الباب الثالث . ولعل حكم ابن خلدون على خدمـــات الإمـــارة وفى أنها ليست بمعاش طبيعى يتشابه جداً مع الحكم الذى أصدره آدم سميث على " خدمات الحكومة " فى أنها أعمال " غير منتجة " بالرغم من الحاجة إليها . فآدم سميث لم ينكر أهمية خدمات الجند والشرطة أو موظفى الدولة ولم ينكر حقهم فى الحصول على مرتبات من الدولة . ولكنه لم ينكر أنهم يساهمون فى النشاط الإقتصادى المنتج الذى يؤدى إلى نمو ثروة الدولة .

أمـــا بالنسبة للمترفين – أصحاب الدخول العالية – واعتبار ابن خلدون أن قيام الناس بخدمتهم مقابل الحصول على أجر أمر غير طبيعى فواضح أنه قائم على أسس " أخلاقية بحتة " فهو يقول أن " أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما ربى عليه من خلق التنعم والترف ، فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجراً من ماله . وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان " .

تحليل أسباب نمو النشاط الإقتصادى :

مـــن الممكن استخلاص نظرتين فى النمو الإقتصادى لابن خلدون : الأولى تقوم على فرض مفسر **Explanatory Hypothesis** يتلخص فى أن البيئة الجغرافية هى المحدد الأساسى للنشاط الإقتصادى للمجتمعات فكلما كانت هذه " ملائمة " كلما كبر حجم النشاط الإقتصادى وبالعكس . وتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض البديهية التى يضعها ابن خلدون على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الاستنباط منها أن الظـــروف الجغرافية هى المحدد الرئيسى للبيئة الملائمة لحياة الإنسان ولدرجة نشاطه وأنهـــا تـــتدخل فى تكوين احتياجاته وكذلك فى طريقة معالجته لمشاكله . أما النظرية الثانـــية فقـــد ظهـــرت مـــن خلال دراسة ابن خلدون لأسباب نشأة الدولة وتطورها ثم

إضمحلالها . وتقوم هذه النظرية على فرض مفسر يتخلص فى أن النمو الإقتصادى لأى مجـتمع يمـر بعـدد من المراحل وأن هذه المراحل ترتبط بحياة الدولة من النشأة إلى النهاية . فيكون النشاط الإقتصادى قوياً عند نشأة الدولة ثم يتطور تدريجياً بفعل عوامل ذاتـية إلـى أن يصل المجتمع إلى أعلى مراتب الترف . ثم يبدأ النشاط الإقتصادى فى الانـتكاس مـع ظهـور " الخلـل " فـى الدولة ، ثم أخيراً يضمحل مع تدهور الدولة واضـمحلالها وهـو أمـر محـتم . وتقوم هذه النظرية الثانية على عدد من الفروض البديهـية الـتى يلاحظ بعضها من الواقع . ويستنبط بعضها الآخر على أساس التجربة التاريخية والتحليل المنطقى . وسوف نتعرض فيما يلى للنظريتين بشيء من التفضيل ، إلا أنه يهمنا أن نشرح أولاً معنى لفظ " العمران [1] الذى استخدمه ابن خلدون فى بحث النمو الإقتصادى . يقال " عمر " المنزل بأهله أى سكنه أهله وأقاموا به أو جعلوه مهيئاً لإقامــتهم ، و " عمرت " البلد بأهلها لأنهم أقاموا بها مساكنهم وزاولوا فيها نشاطهم . ولقد استخدم ابن خلدون لفظ " العمران " للمجتمعات ليدل على المعنى السابق : أى ليدل على ما بها من سكان ومبان وما يترتب على ذلك من نشاط ضرورى للحياة . وبالرغم مـن أن ابـن خلـدون لم يبين بشكل صريح أن النشاط الإنسانى المقترن " بالعمران " إقتصـادى بطبعه إلا أن ذلك اتضح فى مواضيع مختلفة من الفصول التى استخدم فيها اللفـظ المذكـور . ويجب أن يكون واضحاً أن لفظ " العمران " فى حد ذاته لا يدل على شيء بالنسبة لقضية التقدم أو التخلف فى أى مجتمع من المجتمعات ، وإنما الذى يدل على ذلك " درجة العمران " ولذلك حينما يذكر ابن خلدون أن بلداً ما أقل عمراناً من آخر فإنـه يقصد أن هذا البلد أقل مكاناً وأن قسطاً فى المبان والمنشآت المختلفة وأن حالة الإنفـاق فـى أسـواقه أقل . وبديهى إذن أن اتخاذ " درجة العمران " مقياساً للتقدم أو للـتخلف فـى أى مجـتمع من المجتمعات يتضمن اتخاذ أعدادا السكان والمبانى وحجم النشـاط الإقتصـادى التابع مؤشرات إقتصادية إجمالية . ولعل اتخاذ الزيادة فى أعداد السـكان مؤشـرا للـنمو أو الـتقدم الإقتصادى أمر مستغرب بالنسبة لرجل الإقتصاد المعاصـرين الـذى يعتبر معظمهم أن الزيادة السكانية فى حد ذاتها لا تدل على شيء وأنهـا غالـبا ما تؤدى إلى مزيد من التخلف [2] لو حدثت فى ظروف البلدان النامية . ولكن هذا لا ينفى أن الزيادة السكانية يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى النمو الإقتصادى فى الـدول الحديـثة النشـأة فى الدول المتقدمة التى تعتبر فى حالة " ركود " من الناحية السـكانية (لا تـزيد أعدادها ولا تنقص أو فى الدول المتقدمة التى يتوقع أن تتناقص

---

١ - " العمران " بضم العين وسكون الميم وسيلى شرح معناها لغوياً ثم إقتصادياً .

٢ - الإقتصاديون الماركسيون يخرجون من هذا الجمع ويعتقدون أن مهاجمة النمو السكانى فى حد ذاته ومطالـبه الجماهـير مـن " الطبقات العمالية الكادحة " بتنظيم نسلها مسائل مغرضة يتم ترويجها لصالح أصحاب الثروة فى المجتمع .

أعدادهـــا مستقبلاً [1]. وربما قبل أن ابن خلدون قد تأثر بفكرة الدينى فى تكوين نظرته تجـــاه الســـكان إذ أن الرســـول ﷺ قد حث على التناسل والتكاثر [2]. ولكن هذا الرأى يســـتبعد لأسباب أولاً لأن ابن خلدون تعود أن يستشهد بآيات القرآن الكريم أو بأحاديث نـــبوية حيـــنما يقـــرر الاستناد عليها فى مناقشته ، وثانياً لأن تشجيع الرسول ﷺ على التناســـل والتكاثر كان موجهاً إلى المسلمين وابن خلدون كان يقرر أن الزيادة السكانية تـــؤدى إلـــى زيـــادة العمران ولم يكن يتكلم عن سكان البلدان الإسلامية فقط بل سكان الـــبلدان التى تقع أيضاً فى أقصى الشرق وهم من غير المسلمين غالباً . أما اتخاذ ابن خلـــدون المـــبان والمنشآت دليلاً أو مؤشراً على العمران والزيادة أو النقص فى حركة البـــناء دلـــيلاً على النمو أو التدهور فيشبه فى عصرنا الحاضر اتخاذ بعض المفردات رأس المال الإجتماعى Infra Structure والزيادة أو النقص فيها مؤشراً على التقدم أو التخلف . وأخيراً تأتى فكرة ابن خلدون فى أخذ زيادة الإنفاق فى الأسواق دليلاً على زيادة العمران أو العكس – بمعنى أن نقص الإنفاق فى الأسواق يعد نقصاً فى العمران – متمشية تماماً مع ما نعرفه فى التحليل الحديث [3]. وعموماً فإن تحليلي ابن خلدون للعمران ونموه أو نقصانه – وهو ما يماثل بحثنا فى أسباب النمو الإقتصادى أو التخلف – يعتبر من أرقى ما قدم للفكر الإقتصادى فى " المقدمة " . وسنعرض فيما يلى النظرية

١- A. Hansen, " Business Cycles and National Income ", (New york 1951) p.57-76, 131-132. وذلـــك لبيان العلاقة بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى . فهذه العلاقـــة ليســـت دائماً كما يتصروها مالتس والمتشائمين بل قد يكون النمو السكانى ضرورياً للنمو الإقتصـــادى (كمـــا تصـــور ابن خلدون) فى بعض الحالات يقول هانس Hansen مؤلف الكتاب المذكـــور فـــى أحد الفصلول : " A large growth in population is favorable to investment and therefore to invome genearaton and employment. This is the keynsian view of population growth. But population may become so large in relation to natural resources and food supply that real wages tend to fall ... this is the Multhesian view of populatin gowth. (Chapter 4 , p, 75)

٢-محمـــد ﷺ : وقد ورد فى سياق حديث له " تزوجوا الودود الولود فأنى مكاثر بكم الأمم " رواه أبو داود ، والنسائى ، والحاكم وقال صحيح الإسناد . ورواه المنذرى فى كتاب النكاح . والنصيحة فى الحديث من الرسول إلى أحد المسلمين ، والقصد من قوله أنى مكاثر بكم الأمم – أى الأمم الأخرى من غير المسلمين .

٣- وتفصيل هذه المسألة سيعرف خلال عرض النظرية لابن خلدون فى النمو الإقتصادى وهو يتقدمه فى الصفحات التالية .

الجغرافية فى النمو ثم نتبعها بعرض نظرية مراحل النمو الإقتصادى التى تتمشى مع مراحل النمو السياسى والإجتماعى للدولة .

النظرية الأولى : دور البيئة الجغرافية فى النمو :

تقوم النظرية على فرض مفسر Expanatory Hypothesis مؤداه أن البيئة الجغرافية هى المحدد الأساسى لحالة العمران . فكلما كانت البيئة الجغرافية " ملائمة " لحياة الإنسان كلما اتسع العمران والعكس صحيح . وتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض الأساسية التى يضع ابن خلدون بعضها على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الإستنباط . هذه الفروض تتلخص فى أن الظروف الجغرافية من ناحية البرودة أو الحرارة ودرجة الرطوبة هى التى تحدد البيئة الملائمة للحياة البشرية بصفة عامة ، وأنها تتدخل فى تكوين " سلوك " الإنسان ودرجة نشاطه . وعلى هذا الأساس يقوم ابن خلدون بشرح تقريره الذى يقول فيه أن :" الربع الشمالى من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبى " فالربع الشمالى من الأرض فى شرحه الجغرافى المطول يشمل الأقاليم المعتدلة الحرارة وتلك التى تميل إلى البرودة مع إعتدال ... هذه الأقاليم هى أكثر أقاليم الأرض عمرانا " وأممها وأناسها تجوز الحد من الكثرة وأمصارها ، ومدنها تجاوز الحد عددا " ثم أنه يشرح كيف أنه كلما اشتد الحر أو اشتد البرد قل العمران حتى إذا أفرط الحر أو البرد انقطع العمران تماما أو قل جدا . ويستدل على ذلك بأن المناطق الإستوائية شديدة الحرارة تكاد تخلو تماما من العمران لأن " إفراط الحر يفعل فى الهواء تجفيفا ويبسا يمنع التكوين ، لأنه إذا أفرط الحر جفت المياه والرطوبات ، وفسد التكوين فى المعدن والحيوان والنبات ، إذ التكوين لا يكون إلا بالرطوبة " كما أن إفراط البرد فى شدته عند القطبين الشمالى والجنوبى يفسد الحياة البشرية ومقوماتها .. ولكنه يتدارك فيقول " بيد أن فساد التكوين من جهة شدة الحر أعظم منه من جهة شدة البرد لأن الحر أسرع تأثيراً فى التجفيف من تأثير البرد فى الجمد " . ونقل ابن رشد أنه قال : " إن خط الاستواء معتدل وأن ما وراءه فى الجنوب بمثابة ما وراءه فى الشمال فيعمر منه ما عمر من هذا " . واستطاع ابن خلدون أن يرفض فكرة صلاحية منطقة خط الاستواء للعمران بالحجة المنطقية وعلى أساس الأخبار المتواترة . أما " ما وراء خط الاستواء فى الجنوب وصلاحيته للعمران فلم يستطع أن يوافق عليها أو ينفى صحتها بالحجة المنطقية فيعود إلى الأخبار المتواترة التى تؤكد أن " خط الاستواء والذى وراءه (إلى الجنوب) وإن كان فيه عمران ، كما نقل فهو قليل جداً " . ولقد ثبت فيما بعد صحة رأى ابن رشد فيما يخص المناطق التى تقع جنوب خط الاستواء وخاصة كلما زاد اعتدال الحرارة بالابتعاد على المنطقة الاستوائية . ويرجع تشكك ابن خلدون فى صحة رأى ابن رشد إلى تمسكه بحجة المشاهدة الفعلية أو الأخبار المتواترة خاصة حينما يفقد البرهان المنطقى . ولم تكن لابن خلدون فرصة المشاهدة الفعلية للمناطق التى تقع جنوب خط الاستواء ، كما أن معظم الأخبار المتواترة كما ذكر دلت على أن العمران فى هذه المناطق حينذاك كان منقطعاً بالكلية أو قليل للغاية .

ويتطرق ابن خلدون إلى بحث أثر الحرارة أو البرودة فى سلوك الإنسان فى مبحث خاص بعنوان أثر الهواء فى أخلاق البشر " ونحن ننقل هنا بعض فقرات تهمنا فى التحليل الحالى لكى نبين العلاقة التى كان يشرحها بين " المناخ والسلوك الإقتصادى " فهو يقول أن المشاهدات تدل على أن أهل المناطق الحارة أو التى تغلب عليها الحرارة " معرفون بالخفة والطيش وكثرة الطرب ... موصوفين بالحق فى كل قطر " ويستبعد آراء جالينوس ويعقوب ابن اسحاق الكندى " أن ذلك لضعف أدمغتهم وما نشأ عنه من ضعف عقولهم " ويقول أن سلوكهم مرتبط بالمناخ . فانتشار الهواء الحار فى الجو (لسنا باحثين أو مدققين فى هذه المسائل) لأسباب عديدة يؤدى إلى هذا السلوك الذى يسبق وصفه لأهل المناطق الحارة . ويؤكد أنهم لهذا السبب يغلب عليهم " الغفلة عن العواقب حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مأكلهم من الأسواق " ثم يأتى إلى أهل المناطق المائلة إلى البرودة مثل فاس فى بلاد المغرب . فيلاحظ أنهم " مطرقين أطراق الحزن " ويقول " انظر " كيف أفرطوا فى نظر العواقب حتى أن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره .

وهكذا يربط ابن خلدون بين المناخ والسلوك الإنسانى ربطاً مباشراً حتى أنه يرى أن عادة (الادخار) مرتبطة " بالحزن " أو " التبصر فى العواقب " الذى هو من سلوك أبناء المناطق الباردة أو المائلة . ويلاحظ أن تحليله لهذه المسائل الأخيرة يفتقر إلى التحليل المنطقى وأنه على الأكثر محاولة " جريئة " لتفسير بعض المشاهدات الواقعية على أساس " التخمين " .

النظرية الثانية : مراحل النمو الإقتصادى وارتباطها بمراحل النمو السياسى والاجتماعى للدولة :

النظرية الثانية لابن خلدون فى " اتساع العمران " ثم وفوره ثم اضمحلاله ترتبط ارتباطاً مباشراً بنشأة الدولة واستقرارها ثم تطورها فاضمحلالها وخرابها بعد ذلك . ومرة أخرى مثلما فعلنا فى النظرية الأولى فإننا نركز على الجانب الإقتصادى من " العمران " وبهذا نتكلم عن تطور البناء الإقتصادى فى مراحله المختلفة مع تطور حال الدولة . ولابد لفهم الجانب الإقتصادى من فهم الجانب السياسى أولا من ثم نستعرض باختصار أسس قيام الدولة وتطورها . ولكن فيما بعد ننظر إذا كانت النظرية الخلدونية يمكن أن تفصل عن تحليله السياسى . والدولة عند ابن خلدون لا تتحقق إلا بالعصبية وهى الشعور Feeling الذى يتكون لدى جماعة Group متماسكة من الناس متحدة الهدف فإذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغنى عن العصبية ويضرب أمثلة على ذلك من التاريخ . ثم أنه إذا " فسدت عصبية الدول " بمضى زمن على تكوينها تفوضت أركان الدولة " فبالعصبية يكون تمهد الدولة وحمايتها من أولها " وبفساد العصبية تكون نهاية الدولة " ثم يشرح كيف أن العصبية إذا امتزجت " بدين " أو " بدعوة حق " كانت الأساس المتين للدولة العظيمة . " وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما

يكـــون بالعصـــبية واتفـــاق الأهواء على المطالبة ، وجمع القلوب وتأليفها وإنما يكون بمعونة من الله فى إقامة دينه . قال تعالى " لو أنفقت ما فى الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهـــم " الأنفال : ٦٣ . ولذلك فإن " الدعوة الدينية ، تزيد الدولة فى أصلها قوة على قـــوة العصـــبية التى كانت لها من عددها ، والخروج من المعنى الضيق الذى قد يفهمه الـــبعض للديـــن إلى المعنى الواسع والشامل يقتضى الرجوع إلى تقرير ابن خلدون عن امـــتزاج العصبية " بدين " أو " دعوة حق " فهذا يعنى أن تألف جماعة من الناس على أساس مجموعة من المبادئ الفاضلة هو الأساس السليم للدولة القوية .

والدولـــة " لها أعمال طبيعية كما للأشخاص فيقول " أن أعمار الدول وأن كانت تخـــتلف علـــى حســـب الظروف " إلا أن الدولة فى الغالب لا تعدو أعمال ثلاثة أجيال ، والجـــيل هـــو عمـــر شخص واحد من العمر الوسط ، فيكون أربعين والجيل الأول يظل محتفظاً بالعصبية فتظل الدولة قوية وفى الجيل الثانى تنكسر حدة العصبية بعض الشيء وأمـــا الجيل الثالث فينسون وتصبح الدولة معرضة للنقوض يسير حالها من ضعف إلى ضعف .

وفـــيما يلـــى نعـــرض " الإطـــار العام " الذى يربط ابن خلدون بين تطور البناء الإقتصـــادى (العمران) وتطور البناء السياسى (الدولة) . ثم بعد ذلك نتطرق للناحية الإقتصادية التى يبرز فيها تحليله لتطور البناء الإقتصادى من نمو متزايد حتى يصل إلى القمة فى " الرفه والغنى " ثم اضمحلال حتى يصل إلى حالة " الفقر " و " المجاعات " و" الموتان " (الموت) .

فيشرح ابن خلدون فيما يمكن أن نطلق عليه " الإطار العام " فى التعبير الحديث كـــيف أنـــه إذا تكونت الدولة وتم لأهل العصبية الملك والاستقرار " رجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المبانى والمساكن والملابس فيبنون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا ، ويؤثرون الراحة على المتاعب ويتانقون فى أحوال الملابـــس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا ، ويألفون ذلك ويورثونه من بعدهم مـــن أجيالهم ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يتأذن الله بأمره (أى إلى نهاية الدولة) وهو خير الحاكمين " .

ويشرح كيف أن الدولة فى أولها تكون رفيقة بالرعايا محسنة إليهم مقتصدة فى الـــنفقات متعففة عن الأموال فلا تمعن فى الجباية ولا تتحذلق فى جمع الأموال . وذلك بســـبب الظـــروف الأولى التى تصاحب تكوين الدولة أو بسبب أن العصبية التى أقامت الدولة ارتبطت بدين أو بدعوة حق . فإذا كان هذا شأن الدولة فى بداية الأمر . انبسطت آمـــال الرعايا ، وانتشطوا للعمران وأسباب فتوفر ، ويكثر التناسل . وبالمفهوم الحديث تتلخص الفكرة الخلدونية فى أن الدولة فى بداية تكونها تتمتع بقوة فى بنائها السياسى والاجـــتماعى وخاصـــة إذا اعتمد هذا على مبادئ صالحة قويمة مثل دين أو دعوة حق وهذا ينعكس فى معاملة عادلة من جانب القائمين بأمور الدولة للرعايا وهذا فى حد ذاته

يهـيء المـناخ الملائم لنشاطهم الإقتصادى فيزداد تفاؤل الرعايا (وهذا معنى انبساط آمـالهم) وينشطوا لعملية البناء الإقتصادى فيزداد تفاؤل الرعايا (وهذا معنى انبساط آمـالهم) فيحدث النماء وفى ظل هذه الظروف تتكاثر الأعداد السكانية وهو شرط عند ابـن خلـدون ضـرورى ومصاحب لنمو الإقتصاد (لأن العمران فى حد ذاته قائم على السكان أساساً وما يتم تكوينه لأغراض سكنهم ومعاشهم والتمتع بزينة الحياة) .

ثـم يشرح ابن خلدون كيف يصيب الدولة " الخلل " . فيقول أن الخلل الأول يبدأ مـتى اسـتفحل العز وتوفرت النعم والأرزاق بدور الجبايات " لأن هذه الأحوال تؤثر فى أخلاق القائمين على حماية الدولة فتهبط عزائمهم وتميل نفوسهم إلى الجبن والكسل وقد يتـنازعون على الملك " فيقتل بعضهم بعض " . ثم " يزيد الإسراف فى نفقات القائمين علـى الدولة " بما يعتريهم من أبهة العز وتجاوز الحدود بالبذخ ... فيقصر دخل الدولة حينـئذ عن خرجها " وهذا هو الخلل الثانى فى حياة الدولة وهو أشد خطراً من الأول ، والاثنان معاً يؤديان إلى فناء الدولة واضمحلالها .

وفى شرح الخلل الثانى فى الدولة " وهو الذى ينطرق من جهة المال " يقول ابن خلـدون أن الترف من جانب القائمين بأمور الدولة يؤدى إلى زيادة نفقاتهم على العموم كمـا يدعـو " إلى الزيادة فى إعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة . ثم يعظم الترف فيكثر الإسـراف فى النفقات وينتشر ذلك فى الرعية ، لأن الناس على دين ملوكها وعوائها . ويحـتاج السـلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات (المبيعات) فى الأسواق لأدرار الجـباية مـا يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفه ، ولما يحتاج إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده " . ثم تزيد نفقات الدولة (لاستمرار الخلل) " فلا تفى بها المكـوس " . ويزداد قهر الدولة لمن تحت يدها من الرعايا " فتمتد إلى جمع المال من أمـوال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد فى بعض الأحوال بشبه أو بغير شبهة " وهذا هـو الطـور الأخـير المصاحب لفناء الدولة وانهيارها . ذلك لأن الظلم الذى يقع على الـناس فى هذه الظروف يثبط من هممهم فى العمل ويجعلهم يعزفون عن ممارسة نشاط معاشـهم إلا للضـرورات . ويهتم ابن خلدون بإبراز هذا الأثر بالنسبة للنشاط الزراعى أولاً . فـيقول " إن الـناس " يقبضون أيديهم عن الفلح (زراعة الأرض) فى الأكثر ، بسـبب ما يقع فى آخر الدولة من العدوان فى الأموال والجبايات ، أو الفتن الواقعة فى انتقاض الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة ؛ فيقل احتكار الزرع غالباً ، وليس صلاح الـزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة ... فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الـناس للمجاعات ، فغلا الزرع وعجز عنهم أولوا الخصاصة فهلكوا " ويقصد باحتكار الزرع النشاط الذى يقوم خصيصاً للزراعة وليس لكلمة (احتكار) هنا علاقة بالمفهوم الشائع لها . فالزرع يخرج حقاً بصورة طبيعية ولكن صلاحه وثمرته ليس بمضمون إلا بالرعاية والاهتمام ولذلك كان " احتكار " الزرع بهذا المعنى ضرورى للمجتمع . وزيادة الظلم عن طريق " المكوس " أو عن طريق النهب المباشر من الدولة يؤثر بصفة خاصة (فـيما يبدو من تحليل ابن خلدون) فى النشاط الزراعى ، وحينئذ يقل النشاط فيه فتقل

الحاصلات الزراعية وترتفع أسعارها فيعم الجوع بين الناس ويهلك منهم من لا يستطيع الحصـــول على ما أسعارها فيعم الجوع بين الناس ويهلك منهم من لا يستطيع الحصول علـــى مـــا يكفيه من غذاء وذلك فى تقدير ابن خلدون أحد الأسباب الرئيسية للمجاعات وكثرة الوفيات فى نهاية عمر الدولة .

وإذا ساء حال الدولة فى النواحى الإقتصادية وانتكست عملية البناء الإقتصادى وقـــل الســـكان واقتصـــروا على الضرورى فقط من السلع المصنوعة تدهورت أحوال الصـــناعات بشـــكل عام . فيشرح كيف " أن الصنائع إنما تستجاد إذا احتيج إليها وكثر طلـــبها " وهذا يحدث فى المرحلة الأولى من عمر الدولة . أما إذا ضعف حال البلد وأخذ فـــى الـــتدهور وقـــل سكانه " تناقص فيه الترف " . ورجع أهله إلى " الاقتصار " على الضرورى من أحوالهم ، فتقل الصنائع التى كانت من توابع الترف لأن صاحبها حينئذ لا يصح له بها معاشه ، فيفر إلى غيرها أو يموت ، ولا يكون خلف منه ، فيذهب رسم تلك الصـــنائع جملـــة ، كما يذهب النقاشون والصواغ الكتاب والنساخ وأمثالهم من الصنائع لحاجـــات الـــترف التى ارتبطت بالترف) ولا تزال الصناعات فى التناقص مازال المصر (البلد) فى التناقص إلى أن تضمحل "[1] .

وأخـــيراً يـــبرز ابن خلدون مسألة هامة تشغل الأذهان فى عصرنا الحديث وهى مســـألة " تلـــوث الهـــواء " Air Pollution ويعتبرها أيضاً ظاهرة من الظواهر التى تصـــاحب فـــناء الدولة واضمحلالها فيقول : " وأما كثرة الموتان فلها أسباب منها كثرة المجاعات كما ذكرناه ، أو الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل ، أو وقوع الوباء ، وســـببه فـــى الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة . وإذا فسد الهواء وهو غذاء الروح الحيوان وملابسه(بكسر الباء وشم السين) دائمـــاً فسيرى الفساد إلى مزاج فإن كان الفساد قوياً وقع المرض فى الرئة . وهذه هى الطواعين وأمراضها مخصوصة بالرئة وإن كان الفساد دون القوى والكثير فيكثر العفن ويتضاعف فتكثر الحميات فى الأمزجة وتمرض الأبدان وتهلك " .

١- المقدمة : ٣٦٣ وفى ص ٣٢٤ يتكلم ابن خلدون فى فصل فى مبادئ الخراب فى الأمصار (فى أن الـــبلاد أو الأمصـــار فـــى بداية عهدها تكون قليلة المساكن ويكون " بناؤها بدوياً " يقصد بالطابع الـــبدوى أو البدائى (وآلات البناء فيها) من حجر وجير ورخام وصخور ملساء وزجاج وفسيفساء (قلـــيلة أو منعدمة . " فإذا عظم العمران المدينة وكثرمساكينها كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ وكثر الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك " فإذا تراجع ساكنها (إذ قل سكانها) قلت الصنائع لأجل ذلـــك ، ففقدت الإجادة فى البناء والأحكام والمغالاة عليه بالتنميق " وتدريجياً تقل الآلات المستخدمة فى المبانى وتفقد هذه جودتها ورونقها حتى تعود إلى الطابع البدوى (البسيط) فيعود بناء المدينة مثل بناء القرى " .

تحليل العوامل الرئيسية المحددة للنمو الإقتصادى :

مــن أهم ما كتب ابن خلدون فيما يخص نظريته الثانية فى النمو فصل بعنوان " أن تفاضــل الأمصــار والمدن فى كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو فى تفاضل عمــرانها فــى الكــثرة والقلة فى هذا الفصل يبدأ شرح المزايا الناجمة من التعاون فى العملــية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل وهو يؤكد أن الواحد من البشر قد لا يتمكن من أن يسد حاجاته الضرورية " الأساسية " من إحدى السلع إذا قام بمفرده بأداء جميع العمليات الإنتاجية اللازمة لها. أما إذا قسمت العملية الإنتاجية على عدد من الأفراد فقام كــل واحــد بجزء منها فإن الناتج الذى سوف يحصلوا عليه سوف يزيد على حاجاتهم مجتمعيــن ، والفــائض المتحقق هنا هو ثمرة تقسيم العمل [1] ثم يقرر ابن خلدون بناء علــى هذا أن أهل أى بلد إذا تعاونوا على إنتاج حاجاتهم الضرورية " بتوزيع الأعمال " بيــنهم فإن هذا سوف يتطلب منهم أقل عمل متصور . بمعنى أن هذا الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه فى شكل (كمية من العمل) تماماً كما عبر عنه فى شكل " كمية من الناتج " . ثم يشرح بعد هذا كيف أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل هــو الــذى يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الإقتصادية والتى يطلق عليها " الترف " فكمــية مــن الــناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلعة الكمالية ، كما يمكن أن تباع لبلدان أخرى لقيمتها ويؤدى ذلك أيضاً إلى مزيد من "الترف " أو مــزيد مــن " الغنى " وهذه الفكرة الأخيرة العابرة بشأن التصرف فى الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدى إلى مزيد من الغنى كما يقول كان يمكن أن تــتطور إلــى ما يشبه نظرية " منفذ الفائض " Vent Of Surplus التى تنسب لآدم سميث والعبارة التالية لابن خلدون تلخص ما جاء فى السطور السابقة :

" وثبــت أو الواحــد من البشر غير مستقل بتحصين حاجته فى معاشه ، وأنهم متعاونون جميعا فى عمرانهم على ذلك . والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم ضعافاً ... فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضــروراتهم فــأهل مديــنة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف فى حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى ".

ثم يستطرد بعد ذلك ليشرح الكيفية التى تضاعف بها " الدخل والخرج " (الدخل والانفــاق) على مستوى المجتمع . فيقول ابن خلدون أنه سبق أن شرح أن " المكاسب إنمــا هى قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ،

---

١ عرفنا من قبل شرح ابن خلدون لهذه المسألة تحت عنوان " طبيعة العملية الإنتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم " .

بمعـنى أن الدخـول الـتى يحصل عليها الأفراد إنما هى مساوية لقيمة مل يبذلونه من أعمال ولذلك كلما كثرت الأعمال كثرت قيمها فازدادت دخولهم بالضرورة ودعتهم أحوال الـرفه والغـنى إلى الترف وحاجاته من التأنق فى المساكن والملابس واستجادة الآنية والمـاعون واتخاذ الخدم والمركب . وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمتها ويختار المهرة فـى صـناعتها والقيام عليها . فتنفق أسواق الأعمال والصنائع (أى يزداد الانفاق فى أسـواق الأعمال ولصنائع) ويكثر دخل المصر وخرجه (الدخل الكلى والإنفاق الكلى) ويحصـل اليسار لمنتجى ذلك من قبل أعمالهم (أى أن الانتعاش يصيب الذين يمارسون الأعمـال الـتى يـزداد الانفاق عليها) ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ، ثم زاد الـترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته (أى تزداد الحاجات الكمالية نتيجة لزيادة الدخول واستنبطت الصنائع لتحصيلها (فتقوم الصناعات خصيصا للوفاء بهذه الحاجات) فـزادت قيمتها ، وتضاعف الكسب فى المدينة لذلك ثانية (تضاعف الدخل مرة ثانية) ونفقـت سوق الأعمال بها أكثر من الأول (أى أن الانفاق فى سوق الأعمال يزداد مرة ثانية ويكون أكثر من المرة الأولى) وكذا فى الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التى تختص بالمعاش (لأن الأعمال الأصلية المختصة بالمعاش هى الضرورات الأساسية للحياة وهذه محدودة فى رأئيه كما أنها فى ظل افتراض تقسيم العمل تحتاج إلى " الأقل من الأعمال " .

ويمكن لنا أن نرى فى العرض السابق لابن خلدون [1] تحليلاً رائعاً لكيفية زيادة الدخـل الكلـى فى ظروف الرواج المستمر . فزيادة " قيم الأعمال " إنما تعبر عن زيادة الناتج الكلى وهى تؤدى إلى زيادة " المكاسب " أى الدخول وهى فى مجموعتها تساوى الدخل الكلى للمجتمع فيؤدى هذا إلى زيادة الطلب الكلى . ويلاحظ أن زيادة الطلب الكلى تعـتمد على زيادة طلب أفراد المجتمع من السلع الكمالية . وزيادة الطلب الكلى فى حد ذاتهـا تسـتدعى زيـادة النشاط الإنتاجي فيزداد الإنفاق فى الأسواق وفى الصناعات . ويـؤدى هذا إلى زيادة الدخل الكلى للمجتمع مرة أخرى وتكون الزيادة فى المرة الثانية أكـبر مـن الزيادة الأولى وهكذا تتكرر هذه العملية ويتضاعف الدخل الكلى للمجتمع .. وهذا التحليل بلا شك يحتوى على بذور فكرتى المضاعف والمعجل ، وتضافرهما معاً فى أحـداث الرواج . وعرض ابن خلدون لهاتين الفكرتين ليس بالنضج الذى نعرفه ولكنه دقيق ومرتب ويحتوى على معظم الفروض الأساسية بدون شك ... وأنه لما يثير العجب حقـاً أن نتوصـل إلـى هـذه الأفكار خمسة قرون ونصف قبل أن تعرف لدى كينز أو شومبتير .

وأنه لما يؤكد براعة ابن خلدون التحليلية ووعيه الكامل بصورة الإقتصاد الكلى أنه يؤكد ضرورة تساوى الدخل القومى والإنفاق القومى فى أى حالة من الحالات فهذه قاعدة عامة : " وأما حالة الدخل والخرج فمتكافئ فى جميع الأمصار ومتى عظم الدخل

١- توزيع الأعمال هو المصطلح الذى استخدمه ابن خلدون ويقابل تقسيم العمل من المفهوم " .

والخـرج بـالعكس ، ومـتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال المساكن ووسع أحوال المصر .[1]

ولأن ابـن خلدون قد تنبه إلى أهمية تقسيم العمل منذ البداية وشرح " الفائض " المـتحقق من تقسيم العمل فإنه يعود ليؤكد فى ثنايا تحليله لكيفية نمو الدخل الكلى أن ثمـرة تقسيم العمل تصبح كبر كلما كبر البلد وبالعكس وهو يعبر عن هذا المعنى بقوله أن الـبلدان الكبـيرة تزداد فيها " الفضلة " المتحققة فوق الضرورى من الأعمال ، أما البلدان الصغيرة فإن أعمالهم لا تفى بضروراتهم ولذلك فهم محرومون من هذه " الفضلة "[2] فـلا تـنمو مكاسبهم . والعبارة الآتية تعبر أيضاً عن أهمية كبر حجم البلد والثمرة المتحققة من زيادة الأعمال (بافتراض تقسيم العمل) : " أعلم أن ما توفير عمرانه من الأقطـار وتعـددت الأمـم فـى جهاته وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرة أموالهم وأمصـارهم وعظمت دولهم وممالكهم والسبب فى ذلك ما ذكرناه من كثرة الأعمال وما يـأتى ذكره من أنها سبب الثروة بما يفضل (بما يتبقى) عنها بعد الوفاء بالضروريات فـى حاجـات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته فيعود على الناس كسـباً . فـتزيد الـرفه لذلك فتتسع الأحوال ويجئ الترف والغنى وتكثر الجباتية للدولة بنفاق الأسواق فيكثر مالها .[3]

وفـى مجـال مقارنـة النمو الإقتصادى فى بلد ما مع بلد آخر اتخذ ابن خلدون مقياسـه الأساسـى درجة العمران فهو يقارن أعداد السكان وحالة المساكن والصنائع والإنفـاق فـى الأسواق .. الخ وهى مقاييس عديدة تكمل بعضها البعض . ولكنه أيضاً اكتشف إمكانية عقد مقارنات بسيطة ومباشرة بين الدول وبعضها باستخدام معيار الدخل الفردى . ولكنه لم يقع فى خطأ مقارنة متوسط نصيب الفرد من ادخل فى بلد ما مع آخر بغض النظر عن هذا الفرد ، من ؟ وهو خطأ شاع فى أيامنا هذه ويبرره فقط عجزنا عن جمـع البـيانات الإحصائية الكافية أو عدم دقتها . فنجد ابن خلدون يقارن الدخل لنفس المهنة أو لنفس العمل فى بلدين فيضع أساساً دقيقاً للمقارنة ، يقول : " فما كان عمرانه مـن الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله فى الترف أبلغ من حال المصر الذى دونه على

١- وقـد أثرت أن أنقل العبارة كما هى مع شرح موجز لبعض العبارات نقدمه بين الأقواس وذلك لكى يتضح المعنى .

٢- نظـرية كينز فى مضاعف الاستثمار معروفة ونظرية المعجل جائت تكملها فيما بعد على يد اتباع كيـنز . أما نظرية شومبيز فى المضاعف الأكبر Super Multiplier فيمكن مراجعتها فى د. عـبد الرحمـن يسـرى أحمد " دراسات فى التنمية الإقتصادية " (معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٣/ ١٩٧٤ .

٣- يطلق عليه الفضلة ويقول أحياناً ما يفضل عن الضرورى من الأعمال .

وتـيرة واحـدة فـى الأصناف القاضى مع القاضى ، والتاجر مع التاجر ، والصانع مع الصـانع ، والسـوقى مع السوقى ، والأمير مع الأمير ، والشرطى مع الشرطى [1] ... ويعدد أقطار العالم المتقدم (فى زمنه) فيبدأ بأقطار الشرق " مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومى لما كثر العمران فـيهم وعظمـت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم فالذى نشـاهده لهذا العهد من أحوالهم [2] وقد خص مصر بالذكر إذ يقول " ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى فى عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى أن كثيراً من الفقراء بالمغرب ينزعون إلى النقلة (الانتقال) إلى مصر لذلك .

ثـم يتكلم أيضاً عن أحوال أهل المشرق الأقصى فى الغنى فيذكر بالذات " عراق العجـم والهـند والصين ، فإنه يبلغنا عنهم فى باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها ، وربما تتلقى بالانكار فى غالب الأمر ، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة أموالهم ، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم ، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك وإنما السبب الحقيقى فى ذلك " ما ذكرناه مـن كـثرة العمـران واختصاصها بأرض المشرق وأقطاره . وكثرة العمران تفيد كثرة المكسب بكثرة الأعمال التى هى سببه .

ثـم يقـارن بالبلدان الأقل نمواً فيتكلم عن حال " أفريقيا وبرقة لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاص ضعف جبايتها فقلـت أمـوال دولهـا وذلك بعد أن كانت بلغت مبلغاً كبيراً فى " الرفه وكثرة الجبايات واتسـاع الأحـوال فـى نفقاتهم واعطياتهم وقطر المغرب فى نفس الوضع تقريباً مثل أفريقـية " وكانت أحواله فى دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة . وقد أصبح بعد هذا فى درجة أقل لقصور العمران فيه وتناقصه " .

١- المقدمـة : ص٣٢٥ ، ولقد مضى ابن خلدون فى هذه المقارنة حتى أنه عقدها بطرافة بالغة بين الفقـراء والسـؤال يقول : " واعتبر ذلك حتى فى أحوال الفقراء والسؤال فإن السائل بفاس أحسن حـالا من السائل بتلمسان أو وهران . ولقد شاهدت بفاس السؤال يسألون " أيام الاضاحى (عيد الأضـحى) أثمـان ضحاياهم ، ورايتهم يسألون كثيرا من أحوال الترف واقتراح المآكل مثل سؤال اللحـم والسـمن وعـلاج الطبخ والملابس والماعون ، كالغربال والآنية . ولو سأل سائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لا ستنكر وعنف وزجر " .

٢- وفـى هـذه العبارة يرتفع ابن خلدون كثيراً فوق مستوى التفكير فى أوروبا لقرنين السادس عشر حينما اعتقدوا اعتقاداً جازماً أن القوة الإقتصادية تزداد كلما ازداد ما لديها من ذهب وفضة . انظر : د. عـبد الرحمـن يسـرى حمـد : مقدمة فى الإقتصاد الدولى ص ٢٦٢ -٢٦٦ (الناشر : دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٤) .

تحليل الأسعار :

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات الثمن فى السوق خلال عملية النمو الإقتصادى ، يلجأ فيه إلى استخدام فكرتى العرض والطلب . وهو يعرف الأسواق بأنها أماكن " تشتمل على حاجات الناس " ، ثم يقول أن فى الحاجات البشرية - كما سبق البيان - ما هو ضرورى ومنها ما هو كمالى .

ويلاحظ ابن خلدون أنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه وكثر عمرانه فإنه فإن أسعار السلع الضرورية مثل " الأقوات من الحنطة وما فى معناها كالباقلا والبصل والثوم واشباهه ترخص ، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية مثل " الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمبانى " فإن الغلاء يصيب أسعارها . ويلاحظ من الأمثلة التى يعقدها ابن خلدون أن السلع الضرورية جميعاً سلع زراعية غذائية بينما أن السلع الكمالية بعضها من إنتاج النشاط الزراعى وبعضها من إنتاج النشاط الصناعى .

أما السلع الضرورية فالناس جميعاً فى الظروف المذكورة - والتى تتمثل فى نمو العمران - الدخول تعمل لكى توفر حاجاتها منها ، بل وما يزيد عنها ونتيجة لهذا تتكون فضلة من السلع الضرورية تزيد عن الحاجة إليها فترخص أسعارها ، وفى هذا يقول : " إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو لسنته .. وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضله كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر ، فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك ، فترخص أسعارها فى الغالب ، إلا ما يصيبها فى بعض السنين من الآفات السماوية [1].

وفى مجال تحليل أسعار السلع الكمالية نجد ابن خلدون يفرق بين مجموعتين أولاهما مجموعة من السلع المنتجة فى النشاط الزراعى مثل الفواكه والثانية من السلع الصناعية مثل الملابس والمبانى فيشرح كيف أن ارتفاع أسعار المجموعة الأولى راجع إلى سببين رئيسيين أولها أن المشتغلين بإنتاجها أقل عدداً من المشتغلين بإنتاج السلع

١- المقدمة : ص ٣٢٧ " آدم " جمع آدام (مثل كتب وكتاب أنظر المصباح المنير) والآدام هو الطعام من أنواع معينة ، والكلمة استخدمت تقليدياً "لأنواع معينة مثل اللحم والسمن وما قد يخلط بهما من الخضراوات أو الدقيق . وبالنسبة لنا فإن " الأدم "هى أنواع من الأطعمة أرقى من تلك التى ذكرها ابن خلدون فى الأقوات الضرورية العامة للناس مثل الحنطة والباقلا وما شابه .

٢- بمعنى أن نسبة من أهل البلد وليست نسبة كبيرة ، هى التى تعمل فى إنتاج هذه السلع الكمالية فى النشاط الزراعى وهذا على عكس السلع الضرورية .

الضـــرورية مثل الحنطة وما يماثلها ، ثانيهما أنه كلما اتسع البلد وزاد العمران الترف ومـــن ثـــم تزداد الرغبة فى طلبها بما يفوق الموجود منها . وفى هذا المعنى يقول ابن خلـــدون : " وأمـــا سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها ... فلا يستغرق اتخاذها أعمـــال أهل المصر جمعين ولا الكثير منهم [1] . ثم أن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمـــران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعى على طلب تلك المرافق والاستكثار مـــنها ، كـــل بحســـب حاله ، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ، ويكثر المستامون لها وهى قليلة فى نفسها ، فتزدحم أهل الأغراض ، ويبذل أهل الرفه والترف أثمانهـــا ، بإســـراف فى الغلاء ، لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم ، فيقع فيها الغلاء كما تراه [2].

أمـــا بالنســـبة للســـع والأعمال فى مجال النشاط الصناعى فيضع ثلاثة أسباب لارتفاع أسعارها فى أثناء النمو الإقتصادى ، يقول : " وأما الصنائع والأعمال أيضاً فى الأمصـــار الموفـــورة العمـــران فسبب الغلاء أمور فيها ثلاثة : الأول لمكان الترف فى المصـــر بكثرة عمرانه ، والثانى اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعـــاش فى المدينة بكثرة أقواتها ، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى إمتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع فى مهنهم ، فيبذلون فى ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمـــالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم ، وتكثر نفقات أهل المصر فى ذلك " . ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلى : زيـــادة الطلـــب الـــتى تحدث من خلال زيادة الدخول أثناء النمو ، الندوة النسبية لأهل الأعمال (العمال والصناع وأهل الحرف) تقوى موقفهم فى عمليات المساومة للحصول علـــى خدمـــاتهم ، زيـــادة الطلـــب على السلع الصناعية مصحوبة بزيادة الدخول تجعل أصـــحاب الدخـــول المـــرتفعة يـــتزاحمون ويتنافسون فى الحصول على خدمات العمال والصـــناع وأهل الحرف فترتفع أسعار خدماتهم . والعاملين الثانى والثالث يتسببان فى

١- المقدمـــة : ص ٣٢٧ - ويلاحـــظ تحليل الطلب والعرض فى العبارة حينما يقرر زيادة الطلب على هـــذه الســـلع الكمالـــية مـــع زيادة العمران ثم أن الزيادة فى الطلب تأتى خاصة من ناحية أصحاب الدخـــول العالـــية لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم . ولاحظ أيضاً عبارة " فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغاً حيث فيها إبراز واضح لفكرة فائض الطلب وأثرها فى ارتفاع الثمن " .

٢- معـــنى الـــندرة النســـبية يدخل فى قوله " اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعـــاش " أى نظـــراً لسهولة المعاش " فى المدينة بكثرة أقواتها " وقد سبق لابن خلدون أن شرح كيف أن كثرة الأقوات " وهى المعروض من السلع الغذائية الضرورية " تؤدى إلى انخفاض أسعارها . فاعـــتزاز أهل الأعمال بخدماتهم فى ظروف رخص أسعار الأقوات الضرورية فى المدينة يعنى فى حـــد ذاته ندرة هذه الأقوات بالنسبة للأقوات الضرورية الندرة النسبية لأصحاب هذه الخدمات وهو نفس المعنى .

ارتفاع نفقات الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع من قبل " أهل الأعمال " هذا بينما أن العامل الأول يؤدى إلى مزيد من ارتفاع فى الأسعار فى ظل الظروف المذكورة .

وقد توقع ابن خلدون أن يسود السوق عكس هذه الاتجاهات السابقة وذلك فى البلدان الصغيرة القليلة السكان وتلك التى لا ينمو فيها العمران أو يضمحل بالسلع الضروربة فى مثل هذه البلدان غير متوفرة وذلك " لقلة العمل فيها "أى لقلة النشاط الإنتاجى فى مجالها وذلك على عكس ما يحدث فى البلدان الكبيرة الموفورة العمران بينما أن عموم الناس تطلبها ولذلك ترتفع أسعارها فى السوق . أما الكماليات فلا تدعو إليها حاجة لقلة الساكن وضعف الأحوال أى لقلة السكان وضعف أحوال النشاط الإقتصادى ومن ثم انخفاض الدخول فلا تنفق لديهم سوقه (أى يضعف الإنفاق عليها فى الأسواق وترخص أسعارها .

ويلاحظ اعتماد ابن خلدون بشكل واضح على فكرة تحديد الثمن عن طريق تفاعل العرض والطلب . وعلى حد تعبيره فإن العرض يتمثل فى " الموجود " من السلع . وأحياناً يعبر عن نقص العرض من السلعة بقوله أنها " قليلة " أو " عزيزة " . أما الطلب فإنه يتمثل فى " الحاجات " ولو أنه استخدم هذه الكلمة بمعنى " السلع " فى بعض الحالات وأحياناً عبر عن " الطلب " بهذا اللفظ نفسه كما نفعل نحن الآن . ولقد لاحظنا من تحليله أن غلاء الأسعار مترتب إما على قصور الموجود عن الحاجات أو العكس أى " زيادة الحاجات " أو الطلب على الموجود " " كما أنه استخدم فكرة فائض العرض " فى تعليل انخفاض أسعار السلع الزراعية الضرورة ، وفكرة " فائض الطلب " فى تعليل ارتفاع أسعار السلع الكمالية وذلك فى ظروف نمو العمران وبالرغم من أنه لم يستخدم المصطلحات المذكورة بعينها ، إلا أنه قد عبر عن كلمة " فائض " بكلمة " فضلة " وهى من الناحية اللغوية أدق فى التعبير عن المعنى المقصود .

ومـا يثير الانتباه حقاً بل والإعجاب هو مضمون التحليل الحركى Dynamic Analysis فى بحث ابن خلدون لتغيرات الأسعار . فهو يحلل ظاهرتى ارتفاع وانخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال عملية النمو . فأسعار الأعمال والسلع ترتفع فى مجال النشاط الصناعى ، أما فى مجال الزراعة فإن أسعار الضرورات مثل الحبوب تتجه لانخفاض بينما أن أسعار الكماليات مثل الفواكه فإنها ترتفع . وحتى إذا نتفق مع ابن خلدون فى الأسباب التى ذكرها لانخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر خلال عملية النمو فإن تسجيلى لهذه الظواهر التى تحدث أثناء عملية النمو ومحاولته التحليلية الجادة التى بذلها لمعرفة الأسباب تستحق التقدير ولا يجار محاولة ابن خلدون من حيث المكانة العلمية جميع المحاولات التى بذلت لفهم التغيرات فى الأسعار وأسبابها فى الفترة التى انقضت من عصره إلى عصر المدرسة

الكلاسيكية (1). ونجد أن ابن خلدون قد اعتمد بصفة عامة على قوى العرض والطلب فى تفسيره لتنغيرات الأسعار كما أنه ربط بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة فى الدخول وزيادة فى الرفاهة من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى ، كما أنه تبين مشكلة من أهم المشاكل التى تواجه المجتمعات فى مراحل نموها المتقدمة حينما تزداد حجة التنافس على الكفاءات البشرية المتاحة فى النشاط الصناعى وما يسببه هذا من ارتفاع فى نفقات الإنتاج وارتفاع فى الأسعار .

وتبين ابن خلدون أيضا موقف المساومة القوية التى يتمتع بها العمال حينما يزداد الطلب على منتجات الصناعة أثناء الرواج وأن هذا الموقف فى حد ذاته كفيل بمساعدتهم فى الحصول على دخول أعلى . ومن ناحية أخرى قام ابن خلدون بمناقشة آثار ارتفاع النفقات فى مجال الزراعة على الأسعار وقدم تحليلاً منطقياً متماسكاً ولم يغفل الاستشهاد بأمثلة واقعية . فقال " وقد تدخل أيضاً فى قيمة الأقوات قيمة علاجها فى الفلح ويحافظ على ذلك فى أسعارها" ومعنى هذا أنه يدخل فى قيمة الأقوات - وهذه السلع الغذائية الضرورية المنتجة فى النشاط الزراعى - قيمة ما ينفق على الأرض الزراعية حتى تصلح للإنتاج ، وأسعار هذه السلع تعكس مثل هذه النفقات . وأعطى مثالا دقيقا لما حدث فى الدولة الأندلسية - أنه لما طرد المسلمون من أرضها الخصبة لجئوا إلى شواطئ البحر فاضطروا إلى زراعة أراضى قليلة الخصوبة ولم يكن ذلك ممكناً إلا بأعمال إضافية وباستخدام المخصبات " الأسمدة " فارتفعت نفقاتهم فى الزراعة وانعكس ذلك على أسعار السلع المنتجة . يقول : " كما وقع بالأندلس لهذا العهد . وذلك

1- حيث فى المدرسة الكلاسيكية قدم ريكاردو تحليلاً منطقيا متماسكا يشرح فيه كيف تتغير أسعار السلع فى مجموعات رئيسية خلال عملية النمو . فشرح كيف ترتفع أسعار السلع الغذائية الضرورية بسبب ندرة الأرض وزيادة الطلب على منتجاتها من قبل النشاط الصناعى الذى ينمو باستمرار . هذا بينما أن أسعار السلع الصناعية لا ترتفع بنفس الدرجة نظراً للمنافسة التى تقوم فى مجال النشاط الصناعى بين أعداد كبيرة من المشروعات وكذلك لوفرة عنصر العمل والتقدم المستمر فى الفنون الصناعية الذى يتسبب فى انخفاض النفقات . وتحليل ابن خلدون يختلف فى النتائج لاختلاف الظروف : فالناس أو غالبيتهم يمارسون النشاط الزراعى للحصول على السلع الغذائية الضرورية وفى ظروف النمو تقوى الرغبة فى ضمان هذه السلع بكميات وافرة فيبقى منها على مستوى المجتمع فائض يتسبب فى خفض أسعارها ، هذا بينما أن النشاط الصناعى يخضع لظروف الصناع المحترفين وأهل الحرف والذين يتميزون بعرض قليل للمرونة فيزداد التزاحم على خدماتهم أثناء زيادة فيرفعون من أسعار خدماتهم فترتفع أسعار السلع المصنوعة .

لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات [1] ، وملكوا عليهم الأرض الذاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الذبل [2] .

وغيره لها مؤنة وسارت فى فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها فى ثمنهم ... ويحسب الناس إذا سمعوا بإغلال أسعار فى قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب فى أرضهم ، وليس كذلك ، وهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه وأقومهم عليه ... وإنما السبب فى غلاء ثمن الحبوب عندهم ما ذكرناه . ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك فى ذكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة [3]. فى الفلح مع كثرته عموما ، فثار ذلك سببا لرخص الأقوات ببلدهم " [4] .

والأساس الذى اعتمد عليه ابن خلدون فى تحليله يكاد أن يكون هو نفس الأساس الذى اعتمد فيه ريكاردو فى تحليله للريع التفاضلى ولقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردو بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة ، والتى تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة . فكلما قلة جودة الأرض الزراعية زادت نفقات الزراعة فيؤدى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة والعكس صحيح بمعنى أنه كلما ارتفعت جودة الأرض الزراعية كلما قلت نفقات إعداد الأرض أو إصلاحها للزراعة وينعكس هذا على أسعار المنتجات .

ولقد ناقش ابن خلدون أيضا العلاقة الترضية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم ... إلخ التى تفرضها الدولة فقال : " إنه قد يدخل فى قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان وأبواب المصر [5]. وللجباة فى منافع

١- النكدة النبات أى التى لا يخرج نباتها إلا نكدا أى بمشقة وعسر ، وهو هنا يستخدم كلمات من آية قرآنية " والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذى خبث لا يخرج إلا نكداً " (الأعراف : ٥٨) .

٢- الذبل : سماد طبيعى من مخلفات الطيور الداجنة كان يستخدم بصفة شائعة قديماً لإصلاح الأرض .

٣- أى أنهم لم يحتاجوا فى زرعهم إلى مثل هذه النفقات التى ذكرها من قبل بالنسبة لأولئك الذين اضطروا لزراعة الأرضى القلية الموجودة على ساحل البحر .

٤- وفى هذه العبارة يرتفع ابن خلدون كثيراً فوق مستوى التفكير فى أوروبا لقرنين السادس عشر حينما اعتقدوا اعتقاداً جازماً أن القوة الإقتصادية تزداد كلما ازداد ما لديها من ذهب وفضة . انظر : د. عبد الرحمن يسرى حمد : مقدمة فى الإقتصاد الدولى ص ٢٦٢ -٢٦٦ (الناشر : دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٤) .

٥- إشارة إلى ما يفرض من ضرائب وخلافه عند مداخل البلد .

يفرضونها على البياعات لأنفسهم [1].ولذلك كانت الأسعار فى الأمصار أعلى من الأسعار فى البادية إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة . ولكن ابن خلدون لم يحـاول أن يـناقش هـذه المسألة بالذات أكثر من هذا حتى لا يبين إلى أى مدى تدخل الضـرائب ومـا شابه من المغارم التى تفرضها الدولة فى قيمة " الأقوات "؟ هل تدخل بالكامل أم جزئياً ؟ ولكن يلاحظ أنه ذكر هذه المسألة أى دخول الضرائب فى الأسعار - فـى حالة السلع الغذائية الضرورية " الأقوات " ولم يذكرها بالنسبة للسلع الكمالية فهل تنبأ إلى أمراً ما فى هذا الشأن ؟ ولكن لم يستطع الإفصاح عنه [2] . لعدم قدرة تحليله ؟

كمـا نـاقش أيضاً العلاقة بين الأسعار والأرباح . فبدأ بالنشاط التجاري عرف الربح بأنه الفرق بين أثمان شراء وبيع البضائع والسلع ، وهو ضرورى للمحترفين من التجار حيث يستمدون منه دخلهم وهو هدف نشاطهم . يقول ابن خلدون " فإذا استمديم الـرخص فـى سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس متمول على الجملة ، ولم يحصل للتاجر حواله الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة ، وكسدت سوق ذلك الصنف فقعـد التجار عن السعى فيها ، وفسدت رؤوس أموالهم ويقصد ابن خلدون أن استمرار انخفـاض ثمن السوق لأية سلعة من السلع يؤدى إلى عدم الحصول على ربح وهذا ما يرمى إليه بقوله : " فسد الربح " فتكسد سوق تلك السلعة وينصرف التجار عنها . وهذا مـا نقصـده نحن حينما نتكلم فى عصرنا الحاضر عن " جهاز الثمن " ودوره فى تنظيم النشـاط الإقتصـادى . أما " فساد رؤوس الأموال " فأمر متحقق الحدوث فى حالة عدم تحقيق أرباح ويقينا فى حالة خسارة ، وهذا معنى ما ورد فى آخر التقرير السابق لابن خلدون . وتتأكد نفس هذه النتائج فى تحليل ابن خلدون للعلاقة بين الأسعار . والأرباح فـى النشـاطين الزراعى والصناعى ، وننقل هنا بعض تقاريره بزيادة الإيضاح يقول " واعتبر ذلك أولاً بالزرع فإنه إذا استديم رخصة يفسد بها حال المحترفين بسائر أطواره مـن الفلـح والـزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده فيفقدون النماء فى أموالهم أو يجدونـه على قلة ، ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ، ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولاً " .

١- إشـارة إلـى الجباة المكلفين من قبل الدولة قد يفرضون إتاوات على المبيعات فى السوق يجبون إيراداتها لأنفسهم .

٢- لأن دخـول الضـريبة فـى الثمـن يتوقف على مرونة الطلب على السلعة وكذلك لمرونة العرض وبفـرض أنـنا ركزنا الاهتمام على " جانب الطلب " فأسعار السلع الضرورية - وهى تتميز بطلب ضـئيل للمـرونة - تتأثـير تأثراً كبيراً بالضرائب التى تفرض حتى تكاد تعكس معظمها أما السلع الكمالـية فـإن الطلـب عليها كبير المرونة نسبيا فتتأثر أسعارها بالضرائب المفروضة بشكل أقل والقاعدة أنها ينخفض عبء الضريبة على المستهلك كلما ارتفعت مرونة الطلب عليها .

وكـذا إذا اسـتديم الـرخص فى السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفين عن التجارة فيه ، وكذا الملبوسات فيها الرخص فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص " .

ويخلص من هذا التحليل أن استمرار انخفاض الأسعار وهو ما يطلق " الرخص المفرط " فى حالة أى نشاط يضر بأحوال أصحاب هذا النشاط .

ثـم يقـرر ابن خلدون بعد هذا أن غلاء الأسعار فى أى نشاط مضر أيضاً بحالة القائمين به ولذلك فإن " التوسط " بين الرخص والغلاء هو الملائم الإقتصادى . يقول : " فـإذا الـرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص ، وكذا الغلاء المفـرط أيضـاً ، وإنمـا معـاش الناس وكسبهم فى المتوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق " ولكن ابن خلدون لم يحاول للأسف أن يشرح هذا التقرير الهام بالرغم من أنه يحتوى على فكرة استقرار الأسعار وأهميتها الكبرى لاستقرار النشاط الإقتصادى .

النشاط الإقتصادي للدولة :

١ـ السكة أو سك النقود :

وتـتلخص وظـيفة سك النقود فى إشراف الدولة على النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش والنقص . وكل ما يتعلق بذلك من الاعتبارات ، ثم فى وضع علامة السلطان على تلك النقود بشكل واضح " نقش فيه نقوض خاصة " وذلك تميـيزاً لها وحفظاً لقيمتها . فإذا تم ذلك فإن النقود التى تسكها الدولة تصبح محل ثقة بيـن المتعاملين فيتخذونها " أماماً وعياراً " يقدرون به ما معهم من نقود " ولعل يقصد الـنقود الـتى لم تتعرض لعملية السكة أو تلك التى سبق إصدارها منذ فترة ويشك فى قيمتها ، فما نقص عرف زيفه .

٢ـ إدارة ديون الأعمال والجبايات :

" ومـن الوظـائف الضرورية للملك وتتلخص فى القيام بأعمال الجبايات وحفظ حقـوق الدولة فى " الدخل والخرج " (إيرادات الدولة وأنفاقها العام) وإحصاء العساكر بأسـمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف اعطياتهم فى إباناتها (أى فى مواعيدها) . وتنظيم هـذه الأعمـال وإدارتهـا يتم وفقاً يتم وفقاً لقوانين أعدها خبراء الدولة . كما أن هذه الأعمـال جميعاً تدون فى كتاب شاهد بتفاصيل ذلك فى الدخل والخرج ، مبنى على جزء كبـير مـن الحسـاب لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال ، ويسمى ذلك الكتاب بالديوان وكذلك (أى كذلك يسمى) مكان جلوس العمال المباشرين لها .

واســهب ابــن خلدون فى بيان تاريخ ديوان الأعمال والجبايات فى بعض الدول الكبــيرة ، وكيف أن الدولة الإسلامية عرفته بعد أن زادت إيرادتها وظهرت الحاجة إلى تنظيم عملية الإنفاق وتدوين كل هذا [1] .

تحليل أسباب قلة أو كثرة الجباية :

يعــرف ابن خلدون الجباية بأنها الأموال التى تجمعها الدولة بصفة إجبارية من رعاياها من واقع ما تفرضه عليهم من " مغارم " ، وهذه " المغارم " هى التى نعرفها فى عصرنا الحاضر فى الأشكال المختلفة للضرائب والرسوم والإتاوات . ويتكلم ابن خلدون عن المغارم الشرعية مثل " الزكاة والخراج والجزية " وغير الشرعية ولها أشكال تعينها الدولة . وفى فصل مستقل بعنوان " فى الجباية وسبب قلتها وكثرتها يقرر ابن خلدون " أن الجــباية أول الدولــة تكــون قليلة الوزائع كثيرة الجملة ، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائــع قليلة الجملة " والوزائع جمع والمفرد " وزيعة " وهى قريبة المعنى جداً من " الضرائب " والمفرد " ضريبة " فالمقصود بها أن المغارم توزيع على الناس فيصيب كل واحد منهم عبئاً يخصه وهذه هى " الوزيعة " . ويعنى ابن خلدون فى تقريره السابق أن ما يتحمله الناس من وزائع - أى من ضرائب - يكون قليلاً فى بداية عهد الدولة ومع ذلــك فــإن الإيرادات الإجمالية من هذه الضرائب تكون كثيرة . أما فى آخر عهد الدولة فيتحقق العكس ... يزداد ما يتحمله الناس من أنواع الضرائب ومع ذلك - تقل الإيرادات الإجمالية لها - ويقوم بشرح هذا التقرير على أساس ما قدمه من تحليل لأطوار الدولة ومــا يصــاحبها مــن تطورات فى " العمران " وقد عرضنا جانباً من هذا التحليل حينما تعرضنا لموضوع مراحل النمو الإقتصادى . أما عن السبب وراء قلة ما تفرضه الدولة مــن " مغــارم " على الناس فى بداية عهدها فهو قوتها واستعدادها للتسامح معهم بل والإحسان إليهم . ولقد شرح من قبل أن " العصبية ضروية لقيام الدولة ، " والعصبية " مرتبطة " بالبدوة " ، " والبداوة " تقتضى المسامحة والمكارم والتجافى عن أموال الناس ، ولغفلــة عــن تحصيل ذلك إلا فى النادر ، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة الــتى تجمــع الأموال من مجموعها . وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمــل ورغبوا فيه ، فيكثر الاعتماد . ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم ، وإذا كثر الاعــتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع ، فكثرت الجباية التى هى جملتها " . ولقد شــرح أيضا أن ائتلاف العصبية مع الدين قد يكون سبباً فى تكوين دولة قوية ... وأن كــان الأمــر كذلــك فــإن " الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضى إلا المغارم الشــرعية مــن الصــدقت (الزكاة) والخراج والجزية ، وهى قليلة الوزائع لأن مقدار

١- يقول " أول من وضع الديون فى الدولة الإسلامية عمر رضى الله عنه (يقصد عمر ابن الخطاب) بسبب مال أتى به أبو هريرة رضى الله عنه من البحرين ، فاستكثروه وتعبوا فى قسمه فسموا إلى إحصــاء الأمــوال وضبط العطاء والحقوق فأشار خالد ابن الوليد بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يدونون ، فقبل منه عمر) المقدمة : ص ٢١٧ .

الـزكاة من المال قليل كما علمت ، وكذا زكاة الحبوب والماشية ، وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهى حدود لا تتعدى " .

ويمكـن تلخيص الرأى السابق فى أن قوة الدولة واستقرارها فى بداية عهدها يـنعكس فـى معاملـة ضريبية معتدلة أو عادلة فتقل أنواع الضرائب ومعدلاتها وكذلك الرسـوم المفروضة على الرعايا . فإذا تحقق هذا الأمر فإن الناس تنشط للعمل وتزداد رغـبة فيه فتزداد أعمالهم ومكاسبهم وتزداد الأموال الخاضعة للضرائب فتزداد إيرادات الدولة من الضرائب بالرغم من قلة أنواعها أو انخفاض معدلاتها .

أمـا فـى نهاية عهد الدولة فيحدث العكس حيث تزداد أنواع الضرائب وترتفع معدلاتهـا وتـزداد الرسـوم وتـتعدد وتفرض الإتاوات بأشكال مختلفة ويؤدى هذا فى مجموعة إلى زيادة الأعباء الضريبية على الرعايا فتهبط هممهم ويقل نشاطهم وتنخفض دخولهـم وبالـتالى تنخفض المادة الخاضعة للضرائب وتنخفض حصيلة الدولة من هذا المصـدر . وقد سبق شرح هذا المعنى عند التعرض لدراسة الارتباط بين مراحل النمو الإقتصادى ومراحل نمو الدولة) .

٣- قيام الدولة ببعض النشاط فى مجال الإنتاج والتجارة :

نـاقش ابن خلدون مسألة قيام الدولة ببعض النشاط في مجال الإنتاج والتجارة ولـه فيها تحليل دقيق يبين فيه أسباب هذا السلوك ونتائجه . أما من جهة السبب فإن الدولة كما يقول لا تقدم على مشاركة الناس فى النشاط أو التجارة الا لقلة ايراداتها من الجـباية أو لقصور هذه الايرادات بالنسبة لنفقاتها المتزايدة . وتبعاً لتحليله السابق فإن نقـص الايـرادات الضـريبية أو قصورها لا يحدث الا فى أواخر عهد الدولة أى حينما يـتعرض النشـاط الإقتصادى للخلل . ومن ناحية أخرى يلعب حافز الربح المتوقع دوراً هاماً فى قيام الدولة بممارسة النشاط الإقتصادى الذي يمكن أن يقوم به الناس أنفسهم . ونقـتطف فـيما يلى بعض العبارات من فصل كتبه بعنوان ، " ان التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية " نستشهد بها فى بيان الاسباب التى سبق ذكرها فيقول : " أعلـم أن الدولـة إذا أضـافت جبايتها مما قد مناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد من المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم ... ، وتارة بالزيادة فى القـاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباية وامتكاك عظامهم [1] ، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره فى

١- احـتكاك عظـامهم أى امتصاص عظامهم ويقصد بهذا محاسبة العمال والجباة فى ديوان الأعمال والجبايات محاسبة شديدة بالنسبة لما زاد فى ثروتهم بهدف أخذها منهم أو مقاسمتهم فيها .

الحسبان ، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية [1] لما يرون التجارة والفلاحين على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال ، فيأخذون فى اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله فى شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ، ويقول أنه يترتب على ذلك " غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة " وفيما يلى نعرض النتائج المترتبة كما يشرحها ابن خلدون فى شكل انتقادات :

أولاً : " مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وعدم تيسير أسباب ذلك ، فإن الرعايا متكافئون ، فى اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهى إلى غاية موجودهم أو تقريب ، وإذا رافقهم ، السلطان فى ذلك ، وما له أعظم كثيراً منهم ، فلا يكاد واحد منهم يحصل على غرضه فى شيء من حاجاته " وهذا يعنى أن تقارب أو تساوى الرعايا القائمين بالنشاط الإقتصادى من ناحية المقدرة المالية أو الإقتصادية يضمن وجود المنافسة بينهم ، وأن هذه المنافسة تؤدى دورها فى الغالب فى تيسير الشئون الإقتصادية إلى الهدف المرغوب أو ما يقرب منه . ولكن دخول الدولة طرفاً فى النشاط الإقتصادى يفسد الأوضاع المذكورة حيث أن قوتها الإقتصادية أكبر بكثير من قوة الرعايا العاملين فى النشاط الإقتصادى فلا يستطيع هؤلاء أن يحققوا أغراضهم . وفى هذا التحليل إشارة إلى أهمية وجود درجة عالية من المنافسة فى الأسواق حيث أنها تقوم كما يقول بين أفراد " متكافئين ، فى اليسار متقاربون " . ولعل هذا المعنى الذى أمامنا يجعل ابن خلدون قريباً جداً من فكرة المنافسة الكاملة Perfect Competition حيث أن جل شروطها التى تقدمت بها المدرسة الكلاسيكية إنما تتجمع معاً لتضمن معنى التكافؤ بين جميع المشروعات العاملة فى السوق من حيث القوة الإقتصادية . وعلى ذلك يمكن أن يتبلور أول إعتراض لابن خلدون على تدخل الدولة فى النشاط الإنتاجى والتجارى بأنه يؤدى إلى إفساد قوى المنافسة الكاملة فى السوق .

ثانياً : ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك (الحيوان والبضائع) إذا تعرض له غضاً أو بأيسر ثمن [2] إذ لا يجد من ينافسه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه " .

وهذا هو مجمل الإنتقاد الثانى الذى يوجهه ابن خلدون إلى تدخل الدولة فى النشاط التجارى ، فهى بقوتها الإقتصادية والسياسية تستطيع أن تقف موقف المحتكر

١- أى باسم " الجباية " ولكن واقع النشاط مدى تقوم به الدولة هنا هو التجارة والفلاحة .

٢- يقال غض من فلان غضاً وغضاضة إذا تنقصه والغضغضة النقصان وغضت السقاء نقصته انظر المصباح المنير - والمعنى الذى يقصده ابن خلدون منصب على أن السلطان قد ينتزع البضائع أو الحيوان من أحابها " ينقصهم " من أثمانها أو يشتريها " بأيسر " أى بأدنى ثمن .

مـــن ناحية الشراء (Monopsony) وتفرض ثمناً أقل من الثمن السائد فى السوق ، أو قد تبخس الثمن إلى أدنى الحدود .

ثالثاً : " ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها [1] كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غـــير ذلك من أنواع الغلات ، وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فى ينتظرون به حوالـــة الأسواق ولإنفاق البياعات [2] لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة ،فيكلفون أهل تلك الأصـــناف مـــن تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ، ولا يرضون فى أثمانها إلا القيم[3] وأزيـــد فيســتوعبون نـــاض [4] أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة [5] ويمكـــثون عطلاً من التجارة التى فيها كسبهم ومعاشهم . وربما تدعوهم الضرورة إلى شـــيء مـــن المال [6] فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن . وربما يـــتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله " ومجمل الانتقاد الثالث هو أن الدولـــة بعـــد أن تحصل على غلات من نشاطها الإنتاجى لا تتصرف مثل الأفراد فلا تنتظر الفرص الملائمة للبيع فى الأسواق حينما ترتفع الأسعار بما يضمن تحقيق الأرباح وتنـــتظر حتى يزداد الإنفاق من جانب المشترين على ما لديها من أنواع السلع المختلفة وإنما تتعجل فى بيع ما لديها . ويدفعهم إلى التعجل فى بيع منتجات حاجتها إلى الإنفاق فى نواحى الترف العديدة بالإضافة إلى الالتزامات القائمة عليها تجاه جندها ومستخدميها (وقد سبق الكلام فى هذا ، وإنه هو السبب فى دخول الدولة فى دائرة النشاط الإنتاجى

١- " مغلهـــا " بضـــم المـــيم وكسر الغين وضم اللام مع التشديد . والمقصود بها فى الجملة ما تدره الفلاحة من غلات .

٢- حوالـــة الأسواق : تقدم المعنى فى مكان آخر ويقصد بها ما يأتى به تحول الأسواق من حال إلى آخر من ثمن منخفض للسلعة إلى ثمن مرتفع . أما نفاق البياعات فيقصد بها الإنفاق على المبيعات (من جانب المشترين فى السوق) .

٣- القيم : جمع قيمة .

٤- أهـــل الحجاز كانوا " يسمون الدراهم والدنانير نضاً قال أبو عبيد إنما يسمونه ناضاً إذا تحول عيناً بعـــد أن كان متاعاً " انظر المصباح المنير - والمقصود هنا حينما يقول ابن خلدون " يستوعبون " نـــاض أموالهم " أى يأخذون الدراهم والدنانير من أموالهم .. وكما يشرح فيما بعد فإن أموالهم قد تكون عبارة عن بضائع أو عروض جامدة ولذلك يفهم أن الدولة بتصرفها المذكور تأخذ منهم القدر السائل من رؤوس أموالهم . .

٥- عروضـــاً جـــامدة أى متاعاً أو سلعاً باقية لديهم . والمقصود هنا بالتعبير الحديث " مخزن سلعى " جـــامد بمعـــنى أن تصريفه مع تحقيق أرباح فى الأجر القصير ليس أمراً متوقعاً ومن ثم فإنه يمثل رأى مال عامل أو مجمد .

٦- لا شـــك أنـــه يقصـــد " المال السائل " أو النقود به بمعنى البضائع أو السلع . وهكذا استخدم ابن خلدون كلمة مال بالمعنى النقدى وبالمعنى السلعى دون أى يفرق بينهما بوضوح ولكن من الممكن فهم المعنى من سياق الكلام .

والـتجارى) . وهنا نأتى إلى الأمر الجوهرى وهو أن الدولة حينما تبيع تفرض نفسها فرضـا علـى التجار فى الأسواق وذلك يشتروا ما لديها من سلع بما حددته من أثمان ويلاحظ أن الدولة تقف هنا موقف المحتكر فى بيعها للتجار مستندة فى ذلك إلى سلطتها ولـيس إلـى قوتهـا الإقتصـادية . ويقول ابن خلدون أن الدولة حينما تبيع تحدد ثمناً لمنتجاتها يغطى " القيم أو أزيد " (والقيم جمع قيمة) . ولقد استخدم لفظ " قيمة " عدة مـرات ليعـنى بهـا نفقة الإنتاج أو الثمن الذى يغطى نفقات الإنتاج ، ولكن نظراً لعدم وضوح هذا الأمر عند ابن خلدون لابد أن نتمعن فيما وراء عبارته الأخيرة بشأن الثمن . فـالمفهوم من سياق الكلام أن الدولة سوف تحدد ثمناً يرضيها بغض النظر عن حالة السـوق وهـذا الثمن لابد أن يغطى نفقة الإنتاج ويتضمن أيضاً تحقيق قدر من الربح . فتحقيق الأرباح – كما شرح من قبل – هو الهدف الأصلى الذى من أجله اقتحمت الدولة مجال التجارة والإنتاج ولذلك لا يعقل أن يغفل أو يهمل . والغالب أن هذا هو منطق ابن خلدون حينما يذكر أن الدولة تحدد ثمناً يغطى قيمة السلعة أو أزيد منها . وبفرض مثل هـذا الثمـن على التجار فإن الدولة تفسد نشاطهم الإقتصادى . فالدولة تتمكن من أخذ القدر السائل من رؤوس أموال التجار وهذا ما يقصده غالباً بقوله " فيستوعبون فى ذلك نـاض أموالهـم " ، وتـبقى السلع التى باعتها الدولة مخزوناً سلعياً عاطلاً لدى التجار فيـتعطل نشـاطهم الذى يكتسبون منه دخولهم . وليس غريباً فى مثل هذه الظروف أن يحـتاج أهـل التجارة إلى بعض المال السائل (النقود من دراهم ودنانير) فليجأون إلى بـيع مـا لديهم من سلع بغض النظر عن حالة السوق ، فيبيعون بثمن أقل الثمن الذى دفعـوه للدولة عند الشراء منها – وربما أقل بكثير – فتتحقق لهم الخسارة وإذا تكرر هذا فإنهم يفقدون رؤوس أموالهم تدريجياً .

<u>رابعاً</u> : ونتيجة لكل ما سبق " يدخل على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقـبض آمالهم عن السعى فى ذلك (أى فى النشاط الإنتاجى والتجارى الذى دخلت فيه الدولـة طرفاً) جملة ويؤدى إلى فساد الجباية) ، فإن معظم الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ، وذهبت الجباية حملة أو دخلها النقص المـتفاحش . وإذا قايس سلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل .

وهكذا يبين ابن خلدون النتيجة النهائية لدخول الدولة طرفا فى النشاط الإنتاجى والـتجارى . وعـبارته غنـية عن الشرح وهى تتفق فى جوهرها ومجملها مع تحليله الخـاص بالـنمو الإقتصادى والذى تصور فيه أن الخلل الأساسى فى النشاط الإقتصادى إنمـا ينبعـث مـن المعاملـة السـيئة مـن جانب الدولة لرعاياها فى النواحى المالية والضريبية .

والأمـر الهام هو أن تدهور النشاط الإقتصادى بسبب تصرفات الدولة يؤدى إلى نقـص الجباية فهلا قارنت الدولة بين ذلك النقص فى إيرادتها الطبيعية وبين ما يتحقق

لهـــا من أرباح قليلة نتيجة ممارستها للنشاط الإنتاجى والتجارى وتتركها للأفراد تماماً فإنهم بهذا ينشطون للعمل وترتفع هممهم وتزداد الجباية ؟ هذه هى نصيحة ابن خلدون فـــى مجـــال رســـم السياســـة الإقتصــــادية للدولة . ويتفق ابن خلدون مع الفيزيوقراط والمدرسة الكلاسيكية فى هذه النتيجة النهائية بشأن عدم تدخل الدولة فى مجال النشاط الإنتاجى وترك الأفراد يمارسون أعمالهم ونشاطهم بحرية ، ولكنه يختلف عنهم فى كثير مـــن التفاصـــيل بشأن الأسباب . فلقد عاصر ابن خلدون تجربة فعلية لتدخل الدولة فى مجال النشاط الإنتاجى والتجارى وسجل آثار هذه التجربة وحاول أن يحلل نتائجها ويتنبأ بأثرها النهائى . [1]

نقد مقدمة البن خلدون :

فـــيما يلـــى نقـــدم بياناً مفصلاً بالموضوعات الإقتصادية التى تطرق إليها عبد الرحمـــن ابن خلدون فى " المقدمة . والبيان المذكور ليس بأى حال تكرار لبعض أجزاء مـــن فهرس المقدمة ، وفيه محاولة لتجميع المادة العلمية الإقتصادية التى وردت فى " المقدمـــة " فى أجزاء متفرقة منها وتحت عناوين مختلفة وللربط بينها وذلك من وجهة نظـــر إقتصــــادية معاصـــرة . ثم أن هذا البيان – وفيه ذكر للموضوعات المختلفة وفقاً لأماكـــن عرضـــها فـــى " المقدمة " – ضرورى لكل من يريد أن يقوم بقراءة إقتصادية لأعمـــال ابـــن خلـــدون كمـــا وردت فى مصدرها الأصلى وضرورى أيضاً لكل من يهتم بمراجعة المادة العلمية التى وردت فى المقال .

وســـوف يلاحظ أن هناك إلتزام إلى حد كبير بأسلوب ابن خلدون وبالمصطلحات التى استعان بها للتعبير عن فكرة ، ولكننا مع ذلك قد رودنا البيان بتعليقات موجزة لكى يـــزداد وضوحاً . وبالإضافة إلى ذلك فإن القارئ سوف يجد فى الثنايا أو فى الهوامش شـــرحاً لبعض معانى الكلمات التى استخدمها ابن خلدون والتى لم يعد استخدامها شائعاً فـــى عصـــرنا الحديـــث إلا إنـــه لا يغيب عنا أن بعض معانى الكلمات أو المصطلحات الخلدونية لن يتضح حقيقة إلا من خلال الدراسة والمناقشة فى خلال المقال لأن المعنى الإقتصــــادى للكلمـــة قد يكون – كما هو معروف لدارسى الإقتصادى – أكثر اتساعاً من المعنى اللغوى الشائع لها .

١- اعتمدت فى هذا البيان وفى خلال المقال من نسخة الأصلية المحققة من " المقدمة " والتى نشرتها دار الشعب بالقاهرة فى سلسلة " كتاب الشعب " بعنوان : " مقدمة ابن خلدون " . وبينما أن ترتيب الأبواب والفصول لا يختلف فى جميع النسخ المتاحة من " المقدمة " إلا أن ترتيب الصفحات يختلف كمـــا لا يخفـــى ، ولهـــذا فإن رقم الصفحات المذكورة فى هذا البيان وفى الصفحات السابقة للمقال تخص طبعة دار الشعب بالقاهرة – (لأى سنة) .

تكلـم ابن خلدون فى الباب الأول تحت عنوان " العمران البشرى على الجملة " عـن طبـيعة الاحتـياجات البشرية من غذاء وكساء ومسكن والخ ووجود مشكلة فى تحصيل هذه الاحتياجات وسبب هذه المشكلة (ص ٣٨) وكان ذلك ضمن تصوره العام لضـرورة الاجتماع الإنسانى . وبهذا بدأ بصورة منطقية سليمة بتحديد طبيعة المشكلة الإقتصـادية وسـببها ثـم استطرد إلى كيفية مواجهة هذه المشكلة فقام بتمييز عناصر الإنتاج الرئيسية كما شرح مبدأ تقسيم العمل وأهميته القصوى (ص ٣٩ ، ٤٠) .

وبعد هذا قدم ابن خلدون أول تفسير لأسباب اختلاف درجة العمران البشرى فى بعـض أنحاء الأرض عن البعض الآخر (ص ٤٥ وما بعدها) تحت عنوان (فى الربع الشـمالى مـن الأرض أكـثر عمـراناً من الربع الجنوبى وذكر السبب فى ذلك " وهذه الدراسة الخلدونية من زاويتها الإقتصادية تحمل أسس أول نظرية علمية متكاملة لتفسير أسباب اختلاف ثروات الأمم أو اختلاف ثروات الأمم أو اختلاف درجة النشاط الإقتصادى بيـنهم . ويعـتمد ابـن خلدون فى نظريته على البيئة الجغرافية وتأثيرها على الإنسان ودرجـة نشـاطه ، وتكـون احتياجاته ، وكيفية معالجته لمشاكله (من بينها المشكلة الإقتصـادية) ، وأثـرها النهائى فى درجة رقية أو تقدمه . إلا أن هذه النظرية لم تكن الوحـيدة التى استخدمها ابن خلدون فى تفسير أسباب تقدم البلدان أو تأخرها ولا يقل ، بـل قـد يـزيد عنها من حيث الأهمية العلمية ، نظرية أخرى ارتبطت عند ابن خلدون بدراسـته لأسـباب نشـأة الدولـة وتطورها تدريجياً إلى أن تصل إلى درجة عالية من العمـران والحضـارة ثـم اضمحلالها بعد ذلك تدريجياً لأسباب ذاتية كامنة . والجانب الإقتصـادى الـذى يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يؤلف فى مجموعة أسس نظرية إقتصادية علمية متكاملة عن مراحل التقدم الإقتصادية كيفية حدوثه وإسراعه ثم اختلال عجلته وحدوث التدهور ثم الإنهيار . ومعظم أسس هذه النظرية الثانية يمكن تجميعه من الباب الرابع " فى البلدان والأمصار وسائر العمران " (ص ٣٠٩ : ص ٣٤٢) إلا أن التمهـيد لهـذه الـنظرية وبعض تفاصيلها الهامة يرد فى ثنايا الباب الثالث " فى الدول العامـة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض فى ذلك كله من أحوال " (ص ١٣٩ : ص ٣٠٨) وذلـك فى عدد من الفصول المتفرقة يأتى ذكر ما يهمنا فى صلب المقـال . ثـم يكتـب ابن خلدون عن ازدهار الدولة إقتصادياً ثم اضمحلالها فى فصلين متميزين أحدهما تحت عنوان " فى اتساع نطاق الدولة أولاً إلى نهايته ثم تضايقه طوراً بعد طور إلى فناء الدولة واضمحلالها " (ص ٢٦٥ وما بعدها) والثانى بعنوان " فى وفور العمران آخر الدولة وما يقع فيها من كثرة الموتان والمجاعات " (ص ٢٧١ وما بعدها) .

أمـا فـى الـباب الرابع الذى يحوى معظم أسس نظرية ابن خلدون الثانية فى مـراحل النمو الإقتصادى فنجد تحليلاً إقتصادياً متماسكاً لعملية النمو الإقتصادى وكيف أنها تحمل فى طياتها القدرة الذاتية على السير بطريقة مضاعفة متى انطلقت . ويرد هذا فصل " فى أن تفاضل الأمصار والمدن فى كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو فى

تفاضل عمرانها فى الكثرة والقلة " (ص ٣٢٥ وما بعدها) ثم يكتب عن مبادئ التدهور الإقتصادى وأسبابه فى فصل " فى مبادئ الخراب فى الأمصار " (ص ٣٢٤) وعن أن وصول التقدم الإقتصادى إلى قمته مؤذن بانتهائه وذلك فى فصل بعنوان " فى أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده " ص (٣٣٤ وما بعدها) .

ولقد تطرق ابن خلدون إلى موضوع " الأسعار " فقام بتحليل اتجاهات الأسعار فى ظروف تطور النشاط الإقتصادى وربط ما بين ارتفاع وانخفاض الأسعار والإنفاق فى الأسواق والذى رأى أنه يتوقف على حالة النمو الإقتصادى أو العمران فى الدولة ، وذلك فى فصل بعنوان " فى أسعار المدن " ص (٣٢٧) . وفى فصل آخر بعنوان " أن رخص الأسعار مضر بالمحترفين بالرخيص " (ص ٣٥٨) ناقش ابن خلدون أثر انخفاض الأسعار على حجم النشاط التجارى وربط ما بين كساد الأسعار وكساد الأعمال . أما عن محددات الثمن فقد ربط ابن خلدون مباشرة بين الثمن وقيمة العمل (ص ٣٤٤) ونفقة الإنتاج (ص ٣٢٨) كما أنه أخذ " الضريبة " أيضاً فى الحسبان (ص ٣٢٨) .

ولقد كتب ابن خلدون فصلاً فى " الاحتكار " (ص ٣٥٧) ولكنه لم يقصد الاحتكار بالمعنى الشائع فى الفكر الإقتصادى . واتسمت كتاباته فى هذا الموضوع بصبغة أخلاقية بحته . وبالإضافة إلى ما سبق كتب ابن خلدون عن الوظائف الإقتصادية للحكومة فى الباب الثالث . فتكلم عن " سك النقود " ص (٢٠١) وعن " ديوان المحاسبات والجبايات " (ص ٢١٦ ، ص ٢١٧) وتطرق إلى بعض مسائل تعد على جانب كبير من الأهمية فى دراسات المالية العامة فقام بتحليل سبب قلة أو كثرة الضرائب والرسوم وأقام ارتباطاً ما بين الحصيلة الضريبية وحجم النشاط الإقتصادى الذى يتطور مع تطور الدولة فى مراحلها المختلفة فى فصل بعنوان " الجباه " وسبب قلتها وكثرتها (ص ٢٤٨ : ٢٥٢) ، وعن الأثر الإقتصادى للظلم الضريبى (ص ٢٤٩ ، ص ٢٦٤ ، ص ٢٦٥) والسخرة فى الأعمال (ص ٢٥٧ ، ٢٥٨) ، كما أقام أيضاً بتحليل الأثر الإقتصادى لدخول الدولة طرفاً فى النشاط الإقتصادى للمجتمع (ص ٢٥١ ، ص ٢٥٢) .

أما الباب الخامس فقد خصصه ابن خلدون لتسجيل آراءه فى عدد من الموضوعات الإقتصادية الخاصة بالدخل ، وكيفية اكتسابه وإنفاقه وأنواع النشاط الإقتصادى التى يتولد منه الدخل بالإضافة إلى توزيعه بين هذه الأنشطة . وكل هذه الموضوعات الهامة جاءت تحت عنوان (المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض فى ذلك كله) . والفصل الأول من الباب الخامس فى حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية (ص ٣٤٣) يقدم لنا ابن خلدون فيه أفكاره الأساسية عن الدخل وهو ما أسماه " الكسب " ويتكلم عن الحاجة إليه وعن أن عملية الحصول عليه " اجتماعية " بطبعها تتطلب تعاون البشر ، وأن لها طابع خاص

وهــو ما نطلق عليه فى المصطلح الحديث طابع النشاط الإنتاجى . (الفصل الأول الباب الخامس ص ٣٤٣ - ٣٤٥) وقام ابن خلدون بتمييز ذلك الجزء من الدخل الذى ينفقه صـــاحبه فعلاً تحقيقاً لمنفعته وأطلق عليه " الرزق " ، ولكنه لم يحاول بعد ذلك أن يحدد مفهــوم الإدخـــار وهو الجزء المتبقى من الدخل بدون إنفاق . وفى الفصل الثانى " فى وجــوه المعـــاش وأصنافه ومذاهبه " (ص ٣٤٥ ، ص ٣٤٦) ، والفصل الثالث " أن الخدمـــة ليســت من المعاش الطبيعى " (ص ٣٤٦ ، ٣٤٧) والفصل الرابع " ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعى (ص ٣٤٧) .

فـــى الفصول الثلاث عدد أنواع النشاط الإنتاجى التى يتولد منها الدخل ، وفرق بوضوح ما بين النشاط الإنتاجى وهو ما أسماه (المعاش الطبيعى) والنشاط غير المنتج وهو ما أســـماه (المعاش غير الطبيعى) ثم أضاف ابن خلدون إلى ماسبق أن هناك معامل غير إقتصــــادية تـــتدخل فى الحصول على الكسب أو الدخل (ص ٣٥٠ ، ٥١) ، والتقط ابن خلـــدون مـــن الواقـــع بعض ملاحظات علمية تدور حول توزيع الدخل فى المجتمع بين الأنشطة الإقتصادية ويمكن الإستفادة من هذه الملاحظات فى مجموعها فى مجال نظرية اللتوزيع . فيوضح ابن خلدون أن هناك فئات معينة من المجتمع أقل قدرة فى الحصول على الدخل من غيرها ويحلل أسباب هذا أولاً : بالنسبة لرجال الدين والقضاء والمعلمين (ص ٣٥٤) وثانـــياً : بالنســـبة للمشـــتغلين بالزراعة (ص ٣٥٥) وثالثاً : بالنسبة للمشـــتغلين بالـــتجارة الداخلـــية (ص ٣٥٥ ، ص ٣٥٦) . ويبيـــن ابـــن خلدون أن المشـــتغلين بالـــتجارة الخارجـــية وبالصناعة أكثر قدرة على اكتساب الدخل من غيرهم ويوضـــح هـــذه المسألة بالنسبة للمشتغلين بالتجارة الخارجية (ص ٣٥٥، ٣٥٦) أما بالنســـبة للمشـــتغلين بالصناعة وتحقيقهم كسباً مرتفعاً نسبياً فهذا يتضح من كتابته فى أماكـــن متعددة فى الفصول التى خصصها للكلام عن النشاط الصناعى (من ص ٣٥٩ : ٣٨٩) وفى هذه الفصول الأخيرة أعد ابن خلدون تقسيماً للصناعات مع بيان أهمية كل قسم وتكلم عن الارتباط بين النشاط الصناعى والازدهار الإقتصادى كما تطرق إلى الطلب علـــى الســـلع المصنوعة وأثره فى انتعاش الصناعة) ص ٣٦٠ - ٣٦٣) وعن مبدأ التخصص وأثره على الكفاءة (ص ٣٦٤ ، ص ٣٨٩) .

الفصل السادس

عصر الرأسمالية التجارية (المركنتاليين)

Mercanitism (15 - 18th ecnturry)

(ناقد David Hume وليس مركنتالى (تجارى) :

هـناك نقطتيـن جديرتيـن بالذكر هما : الأولى : ليس جميع الإقتصاديين الذين عاشوا فى عصر الرأسمالية التجارية كانوا مركنتاليين (مثل آدم سميث ودافيد هيوم) . أمـا الثانية : لم يكونوا الكتاب المركنتاليين مدرسة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة متشـابهة مـن الآراء والتطبيقات للسياسة الإقتصادية فى الدولة نتيجة سيادة ظروف معينة .

الظروف الإقتصادية والعوامل الأخرى التى ميزت عصر التجاريين :

١- ازدياد أهمية التجارة الخارجية : وقد يرجع هذا إلى الأسباب الآتية : أ) اتصال أوروبـا بالشـرق الإسلامى المتقدم إقتصاديا على أثر الحروب الصليبية . ب) اكتشـاف طرق بحرية جديدة (رأس الرجاء الصالح) . ج) اكتشاف كولمبس للقـارة الأمريكـية (١٤٩٣) واكتشـاف مناجم الذهب الغنية هناك . كل هذه الأسـباب أدت إلى زيادة ثراء طبقة التجار ونشاطهم التجارى والمالى وبدأ هذا يفتت قوة النظام الاقطاعى .

٢- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة : وذلك نتيجة قوتين . القوة الأولى : اتحاد الـتجار مع الملك فى القضاء على الأمراء والنبلاء . أما القوة الثانية : ظهور القومـيات الأوروبية التى أدت إلى انهيار الأمبراطوريات الكبرى المتخلفة من العصور الوسطى .

٣- عصر النهضة الأوروبية : وجود سلطة مركزية للدولة ترسم السياسة بعيدا عن الفلسفات الكنائيسية .

٤- تتسم السياسة الإقتصادية والطابع العلمى التطبيقى .

أسس الفكر الإقتصادى المركنتالى : فلسفة المركنتالين قامت على أربعة مبادئ أساسية هى :

<u>المبدأ الأول</u> : أن زيادة القوة الإقتصادية للدولة يعتمد على زيادة السكان . وهذا المـبدأ يختلف تماماً عن النظرة التى أبداها " مالتس " فى بداية الثورة الصناعية وقد يـرجع الدعـوة إلـى زيادة السكان هو نقص السكان وذلك لعدة أسباب منها الحروب والأمراض والأوبئة والهجرة إلى البلاد الحديثة وزيادة قوة الدولة المركزية .

المبدأ الثاني : أن ثراء الدولة وتقدمها الإقتصادى يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) - وهذا يرجع إلى اعتقادهم بأن الزيادة فى هذه المعادن (أشكال النقود فى ذلك الوقت) يؤدى إلى ارتفاع الأسعار الأمر الذى يؤدى إلى زيادة النشاط الإنتاجي والإقتصادى . والمبرر هو :

أولاً : كانت هناك ظاهرة حدثت فى أوروبا خلال القرن السادس عشر وهى أن الأسعار ارتفعت ارتفاعاً شديداً واقترن هذا بزيادة ضخمة فى كمية المعادن المتدفقة إلى أوروبا ، وزيادة غير معهودة فى النشاط التجارى والصناعى والحرفى .

ثانياً : إذا زادت كمية النقود وانخفض ثمن الفائدة فإن هذا يشجع على زيادة النشاط الإقتصادى . " ويقترب هذا الرأى من النظرية الحديثة لثمن الفائدة " .

المبدأ الثالث : إذا كانت الدولة تفتقر إلى مناجم الذهب والفضة ، فإن الاهتمام بالتجارة الخارجية يعوضها ذلك من خلال الفائض المتحقق فى الميزان التجارى الأمر الذى أدى إلى وضع سياسة تجارية من قبل الدولة لمحاربة الواردات أو تقييدها من جهة والعمل على انعاش الصادرات من جهة أخرى .

* سياسة الاستيراد المركنتالية :

وهى تعتمد على مبدأ محاربة السلع والخدمات الأجنبية لأنها تتسبب فى تسرب المعادن النفيسة . أما أسلوب تنفيذ هذه السياسة كان من خلال الضرائب الجمركية المرتفعة أو عن طريق قوانين الملاحة البحرية ومراقبة الموانى . أما عن تجارة الواردات من المستعمرات ، فقد كان الأوربيين المركنتاليين يحصلون عليها بأسعار بخسة ثم يعيدوا تصديرها بهدف تحقيق فائض صافى من الذهب " باستثناء المواد الخام لصناعات التصدير الهامة " .

لكن هناك حقيقة هى : أن المركنتاليين قد اتضح لهم أن الاستيراد الذى يتسبب فى تسرب المعدن قد يؤدى إلى تحقيق مكتسبات أكبر من المعدن النفيس إذا أدى إلى نمو الإنتاج المخصص للتصدير . وحتى لا تنقلب سياسة المركنتاليين رأسا على عقب التزموا الصمت .

* أما سياسة التصدير :

من خلال تشجيع الصادرات بكافة الوسائل الممكنة والعمل على اكتساب أسواق جديدة باستثناء بعض الصادرات من المواد الخام والسلع نصف المصنعة وذلك بفرض ضرائب جمركية كبيرة جداً . وبالتالى أمكن للدولة حماية الصناعات القومية الهامة . كما اتبع المركنتاليين سياسة الأجور المنخفضة للعمال كسياسة التجارية المركنتالية والتى تستهدف إلى تحقيق أكبر فائض من المعدن النفيس فى الميزان التجارى . ومبرر انخفاض الأجور هو انخفاض نفقات الإنتاج الأمر الذى يؤدى إلى تشجيع العمال على بذل جهد أكبر ومن ثم زيادة إنتاج التصدير (عكس الرأى القائل - الأجور الإنتاجية) .

المبدأ الرابع : أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للإقتصاد القومى من الزراعة وتقع أهمية التجارة فى المقام الأول . تجارة - صناعة - زراعة .

الــرقابة على تحركات الذهب ونظرية ثمن الصرف بين أصحاب مذهب السبائك والمركنتاليين : اتجهت الدولة إلى الاهتمام بالاحتفاظ برصيد من الذهب بفرض القيود . ولكــن هــذه القــيود لم تكن كافية الأمر الذى أدى إلى ظهور طبقة الماليين . وبالتالى إضــعاف ســلطة الدولة فى الرقابة على الذهب . وقد ظهر على غرار ما سبق مذهب أصحاب السبائك " ضرورة إعادة القيود " . ويعتبر " مالنز " ممثل هذه المجموعة وقال " أن ارتفاع ثمن الفائدة يرجع إلى عمليات تهريب الذهب للخارج والتى يقوم بها الماليون . يــؤدى ذلــك إلى سحب المعادن النفيسة من التداول " . ويقدر مالنز أن النقود تؤدى وظيفتيــن ، الأولى قياس القيم أما الثانية تسهيل الدفع . بينما الأوراق المالية وظيفتها قياس القيم فقط . ويعرف مالنز ثمن التعادل للصرف الأجنبى " بأنه النسبة التى تحددها دار صــك النقود من كمية الذهب فى العملة القومية وكمية الذهب فى العملة الأجنبية " ويمنع حركة الذهب .

وجانــب الاعــتراض علــى رأى مالنز هو " أن الاحتفاظ بثمن توازن الصرف الأجنــبى لا يتطلــب فــرض قيود مباشرة على معاملات الذهب مع الحارج لمنع حركة رؤوس الأمــوال ، وإنما يتطلب تحقيق فائض فى الميزان التجارى للدولة . وهذا رأى المركنتاليــن " مســلدين " وهــو يفترض أن حركة الذهب ليست نتيجة لانحرافات ثمن الصرف عن التوازن وإنما هى السبب . فهو يرى أن الذهب الأجنبى سلعة يتحدد ثمنها فــى الســوق تبعاً لظروف العرض والطلب . والتحليل الحديث يقول " أن ثمن الصرف يــتحدد كأى ثمن آخر بالطلب على العملة الأجنبية وعرضها ، ويشتق الطلب على النقد الأجنــبى من الواردات . أما العرض فيشتق عرض النقد الأجنبى من قيمة الصادرات . ووفقاً للنظرية الحديثة للتجارة الدولية فإن رأى مالتز ومسلدين ليس متعارضين ولكن مكملين لبعضهما البعض .

يشتق الطلب على النقد الأجنبى من الواردات **Imports**

يشتق العرض النقد الأجنبى من الصادرات **Exports**

مهاجمة أسس تقييد التجارة فى السياسة المركنتالية (***دافيد هيوم***) :

هــاجم دافــيد هــيوم فى القرن الثامن عشر السياسة التجارية المركنتالية على أســاس التــناقص المــنطقى بيــن أركانها المختلفة . ويمكن استعراض هذا التناقض كالتالى :

" إن تكوين الفائض من التجارة الخارجية بصفة مستمرة يؤدى إلى زيادة ثروة الدولــة من المعادن النفيسة ، ولكن هذا فى حد ذاته وفى ظل ظروف معينة " كالاقتراب مــن الــتوظف الكامل للموارد الإقتصادية أو انخفاض مرونة جهاز الإنتاج ، تسبب فى ارتفــاع أســعار المنتجات ارتفاعاً مستمراً ومن ثم يقلل من فرصة التصدير خاصة أن

بقيت الأسعار الأجنبية لنفس السلع ثابتة أو لم ترتفع بنفس الدرجة وبالتالى يصبح من الضـــرورى خفـــض نفقات الإنتاج حتى تنخفض أسعار الصادرات ولكن كيف تنجح مثل هـــذه السياسة إذا كان تكوين الفائض من المعدن النفيس يعنى ارتفاع الارتفاع الأسعار مرة أخرى ؟ ومن ثم يصبح من الضرورى المزيد من التقييد للتجارة الخارجية " .

فائض من التجارة الخارجية بصفة مستمرة ← ↑ المعادن النفيسة ← ↑ أسعار المنتجات (توظف كامل للموارد أو ↓ مرونة جهاز الإنتاج) ← ↓ التصدير But ولكـــن كيف تنجح هذه السياسة إذا كان تكوين الفائض من المعادن النفيسة يعنى ↑ الأســـعار مـــرة أخـــرى . ومـــن ثـــم يصبح من الضرورى المزيد من التقييد للتجارة الخارجية .

∴ يصبح من الضرورى ↓ نفقات (التكاليف) الإنتاج حتى ↓ أسعار الصادرات .

الفصل السابع

الفيزيوقراط (الطبيعيون)

Playsiocracy 18th Coentary Francois Quesnay

كانوا أول من يرفضوا الفلسفة المركنتالية بأن الثروة تتعلق بالتجارة وبالمعادن النفيسـة . هذا ولقد تأثر الطبيعيون بالتقدم العلمى فى فروع الفلك والأحياء والطبيعيات وكذلك بالفكر الدينى الأمر الذى جعلهم يقروا هذا المبدأ " أنه يجب ترك النظام الإقتصادى حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجه تلقاء التوازن الطبيعى . ووفقاً لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى عن تدخلها فى النشاط الإقتصادى .

١- اعتبار : الأرض (الزراعة) وحدها هى مصدر الثروة الإقتصادى : فكر الطبيعيون هو :

" طالما أن الطبيعة هى مصدر الثروة ، فإن النشاط الإقتصادى المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية فقط . بينما الأنشطة الإقتصادية الأخرى (صناعة – تجارة – خدمات) تعتبر أنشطة غير منتجة لأنها لا تحقق نظرية المنتج الصافى " الثروة المنتجة مطروحاً منها الثروة المستهلكة فى العملية الإنتاجية – فإذا كان الفرق موجباً ، فإن النشاط يعتبر منتجاً والعكس صحيح " هذا ويعتبر رأى الطبيعيون تحولاً هاماً فى الفكر الإقتصادى إذ إنه يمثل ثورة على آراء المركنتاليين الذين يعتبرون طبقة التجار هى الطبقة الوحيدة المنتجة : فى حين قال آدم سميث إنه من الخطأ اعتبار الصناعة نشاط غير منتج لأن رجال الصناعة يحققون إضافة إلى المنتج القومى ، وكذلك اعتبار ما يستهلكه رجال الصناعة يساوى قيمة المنتجات الصناعية . ولكن آدم سميث وقع فى نفس الخطأ عندما اعتقد أن الخدمات لا تدخل فى النشاط الإقتصادى المنتج لأن فى الواقع يغير النشاط الإقتصادى يهدف إلى تعبئته الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها إلى إشباع رغبات الأفراد المادية وغير المادية ، وبالتالى فإن كل نشاط يحقق إشباع لرغبات المجتمع يساهم فى زيادة الرفاهية وبالتالى يعد نشاط منتج . الطبقات المنتجة والعقيمة : الزراع الطبقة المنتجة وباقى الطبقات عقيمة غير منتجة .

وبنى الطبيعيون دفاعهم عن طبقة الملاك على نقطتين :

أولاً : أن الملاك هم الذين ينفقون على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة – ومن ثم يجب أن يأخذوا جزء من المنتج الصافى فى شكل " ريع " .

ثانياً : إذا لم يقم الملاك بإعداد الأرض ، فإن المنتج الصافى سوف يختفى .

وينتقد دفاع الطبيعيون فى أنهم قد أخطأوا فى فكرتهم عن المنتج الصافى أو قد تخيروا فى تحليلهم فجانبهم الصواب بشأن اعتبار الملاك طبقة منتجة : ذلك أنه إذا كان

المنـــتج الصافى الذى يحصل عليه الملاك يساوى رأس المال ، فإنه لا يوجد فى الواقع فائض إقتصادى بهذا المعنى ، ومن ثم يعتبر طبقة الملاك طبقة عقيمة يجب أن تستبعد مثل الصناعة والتجارة والخدمات .

٣- الجـــدول الإقتصـــادى : تصـــور فرايــــو كيناى " للجدول الإقتصادى : أن النظام الإقتصـــادى يشبه الجسم تماماً ، وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجســـم " وبناء على هذا التصور قال " كيناى " : (شبه السلع بالدم) " أن السلع تنتقل داخــل الــنظام الإقتصادى بطريقة ما وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى نتجــيها وأنـــه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائياً وأن أى اختلال يمكن أن تتعرض له يكون مصدره خارج النظام الإقتصادى " .

من / إلى	مزارعين	ملاك	صناع	مجموع
مزارعين	–	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
ملاك	١٠٠٠	–	١٠٠٠	٢٠٠٠
صناع	٢٠٠٠	–	–	٢٠٠٠
مجموع	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

الجدول الإقتصادى

ويلاحظ أن هذا الجدول :

١- أنه يتجاهل دورة السلع داخل كل طبقة من الطبقات .

٢- ويعـــاب علــــى هـــذا الجـــدول : أنـــه يقسم النظام إلى طبقات اجتماعية وليس إقتصادية . ولكن قام " ليونتيف) بوضع جدول إقتصادى بين العلاقات المتداخلة بيـــن القطاعات المختلفة إلى جانب اكتشاف الحل الرياضى للجدول . حيث يفيد هـــذا الجـــدول مـــن الأدوات التحليلية الهامة فى الفكر الإقتصادى الحديث وفى عمليات التخطيط .

٣- الضريبة الوحيدة : تقتصر الدولة على ضريبة وحيدة تفرض على الزراعة فى شـــكل ضـــريبة علـــى الإنتاج الصافى لدى المزارعين . الضريبة على القطاع المنتج " أى فى حالة وجود منتج صافى " .

٤- السياســـة الإقتصادية : اتسمت بطابع فلسفى نظرى عميق لقد أحاط الطبيعيين نظريتهم الإقتصادية بنظرية فلسفية تفصح عن إيمانهم بنظام طبيعى يتعمد أصلاً علـــى الحـــرية وحـــق الملكـــية والأمن . وقد لخصت سياستهم فى عبارة هى jaisser faire fasser

الفصل الثامن

المدرسة الكلاسيكية

[مقدمة - آدم سميث]

5) Classical Founders

6) Adam Smith (1723 + 1790)

مقدمـــة : تميزت المدرسة الكلاسيكية باتجاهاتها الموضوعية فى التحليل واعتمادها على أدوات التحليل المنطقى . وأهم الأفكار التى تناولها الكلاسيك هى فكرة الفائض الاقتصـــادى " خلص المركنتاليين إلى أن خلق الفائض فى الميزان التجارى لابد وأن يحقق مصلحة الأمة وأنه يؤدى إلى رخائها الاقتصادى وزيادة قوتها السياسية وذلك تـــتدخل الحكومـــة فى النشاط الاقتصادى . ولكن الدعوى إلى تدخل الحكومة كشفت عـــن حقـــيقة وهى عجز الجهاز الاقتصادى . هذا وقد تنبه المركنتاليين إلى أهمية تخفيض نفقات الإنتاج لزيادة الصادرات عن طريق تخفيض أجور العمال . وقد هيأت الظروف التى عاشتها فرنسا فى ظل السياسة المركنتالية والكساد الذى لحق بها فى أواخـــر القرن ١٧ إلى ظهور الاحتجاج من مدرسة الطبيعيين . ففى رأى الطبيعيين أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج فى الاقتصاد القومى ، وهى وحدها التى تخلق الفائض الاقتصادى . ولقد أثارت هذه المناقشة احتجاج آدم سميث حيث أبرز أهمية الصـــناعة ومساهمتها فى الفائض الاقتصادى إلى جانب الزراعة وأن التجارة نشاط عقيم غير منتج . كما أيد الكلاسيك آراء الطبيعيون بشأن الحرية الاقتصادية .

ولقـــد تقـــدم الكلاسيك على الطبيعيين فى عرض فكرة الحرية الاقتصادية التى تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادى التلقائى " أن تصرفات الفرد الاقتصادية بغرض تحقـــيق مصـــلحة الذاتـــية تؤدى إلى تحقيق مصلحة الجماعة فى نفس الوقت " . وبالـــتالى ، فإن المسائل التى ميزت المدرسة الكلاسيكية طبيعة الفائض الاقتصادى وكيفـــية تحقـــيقه وتنميـــته المناداة بالحرية الاقتصادية كما وضعوا أسس نظريات الإدخـــار والاســـتثمار وأيضـــاً نظـــرياتهم فـــى النمو الاقتصادى وربطها بالجهاز الاقتصادى .

آدم سميث :

فكرة تقسيم العمل :

قد استخدم سميث تعبير " تقسيم العمل " فى معنيين . المعنى الأول : تخصص قـــوة العمـــل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادى والذى يأتى معه بالتحسن الأعظم فى القـــوة الإنتاجية للعمل وبالزيادة فى المهارة والقدرة على الابتكار ، أما المعنى الثانى : تقســـيم العمـــل بيـــن العمل المنتج وغير المنتج على أساس التركيم الرأسمالى والنمو

الاقتصادى . أى بوضع شرطين الأول : أنه عمل يؤدى إلى إنتاج سلع مادية والثانى : أنـــه عمـــل يؤدى إلى خلق فائض يمكن أن يساهم فى استثمارات المستقبل . وفى هذا يذكـــر سميث أن كثيرين من ذوى الأهمية لا يمكن اعتبارهم منتجين على سبيل المثال رجال الدين ، المحامين ، الأطباء ، الكتاب ، المعلمين .. الخ .

تحليل القيمة :

بدأ سميث بوضع خط فاصل بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ومن الناحية الاقتصادية قرر أن الأخيرة فقط هى الجديرة بالبحث . وفى تحليله للقيمة التبادلية وضع ثلاث مهام :

١) تحديد مقياس حقيقى للقيمة .
٢) فصل العناصر المكونة للقيمة كل على حدة .
٣) تحديـــد العوامل التى تتسبب فى إنحراف سعر السوق عن السعر الطبيعى . فالقيمة فـــى رأيه شيء مستقل عن ما يتم فى السوق . والأسعار السوقية قد تتذبذب ولكن القيمة تبقى ثابتة ولا تتغير . كما أكد سميث أن العمل هو العنصر المحدد والمقياس الصـــالح لهـــا . ولكن القيمة لا يمكن أن تعتمد على كمية العمل لأن هناك عناصر أخـــرى مثل الأرض ورأس المال تساهم فى العملية الإنتاجية . وهنا نجد أن سميث يشعر بعدم صلاحية النظرية الأولى ويضع نظرية أخرى هى أن قيمة السلعة تتحدد كالآتى :

١- بوحدات العمل المبذول فى الإنتاج .
٢- بوحدات العمل التى يتسلط عليها أصحاب رأس المال أو أصحاب الأرض .

وينتقد نظرية سميث فى العمل بأنها قد أغفلت مسألتين الأولى : مسألة التعريف الدقيق لوحدة العمل المستخدمة فى عملية قياس القيمة . وهذه المشكلة تنشأ فى المجال الأول بسبب عدم تجانس عنصر العمل . أما المسألة الثانية : أن معدلات الأجور تتعرض للتغير بين فترة وأخرى على المدى الطويل .

تحليل توزيع الدخل :

ارتـــبط ســـميث بالمـــنهاج الطبقى بدلاً من الوظيفى " النيوكلاسيك " والمنهاج الطـــبقى يتضـــمن توزيـــع الدخل طبقاً للطبقات الاجتماعية " العمال وأصحاب الأراضى وأصـــحاب رأس المال " حيث يتسلم العمال الأجور وأصحاب رؤوس الأموال يتسلمون الأرباح . أما أصحاب الأراضى فيحصلون على الريع .

نظرية آدم سميث فى النمو :

تقـــدم افتراضات النظرية على أساس وجود هيكل اقتصادى يعتمد على حرية الأفراد فى التصرف وبالمناقشة الحرة وبمبدأ حرية التجارة . وأن تحقيق الزيادة فـــى الثروة (النمو) عن طريق تقسيم العمل والتخصص وهذا يؤدى إلى زيادة الإدخار

الأمــر الذى يؤدى إلى زيادة رأس المال وبالتالى زيادة القدرة الإنتاجية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد . مع توفر شرط اتساع السوق .

ولقــد اعــتقد سميث أن نمو الإنتاج سوف يصل فى النهاية إلى مرحلة تتمــيز بانخفاض فى الأرباح واقتراب الأجور من حد الكفاف والارتفاع فى الريع نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية الأمر الذى يؤدى إلى السكون .

٢- توماس روبرت مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤)

نظرية السكان :

إن نظرية مالتس للسكان تضمنت هجوماً شديداً على فلسفة جودوين " المتفاعل " . هذا وقد تأثر مالتس فى نظريته بفكرة تناقص الغلة .

وقد بنى تشاؤمه بالنسبة لتزايد السكان على الاعتبارات الآتية :

الغريزة البشرية .

قابلية السكان للتزايد طالما توافرت موارد المعيشة .

سريان قانون تناقص الغلة فى النشاط الزراعى .

والفكــرة الأساسية لنظرية مالتس فى السكان " أن معدل تزايد السكان يزيد عن معدل زيادة الموارد الطبيعية بمتوالية هندسية للسكان وعددية للموارد " .

وقــد رأى أن هناك موانع إيجابية كالحروب والمجاعات والأوبئة والتى لهــا القدرة على الحد من تزايد السكان فوق ما تسمح به الموارد الطبيعية (الغذاء) . أمــا المواقع السلبية هى تأجيل الزواج ، والتعفف ، ومباشرة نوع من التنظيم للعلاقات الجنسية بين الأزواج .

إنتقادات نظرية مالتس فى السكان :

١) لم يتوقع مالتس التقدم التكنولوجى فى الزراعة .

٢) افــترض أن الــنمو السكان دالة لمستوى المعيشة لأن الإنجاب لا يتوقف على مســتوى الدخـل بـل هناك عوامل اجتماعية وبيولوجية - وأيضاً ما حدث فى أوروبــا وبريطانــيا وأمــريكا فى النصف الأول من القرن العشرين فى الرغبة القوية فى تحسين معيشتهم بالامتناع عن إنجاب المزيد من الأطفال .

<u>والخلاصة</u> : أن نظرية مالتس لا تتصف بالعمومية .

آراء روبرت مالتس فى النمو الاقتصادى :

- رفض مالتس قانون ساى " العرض يخلق الطلب " .
- أول من توصل إلى فكرة " الثنائية الاقتصادية " - القطاع الصناعى والزراعى .

وأن ظاهرة التقدم الفنى تنحصر فى داخل القطاع الصناعى فقط ، ولهذا يتميز هذا القطاع بتزايد الغلة . أما القطاع الزراعى تناقص الغلة (اقترح الإصلاح الزراعى) .

David Ricardo

الفصل التاسع

المدرسة الكلاسيكية

دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣)

١) **رأى ريكـاردو فـى وظـيفة علـم الاقتصاد :** إن وظيفة الاقتصادى هى البحث عن قواعد توزيع الإنتاج بعكس سميث كان اهتمامه بالإنتاج .

٢) **نظـرية ريكاردو عن القيمة :** يقرر ريكاردو أن التباين بين القيمة الاستعمالية والتبادلـية يـرجع إلى ندرة السلع المختلفة . ويلاحظ أن هذا التفسير قد أهمل جانب الطلب .

كما يقرر ريكاردو التفرقة بين القيمة والسعر ، فالسعر يشمل :

١) أجر العمل المباشر الذى بذل فى الوقت الحاضر .
٢) أجر العمل غير المباشر أو المختزن الذى بذل فى الماضى .
٣) القيمة الفائضة وهى تشمل فائض الربح والريع .

بيـنما أن القيمة تشمل على (١) ، (٢) فقط . هذا ويرجع الاختلاف بينهما إلى قوى الطلب والعرض . وقد يتفقان فى حالة التوازن فى الأجل الطويل .

٣) **نظـرية ريكـاردو عن الريع :** إن مستوى الريع يتحدد بحالة الطلب على المنتجات الزراعـية لأن حجم الطلب هو الذى يحدد أسعار السلع الزراعية . وهذا على أساس أن عـرض الأرض ثابـت وبالتالى إنتاجها محدود . وهنا الريع عبارة عن انحراف السعر عن نفقة الإنتاج . ويلاحظ أن نظرية الريع اعتمدت على فكرة الندرة .

٤) **نظـرية ريكاردو عن الأجور :** أن الأجور تتحدد بمستوى الكفاف وأجر الكفاف هو الأجـر الـذى يكاد يكفى العامل لضمان معيشته . وأن الصلة بين الأجور والأرباح تـتحدد بارتفاع أجور العمال كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا يؤدى إلى زيـادة الأجـور وتـنخفض أربـاح رجال الصناعة وكذلك لارتفاع أسعار الخامات المستخدمة فى الصناعة من الزراعة .

٥) **نظرية التجارة الخارجية :** إن قيام التجارة الخارجية على أسس اختلاف النفقات النسبية سوف يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولى ، ومـن ثـم يتمكن كل من البلدان المتاجرة من استخدام موارده الاقتصادية بأكبر

كفـاءة ممكـنة ويـتحقق الـنمو الاقتصـادى بمعدلات أكثر بشرط سيادة الحرية الاقتصادية (نظرية النفقات النسبية) .

٦) **نظرية النمو الاقتصادى :**

١-المجـتمع يـبدأ عادة بزراعة الأراضى الجيدة ويحصل المزارع على ريع نتيجة ملكيـته لعنصر إنتاجى نادر بطبيعته وأن هذا الريع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات إنتاج هذه السلع .

٢-يـنعكس ارتفـاع أسعار المنتجات الزراعية على حصيلة الأجور النقدية للعمال ، فالرأسـماليين يضطرون إلى رفع معدلات الأجور النقدية لعمالهم وذلك للمحافظة على حد الكفاف كمستوى دخل حقيقى .

٣-وبافـتراض عدم وجود بطالة فى المجتمع ، فإن الحصيلة الكلية للأجور النقدية سوف ترتفع نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الأجر النقدى .

٤-أن العوامـل التى تتحكم فى توزيع الدخل القومى هى نفسها التى تحدد اتجاهات النمو الاقتصادى .

والخلاصـة أنـه توقـع سيادة ظروف زيادة أسعار السلع الزراعية فى المدى الطويـل وبالتالى ارتفاع الأجور والريع واتجاه الأرباح إلى الانخفاض وهذا يؤدى إلى تناقص معدلات الإدخار والاستثمار ويصل الاقتصاد فى النهاية إلى الركود .

Restatement of classicol Economics

إحياء التراث الكلاسيكى : جون استيوارت ميل

John Stuart Mill (1806+1873)

١) **العمل المنتج ونظرية القيمة (نفقة إنتاج - جانب العرض -** Objective (Eco).

أن تدريب العمال يعد عملاً منتجاً إذا أدى ذلك إلى كفاية العمال ونتج عن هذه زيادة فـى إنتاجهم السلعى . هذا ولا يوجد فرق بين بعض الأعمال المنتجة التى يقوم بها المـزارعون وبيـن تلك التى يقوم بها رجال البوليس . ولكن أو مع العلم بأن هناك أنواع من العمل قد تؤدى إلى زيادة فى السلع المنتجة ولكنها مع ذلك قد تعتبر أعمال غير منتجة . cast of pr. Theory of value

هـذا وقد تطورت نظرية القيمة من نظرية عمل إلى نظرية نفقة الإنتاج آخذ فى الحسبان تكلفة العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج .

٢) الأجــور : (مخصــص الأجور أو رصيد الأجور) . وأن الأجور تتوقف عـلى عاملين :

١- الرصيد الذى يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور .

٢- عرض العمل Supply of labour

وإن رصــيد الأجــور يــزيد مــع الاستثمارات الجديدة بشرط ألا يرتبط الزيادة الســكانية بالزيادة فى متوسط الأجر . وترجع أهمية هذه النظرية إلى أنها تربط الأجور وتكوين رأس المال ربطاً مباشراً .

٣) قوانين الإنتاج والتوزيع :

النوع الأول : القوانين التى تتحكم فى الإنتاج وهى الطبيعة والتقدم التكنولوجى (خارج إرادة الإنسان) .

النوع الثاني : القوانيــن الــتى تتحكم فى التوزيع وهى ذات طبيعة مختلفة فالإنسان يستطيع أن يغير من هذه القوانين ويعيد تنظيمها .

ولــيس الهــدف إثبات أن هناك طرقاً متعددة لتوزيع الدخل ولكن الهدف إثبات أن عملــية توزيع الدخل خاضعة لتصرف المجتمع . ويتوقف التوسع فى الإنتاج عن حجم الأسواق .

٤) وبخصوص نظرية السكان والتعليم :

أن زيــادة عــدد المعلمين والتحسن فى مستوى التعليم من الممكن أن يؤدى إلى نــتائج أحســن لأن التعلــيم له أثر إيجابى فى ترقية السلوك الإنسانى وهذا يختلف عن الصــورة المتشائمة التى وصفها مالتس . كما يقول ميل أن تمويل الاستثمارات الجديدة قد يتم من نصيب الأجور فى الدخل – أى أن العمال أصبحوا قادرين على ادخار جزء من دخولهم وهذا ما استبعده مالتس وغيره من الكتاب الكلاسيك . وهذا يرجع إلى أن الفترة التى عاصرها ميل كانت فترة تقدم اقتصادى كبير وزيادة فى الدخول الحقيقة للعمال .

٥) **أسباب الكفاءة الإنتاجية :**

هـــى : ١- وفـــرة المـــوارد الطبيعـــية . ٢- طاقـــة العمـــل ٣- المهـارة والمعلومـات . ٤- الـثقة ٥- تقسـيم العمـل ٦- الأمـن ٧- سن أو تشريع القوانين .

٦) **الأربـاح :** لا يفصل جون استيورت ميل بين الأرباح والفائدة ولكنه يتفق على أن معـدل الأربـاح تتجاوز معدل الفائدة . والأرباح فى فكر ميل " صافى الدخل الناتج عن الاستثمار " .

٧) **القيمة :** العمل ورأس المال والضرائب supply " cost of production " inside ".

٨) **الـتجارة الدولـية :** يـنادى بالحـرية الاقتصادية كالكلاسيك ولكن مع حماية الصناعات الصغيرة .

حـياته : ولـد فى لندن . تعلم اللغة الإغريقية فى سن الثالثة . ثم تعلم اللاتينية فى عمر الثامنة . وفى الثانية عشر درس بعض مفاهيم الكلاسيك . كان والده الأب الروحى الفيلسوف (تأثر بوالده) .

Marxism Karal Marx (1818 + 1883)

مؤسس المدرسة الماركسية

كارل ماركس (Das Capital)

هاجم ماركس الفكر الكلاسيكى من خلال طريقة التحليل الاقتصادى والنتائج أيضاً بـرغم أن مـاركس قـد استعان به كثيراً كما هاجم بصفة خاصة " مالتس " ، فقال أن السـكان العامليـن ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد على احتياجاتهم ولكنهم يأخذون جزءاً ضئيلاً فقط من هذا الدخل . بينما تذهب النسبة الغالية إلى عمليات التركيم لصالح القلة من الرأسماليين وبهذا يصير هؤلاء العاملين فى مشاكل بائسة . وأن زيادة السكان على نمط متوالية هندسية يطبق على النباتات والحيوانات ولكن ليس على الإنسان الذى يفكر فى الاختراع وتقسيم العمل واتساع الأسواق . وباختصار أن المشكلة السكانية من خلـق المجـتمع الرأسمالى كما أن هناك تناقض فى النظام الرأسمالى ، فمن ناحية كان أساس الرأسمالية هو الملكية الخاصة والفردية ومن ناحية أخرى اقتضى تطور عمليات

الإنتاج الرأسمالى ظهور علاقات اجتماعية يتسم مظهرها بالتعاون الأمر الذى يؤدى إلى توتـر العلاقات الاجتماعية الذى يقود إلى أزمات شديدة وهذه بدورها تؤدى إلى انهيار النظام الرأسمالى بشكل نهائى لا يمكن إصلاحه .

The Labour Theory Of Value

تحلـيل مـاركس للقيمة : استخدم ماركس نفس الطريقة فى تحليل القيمة التى اتبعها الكلاسيك " أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وأنه أساس كل القيم " . ولقد تبع مـاركس ريكـاردو فى النظر إلى السلع الرأسمالية على أنها عمل مختزن ولكن عنصر الأرض اخـتفى كعنصر مستقل فى العملية الإنتاجية . وخلص ماركس " بأن كمية العمل اللازم لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل وللسماح بإعادة إنتاجها فى الجيل التالى يحـدد قيمة العمل غير الماهر " . ورغم ذلك لم يصل ماركس إلى مقياس قاطع بتفسير اخـتلافات الأجور بين وظائف العمل المختلفة على أسس نظرية القيمة للعمل " مقياس كمـى يقـيس به المهارات العمالية " . وحتى تكون نظرية ماركس صحيحة فى القيمة تكون فى حدود الافتراضات التى قامت عليها وهى : سيادة درجة معينة من التكنولوجى والمهارة العمالية .

جوهر النظرية الماركسية :

١- فكرة فائض القيمة :

أ- بـدأ مـاركس من افتراض منطقى (أن العامل فى إنتاجه اليومى ينتج سـلعاً تحتوى على كمية من العمل الاجتماعى الضرورى أكبر من تلك اللازمـة لحفظـه علـى قيد الحياة لليوم التالى . " أكبر من قيمة أجر الكفـاف " . وبهذا وضع تفسيراً مختلفاً لآلية نظام الإنتاج والتوزيع فى المجتمعات الرأسمالية .

ب- إن فـائض القيمة عبارة عن القيم التى ينتجها العامل خلال عملة أثناء تلـك الساعات الزائدة عن ما يكفى لكفافة . = قيمة ما ينتجه العامل - أجرة (ما يكفى لكفافة) .

ج- أما معدل فائض القيمة عبارة عن النسبة بين ذلك الجزء من يوم العمل اللازم لكفاف العامل وفائض العمل .

$$(\text{أجرة (ما يكفى / فائض العمل)} = \frac{ى - و}{و} = \frac{ب}{و})$$

د- ومن ثم فإن الرأسمالى سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسه . ولهذا يسعى إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم بذلها لكفاف العمل والـذى يدفعها فى شكل أجر من ناحية وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى . أى القيمة المضافة ويتم الوصول إلى ذلك عن طريقين :

١) بإطالة ساعات العمل اليومى والعامل المساعد هنا وجود احتياطى من العاملين .

٢) بإنقـــاص ساعات العمل الاجتماعى اللازم لإنتاج كفاف العامل عن طريق التقدم التكنولوجى .

:. (فائض القيمة هو المحرك الأساسى للنظام الرأسمالى) .

هـ - هذا ويجب أن نفرق بين فائض القيمة ومعدل الأرباح . مع العلم بأن الأول دائماً أعلى من الثانى .

$$\text{معدل فائض القيمة " معدل الاستغلال} = \frac{\text{ى} - \text{و}}{\text{و}} = \frac{\text{ب}}{\text{و}}$$

$$\text{" الأرباح} = \frac{\text{ب}}{\text{و + ك رأس المال الثابت}}$$

حيث = ى = القيمة المضافة أو الدخل

و = الأجور = رأس المال المتغير

، ب = الأرباح

، ك = المستخدم من رأس المال الثابت " مواد خام وقيمة استهلاك الآلات والمعدات " .

ومن المعادلات سالفة الذكر يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الأرباح والأجور . وحـــتى يحدث التراكم الرأسمالى يكون إذاً من خلال أما تخفيض نسبة الأجور من الدخل أو زيادة عدد ساعات العمل عند نفس مستوى الأجور .

٤- تحليل التراكم الرأسمالى والتوزيع عند ماركس : وهنا يطرح سؤال نفسه !

- ما هى العلاقة بين الريع والأرباح ؟ وهل يؤدى فائض القيمة فى القطاع الزراعى إلى ارتفاع متتالى فى أسعار المواد الغذائية وبالتالى إلى ارتفاع ريع ملاك الأراضى من جهة وإلى ارتفاع أجور الكفاف وانخفاض أرباح الرأسماليين من جهة أخرى ؟

إن مـــاركس يرفض هذا التحليل الماركسى رفضاً مطلقاً على أساس عدم وجود خط فاصل محدد بين الزراعة والصناعة الحديثة .

أ- ففـــى رأيه أن القطاع الصناعى هو الآلة المحركة للاقتصاد ، وأن التقدم فيه يجلب التحسينات فى القطاع الزراعى .

ب- كمـــا رفـــض مـــاركس التعريفات الكلاسيكية الخاصة بالأرباح والريع . وأن هناك عاملين يحركان عملية التركيم الرأسمالى وهما :

١- المنافســة بيــن الرأسماليين من أجل البقاء والطبقية الموجودة فى النظام وذلك من خلال الحصول على فائض القيمة ومحاولة رفع معدله .

٢- التقدم التكنولوجى الذى يرفع الإنتاجية بصفة مستمرة فتنخفض تكلفة السلع مقدرة بوحدات من العمل .

ج- ولقــد كــان تيار الفكر الكلاسيكى " أن المنافسة المباشرة بين الآلة والتوظيف نتج عــنها أثران أحدهما توفير العمل والثانى توفير الأموال نتيجة زيادة الكفاءات وأن الأثــر الــثانى . يلغى الأثر الأول حيث أن هذه الأموال الموفرة تستخدم فى العملية الإنتاجــية لتشغيل عمال جدد . هذا مع العلم بأن ريكاردو تخلى عن هذا الرأى . أما ماركس فأصر على بطلان هذا الرأى على أساس كل ما يوفره الرأسمالى يوجه إلى شــراء آلــة أخرى حتى ولو كانت هناك صناعات ثقيلة نتيجة للآلات وفى الأنشطة المنتجة للمواد الأولية ، فإن هذا الأثر قصير الأجل (بمعنى الحاجة إلى العمال الجدد يكون لفترة قصيرة) .

د- وأحد النتائج المترتبة على التراكم الرأسمالى هو انهيار أعمال الذين يعتمدوا إنتاجهم علــى فــنون إنتاجية أقل تقدماً (العمال الحرفيون) . فأنتشار الصناعات الآلية تجعل معظم وقت عمل الحرفيين غير ضرورى اجتماعياً ثم صغار الرأسماليين . كما أن الطلب على العمال ،فإنه ينمو خلال هذه المرحلة بصورة من تراكم رأس المال .

٥- أزمــة النظام الرأسمالى : يوجد ثلاثة نظريات لماركس عن أزمة النظام الرأسمالى هى :

١- أن الاقتصــاد الرأسمالى يضم العديد من الصناعات وأن معدلات النمو الخاصة بهــذه الصناعات تحدث بصورة غير متناسقة . وهذا يحدث نتيجة عدم التوازن الموجــود فى طبيعة السوق الحر . (جوزيف شومبيتر يقول أن النمو بصورة غير متناسقة)

٢- يــبدأ الــرواج مع تطبيق الاختراعات الأمر الذى يؤدى إلى حدوث زيادة غير عاديــة ى الأرباح ولكنها مؤقته وظهور الأرباح يعتبر حافزاً للرأسماليين على زيــادة الاستثمار . ولكن هذه العمليات تتضمن توفيراً فى قوة العمل وتناقص نصيبهم من قيمة الإنتاج . بينما من الناحية الأخرى يتزايد نصيب الرأسماليين وهــذا فى حد ذاته يحتوى على بذور فناء الرواج حيث أن الرأسماليين يميلون إلى إدخار نسبة كبيرة من الزيادة فى دخولهم على عكس العمال الذين ينفقون أيــة زيادة على الاستهلاك .. هذا وأن حصول الرأسماليين على نسبة أكبر من الزيادة فى الدخل ثم ادخار نسبة كبيرة من هذه الزيادة يؤدى إلى تناقص الطلب

الكلـــى علـــى الإنتاج المتزايد . وحينما تبدأ السلع فى التكدس تهبط الأرباح . وهذه هى أزمة قصور الاستهلاك .

٣- أن الاستثمار فى مرحلة الرواج يؤدى إلى حدوث التوظف الكامل بصفة وقتية . وهـــذا أيضاً يؤدى بصفة وقتية إلى تحسين الأجور . ويلاحظ خلال هذا الرواج التضخمى أن المستحدثات الفنية الجديدة غير كافية للمحافظة على نصيب متزايد مـــن الإنتاج لصالح الرأسماليين . وحيث أن عملية تركيم رأس المال مستمرة ، فإن معدل الأرباح يهبط وهذا يقود إلى الكساد .

٦- إن ماركس قد أخطأ الأخطاء الآتية :

١- تنـــبأ بإنهـــيار الرأسمالية فى أوروبا . ولكن لم يحدث بسبب الاستعمار وخلق تجـــارة دولـــية ناجحة وهنا قال ماركس أن انهيار الرأسمالية قد تأجل بسبب الاســـتعمار . وقـــال لينيـــن أن الاســـتعمار أعلى مراحل الرأسمالية وبانتهار الاستعمار سوف تنتهى الرأسمالية ، ولكن هذا لم يحدث . وحينما حدث الكساد فـــى غرب أوروبا فى الثلاثينات تصور الماركسيون أن هذه هى النهاية ولكنها لـــم تكـــن . فعن طريق تنظيم التدخل الحكومى فى النظام الاقتصادى (كينز) تمكن الرأسماليين من تعديل بعض قواعد العمل به .

٢- كمـــا تنـــبأ ماركس بزيادة البؤس بين العمال . فهذا لم يحدث أيضاً واستمرت الرفاهـــية الاقتصـــادية تتزايد بينهم . وفى حالة حدوث بطالة فإنها لم تكن من الخطورة لربط النظام الرأسمالى بالنظام الاجتماعى والديمقراطى .

الفصل العاشر

المدرسة النيوكلاسيكية

Alfred Marshall (1842 + 1924)

تمهيد :

لقـد كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى الأجل الطويل أما الاهتمام نحو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ميكانيكية السـوق الحـر كان الاهتمام الثانوى . ثم جاءت المدرسة النيوكلاسيكك جعلت الاهتمام الأول هـو دراسة السوق والثانوى النمو الاقتصادى والتوزيع أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصـادى يمكن أن يتم من تلقاء نفسه . بالإضافة إلى أن تنبؤات الكلاسيك قد أخفقت بشـأن الطـبقات العمالية وعدم تمكنها من الخروج عن دائرة الكفاف . وكذلك أخفقت بتنـبؤات ماركس بشأن زيادة البطالة وزيادة عوامل البؤس . كما ساعدت النيوكلاسيك العلـوم الطبيعية والرياضيات فى ميلهم إلى القياس الكمى . كما أنهم صاروا أكثر ميلاً لتجربة الظاهرة الاقتصادية والنظر إلى علم الاقتصاد كعلم منفصل عن العلوم الاجتماعية والسياسية .

لقـد اهتم النيوكلاسيك بتحليل السلوك الاقتصادى مع التركيز على عمل الوحدة (المسـتهلك - المشـروع - الصناعة) . وهذا ويتيح السوق عملية التخصص الأمثل للمـوارد الاقتصادية من خلال أخذ وتجميع القرارات الفردية للمستهلكين والمشروعات والصناعات (الاقتصاد الجزئى) .

كمـا أن النيوكلاسيك قاموا بتحليل للمستهلك وليس للفرد وللعمل وليس للعامل وللمنتج الفردى وليس الرأسمالى " التحليل الوظيفى " . والجدير بالذكر قد حدث تقدم فى الدراسة الاقتصادية فى عديد من دول العالم وهذا لم يحدث فى عهد الكلاسيك .

(أن كلمة واحدة يمكن أن تلخص الاهتمام الأساسى الكامن وراء تعاليم مارشال - وهذه الكلمة هى (التوازن) .

الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤)

١- علم الاقتصاد : " دراسة الإنسان فى الأعمال العادية للحياة " . واستخدم الرياضة كأداة فقط فى التحليل .

٢- تحليل السعر : يتم تحليل سعر السوق من خلال دراسة سلوك المستهلكين والمنتجين (المستهلك يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن - والمنتج تحقيق أقصى أرباح ممكنة) . مع افتراض التصرف الرشيد من جانب الجميع . وتحليل الطلب . وفكرة المنفعة الحدية .

٣- نظـرية الـتوزيع : يعـتمد تحليل التوزيع على تحليل أسعار عناصر الإنتاج . ومـــنهج التحلـــيل هنا مشابه تماماً لمنهج تحليل أسعار السلع المنهج الوظيفى تحديد سعر التوازن بتقاطع الطلب على عنصر الإنتاج مع عرض عنصر الإنتاج . وأن التحلـــيل يعتمد على تقسيم الإنتاج إلى أربعة عناصر الأرض - العمل - رأس المال - التنظيم والإدارة .

٤- نظرية الإنتاج : تركزت نظرية الإنتاج حول مسألتين أساسيتين :

الأولى : كيفية مزج عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة ما بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح .

الثانــية : " كيفــية إجــراء التعديلات المختلفة فى مزج عناصر الإنتاج عند تغيير ظروف السوق . والمسألة الثانية أكثر تعقيداً من الأولى لدخول عنصر الزمن .

ولأغــراض التحلــيل مــيز مارشال بين ثلاث فترات زمنية (فترة السوق - الفترة القصيرة - الفترة الطويلة) .. هذا وقد تم تقسيم الفترات الزمنية على أساس :

١) فترة السوق : تتناسب مع عدم إمكانية تغيير حجم الإنتاج على الإطلاق .

٢) الفترة القصيرة : إمكانية تغيير حجم الإنتاج بدون تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة .

٣) الفترة الطويلة : إمكانية تغيير حجم الطاقة الإنتاجية الثابتة .

ومــن أهــم المســائل التى أثارت مارشال " تزايد الإنتاج بمعدلات أكبر من معدل التزايد فى حجم المشروع الأمر الذى يؤدى إلى تناقص المنفعة المتوسطة - حالة تزايد الغلة) بعكس الكلاسيك " ثبات نفقة الحجم هى الحالة العامة " .

٥- توقعات مارشال بالنسبة لمستقبل السوق التنافسى : " نظرى وواقعى "

توصل مارشال إلى حقيقة علمية نظرياً " الاتجاه الطبيعى للتمركز الصناعى فى يد مشــروعات قلــيلة بفعل التقدم التكنولوجى وظهور غلة الحجم المتزايدة " . ورغم ذلك فــإن هناك مجموعة من العوامل التى تخفف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة

عـــن زيادة حجم المشروع وزيادة قوته بصفة مستمرة فتكون النتيجة هى بقاء السوق التنافسى بل وتأكيده " الشكل الدائم للأسواق ".

ولقـــد اســـتند مارشال على حجتين : الأولى : مهما كبر السوق الخاص فإنه لن يمـــثل أى تهديـــد للسوق العام . بمعنى أنه مهما كانت هناك مزايا احتكارية يتمتع بها مشـــروع ما داخل سوق الخاص ، فإنه لن يؤثر فى السوق العام الذى يوجد فيه الكثير من السلع والمنتجين .

أما الحجة الثانية : أن هناك قوى طبيعية " المؤسس الأصلى " تحد من نمو أى مشروع إلـــى الأبد حتى ولو تهيأت له الوفورات الداخلية الهائلة الناجمة عن كبر حجمه . ولكن بانفصـــال الإدارة تدريجـــياً عـــن الملكـــية فى المشروعات الخاصة أدى إلى أن الإدارة أصبحت غير متأثرة بنشاط أصحابها وفاعليتهم أو حياتهم الشخصية .

٦- مارشال والتحليل التجميعى لبعض المسائل الاقتصادية :

تحلـــيل مارشال التجميعى كانت تخص بتحديد المستوى العام للأسعار - بهدف تطوير نظرية " الكمية " فى النقود التى وضعها فيشر فى ١٩١١

$$MV = PT$$

حيث M = كمية النقود

V = سرعة التداول النقدى

P = المتوسط العام للأسعار

T = حجم المعاملات

ولقد عدل مارشال المعادلة كالتالى $MV = PO$

حيث استبدل حجم المعاملات الطلبية (T) بكمية الناتج الكلى (O) ، V/١ ⟵

K = نســبة التفصـــيل النقدى . P- = متوسط الأسعار العام بالنسبة للإنتاج فقط - ثم استبدل (V/1) بالرمز (K) وهى تمثل نسبة التفضيل النقدى أى أن (K) تحدد مدى تفضيل السيولة النقدى .

٧- أفكار أخرى :

أ- الـــربح والفـــائدة : الربح عائد غير عادى لأنه يأتى فى ظروف غير عادية والعائد الطبيعى هو الفائدة على رأس المال المستثمر - النيوكلاسيك .

ب- الملكية الخاصة والجماعية إن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج سوف تقتل الحوافز على العمل لدى العنصر الإنسانى ومن ثم توقف عجلة التقدم الاقتصادى . ولهذا لا يمكـــن الســـماح بالاشتراكية إلا إذا كان هناك اعتقاد من جميع الناس أن المصلحة العامة قبل الخاصة ولكن هذا أن لم يكن نادر فهو مستحيل .

ج- تدخـل الحكومـة : كان حذر جداً فى نصيحتين بتدخل الحكومة . ولكنه لم يجد أى مـانع فـى امتلاك الحكومة لما يسمى الاحتكار الطبيعى " مشروعات المرافق العامة مثلاً " . كما يرى أن الموارد الاقتصادية ينبغى أن تشجع على التحرك إلى القطاعات الـتى يظهـر فيها تزايد الغلة . ولهذا يعتقد أنه يمكن للحكومة إعادة توزيع الموارد علـى هـذا الأساسـى عن طريق : فرض الضرائب ومنح المعونات بشكل مناسب " فرض ضرائب على المشروعات التى تظهر فيها تناقص الغلة وإعانة القطاعات التى يظهر فيها تزايد فى الغلة .

16) Institutional Economics
- Wesley Claire Mitchell (1874 - 1948)

- أمريكى - من رجال عصرنا .. دخل الجامعة فى ١٨٩٥ .. استفاد من الفريد مارشال

آراءه الثلاثة :

الـرأى الأول : حول اتجاه الاقتصاديين العلميين إزاء السياسة . وهنا يقول ويزلى كلير متشل " يجب على الاقتصاديون ألا يدخلوا فى أى تحالف مع السياسة " وهو فى حياته لم يدافع عن السياسة بل كان تحليلى فقط "كسياسة كينز " .

الـرأى الـثانى : حول الأسلوب السليم لوقاية النتيجة العلمية من الفساد الأيديولوجى ويقصد بالايديولوجية تصورات مسبقة وهو لم يكن ميالاً إلى وجود تصورات مسبقة لم يوافق عليها ولا على الطرق والنتائج الخاصة بها . ورأيه يجب أن يكون هناك فحص دقيق للحقائق لتحطيم التصورات السابقة .

الرأى الثالث : وهو موقف ويزلى كلير ميتشل من النظرية الاقتصادية :

- له مؤلفاتـه الرئيسـية فى الدورات الاقتصادية - واهتم بتحليل الأنظمة الاجتماعية " علم الاقتصاد الاجتماعى " .
- قام بتدريس تاريخ الفكر الاقتصادى .
- نـبذ النظرية الكلاسيكية فى التوازن .. وله كتاب عن النظرية الديناميكية فى التوازن وذلك بهدف إعادة تعديل الأسعار .
- له إنجاز فى الأرقام القياسية وأبحاث عن الأسعار والإنتاج .
- مـن كـتاب " قـياس الدورات الاقتصادية " - ويقول هنا " أن السبب فى الكساد هو الرخاء ، وكان هذا بداية النظرية التى تقول " أن كل مرحلة وليدة للمرحلة السابقة لها

" . وأن الدورات هى صورة للتطور الرأسمالى وشبيهة بالموج . وقال إن الأرباح هى مفتاح التقلبات الاقتصادية على أساس أن الاقتصاد الرأسمالى دعامته الربح .

– لم يعرف كيف يستخدم المادة الإحصائية فقط بل عرف كيف ينميها ويظهرها .

– يعتبر ويزلى كلير ميتشل من مؤسس المكتب القومى للبحث الاقتصادى وظل به حتى وافته المنية فى ١٩٨٤ .

جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ـ ١٩٥٠)
نمساوى والمنظم المجدد المكتبى

سيرة حياته :

ولد جوزيف شومبيتر سنة ١٨٨٣ فى النمسا . وكان الطفل الوحيد لوالده الذى عمـل فى صناعة المنسوجات ولكن والده توفى وهو فى سن الرابعة . وفى جامعة فينا نـال درجـة الدكـتوراه فى القانون ثم مارس مهنة المحاماة لفترة قصيرة بعدها درس الاقتصاد السياسى . ثم عين مدرساً للاقتصاد بنفس الجامعة ثم رقى إلى أستاذ وفى عام ١٩١٣ انـتقل شومبيتر إلى جامعة كولومبيا بأمريكا فى عملية التبادل الثقافى للأساتذة ورغـم أن شـومبيتر كرس حياته كلها للعلم إلا إنه وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى دخل فى محرك الحياة السياسية لمدة ستة شهور كوزير للمالية فى ١٩١٩ ولكنه فشل ثـم عمـل رئيسـاً لأحد البنوك الصغيرة بالنمسا ولكن تيارات التضخم عصفت بالبنك . وعندئذ قرر شومبيتر العودة إلى الحياة الأكاديمية . وفى ألمانيا قام بطبع كتابه " نظرية التنمـية الاقتصادية " ثم هاجر من ألمانيا " هتلر والنازية " إلى أمريكا بجامعة هارفارد وهناك ترجم التنمية الاقتصادية إلى الإنجليزية . وكتب كتابه الخالد " الدورات التجارية " وكتابه العظيم " الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية " وقد توفى فى يناير ١٩٥٠ .

أسلوب شومبيتر الاقتصادى :

- كان أسلوب التحليل النظرى والتاريخى والإحصائى للعملية الرأسمالية .
- والدراسة المكثفة للدورات التجارية هى أفضل طريق لفهم العملية الرأسمالية .
- علـى عكس كينز لم يهتم كثيراً بنظرية العمالة ولكن ركز على الصورة الكاملة للتطور الرأسمالى .
- نظريته لا تتكون من مقارنات حالات ساكنة وإنما من حالات حركية حقيقية .

التنمية الاقتصادية ودور المنظم :

التنمـية الاقتصادية على المستوى العام عملية سريعة مفاجئة تتضمن الانبثاق والاشـتغال ثم الخمود دون ثمة انتظام أو إتساق فى مراحلها المختلفة ورغم ذلك ، فإن

شــومبيتر لا يــنكر أثــر التطور التاريخى فى عمليات النمو وبهذا الاتجاه يعتبر متأثراً بماركس .

" أن التنمـــية الاقتصادية مسألة اقتصادية وتاريخية معاً وهى فى المظهر الثانى تعتبر جزءاً من التاريخ العالمى " .

إلا أن شـــومبيتر وهـــو يناقش من التنمية الاقتصادية والظروف المواتية لها لا يكتفى بمجرد ذكر الاختراعات العالمية الكبيرة التى أثرت فى الرأسمالية المعاصرة وأدت إلى التنمية وإنما يركز تركيزاً شديداً على الدور الذى يلعبه المنظم فى عملية التنمية .
" إن المـــنظم هو العمود الفقرى فى عملية التنمية . إنه المجدد المبتكر الذى يعمل على تضافر عوامل الإنتاج فى وحدة مؤتلفة تأتى للمشروع بأفضل النتائج " .

وهنا يبرز شومبيتر العوامل السيكولوجية التى تكمن فى شخصية المنظم الناجح : أنه يعيش تحت وطأة حلم يلح عليه ويدعوه إلى تكوين مملكته الفردية الخاصة .

وهناك الرغبة الكامنة فى الانتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم ليتبوأ مكانة ممـــتازة .. أنـــه يعمـــل للنجاح لا ليقطف ثمار هذا النجاح وإنما للنجاح فى حد ذاته .. جوزيف شومبيتر .

ويفصل شومبيتر بين معنيين ملتصقين بالشيء - يفصل بين وظيفة المنظم فى القرن العشرين وملكية المشروع - كما أنه يفصل بين ملكية المشروع والقيادة الحكيمة له على أساس أن الثانية أهم من الأولى .

هـــذا ولابـــد مـــن توافر عاملين أساسيين فى المنظم الكفء . الأول هو عامل المعرفة والثانى الفن التكنولوجى وهما العاملان اللذان يسمحان بإنتاج المنتجات الجديدة وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية . وبالتالى يصبح المنظم هنا هو الأساس فى العملية الإنتاجـــية بينما رأس المال عامل ثانوى . " إن الوظيفة الأساسية لرأس المال هى منح المنظم الوسيلة التى ينتج بمقتضاها . إن رأس المال هو الكوبرى الذى يصل بين المنظم وعالم السلع من حولة وهو لا يقوم بالعملية الإنتاجية بطريق مباشر . وإنما يقوم بمهمة ينبغى أن تتم قبل بدء العملية الإنتاجية الفنية " شومبيتر .

وخلاصـــة القـــول أن المـــنظم هو الشخصية الرئيسية التى ترتكز عليها نظرية شـــو بيتر فـــى النمو فهو الذى يحدد ويبتكر ويخلق بذلك الزيادات المتلاحقة فى الناتج القومـــى ، وهـــى الزيادات التى لا تحدث بطريقة منتظمة والتى تتعرض لعلاقات دورية صعوداً وهبوطاً ، وهى الثمن الذى يدفعه طريق النمو فى ظل النظام الرأسمالى .

تأييده المتحفظ للرأسمالية :

فالرأسمالية فى رأيه : هى البيئة المادية والثقافية التى تحدد إمكانيات التجديد والابتكار وبالتالى تحقيق التقدم الاقتصادى .

" وأن النظام الرأسمالى لن ينهار أبداً تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة . ولكن نجاح الرأسمالية سيؤدى إلى الإقلال من شأن المنظمات الاحتكارية التى تحميها كما سيخلق حالات تجعل من الصعب معايشة الاحتكارات الدولية الكبرى ذات الطابع الاستعمارى . وبالتالى فسوف يقابل النظام الرأسمالى بمرونة تامة الاشتراكية فى منتصف الطريق " . " شومبيتر " .

والحجة التى تؤيد النتيجة الأخيرة هى : أن الأسس الثقافية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى هى التعقل الواعى الذى يختلف عن القرارات غير المنطقية والمتحيزة التى تسود بعض النظم الأخرى . أى أنه يؤكد أن الرأسمالية تؤيد كل ما هو معقول ورشيد وتوسع من أفاقهما .

وعلى الرغم من هذه القوة الدافعة التى يضيفها شومبيتر على النظام الرأسمالى - إلا إنه يرى بأن الأسس الاجتماعية والاقتصادية والرأسمالية قد بدأت فى التداعى . ويبنى هذا الرأى على ثلاث حجج هم :

الحجة الأولى : اضمحلال مهمة المنظمين فى التنظيم الرأسمالى الحديث : فإن نجاح المنظمين فى ظل الرأسمالية النامية إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جعل من فكرة التجديد والابتكار مسألة روتينية لا تخضع لومضات العقل البناءة بل إلى التنظيم العلمى الجماعى يشترك فيه العلماء والباحثون داخل وحدات إنتاجية كبيرة . كذلك قد حدث تحول فى الفئة البرجوازية بأكملها من فئة تعيش على الأرباح إلى فئة أخرى تعيش على الأجور التى تدفع لها فى سبيل الإدارة والتنظيم .

الحجة الثانية : انهيار الإطار الهيكلى للنمو للمؤسسات داخل التنظيم الرأسمالى الليبرالى " إن ضخامة الحجوم الإنتاجية يشارك مشاركة فعالة فى النمو الاقتصادى السريع ، ولكن الشرور الناجمة عنه تتضمن أضعافاً للمفاهيم الرأسمالية المتعارف عليها وهى الملكية الفردية وحرية التعاقد .

وهما العمودان الأساسيان للنظام الرأسمالى من خلال استثمار فئة من المديرين المحترفين حلت محل مدير المشروع والمالك له فى نفس الوقت وكذلك من خلال بروز شركات مساهمة كبرى لعدم استطاعة مالك واحد تحويل المشروع بأكمله ومن ثم حلت فئة جديدة مالكة هى جملة الأسهم محل المالك الرأسمالى الكبير .

أمــا الحجــة الثالــثة : تــراعى الفــئة السياسية التى تحمى النظام الرأسمالى وإضــمحلال نفوذهــا السياسى والاجتماعى : فعلى الرغم من أن رجال الصناعة الذين تحجوا اقتصادياً ووصلوا إلى أعلى قمة الهرم الاجتماعى وتربعوا على عروس المال لم يعدوا إعداداً كافية لدخول مغزل الحياة السياسية ثم النجاح فى هذا المغزل السياسيى ذو الطابع المحلى والدولى فى نفس الوقت .

ويمكــن تحلــيل الميكانيكية العملية الرأسمالية " العداء ضد الرأسمالية من قبل الطــبقات المــثقفة من الشعب " حيث تمنح هذه الميكانيكية حرية أكثر فى حرية النقد . وســيزداد هــؤلاء تحول هذه الطبقة إلى طبقة ناقمة ناقدة حاسدة على المجتمع . هذا الكبــت سوف يجد متنفساً له عند الطبقة العمالية وهنا يفرض زعافته . بهدف إصلاح الــنظام السياســى والاقتصادى القائم ومن ثم حدوث تقلص واضح فى النظام السياسى الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى .

New Economics
John Maynard Keynes

١- ميلاده ودراسته : ولد فى ٥ يونية ١٨٨٣ " العام الذى مات فيه كارل ماركس " من أب معروف كأحد الكتاب الممتازين فى الاقتصاد " علم مناهج الاقتصاد " ومــن أم ذات مقدرة وسحر غير عاديين – تعلم بجامعة كمبروج "تلميذ الفريد مارشــال " – وأنتخب رئيساً لاتحاد طلبة الجامعة وكان ترتيبه الثانى عشر فى الرياضيات . ورغم ذلك لم يميل أو يرمى بثقله نحو هذا المنهج – فى سن ٤٥ كــان يشعر بالحيرة نحو المعنى الاقتصادى للفائدة . وفى السادسة كان يعجب كيف يعمل دفاعه.؟ وفى سن السابعة (رأى فيه أبوه رفيقاً لطيفاً تماماً) . كان يتمنى أن يرأس سكة حديدية أو هيئة استثمار .

٢- السياسة لم تكن تثير جوف ميثارد كينز رغم الإغراء القوى فى إنجلترا فى هذا الوقت بالذات .

٣- تــرك العمــل فى وزارة الهند (شحن فعمل إلى بوميامى) وعاد إلى الجامعة (١٩٠٩) وتعيينه لرئيس تحرير المجلة الاقتصادية " أوجوث " ومن تجربة الهــند خــرج بإنجاز كبير كشف عن موهبته بنشر أول كتاب له عن (العملة والمالــية الهــندية) والــذى على أثره عين عضواً فى اللجنة الملكية لشئون المالية والعملة والهندية فى سن ٢٩ سنة .

٤- فى ١٩١٥ وقع عليه الاختيار ليكون محتل وزارة الخزانة الرئيسى فى مؤتمر الصلح " الحرب العالمية الأولى " وفى سن ١٩١٩ استقال من الوزارة ووضح

سبب الاستقالة من خلال كتابه الثانى عن " النتائج الاقتصادية للسلم والصلح " الإخفـاق المفجـع - والظلـم الصارخ " تعويضات ضخمة على ألمانيا " وفى ١٩٢٢ نشـر كتاب ثالث يكمل فيه حجة الكتاب الثانى وهو " إعادة النظر فى المعاهدة " .

٥- وضح عناصر النظرية الشاملة من خلال :
أ) رؤية المنظر المهم وغير المهم .
ب) تكنيـك المـنظر : جهـاز يتصور به رؤيته ويحول الأخيرة إلى قضايا ملموسة " نظريات " .

٦- فى ١٩٢١ نشر رسالة عن الاحتمالات .

سعر المدخرات كسلعة هو الفائدة

الزحلوقة ↑ المدخرات ⟵ ↑ سعر الفائدة ⟵ ↑ معدل الاقتراض

ومن ثم الاستثمار

محطة الوقوف الأولى : Tract on Monterey Reform (1923)
نبذة عن الإصلاح النقدى .

١) نبذة مختصرة عن الإصلاح النقدى .
فقد أوصى بأن يطبق فى اقتصاد السلم النظام النقدى .

٢) قد لوحظ فى كتابة " نتائج " كالتعميم ولكن حالة إنجلترا كانت ذات طابع خاص .

٣) المقـياس الوحيد للعمل هو " الإدارة النقدية " وهى بذرة صغيرة لا يمكن نقلها وغرسها فى تربة أجنبية .

٤) لم تكن الدعوة إلى الإدارة المالية فى كتابة " خلاصة " ثورية . إنما تأكيد جديد باعتبارها وسيلة للعلاج الاقتصادى العام (الاهتمام بجهاز الإدخار والاستثمار) وهذا يعتبر مزيد من التقدم فى اتجاه كتاب " النظرية العامة " .

٥) الـنظرية الكمـية - قـبولها " الخلط بين النظرية الكمية ومعادلة التبادل " ثم رفضه .

المحطة الثانية :

١) فى طريقنا إلى " النظرية العامة " نجد " رسالة من النقود " ١٩٣٠ .

٢) كان فشل " رسالة عن النقود " نقطة انطلاق كينز عن كتاب (النظرية العامة) ١٩٣٥

٣) الـــرؤية الاجتماعـــية التى تكشفت فى " النتائج الاقتصادية للسلم " رؤية عملية اقتصادية من خلال ثلاث مفاهيم :
- دالة الاستهلاك
- دالة كفاية رأس المال .
- دالة تفصيل السيولة .

والثلاث مفاهيم مع وحدة الأجر وكمية النقود تحدد الدخل والعمالة .
قرأ لكارل ماركس وصديقه إنجلز

(النظرية العامة فى البطالة والفائدة والنقود) كان الكتاب ثورياً

كيف ادخر وأنا فى ضائقة مالية ؟ حتى ولو عندي إدخار قديم فإننى سوف انفق منه :. الكساد ولا تترتب عليه وفرة فى المدخرات وإنما تجف فيه المدخرات

التشخيص الكئيب الذى قدمه لنا كتاب " النظرية العامة "
١- قد يظل الاقتصاد فى حالة كساد
٢- يـــتوقف الـــرخاء على الاستثمار والاستثمار على المدخرات والأحدث الانكماش .
٣- الاســـتثمار لـــيس دافعاً للاقتصاد يمكن الاعتماد عليه فهو مهدد دائماً بالتشبع والتشبع يولد الانكماش

والعـــلاج :

١) قـــيام الحكومـــة مباشرة بالاستثمار (الطرق والسدود وقاعات الاجتماع والطارات والنواس ومشروعات الإسكان... الخ أى على الحكومة بأن تملأ الفراغ .

٢) تنشيط الاستهلاك (يلقم المضخة)
[ويجـــب الا يفهـــم من ذلك أن كينز خصماً للمشروع الخاص لأنه لا ينظر إلى التدخل الحكومى على أنه تتدخل دائم (بل مؤقت)]

[وكـــيف اعتنق المذهب الشيوعى يفضل الطين عن السمك أو مذهب يمجد البرولتقاريا خشنة الطباع على البورجوازية وطبقة المثقفين الذى ينقلون بذور كل إنجاز بشرى] .

بنى مسرحاً من ماله الخاص فى وقت صياغة كتابة " النظرية العامة " ويضارب فى المال ويتسلم تذاكر المسرح ، وربما للسبب الأول ليوريا كوبوكوفا راقصة الباليه - أفــناء مــزيد من كله ومحاضر فى جامعة كمبرج - والحق بالمسرح مطعما (مطعم) بهــدف دراســة مــدى استهلاك الغذاء حسب حالة المرء النفسية + بار للخمر بخصم مرتفع .

كتاب آخر : كيف ندفع تكاليف الحرب ؟

بالادخار الاجبارى عن طريق سندات حكومية (مستندات الجهاز)

(لورد كينز)

المراجع العربية والأجنبية

١-أحمد أحمد السيد ، التخطيط الإقتصادى الزراعى لسيناء ، رسالة دكتوراة ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٩ .

٢-أحمد أحمد السيد ، الإقتصاد الزراعى ، محاضرات لطلاب الفرقة الثالثة ، كلية العلوم الزراعية البيئية ، جامعة قناة السويس .

٣-أحمد أحمد السيد ، الموارد المائية المصرية ، محاضرات لطلاب الدراسات العليا ، كلية العلوم الزراعية البيئية ، جامعة قناة السويس .

٤- أحمد أحمد السيد ، التخطيط الإقتصادى الزراعى (بين النظرية والتطبيق) ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٦ .

٥-سونيا محمد على (دكتور) ، تطور الفكر الإقتصادى ، محاضرات لطلاب الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق .

٦-عبد الرحمن يسرى أحمد (دكتور) ، تطور الفكر الإقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، الطبعة الثانية .

٧-محمد أزهر سعيد السماك (دكتور) ، الموارد الإقتصادية ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٧٩ .

٨-محمد عبد العزيز عجيمة (دكتور) ، وأخرين ، الموارد الإقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٤ .

٩-محمد نجاة الله صديقى (دكتور) ، وأخرين ، إستعراض للفكر الإقتصادى الإسلامى المعاصر ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٧ .

10- Hatwick ,J.M & Olewiler , N.D., The Economics Of Natural Resource Use , Happer & Row , Publishers , New York , 1986 .

11- Heady , E.O. , Economics Of Agricultural Production and Resource Use , Prentice-Hall , 1968 .

12- Leftwish , R.H., The Price System and Resource Allocation , The Dryden , Press Inc., 1970 .